القسم الثاني

مجتمع القرن الثامن عشر
أمام الثورة

obeikandl.com

obeikandl.com

من اقل الامور احتمالاً وتوقعاً ان يرسخ في الارض المحتوى او المفهوم الثوري كنظام يعمل به . وهذا المجتمع الذي قام في العهد الملكي القديم والذي طوحت السنوات السبعون الاخيرة بالجانب الاكبر من اوضاعه المادية والروحية ، اصبح الآن مهلهلاً نخراً ولن يبقى منه بعد لأي من الزمن ، سوى الركام والحطام المتناثر . ومثل هذا الوضع تجلّى للجيل الطالع فهيأ له على نطاق واسع ، الاسباب الكفيلة بتحقيقه والخروج به الى حيز الوجود .

فعنصر المفاجأة يكمن في اغراض الثورة واهدافها اكثر منه في العمل الثوري نفسه. وهو يتمثل على الاخص ، في ما اتخذت الثورة لها من نهج او صراط سارت عليه ، وما استعانت به من وسائل للخروج بالنهج الذي رسمت الى الفعل المحيز . فمدينة السعادة والحُجى التي ارتفعت قبابها تحت كنف الكائن الاسمى ، اثارت بين المواطنين مشاعر واحاسيس كثيرة الى جانب الارتياح الذي جاشت به نفوسهم في بدء الامر . فقد افتقرت الحركة لرضى الطبقة التي جُردت من امتيازاتها : وهو مجلى من مجالي المشكلة ، التي لم يفطن لها بالقدر اللازم ، القرن الثامن عشر الذي استرسل كثيراً وراء التفاؤل . فالبورجوازية والارستوقراطية اللتان تمثلان معاً عوامل الدفع والاستمرار ، ستنتصبان الواحدة في وجه الاخرى ، وتأخذان ، لمدة ربع قرن ، في صراع عنيف مرير لم تعرف البشرية ، خلال تاريخها المديد ، اعنف منه صراعاً واقسى . فالاتجاه نحو السعادة الشاملة لم يعتم ان افضى الى تصادم عام ، الى حرب طاحنة قامت على جبهتين : داخلية ثم خارجية ، الى حياة لحمتها القلق وسداها الاضطرابات . وعندما راح المارشال الامير شوارزنبرغ يتكلم في الوقت الذي كان فيه هذا الصراع يلفظ انفاسه الاخيرة ، باسم الردة الاوروبية على الثورة ، اخذ يصف «السنوات العشرين التي الفت سلسلة متصلة الحلقات من الاضطرابات والويلات ، فاذا «بالعالم يرى وهو مشدوه كيف تتجدد في عصر الانوار ، المصائب والنكبات ذاتها التي تضرست بها الاجيال الوسطى » .

هذا العالم « المشدوه » كان قد عاش بالفعل واختبر ، بعد ان تنازعه عاملا الإثارة والهلع ، ثورة اجتماعية لاهبة عارمة ، كما شاهد ارتكاساتها وردود فعلها العامة .

الثورة الفرنسية والدعائم النابوليونية

الفصل الأول

قوى الثورة

١ – القوى الطبيعية

في هذه المدينة ، مدينة القرن الثامن عشر ، التي لا نعرف عن اوضاع الحياة فيها اليوم ، شيئاً يذكر تهيأت اسباب الثورة وتمت حضانتها . وبواسطة هذه المدينة امكن القيام بالثورة والانقلاب الجذري الذي يعنيه . وهذه المدينة التي كانت المجلس الاجتماعي للتعاظل التركيب والتي يمكن ان تحيي او ان تموت لكثرة ما قام فيها من حدثان وما شهدت من امور جسام والتي كان طابعها الاساسي بورجوازياً على درجات متفاوتة ، مهما كان اصلها او جاءت نشأتها ، تبدو ، هنا ، مركزاً للاعمال تعيش في بعض اقسامها على الاقل ، من حياة البلاد الاقتصادية ، تزدهر بازدهارها وتركد بركودها او تخفت بخفوتها ، كما تبدو ، هنالك ، مركز جذب واستقطاب لرجال المال والاعمال في مجالات الصناعة والتجارة والفن وتأثيرهم المباشر على الطبقات او الفئات الاجتماعية القريبة منها او المتصلة بها ، ولا سيما على طبقة البروليتارية التي عاشت دوماً على اتصال مباشر برب العمل وصاحبه : مدن وقصبات وبورجوازيون ، هذا هو العنصر التاريخي المفسر الذي يبرز هنا اكثر منه في اي زمن من الازمنة التاريخية .

١ – المدن

الدفع الديموغرافي
ارتفاع عام في الاسعار

اخذ الدفع البورجوازي يحتدم ويشتد في الجيلين الاخيرين . فالنخبة القديمة بين الطبقات الشعبية اخذت تزداد غنىً وتنمو ثراءً ، وعدداً وتتعاظم نفوذاً وشأناً ، فعرفت اعمالها ومشروعاتها النجاح والاقبال ولاقت الازدهار . فبين الربع الثاني والاخير من القرن الثامن عشر ارتفع الانتاج الصناعي

الى الضعفين ، ومردود التجارة ، في الداخل والخارج ، ولربما ازداد ثلاثة اضعافه ، كما ان التجارة مع المستعمرات ازداد نشاطها خمسة اضعاف فليس من هبوط في قيمة النقد يلفت اليه النظر . فأرقـــام المعاملات التجارية ترتفع باستمرار بصورة طبيعية دون اي ظاهرة تضخم . فالتوطيد المالي الذي تم سنة ١٧٢٦ ، وضع حداً نهائياً لتقلبات الليرة وتأرجحها ، اذ حافظت على وزنها حتى عهـد « فرنك بوانكاريه » ، كما حافظت على قوتها الشرائية حتى عام ١٩١٤ ، باستثناء الفترة القصيرة التي طلعت علينا فيها سكة الـ *Assignats* . فبالرغم من استمرار وحدة العملة ، اخذ معدل الربح دوماً بالارتفاع . والبورجوازيون من جميـع الألوان والاوضاع عرفوا ان يجمعوا ثروات هائلة بأسرع ما يمكن وباخصر الطرق . وهذا الوضع لا يعني قط ان العرق او الجنس الفرنسي تغير او تبدل . وهذه الطبقة البورجوازية الناصبة ، المقتصدة ، الحذرة ، التي قامت في القرن الثامن عشر ، والتي تجلت فيهـا أرسخ الفضائل والاخلاق العائلية والمنزلية ، هي هي بالذات الطبقة التي عرفنا وتبيناها من قبل ، في الأجيال الماضية . لا شك في ان بعض صورها وأوضاعها العليا تبدي لنا بعض التأخر من حيث الفطنة والأخلاقية ، الا ان الاعمـال عندها ازدهرت تحت تأثـير عاملين مهمين . فالتضخم الديموغرافي لم يُحدث اي ارتفاع في سعر النقد الورقي وأرباح النقد الورقي . فالتضخم الذي سجل في عدد السكان ، وفي ازدياد المعادن الثمينة ، ترك اثره البعيد في ترسيخ النقد « الذهب » والربح « الذهب » .

ان تضاعف عدد السكان المفاجىء الذي نما ، نلاحظه جيداً في الربـع الثاني من القرن الثامن عشر ، جعل نمو السكان في المملكة بمعدل تراوح بين ٣٠-٤٠٪ . فمن ابرز الامور في هذه الظاهرة الاجتماعية ، هـذا الفارق بين الحركة الديموغرافية الساكنة ، في عهد الملك لويس الرابع عشر ، والحركة الديموغرافية الثورية في عهد العاهلين اللذين تعاقبا على الملك بعده . وهذا لا يعني ان حركة المواليد زادت وارتفعت ، بل ان معدل الوفيات نقص او انخفض ، ولا سيما معدل الوفيات بين الطبقات الشعبية ، خلال هذه الازمات التي نصفها « بالدورية » . فلم يقع شيء من هـــذه الازمات التي تتصف « بالمجاعة » ، هذه « المجاعات » الاجتماعية التي هي اكثر تعقيداً مما تبدو في الظاهر ، والتي كثيراً ما صحبها انهيارات ديموغرافية ، تحتـاج الى نصف جيل للتعويض عن خسارتها . فالأزمة « المميتة » حل محلها ازمة « عرضية » او خفيفة هذه الأزمة التي تنفّس عن الحياة والتي تنوع مشكلاتها عن طريق ازدياد السكان وتكاثرهم .

وهذا الارتفاع في عدد السكان الناجم عن الثورة التي ألمّت بمستوى الوفيات ، كان من شأنه ان يحدث ضغطاً على أسعار الحاجيات الزراعية ، في بلد لم يعد ليأمل ان يرى على ارضـه عمليات إحياء زراعي واسعة تزيد من دخـله كثيراً ، وحيث تقنية المواصلات تُقصر استيراد المواد الغذائية ، على النزر النزير منهـا . فبين عدم قابلية توسع الاراضي الزراعية ، في البلاد ، وهو شيء معروف من قبل ، وبين حركة تزايد السكان المفاجىء يقوم تناقض « ملتوس » ، فأخذ ملتوس منه عبرة له وعظة . فقد بدا من الضرورة الملحة رفع معدل الانتاج في البلاد بكلفة

اكبر ، عن طريق استثمار احسن وأكفأ لهذه الاراضي التي يصعب استثمارها . وهكذا تأخذ بالارتفاع ، منذ مطلع الثلث الثاني من القرن كأنها حلقات تمسك بعضها باطراف البعض الآخر ، اسعار كل المواد الغذائية التي تسيطر على الاسواق التجارية ، اذ ذاك ، ولا سيما ، المحاصيل الزراعية التي تتعلق بغذاء الانسان وقوته وبالخامات الاساسية . ومن جهة اخرى ، هذه الزيادة في معدل السكان تفيد منها المدينة اكثر مما يفيد منها الريف. صحيح ان طابع الأمة الاساسي يبقى زراعياً، غير ان المدن تتضخم بنسبة اكبر ولا سيما تلك التي يتمركز فيها الاقتصاد القائم على الرأسمال الذي كان مثاراً للنشاط التجاري ، هذه المدن التي كان يترتب عليها ان تؤمن اسباب السكن والكساء للمتدفقين عليها والنازحين اليها باستمرار ، طلباً للرزق ، فكان ذلك باعثاً على رواج الصناعتين الاساسيتين المسيطرتين ، اذ ذاك البناء والنسيج . ان ازدياد عدد السكان وتوزيعهم الجديد كان سبباً مباشراً في ارتفاع الاسعار ، وفي ايجاد مجالات ومرافق جديدة للتجارة .

وبعد التضخم في السكان ، جاء التضخم في « الذهب » ، وبعبارة اخرى ، في المعادن الثمينة ، حاملاً معه النتائج ذاتها التي حملها معه العنصر الاول ، على انساب واقدار ، ليس من السهل تحديدها وتوضيحها . فالقرن الثامن عشر درّ على اوروبا ، من الفضة والذهب اكثر بكثير مما درّه عليها اكتشاف اميركا . وقد حدث اذ ذاك ، كما حدث في القرن السادس عشر ، وكما سيحدث مرات عديدة بعد ذلك ، خلال القرن التاسع عشر ، ان توفرت للناس وسائل اوسع وامكانات اكبر للدفع أيسرها طراً المعادن الثمينة ، بعد ان اكثرت الدول من ضربها سكة وطرحها في التداول ، فتسبب عن ذلك ارتفاعات ثابتة في معدل الاسعار . وهكذا ظهرت في الاسواق وبرزت المجالات التجارية التي اتسع نطاقها ، الاسعار بعملة الذهب . وبعبارة اخرى زادت كثيراً تحت التأثير المزدوج لارتفاع سعر الوحدة وازدياد حجم البضاعة المبيعة ، حركة الاعمال والاشغال بين المتعهدين البورجوازيين وتجاوزت حركة الاعمال والاشغال كثيراً النِّسَب التي رسمنا من قبل ، صورة لها ، ولا سيما الارباح التي كانت عوامل كثيرة تحد منها اليوم ، كما في الماضي سعر الكلفة ، وخصوصاً معدل الفائدة والاجر ، فارتفعت بمعدل اقل من معدل ارتفاع الاسعار .

وهكذا ازدادت ثراءً وغنى ، الطبقة البورجوازية الناشطة ، على مختلف اشكالها ، من بورجوازية المال والاعمال والصناعة ، العليا الى البورجوازية الوسطى والبورجوازية الدنيا التي تسيطر على التجارة بالمفرق وعلى النشاطات الصناعية القريبة منها . وبالرغم من النقابات التي لم تكن توجد في كل مكان ، كانت المخازن والاشغال من جميع المقاييس تتكاثر في المدن النامية . وحدث ولا حرج، عن صناعة البناء والصنائع الأخرى التي تنبت على جوانبها. فقد كانت اكثر النشاطات التي تستفيد من حركة التجدد في المدن . وهذه البورجوازية المتعددة الوجوه والمظاهر ، لم تزدد غنى فحسب بل ازدادت عدداً وقدراً ايضاً .

وعلى هذا قس ايضاً ثقافة الجماهير التي ازدادت هي الاخرى تنوعاً وغنىً ساعد كثيراً على

تطورها . فقد ازداد الاقبال على المواد الفكرية والعقلية بعد أن اصبحت من موارد الرزق وكونت مردوداً طيباً استهوى الناس فأقبلوا عليه . فالرأي العام الضيق ، الذي تمثل قديماً في رأي « مدينة » القرن السابع عشر ازداد انفتاحاً واتساعاً وضخامة بحيث ارتدى مقاييس وطنية . فذراري هذه الطبقة الآخذة بالتكاثر والنماء ، سواءٌ أكانوا من طبقتها العليا أم الوسطى أخذوا يؤمّون الجامعة وينخرطون في صفوفها ، سيان لديهم أأحسنوا اللاتينية أم جهلوها . وهذا الضرب الجديد من البورجوازية الذي أخذ بالانتشار والشيوع والصقل ، يوماً بعد يوم ، اصبح منصرفاً فكرياً وتربة خصبة تُنبت المؤلفين كما اصبحت زبوناً كبيراً لم يلبث ان فرض رغائبه المضمرة وهواياته المستبدة . فهي ، بعكس التعاليم الكلسية التي تتجه من الحياة الابدية ، تسعى وراء السعادة القريبة المنال ، والدانية القطوف ، السعادة المادية ، الواقعية « البورجوازية » . فالقضايا التي يثيرها كتابها ومفكروها والنقاد والمتشائمون المنادون بالثبور وعظائم الامور ، تمثل مشكلات تكمن بالقوة ، امام الطبقة الطالعة ، مشكلات سياسية تُعنى بالدرجة الاولى ، باعادة توزيع السلطة هذا التوزيع الذي لا يمكن أن يتم مبدئياً ، ولو بصورة جزئية الا لمصلحة الطبقة البورجوازية . فالسلطان في تعبير العصر ، لم يعد ليعني الملك فقط أو الأمير الحاكم ، بل « الجسم السياسي » ، والمشكلات الاقتصادية اخذت هي الاخرى تعني تحرير الاقتصاد ، وهي عملية تعود بالخير الكبير على البورجوازية نفسها . وهذا التحرر للاقتصاد ، هل ارتفعت الاحداث المطالبة به عالياً ، قبل القرن الثامن عشر ؟ لا شك في ذلك قط ، انما بصورة اضعف بكثير لعمري وأخف وبين وسط أضيق . والجديد في الأمر هو أن هنالك الآن تياراً قوياً وان شئت فقل مدرسة ، تسند بكل قواها مثل هذا المطلب ، في كثير من التضامن والتعاضد ، بعد أن غمر تيار اقتصادي عارم ، فرنسا وكل دول القارة باجمعها ، بشكل معين أو بآخر ، وعلى أثر هذا التطور الذي طبع الافكار السياسية التي قالت بها هذه المدرسة ، والذي سيبقى الطابع المميز . والمطالبة بحرية الاقتصاد تتطور شيئاً فشيئاً وتتسع على شكل حساب التوجيه « الاستبدادي » الذي ميز مطلع القرن .

امداف البورجوازية « المستنيرة » والعوائق التي تحول دون تقدمها

في وسع البعض ان يهاجموا ، ولا شك ، الفردية الاقتصادية باسم العدالة البشرية ، ولكن ليس باسم الفعالية . فحركة الاثراء الشاملة أو العامة ، ألم تكن آخذة بالاتساع والانتشار منذ أكثر من خمسين سنة — أليس بفضل الارتفاع المستمر للاسعار بالعملة الذهب وما يؤمنه من أرباح ؟ — لا ، ليس هذا — فقد اشتطت في الجواب ، بل قل بفضل ارباب العمل لعمري ، ولا شك ا لا لزوم لاكثر من « ترك الامور تجري في أعنتها » ، ويتم كل شيء على ما يرام . على هذا النحو كان يفكر رجال العصر . وكيف لا تكون البورجوازية على ما يجب ان تكون عليه من التوعية واليقظة ، بعد ان اصبحت اكثر غنى وثراء ، واكثر عدداً ونصراء ، وأكثر وعياً وعلماً وتضامناً ، واكثر اتصالاً من أي وقت مضى في المدن ؟ وكيف لا يتم لها من عمق الشعور

والتنبه ما لم تر بعضه من قبل بوصفها هيئة متميزة وممثلوها الامـــاثل على خير ما يكونون من الوعي والشعور والتحسس بهذا كله. ومثل هذا الشعور أخذ بالامتداد والانتشار بفضل المقاومة والصمود ؟ فالعدوة القديمة للبورجوازية طبقة النبلاء هذه تعمل دوماً على إقامة الصعوبات وإثارة العراقيل في وجهها وتقف كالمعتاد عقبة كؤود ، تحد ان لم تصد من هـــذا الصعود او التطور الاجتماعي الذي اخذت البورجوازية باسبابه ، وهذه العراقيل التي عانت منهـا طويلاً ستكون يومياً سبباً للاحتكاك ، فتجعل الحويصلة الصفراء تنشط ابداً للعمل وإفراز المزيد من الاحقاد والمرائر بين الطرفين .

ويتفاقم خطر هذه العقبة فجأة . فمنذ ان انقضى عهد الملك العظيم وغاب ذكره عن الاذهان ليس ما يصدم الخواطر مثل الفارق القائم بين تطور البورجوازية المـــادي والروحي من جهة وبين تقهقرها المدني من جهة أخرى . فشأنها آخذ دوماً بالازدياد والتعاظم في الامور الحياتيـة أو المعاشية ، بينما لا حيثية لها ولا شأن في الدولة . فاستمتاعها المستمر ببراسيم التأثيـــل لا يثير مشكلة . فالقضية الاساسية المطروحة على بساط البحث تتعلق بصميم النّسَب ومعدل الاقدار ومدى المجالات المفتوحة امامها . فابواب الوظائف العليا موصدة تقريباً في وجهها ، وكذلك أيضاً ابواب القضاء . فنبلاء المحتـد ببزاتهم المميزة الذين يملأون باحات البرلمان وبطانات الملوك والامراء ، يؤخذون من بين صفوف ابنـاء طبقة الاشراف السفلى . وطبقة النبـلاء الوسطى اصبحت مع الزمن ، هي الاخرى ، وراثية . كذلك أوصدت امامها ابواب طبقة الاكليروس العليا . اما في الجيش فالوضع بالنسبة اليهم اصبح افجع وأوقع فالارتكاسات والحركات الرجعية التي ألفنا وقوعها لم تلبث ان اصبحت وضعاً كرسه القانون . فقد حظر على ابناء البورجوازية ، منذ عام ١٧٨١ ، مباشرة الخدمة العسكرية ، برتبة ضابط . ويتحتم على طالب هذه الوظيفة من ابناء البورجوازية ان يثبت بالدليل القاطع ، حصوله على اربع شهادات تأثيل لـكي يحق له ممارسة هذه الوظيفة دون ان يخضع للخدمة العسكرية الفعلية . وعبثاً اعتبرت حرة ومفتوحة امام الجميع المراكز العسكرية التقنية . وهكذا اصبح السلك العسكري مقفلاً الابواب امـام الشيء الطالع من ابناء البورجوازية ، في وقت توفرت فيه الفرص وزخر «العرض» البورجوازي كما تضخمت فيه واستفحلت الطبقة البورجوازية نفسها .

وهل في بقاء الوظائف الوسطى والسفلى وقفاً على البورجوازية ما يشفي غليل هذه الطبقة ويخلق فيها شيئاً من القناعة والرضى ؟ فحدوث بعض استثناءات حرية بالذكر والتنويه يؤكـد بوضوح التمييز المدني الذين راحت البورجوازية فريسة له . وهذا التمييز المدني شمل كل ما يتعلق بالارض والمواريث . فقام بون كبير في الحقوق التي تنتظم الاطيان والاملاك والعقارات الخاصة بالنبلاء ، وحقوق الارتفاق المفروضة على الاطيان والاملاك والعقارات العائدة للبورجوازيين ، حتى ان بعض احكام هذا الارتفاق اصبحت مع الوقت عبئاً ثقيلاً وحملاً لا يطاق . قد يكون في استطاعة أي انسان ان يبتاع أي اقطاع يرغب في اقتنائه . فـاذا كان الشاري من طبقة الشعب

و الصعاليك حلّته عملية الشراء رسوماً وعوائد خاصة لا تطال الشاري النبيل . فهل يشتري هذا البورجوازي غالياً ، راضياً مرضياً ، ما يمكن ان يصبح معه سيداً أو ربّاً ؟ فالعقار العائد للنبيل يبقى استثناءً او شذوذاً ، كما يستدل على ذلك من ريع الاقطاع الحر . « فالاقطاعية » الفخرية وما تبقى من أثر الاقطاعية السياسية التي تعود بربح اكبر ، يزيد في تباين هذه الفوارق الاجتماعية العنصرية أو الطبقية .

فالبورجوازية عام ١٧٨٨ هي اشبه ما تكون بمنبوذ اجتماعي .

لما ان تدق ساعة الاصطدام بطبقة النبلاء حتى تسرع البورجوازية، الى افراغ جام حقدها ، كما نرى ذلك في تصرف كروزيه – لاتوش أحد النواب العامين واحد نوابهم الاماثل ، الذي يأخذ، قبل ١٤ تموز (يوليو) ، بشجب هذا «الصلف المكابر» و «هذه الادعاءات البغيضة المتطرفة»، و « هذا السيل العارم من المشاحنات المتعالية، والمشاكسات الصارخة »، وهذا الفيض من الاهانات وهذه الخيانات المتمثلة على انها ، في الطبقة العدوة » .

اما الملك فيبدو متضامناً مع طبقة النبلاء . فهذه الحركة الرجعية التي بدرت من النبلاء ، انما قامت برضاه وبالاتفاق معه ، ولهذه البورجوازية اكثر من سبب لتنقم على الحكومة ولسلقها بألسنة حداد . فالوضع المالي الذي تتخبط به البلاد فرصة سانحة للايقاع بها . فهي تتوق من كل مشاعرها الى ان ترى في البلاد ادارة مالية ، منتظمة بعد ان كثر بين ابنائها عدد مُقرضي الحكومة وحملة الاسهم المالية ذات الاستحقاق القريب الاجل. فهي ترغب صادقة ، بالاتفاق مع طبقة النبلاء ، بفرض رقابة شديدة عليها ، كما انها ترغب ، من جهة أخرى ، في مراقبة السياسة الاقتصادية في البلاد ، تفادياً « لازمات وضربات » مؤلمة ، كهذه المعاهدة الفرنسية الانكليزية التي عقدتها عام ١٧٨٦ . وهذا يستدعي بالطبع وصول بعض من يمثلها ، للمراكز الحساسة العليا لتحمل المسؤوليات .

والروح التي هبت على العصر أوحت لها بمطالب أخرى أهم واكبر ، لا سيما بعد الدرس البليغ الذي تلقته من الجانب الاميركي . فهي ترمي في الواقع، يحدوها الى ذلك شعور يتراوح بين الشدة والضعف ، الى قيام مجتمع لا يعرف الطبقات ، مجتمع لا يكون أقل تهديماً وزعزعة لنبلاء العهد البائد من تهديم مجتمع لاطبقي للنبلاء ، هذا المجتمع الذي سيطلع فيما بعد .

ولمواجهة هذه التغييرات الجذرية التي ترتسم معالمها للعيان في الأفق ، كان باستطاعة البورجوازية ان تعتمد على قوى أخرى هي غير القوى التي لها . فاجتذابها للطبقة الطالعة ، تضمن لها اوساطاً أخرى وفئات جديدة . فبالرغم من تعارض صريح احياناً بين المصالح، وهو تعارض يخفف من حدته أو يذهب بها كلياً كثير من التوافق ، نرى البروليتارية تشد بنواجذها على الايديولوجيا التي تقول بها . كذلك هنالك فريق من النبلاء المتحررين وعدد كبير من الكهنة ورجال الدين الذين تتألف منهم طبقة الاكليروس .

البروليتارية ومن هم في منتصف الطريق منها

والاختلاف بين البورجوازية وبين البروليتارية لا يقل قِدماً وحدة عما قام من جهة أخرى من اختلافات بين البورجوازية والارستوقراطية . ففي أي نظام اجتماعي اساسه الاستثمار يحاولون عبثاً ، عن طريق الاستثناء والاغتصاب والروح النقابية ، الوصول الى تحديد نسبة معينة بين قيمة الاجر الذي يأخذه العامل وبين ازدياد دخل البورجوازي . فقد هبطت كثيراً القوة الشرائية للنقد في هذا القرن . ولذا بدا البون فاضحاً بين ارتفاع دخل البورجوازي وبين هبوط أجرة العامل . فالخصومة الطبيعية القائمة بين الجانبين كان لا بد لها من ان تزداد حدة ، وهذا ما حدث بالفعل كما يبدو في الواقع ، ولكن ليس الى درجة يضؤل معها ما نرى من اختلافات وخصومات اخرى لا تقل قدماً وحيوية ونشاطاً عن حدة هذه الخصومة التي قامت بين العامل الذي يؤخذ عادة من بين فلاحي المدن ، وبين الارستوقراطي ، هذا الملاك العقاري الكبير المسيطر كلياً أو جزئياً ، مباشرة أو بالواسطة ، على الجانب الاكبر من الخامات المعدة للمبادلات التجارية كالحبوب وبين هذا البورجوازي الذي يتمتع خاصة لجهة الرسوم المعمول بها محلياً والمفروضة مباشرة او غير مباشرة ، بالمحاصيل الغذائية التي لا يستغنى عنها .

ومما يلفت النظر في الوضع الاقتصادي السائد اذ ذاك ، ما هو عليه منحنى الاجر من ثقل وسلبية اذا ما قارناه بتكاليف الحياة . ففي حِرَف عديدة يستثنى منها الصناعة الضخمة ولا سيما هذه الفئة الرأسمالية التي تمول صناعة النسيج ، بقي معدل كلفة الحياة يحافظ لسنين عديدة ، على ما له من طابع المشايلة او المقاولة المقطوعة . فالعنصر المتقلب او العنصر الحاسم في الامر الذي يتمثل ، قبل كل شيء ، في الارتفاع او الهبوط الناجم عن ضواغط الموازنة او سهولة توازنها ، هو ارتفاع او انخفاض سعر اهم المواد الغذائية التي يعول عليها الشعب في معايشه ، ولا سيما الحبوب ، او الخبز الذي يبلغ ثمنه ، نصف معدل دخل الاسرة في السنة ، بارت مواسمها او طابت . فالبروليتارية تبدو اذ ذاك حريصة جداً على تأمين مصالحها كعنصر مستهلك . ففي حالة حيف يصيبها او ينزل بها ، نراها تفرغ جام غضبها على الارستوقراطي او على المحتكر الجشع . وكثيراً ما اضطرب النظام الاجتماعي واختل امنه من جراء حدوث ثورات او انتفاضات كان الباعث اليها انعدام المواد الغذائية . وقد قيل المصيبة توحد بين هذه الانتفاضات التي عبرت فيها عن نقمتها وغضبتها . فاذا ما طالبوا باستمرار الرسوم على المواد الغذائية ، فالمطالبة بالحد الادنى من الاجور او « التعرفة » ، تبقى من الامور الاستثنائية ، وليست البروليتارية بحصر المعنى هي التي تقوم بالمطالبة ، بل طبقة اصحاب الحرف والمهن المرتبطين بالبروليتارية ، هذه الطبقة التي سيدور الحديث حولها ، بعد حين . علينا ان نضيف هنا ان هذا الارتفاع الملحوظ لاسعار الخبز الذي يتفاوت كثيراً مع معدل ارتفاع اجر العامل ، يردّه كثيرون الى تصرفات ممثلي السلطات العاملة كموظفين لبلديات ووكلاء الموظفين والمفتشين والمراقبين ، هذا ان لم يكونوا كلهم على تواطؤ مباشر مع «المحتكر» والعمال وارباب العمل الضالعين جميعاً في مثل هذه الاستغلالات .

وما عسانا ان نصف به هـــذا البون الشاسع الذي نلاحظ وجوده بين البروليتارية العاملة في المصانع في عهدنا هذا وبين بروليتارية القرن الثامن عشر ، في المدن . وسنتكلم ، فيما بعد عن بروليتارية الريف ، هذه البروليتارية التي لا تزال مشتتة و « مستكينة » في مـــا تحالف عليها من وضع زري . فقد توزعت على اكثر من نصف مليون معمل او متجر . وكثيراً مـــا كانت بمثابة تكملة عدد في الوضع العائلي ، تعمل في خدمـــة رب العمل القديم محسوبة على التابع نفسه ، كثيراً ما تسكن معه تحت سقف واحـــد وتأكل على مائدته . فهل يعقل الا تخضع لنفوذه وسيطرته ؟ وباعتبارها عاملاً تابعاً او ثانوياً ، فهي تقـــع تحت تأثير المجال الاقتصادي والفكري البورجوازي ، فان ثارت او تمردت فخدمة منها للغير ، ومع ذلك فدورهـــا يبقى رئيسياً .

فاليد العاملة في الصناعة في المدن الكبرى والتي تؤلف وحدة مركزة نكرة حيث العامـــل يعيش ، على نسبة كبيرة ، عيش الهيئات العمالية في عصرنا هذا ، هي ميالة بطبيعتها للاستقلال وللشعارات العمالية . وعلى هذه قس ايضاً هـــذه الفئة التي تتناول ، في المدن ، اجرها من التاجر الرأسمالي بشكل ما او بآخر يكون الشغيل في صناعـــة نسيـــج الحرير خير نمـــوذج لها . فالعامل فيها يعمل في ملسجه او منزله ـ وغالباً ما يكون الاول ضمن الثاني ـ بعيـــداً عن مراقبة التاجر ، فهو يكترى بدوره عمالاً ليعملوا معه ، ويصبح قانونياً من هذه الناحية ، رب عمل . ولما كان امره مقصوراً على اشغـــال تقنية فهو يبقى تحت رحمة طلبات التاجر المسيطر على وسائل التنفيق والتصريف والتسويق والتوزيع . فهو ، من حيث الشكل رئيس ورشة . امـــا من الوجهة الاقتصادية ، فهو لا يخرج عن كونه أجـــيراً ، همه الأول ومطلبه الاكبر تأمين «تعرفة» للحد الأدنى كما سبق ونوهنا بذلك من قبل . فهو أجير عامل ، يحلب على صاحب رأس المال وجع الرأس . انه لعمري في مستوى افضل من الأجير البسيط وباستطاعته ان يناقش بحرية تامة شروط اتفاقية العمل . فهو في وضع احسن وأفضل ، ولديه امكانات اكبر . وكثيراً مـــا يكون مسكنه في حارات او في مساكن شعبية آهلة بأمثاله من العمال والشغيلة . وهكذا يقـــوم بينه وبين رفاقه زمالة السكن اذا ما فاقته زمالة العمل المشترك . وهنالك وسيلة اخرى تساعده على العمل التعاوني المشترك : هي النقابة او الرابطة العمالية ؛ اذ ان هؤلاء العمال هم بالفعل أرباب عمل . وهذه الرابطة لن يلبث الوضع الاجتماعي ان يجعل منها نقابة نصف عمالية . وهكذا يخوض عمال صناعة الحرير مثلاً ، الحرب على جبهتين : فيندفعون بكل قواهم يناضلون ضد طبقة النبلاء أسوة بالقرى والدساكر العمالية القائمة على ارباض المدن وفي ضواحيها . فهؤلاء واولئك هم ، على الاجمال ، متملّون ، متشبعون من افكار ونظريات متقاربة بعضها من البعض الآخر ، الا ان يكونوا واقعين تحت تأثير رب العمل مباشرة او انهم لا يزالون في هذه المناطق والاقاليم التي وقعت فريسة التطرف الديني والتعصب المذهبي ، خاضعين لهذه النظريات والدعوات الدينية المتعصبة التي اقامت الكاثوليك ضد البورجوازية والبروتستانتية المتحكمة باليد العاملة .

المدينة تقف في وجه امتيازات النبلاء

وهكذا قامت في وجه طبقة النبلاء ونصرائها في الادارات العامة مشاعر المدينة المعادية التي تنبض بالنفرة والعداء. فطبقة النبلاء ليست سوى أقلية ضئيلة لا يؤبه لها من الوجهة العددية بين مجموع السكان في المدن حيث تمثل أقل من ٢٪ من الشعب الفرنسي ، هذه الطبقة التي راحت تطالب عالياً باجراء تحقيق دقيق شامل بين أصحاب الرتب والمراتب لتحديد الاصيل منها والدخيل الطارىء ، والتي جمدت في وضع صلب لا ينثني ، وذلك في وقت اخذت فيه البورجوازية تنمو وتتسع ويشتد منها الساعد . ومع ذلك ، فهي تسيطر على جانب كبير من مالية البلاد يتمثل على اتمه في رؤوس الأموال المشتركة المستثمرة في ما يقع في حيازتها من الاطيان والعقارات والصناعات القائمة في البلد الام او في الممتلكات الواقعة عبر البحار او في الحركة التجارية بين المستعمرات ، كالمناجم وصناعة التعدين والاستثمارات الزراعية الاخرى حيث يعمل وينصب ألوف مؤلفة من العبيد والارقاء المستوردين من الجزر . فالتجارة الكبرى هي مجالها الافضل . وتؤلف الملكية العقارية عندها العنصر الاساسي الذي تنهض عليه وتقوم به . فهي تملك ربع مساحة البلاد برمتها ، كما انها تسيطر على القسم الاكبر من الاخاذات . كل هذا يمثل ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الدخل السيادي ، اكثر من ثلث مداخيل البلاد القابلة للتبادل والاتجار ، وثلث المحاصيل الغذائية الضرورية لمعيشة الانسان مما ينفق في الاسواق المحلية .وهب ان عدلتها مساحة الاملاك التابعة للبورجوازية فهذه الاملاك تتوزع على بضعة ملايين من الافراد ، عُرفت أسراتهم بضخامة إنفاقها العائلي على المواد المعيشية . فالرأسمالية العقارية وطبقة الاشراف ، واقطاعية النبلاء هما شيء واحد في نظر العامة ويؤلفان في نظر علماء الاقتصاد ، العنصر الاساسي الذي تقوم عليه « الطبقة المالكة » .

من الطبيعي ، وايم الحق ، ان تتفرع طبقة النبلاء وتتشعب كما تشعبت طبقة البورجوازية والبروليتارية الى عدد كبير من الفئات الاجتماعية . فهؤلاء واولئك هم في طليعة المستفيدين من ارتفاع اسعار المواد الغذائية ، وقد ارتفعت ، خلال هذا القرن ، قيمة محاصيل الاطيان والاملاك الزراعية . ولا بد لنا من ان نذكر هنا الثورة الاجتماعية الجذرية المتمثلة بوفرة اليد العاملة بفضل تناقص حركة الوفيات ، وبفضل ارتفاع الاجور ارتفاعاً يكاد لا يذكر ، ومزاحمة الملتزمين والمتعهدين . فهبطت بالتالي كلفة الانتاج مفسحة المجال ، لفائض اضافي جاء يردف انتاج الارض وفائض الغلال. وبالنتيجة ، ففي الوقت الذي راحت فيه اسعار الغلال الزراعية ترتفع من ٥٠ — ٦٠٪ ارتفع بالتالي معدل التزام الاراضي . وكذلك ارتفع ريع الاراضي السيادية : كارتفاع الاسعار وزيادة خفيفة في مساحة الاراضي الزراعية ، ونشطت الرجعية السيادية التي راحت تبعث حية غوائد ورسوماً عفا عليها الدهر وتناساها الزمن. كل هذه العوامل مجتمعة تضافرت معاً وفعلت فعلها. ان جمهرة صغار الملاكين ، والمتعهدين الملتزمين والمرابعين تحملت وحدها وطأة هذا التوزيع الجديد للدخل ، بعد ان لم يعد احد يجهل التأثير العميق لهذا كله على الفلاحين . وقد اخذت هذه الجمهرة تشكو مريراً مما أحاق بها من حيف ومما نزل بها من ضعف ذات اليد ، بينما راحت تُثري

قبضة من أصحاب الاقطاعات سبت عليها الجماهير الشعبية غضبها وافرغت دونها مرارة حقدها.

وفي الوقت الذي راحت فيه هذه الطبقة المتمتعة بمثل هذه الامتيازات العريضة والاعفاءات الضافية والتي ترفل بمثل هذا الوفر الطائل وتستمتع بمرتباتها الضخمة ، راح البورجوازيون ومن لف لفهم من الاتباع يصبون عليها مرارة حقدهم . ان سلم الوظائف العامة في الدولة رحب وواسع . فبين الموظف الصغير من الفئة والسفلى والاداري الكبير ، من الفرق ما يزيد ٥٠ واحياناً ٦٠ ضعفاً . ومثل هذا الفارق الكبير بين أفراد هذا المجتمع الاقتصادي ، ما يصدم ويذهل ويترك اثره العميق في قرارة النفس . والمهم في هذا كله وفوق هذا كله هو ان يخضع الجميع شرعاً او عرفاً ، لمبدأ مثالي واحد . فعلماء الاقتصاد انفسهم يرون هذا الرأي. فهم لا يسلمون الا بفرض ضريبة واحدة موحدة تصيب، على السواء، نسبة كبيرة من أفراد الشعب، ضريبة واحدة تفرض على ريع الارض وعلى عقود الايجارات والالتزامات وعلى الصافي من محاصيل الارض على اساس المعدل الفردي والمعدل العام للمجموع. فأصحاب الاعفاءات وأصحاب طبقة الاشراف يتمتعون بامتيازات تعفى معها محاصيلهم من الضرائب والرسوم ، وهي رسوم وضرائب عبثاً يدور حولها ويحاول التعرض لها الجباة المكلفون تحصيل ضريبة الواحد من العشرين . وبالرغم من حركة الثروات التي عكسها جيداً علماء الاقتصاد اذ ذاك ونظرياتهم حول الضريبة ، فالريع العقاري المركز المسيطر بين ايدي النبلاء ، ينعم الى حد بعيد بحق الاعفاء الضرائبي . والمواد التي تخضع في الدرجة الاولى للضريبة تتجمع وتحتشد في نطاق يتمتع بالاعفاء من الضرائب. فقد اصرّت طبقة النبلاء ونجحت في اصرارها ، على المحافظة على موقفها المكابر ، هذا الموقف الذي ستضطر مرغمة للتخلي عنه مبدئياً ، ولكن ليس بصورة مطلقة عامة ، في اللحظات الأخيرة التي كان النظام القديم فيها يلفظ أنفاسه .

يجب ان نستخلص من هذه المظاهر الأولية التي لا تفضي بالمراقب الى شيء واضح ، بانها تعبير صريح عن تطور عام غمر العقول وسطا على الافكار . فالقول بظهور او قيام طبقة من النبلاء الاحرار او المتحررين ، والاعتقاد بان هذه الطبقة اخذت ترتاب بوجودها وتشك بمقدرتها على البقاء وتتمنى بالتالي طلوع عهد جديد ، ليس سوى اسطورة او مظهر خارجي غرّار . هنالك ولا شك نبلاء متحررون كانوا مخلصين لنظريتهم وتفكيرهم المتحرر يتمثلون على خير وجه في هذه الفئة التي طلعت علينا في شخصيات دينيّون وكستلان ولبانكور وغيرهم من قدامى المحاربين الذين اشتركوا بحرب التحرير في اميركا امثال لا فاييت ونواي والاخوة لامث الثلاثة . فالاكثرية الساحقة من ممثلي هذه الطبقة بقيت على موقفها المتصلب المعروف لا تحيد عنه قيد أنملة. فبدلاً من ان تهزها ثورة فكرية تقدمية، فهي في حركة رجعية تحاول معها زيادة امتيازاتها، جارة وراءها الدولة ، تتطلع للاستئثار بالسلطة السياسية في البلاد، عن طريق البرلمان وعن طريق توسيع قاعدة تمثيل الولايات التي تم لها ولطبقة الاكليروس ، السيطرة عليها . فهي حريصة كل الحرص على ان تحافظ على حقوقها الاقطاعية : الاقتصادية منها والشرفية ، بعد ان رأت فيها ممتلكات او مقتنيات لا تختلف بشيء عن الاملاك الاخرى التي تمت لها، يؤيدها الملك في مطالبها

الملحفة ويشد من ازرها . فهي ترفض المساواة امام القانون كما ترفض التسليم بقانون العـــدد او الاكثرية . وسترى جيداً ، في حزيران ١٧٨٩ ، خلال المناقشات التي دارت مع ممثلي هـــذه الطبقة ، وفي الاحاديث الخاصة من يقول : « هل تنظر الى قائد الجيش نظرتك الى احد أفراد الجند ؟ » . مثل هذا الكلام هو على لسان وفي قلب كل نبيل على الاطلاق .

قوة الكنيسة

تؤلف الكنيسة من جهتها ركناً قوياً من أركان النظام الاجتماعي في العهد البائد في فرنسا . وهذا التأكيد لا يعني قط ان الاكليروس كان يؤلف كتلة واحـــدة متراصة ، مع العلم ان مصالح مادية واحدة وروابط روحية واحـــدة كانت تشد اعضاء هذه الطبقة التي تخضع لنظام مسلسل آمر .

يعول اعضاء هذه الطبقة في معايشهم على غلال الاراضي ومحاصيلها . فالاوضاع التي تتمتع بها هذه الطبقة التي تعمل على السواء في المدينة والريف ، من الوجهة العقارية ، هي اقـــرب الى الكمال . فتحت تصرفها في المدن اوقاف غنية من المباني والممتلكات الاخرى تؤمن لها دخلاً طيباً يقوم معظمه على الانتاج الزراعي . وقد تبلغ نسبة الاوقاف العائـــدة للكنيسة ١٠٪ من مساحة الارض في فرنسا . ويجبي الاكليروس العُشر من غلال الارض وتمثل هذه النسبة ١/١٣ من المحصول الخام للارض بما فيه البذار . وبالاضافة الى ذلك فالاقطاعات السيادية التي يملكهـا الاكليروس هنا وهنالك ، في جميع انحاء البلاد تؤمن له حقوقاً سيادية بالمعنى الحصري . فكمية الحبوب التي تحت تصرفه – وهي كمية بامكانه ان يبيعها مباشرة او بواسطة المتعهدين او المزارعين العاملين في خدمة الاراضي الوقفية ، تمثل جانباً كبيراً من المحصول الزراعي القابـــل للتبادل والاتجار . فاذا ما اضفنا الى هذا كله الريع العائد لطبقة النبلاء ، ألفينا المجموع الجانب الاكبر من المحصول الزراعي في البلاد .

وهكذا يبدو الاكليروس بفضل النظام الذي يتمتع به من كبار اصحاب الاملاك السيادية والعقارية . وقد زادت مداخيله بنسبة الزيادة التي اصابت مداخيل طبقة النبلاء ، وقد كانت لهذه الاعتبارات سبباً من أسباب الاحتكاك الطبقي والاجتماعي . صحيح ان الكنيسة كانت ، تتحمل مصارفات عديدة ناجمة عن الاحتفال بالطقوس الدينية واعمال البر والمؤاساة والتصدق التي كانت تقوم بها ونفقات التعليم في جميع انحاء البلاد ، كما كان عليها ان تؤمن للاسقف عيشاً كريماً ، هذا الاسقف الذي لم يكن ليؤتى به من صفوف الشعب بل من بين ابناء طبقة النبلاء الصميمين . وعلى هذا ايضاً قس رؤساء ورئيسات الرهبانيات والاديار والكهنة القانونيين في الكنائس الكبرى ، وعدداً كبيراً من النواب الاسقفيين في كراسي الابرشيات الشهيرة البعيـــدة الصيت . فليس من حاجة بعد لاستمطار نعمة الروح القدس وبركته لاختيار اصحاب هـــذه المراكز الدينية الكبيرة . والكاتب الهجّاء الذي يستشهد بكلامه الاب «له فلون» يضيف قائلاً : «تكفي وساطة السيد دوريزيه» . ويتصرف اصحاب المراكز العليا من رجال الاكليروس وهم على

الغالب من ابناء الأسر النبيلة العليا ، بريع عمال من دخل املاكهم يزيد احياناً على ١٠٠ الف ليرة اي ما يزيد ٢٤٠ ضعفاً على مرتب النائب الاسقفي ، كما يزيد ٤٠٠ مرة على الاقل ، على اعلى اجر يدفع للعامل في المدينة ، عن يوم واحد . والاعفاءات التي يتمتع بها الاكليروس تتناول هذا الدخل اكثر مما تتناول دخل النبلاء . فالاكليروس معفىً قانوناً من ضريبة ١/٢٠ ، وهو يرفض بعناد واصرار البحث او المناقشة حول هذا الموضوع . فبعض الاستثناءات من الكهنة يجب الا تخدعنا . فامثال الكهنة شمبيون دي سيسه ، ولافرانك دي بومبنيان هم من هذه الشواذات القليلة التي خرجت عن خط الاكليروس الذي يؤلف ، في مجموعه مع النبلاء ، كتلة واحدة متراصة . فكلهم على اختلاف شديد مع فلاسفة العصر وتأليههم للانسان . فالاسقف ، بما تم له من انتخاب وشرف المحتد والحسب والنسب ومما له من افكار ومبادىء ونظريات، هو على طرفي نقيض مع البورجوازي ومع صعاليك الشعب في تمسكه بمصالحه الدنيوية والامتيازات التي ينعم بها . « فتجريده » من هذه الامتيازات عملية وطنية في الصميم .

وقد يكون هذا هو ايضاً رأي الطبقة السفلى او الوضيعة من رجال الاكليروس، هذا الفريق الذي يختلف نشأة ومحتداً وأصلاً وفصلاً واختياراً عما تمّ من هذا كله للاسقف. ولذا فالتفاهم بينه وبين ابن البورجوازية ليس بصعب قط ويسهل تحقيقه من وجوه عديدة . ولكن ما العمل وامامه عراقيل وصعوبات كثيرة روحية ومادية تحد من حريته . فالسلطة الكنسية لن تلبث ان تحطم المخالفين او الناشزين عن الخط ، فتنزل بهم صواعق القطع والحرم والبَسْل . وجل ما تستطيع الطبقة السفلى من الاكليروس صنعه هنا ، بالاكثر ، مسايرة الدفع الثوري. والوقوف الى جانب الرأي العام المحلي . فلن يكون في مجموعه رفيق طريق يُؤمَن جانبه ، وأقل من ذلك، قوة في يد الثورة وسيسهم احياناً ، ولا سيما في الارياف ، في مد الحركة الرجعية ضد التيار الثوري بالأُطر التي هي بحاجة اليها .

٢ – الارياف

الفلاحون الملاكون

قد يكون تبادر الى ذهن بعضهم ان جمهور الفلاحين المستثمرين لاملاكهم هم الذين استفادوا ، بالاكثر، باستثناء الذين افادوا من ارتفاع اسعار الضمان ومن ردة الفعل السيادية ، من ارتفاع عدد السكان وتضخم النقد الذهبي الذي تسبب في ارتفاع اسعار المواد الزراعية . فلكي يستفيد الانسان من حركة ارتفاع الاسعار يفرض فيه ان يكون لديه ما يبيعه . فالفلاح الذي له من محصول ارضه وغلال املاكه ما يستطيع معه ان يعيش وان يبيع هو من الندرة بمكان .

فليس اكثر ، مع ذلك ، من الفلاحين الملاكين . فكثرتهم توهم وتؤثر . فهم يملكون ٤٠٪ من مساحة الارض الزراعية . فممتلكاتهم عبارة عن قطع من الارض مساحتها بضعة دراهم او قراريط من املاك القرية ، فهي هنا : منزلٌ ومعه حديقة صغيرة او كرم عنب او كرم زيتون

او ارض تزرع جنجلا او حشيشة الدينار ، مما يرد ذكره او بيانه كثيراً في السجلات العقارية او في قوائم توزيع ضريبة الخراج . فيصيب الفرد الواحد من هذه الاملاك قسماً ضئيلا قلما يسد أوَد العيش في الاسرة . فالغلال قليلة المحصول . ان ثلث الارض او ما هو اكثر من ذلك بقليل يبقى محولاً (بوراً) ، كما ان البذار يمثل نسبياً ، قسماً كبيراً من محصول الارض يوازي احياناً الخمس او الربع . فاذا ما قطعنا او طرحنا ١٠٪ منه لضريبة العشر وللضريبة السيادية ، فلم يبق منه ما يقوم بأود افراد الاسرة ، وهي عادة كبيرة لتفي بحاجة الارض الى اليد العاملة . وهذه الاسرة الكبيرة التي يعمل معظم أفرادها في الارض تستهلك مقادير كبيرة من الخبز . فما اكبر عدد الاسر التي يد أفرادها أيديهم مستعطفين ، أيام الشدة وفي مواسم القحط ، وما اكثر عدد الاسر التي يظهر اسمها في سجلات العائلات المستورة التي تعاني الأمرين لضيق ذات يدها ، هذه السجلات التي نظمتها الثورة ! ان ردود فعل الريف الكثيرة امام الغلاء ، وامام قحط المواسم الزراعية ، هي من مميزات هذا العصر . فلا عجب ان ترتفع الاصوات منادية بالويل والثبور وعظائم الامور ، ويكثر الهرج والمرج في هذه المجتمعات الريفية وسرعان ما تتضخم صفوف المحتجين والمتظاهرين بمن ينضم اليهم من سكان الدساكر في السهل والجبل .

ومع ذلك ، هنالك بعض اعيان القرية يتصرفون بفائض من الغلال ويتجرون به . وليس من عجب قط ان يرتفع عددهم وان تتضخم صفوفهم فيؤلفون من بينهم بورجوازية زراعية . هنالك فئات متنوعة من الفلاحين الملاكين الموزعة املاكهم يعتمد اصحابها نهجاً اقتصادياً في عمليات المقايضات والمبادلات التجارية عرفوا ان يفيدوا جيداً من ارتفاع الاسعار ، ولا سيما فئة ملاكي الكروم الذين ألّفوا من بينهم طبقة كان لها اثرها البعيد في حياة الريف . وقد عاش هؤلاء واولئك ، مع ذلك ، اياماً شداداً وذكريات مريرة ، كما سيمر معنا بعد حين ، في هذه الحقبة الممتدة من ١٧٧٠ — ١٧٨٠ . الا انهم عرفوا على العموم ، ان يفيدوا الى حد بعيد من الظروف المؤاتية .

اما الفئات الاخرى التي تؤلف جمهرة الفلاحين الملاكين ، فقد تضرس اصحابها بمآسي هذه الحقبة العصيبة . صحيح ان ما لهم من الارضين اتاح لهم ان يصلحوا من شؤون معايشهم بعض الشيء فتفادوا على انسباب واقدار مقسومة ، مغبة غلاء المعيشة بعد ان استحكمت حلقاتها برقاب العباد . الا انهم اضطروا ليؤجروا زنودهم واوقاتهم ليؤمنوا ما يحتاجون اليه من المواد الغذائية . فكم من ملاّك صغير رقيق الحال ، عمل في الاوقات الصعبة ، خادماً او سائق عربة ، او بنّاءاً وعماراً او حائكاً لقاء النزر النزير من اجر مجبول بعرق الجبين او بدمعة العين ؟ فوضعه المادي ليس بسر لجهله . فقد كبا به الدهر وهوى . فاسعار الحاجيات اغلى بكثير من الاجر الذي يُصرّد له ، والبطالة في الريف بدلاً من ان تخف وطأتها تزداد شدة وسوءاً . فقد راح فريسة تفاعل عاملين بارزين : تكاثر عدد الناس وضآلة غلال الارض وشح نتاجها . ومن جهة اخرى ، فان تناقص معدل الوفيات بين الاطفال ولا سيما بين اوساط الفلاحين زاد تكاليف

الاسرة وايقظ قدرتها على الانفـــاق لتأمين اود الايدي العاطلة او القاصرة عن العمل ، فكان هذا وجه جديد من وجوه المجتمع المتخبط بالجديد من الازمات والمشاغل الضاغطة . فالتطور الاقتصادي خلال هذا القرن عاد على الفلاح الملاك باسوأ العواقب بدلاً من ان يعود عليه باليمن والرفاه ، بعد ان اضعف في الاسرة القوة الشرائية كما زاد كثيراً من عدد افرادها .

المتعهدون والمرابعون

فما عسى ان يكون لعمري ، في حـــالة تضخم سعر النقد الذهبي ، وضع هذا المتعهد او الملتزم ؟ بالطبع عليه ان يبيع ليتمكن من دفع ما سيستحق عليه للدوجو . لحن هنا امام فئة من الناس حالفها الحظ بعد ان جاء ارتفـــاع الاسعار يسير في ركابها ويحسن لها الرفد فيخدمها اطيب الخدمات . هذا هو بالذات وضع كبار المتعهدين الذين جاءت حركة المركزية الجديدة تضاعف من صفوفهم . سيحاول ارباب المـــال ومستثمرو رؤوس الاموال ان يوسعوا من نطاق عمليات الالتزام التي يقومون بها بحيث يلتزم الواحد منهم جباية العشر والرسوم السيادية . فارتفاع الاجور يقي دون ارتفاع الاسعار بمراحل وهذا ما وفر مجالات جديدة امـــام هؤلاء المتعهدين الذين يكثرون الاجراء في بعض المواسم الخاصة الى جانب ما يتوفر للاسرة من يد عاملة . اضف الى هذا كله التطور التقني البطيء الذي كثيراً ما ساعد على تحسين قيمة املاكهم وغلالها . استطاع هذا الفريق من الناس ان يتدبروا امرهم بالتي هي احسن بالرغم من مضاعفة ايجاراتهم . ولكن الى جانب هذه الاطيان الضخمة كم من القطع الصغيرة ؟ كم هو اذ ذاك ، عدد الملتزمين للاطيان المتجزئة الذين سيحاولون بالطبع اجتذاب الفلاحين الملاكين اصحاب الاملاك المتباعدة او المشتتة ؟ فقد تأثر هؤلاء جميعـاً من جراء ارتفاع اسعار الايجارات دون اي مقابل .

اما المرابع وهو وضع اكثر انتشاراً وشيوعاً من وضع المتعهد ، فهو في وضع من شأنه ان يدخل الوهم على الانسان . فالمرابع ورب العمل يبدوان ، امام القانون شريكين متضامنين . فقد اقترح سيسموندي في مطلع القرن الطالع ، جعل وضعهما شيئاً يحتذى به . فعلماء الاقتصاد والزراعة في القرن الثامن عشر يتفقون رأياً على ان المستثمر « بالنصف » لا يحيـا بالفعل الا نصف حياة . ففي مقدور اقلية ضئيلة جداً ان تبيع ، اذ ان عدم توفر بضاعـة صالحة للبيع يفسّر بالطريقة نفسها التي ألمعنا اليها من قبل عندما تكلمنا عن وضع الفلاح المـــلاك . فالسواد الاعظم يعمل ضمن اقتصاد مقفل اي انـــه يقتصر على الشراء . فسيد الارض يستطيع ، على عكس ذلك ، ان يبيع بسهولة لا سيما وفي مقدوره ان يختزن وان يجمع جزءاً من غلال الارض التي يملكها .

فهل في وسع المرابع ان يحافظ ، بالمقابل ، اقله على موقفه ؟ هل في مقدوره خلال هذا القرن بكامله ، ان يقتطع من غلة الارض التي هي باستثماره ، جزءاً سوياً ؟ وبالتالي مقداراً متساوياً من المواد الغذائية ؟ وتبقى الحصة بالنسبة للفرد الواحد ، في حال الاخذ بمثل هذا الافتراض ،

عرضة للنقص او التناقص لان الثورة الديموغرافية التي اخذت بتلابيب المجتمع زادت كثيراً من عدد افراد الاسرة العاطلين عن العمل او العاجزين عنه ، وهي زيادة لم يلبث المرابع ان شعر بها ووقع تحت وطأتها ، لا سيما وهـــو لا ينعم ، على العموم ، بالبحبوحة وبسطة العيش . فالوضع هنا لا يختلف بشيء عن وضع جمهرة الفلاحين الملاكين ، وهذه الفئات الشعبية البائسة يؤلف بينها تناقص معدل الوفيات ظاهرة اجتماعية شعر بها على الاخص كل من هم في مثل هذا الوضع فجاء عاملاً اضافياً ساعد على هبوط مستوى العيش في الاسرة .

فاذا ما تعادلت الامور كان لا بد من ريع المرابع ان يميل بالتالي الى الهبوط . ولكن هذا التعادل او التساوي لم يكن « في كل شيء » . ففي نظام المرابعة المعمول به ، لا يستطيع المرابع الذي يستلم دخله عيناً ، اي من محصول الارض ، ان يرفع من مقدار هذا الدخل ، طوال القرن ، الا في نطاق تسمح به نسبة ارتفاع اسعار الغلال والمحاصيل الزراعية ، اي بمعـدل يتراوح بين ٥٠ — ٤٥ ٪ اما نظام الالتزام فارتفاع الاسعار في ظله يبلغ الضعف . فلرب الارض او السيد وسائل كثيرة وذرائع عديدة لتحسين اوضاعه . في مكنته مثلاً ان يخفض من معـدل نفقات اعماله الزراعية « بتوحيده » اراضي المرابعة ، كما « وحد » مزارعه الخاصة ، وهي طريقـة من شأنها ان تجعل عدداً من المستثمرين بلا عمل . باستطاعته كذلك ان ينهج سياسة عكسية وذلك بتصغير مساحة الارض التي يعطيها مرابعة وتخفيض نسبة دخله من الارض بصورة تدريجيـــة . ومثل هذا التصرف من شأنه ان يزيد من فعالية عمل المزارع اذ يضطره ان يعتني أكثر فأكثر بزراعة ارضه وان يتقن استثمار ما تحت تصرفه من الاراضي الزراعية بعد ان نقصت مساحتها ، كما يضطره ، من جهة اخرى ، لمضاعفة الاعمال والخدمات . وفي مكنة صاحب الارض ان يرفع معدل الحصة المفروضة على المرابع وان يعدل من قيمة الرسوم والعوائد العقارية وان يزيد من ايام السخرة وان يفرض علاوة نقدية على الحصة التي يتقاضاها عيناً ، فيقبضها عداً ونقداً تحت ستار ريع مرابعة او ضريبة استثمار ، كما يجري عادة في عمليات الاستعهاد . فلديه من الوسائل ما يمكنه من الاخذ بهذا كله دون ان يثير اي سبب للمشاحنات بينه وبين الفلاح المرابع ، بطريقة شيطانية ، هي طريقة الالتزام العام التي تساعده ، بايسر الطرق واسهلها على ان يساوي بين اسعار الارض المستثمرة مرابعة وبين الاراضي المعطاة بالالتزام . وبذلك يحافظ ظاهرياً على الاعراف والتقاليد المعمول بها في الزراعة بين سكان الريف في منطقته . وهكذا يبقى نظام المرابعة هـــو النظام المتبع . فالملتزم العام الذي يلتزم غلال عدد كبير من القطع الزراعية ، يدفـع للملاك رسوم استثمار ترتفع سنة بعد سنة يعود فيحصلها اضعافاً من المرابع الذي يرتبط به مبـــاشرة . فمن المفيد ان نقرأ بتمعن وتدبر هذه الصورة الوصفية المليئة بالعبر المستخرجة من سجلات الضرائب التابع لإيالة «بورج» .

« يجري الملتزمون إلتزاماتهم بالسعر الذي يحدده اصحاب الاراضي . من هو لمعري ، كبش المحرقة في عمليـة استغلال كهذه ؟ هو بالطبع المزارع او المرابع . وياخذ الملتزم فيشرح للمرابع كيف انه ، الملتزم الارض بسعـر

مرتفع جداً وان عليه ان يستثمر دراهمه بحيث تدر عليه ما يجب من الارباح ثم ينهي حديثه معه بقوله : هذه هي شروطي . فان لم تعجبك ، فهنالك من هو على استعداد للعمل بها . فيضطر المرابع للنزول عند الشروط القاسية المفروضة عليه ، فاين يذهب ان رفض ؟ وعليه ان يؤمن ما يقوم بأود عائلته والاولاد ، هنالك بالطبع متعهدون او ملتزمون يعترفون صراحة انهم ملزمون للعمل على إنهاك الفلاح وارزاحه (مأخوذ من ج . لوفيفر في كتابه : « القضايا الزراعية في عهد حقبة الهول ») .

الرأسمال العقاري والمنتجون

فاذا ما اخذنا باقوال البعض ، فنظام المرابعة بالنصف لا يعتم ان يصبح ، على هذا الشكل نظام مرابعة بالربع .

فالمرابعون والملتزمون كانوا بالطبع على خلاف دائم مع الملاك سيد الارض ، أي مع طبقة الملاكين ، على العموم ، وهو خلاف زادته حدة واذكت أواره حوادث عدم التوازن المتصلة الحلقات خلال القرن الثامن عشر . فمع الريع العقاري الذي يتضاعف والاجر المتناقص الذي يدفع للفلاح البائس ، معارضة صارخة . وهذا التحدي ليس بالعقبة الصغرى التي تواجه صغار البورجوازيين من الملتزمين حتى ولا كبارهم الذين يستطيعون بنسبة تتباين حجماً وقدراً ، الصمود في وجهها . ففي نهاية كل ايجار أو التزام يعمد الملاك دورياً ، عن طريق رفع رسم الالتزام ، الى مصادرة ، كل الربح الإضافي الذي أتاحت له تحقيقه ظروف اقتصادية مؤاتية أو مقدرة الملتزم ونشاطه خلال مدة الالتزام . فالاصطدام « بفئة الملاكين » في الارياف هي من هذه الامور التي لا مناص منها ولا حيدة عنها . هذا التصادم مع الرأسمال العقاري المتمثل على اتمه في الطبقتين الناعمتين بالامتيازات العريضة وصاحبتي حصة الاسد في كل استعهاد زراعي أو التزام مرابعة بالاضافة الى ما لهما من حقوق عينية في الحصيد وجباية الاعشار بوصفهما من ذوي الاقطاع امر لا يمكن تفاديه .

وبالاضافة الى هذه الاعتبارات ، تقيم طبقة الملاكين ضدها فئات الفلاحين الثلاث التي تكلمنا عنها اعلاه . فالرسوم والعوائد الدسمة التي تتقاضاها ، ولا سيما حصتها من الحصيد وجباية العشر ، هذا العُشر الذي هو من مقومات النظام الاقطاعي الصميم ، ترهق الملاك والملتزم والمرابع . فاذا ما تحسسوا معاً بشعور مشترك فهذا الحقد الذي يحملونه عنيفاً يوجهونه ضد اصحاب الاقطاع وما يمثله من رسوم وعوائد باهظة .

فهم يتحملون ، والحق يقال ، كل مساوىء العهد بما فيه الضغط الذي تمارسه منظمات أقل وطأة . فسجلات الرعويات ليست سوى صرخات داوية في وجه اصحاب السيادة . وهذا النظام نفسه ساء وازداد رداءة خلال هذا القرن ولا سيما في الثلث الأخير منه . فهنالك رسوم وفرائض عفا ذكرها وتنوسي ، اسمها عادوا فأحيوها واستأنفوا الاخذ بها بينما ازداد وقر رسوم اخرى لا تزال معلوماتنا عنها ناقصة لليوم ، لا تروي غلة حول مدى هذه الردة السيادية وشدتها . الا انه ليس من شك قط من حدوث هذه الحركة الرجعية التي تضرست بها كذلك ، على اقدار متفاوتة ، الطبقة البورجوازية في المدن بوصفها من اصحاب العقارات والاملاك .

اما فئة اصحاب الاملاك والعقارات المشتتة او المتباعدة بعضها عن بعض ، والمرابعين الذين كانوا يضطرون احياناً لتأجير سواعدهم وقواهم الجسدية تأميناً منهم لموارد إضافية تساعدهم على تأمين اسباب العيش لهم ولذويهم ، فقد أولوا هذه الحركة الرجعية لديهم ، بصورة تلقائية ، شكلاً آخر اشمل واوسع.. فقد خضعت غلال الارض ومحصول المواسم لاستيفاء العُشر والحصة المفروضة على الحصيد حتى ولو قصر الموسم عن سد حاجة الاسرة من المواد الغذائية، فتضطر، والحالة هذه لشراء حاجتها من الاسواق او من العمل المأجور الذي يؤديه رب البيت . وبسبب الهبوط الذي لحق بأجر العامل ، فالمقادير التي تمثل الرسوم السيادية تؤمن عن طريق تأدية كمية اكبر من الشغل والسخرة . فاذا ما قدرنا رسوم العُشر وحصة السيد من الحصيد بنسبة ايام العمل الثابتة المفروض على المرابع تأديتها بالمقابل، شالت كفة الرسوم وزادت كثيراً. وفي حال افتراض استقرار قيمة الرسوم المتوجبة ، وهو افتراض لا يصح قبوله ، والأخذ به مهما بلغ التفاؤل من الانسان ، فكل دخل او ريع سيادي يقابله دوماً مجهود بشري ابداً في ارتفاع .

بؤس البروليتارية الريفية

وهذا الهبوط يصيب الاجر في الصميم هو هبوط اشرنا الى وجوده من قبل وتوقفنا عنده هنيهة ، وقد تضرس العمال به في الريف، كما تضرس به العمال في المدينة . فهو ينزل بالعامل اليومي في الريف ويلحق دارس الحنطة على البيدر ، وخادم المزرعة وعامل النسيج في منزله يعمل لتلبية توصيات الرأسمالي في المدن ، كما يصيب العامل اليومي في الدسكرة او المزرعة . هنا ايضاً ترتفع قيمة الاجرة على اساس العملة الفضية ، ولكن بصورة اقل بكثير جداً من كلفة الحياة لدى افراد الشعب . وكثيراً ما يُدفع قسم من الاجر لقاء العمل في المزارع عيناً لتقديم الغذاء مثلاً للعامل او بعض الحبوب . ولو فرضنا جدلاً ان هذه الرسوم المجباة بقيت على حال واحد لكان هبوط القوة الشرائية للعملة استهلك بكامله . الا انه بسبب بعض الاستثمارات الريفية الضعيفة المردود او الفاشلة وازدياد عدد السكان في البلاد اشتدت البطالة في الريف اكثر منها في المدن التي لم تلبث ان اصبحت قطب جذب للعاطلين عن العمل . ومهما يكن ، فالعامل بالاجرة في الريف يبتاع عادة جانباً من حاجة اسرته للخبز ويخضع للمؤثرات ذاتها التي يخضع لها العامل في المدينة . فهو يشترك ، مثله ، في المظاهرات والفتن التي تنشب من وقت الى آخر للمطالبة بالمواد الغذائية . وقد تضطره هذه الانفعالات الطبقية للوقوف في وجه متعهدي الـفعلـة في الوقت الذي تتجمع فيه اليد العاملة ممن تحتاج اليهم الاستثمارات الكبرى . فهو ينتمي مع ذلك ، الى فئة معينة من الطبقة البروليتارية هي من هذا اللميم الذي لا تجانس بين افراده الذين يتألف سوادهم من اناس نصف بروليتاريين ، من هذا الجنس بالذات الذي اتينا على وصفه اعلاه ، كصغار الملاكين والمزارعين والمرابعين العاملين الى جانب الملتزم . وهذه الفئة من العمال المياومين والخدام العائشين في المزارع والدساكر او على الاملاك السيادية ، كثيراً ما يأكل افرادها على مائدة المزارع ، وهم اكثر توزعاً وشتاتاً واكثر تآلفاً من فئة العمال في المدن . ولذا نراهم يتحركون ويدورون في مجال التابعية الاقتصادية

والايديولوجية لطبقة خاصة من البورجوازية ظهرت في الريف. وعلى هذا قس ايضاً المهني العامل في منزل لبورجوازيّ في المدن ،التي منها يخرج ، على انساب متفاوتة الداعية والمبشر . فهؤلاء وأولئك على السواء كثيراً ما يتعاطون عدة حرف ريفية وكلهم يشعرون عميقاً بما بينهم وبين الطبقة المتملكة من فوارق جذرية . وهكذا تتجسد وتتضخم احقـــاد البورجوازية والبروليتارية في المدن والارياف ، ضد الطبقة الاقطاعية العريقة وضد الدولة للحظوة الـتي توليهم اياها .

هذا هو لعمري الشعور العام الذي يسيطر على النفوس ويرتسم على الوجوه والذي يجدر ان تقوم حوله دراسة جغرافية . فالمدن تبدو على الاجمال ، اكثر تجـانساً من الريف حيث العزلة التابعية للملاك العقاري ، والتماس الشخصي المحلي الموصول بين النبيل ورجل الدين يقف حاجزاً ويؤلف عائقاً في توجيه هذه الخصومة القائمة .

٣ – ازمة ١٧٨٩ الاقتصادية

مواسم زراعية رديئة وارتفاع مستمر في الاسعار

هـــذا « الازدهار » المنسوب للقرن الثامن عشر ، انما هو ازدهار طبقي تركز بنوع خـــاص في الطبقات العليـا للمجتمـــع البشري في فرنسا .

هذا الازدهار الذي طالما تغنوا به ، انقطع حبله في مستهل عهـد لويس السادس عشر ، مع العلم انه لم يكن يوماً مطرداً ولا متصلاً . وكانت تقوم ، اذ ذاك ، كما تقوم اليـــوم ، أزمات اقتصادية تُزيد الحروب الناشبة من حدتهـا وشوكتها ، حروب رافقها حصار بحري اوقف كل نشاط تجاري وعطل كل حركة تجارية في البلاد . غير ان ايام الشدة والضيق لم تكن لتطول ، اذ كان يعقبها ايام سعة وهناء يتناسى فيها الناس بسرعة ايام المحنـة التي تضرسوا بها . ولم يكن تم للاقتصاد الفرنسي بعد ، التخلص من عقابيل آخر أزمة نزلت بالبلاد عام ١٧٧٠ التي تكونت في الصميم من عـدد من الازمات المحلية او الاقليمية تجمعت حول هذه السنة بالذات . واخذت البلاد ، عام ١٧٧٦ – ١٧٧٨ ، تشعر بوطأة تدهور عام استحكمت حلقاته ابان حرب الاستقلال الاميركي ، وبقي الناس يتألمون من شوكة هذه الازمة اللاذعة حتى بعد ان وضعت هذه الحرب اوزارها . وصناعة النسيج الـتي عانت من نقص فادح في القطن من جراء الحصار البحري الذي فرضته الاساطيل البريطانية ،اخذت تعاني مريراً وتشكو من جديد من نقص فاضح في الاصواف وهو نقص يجب رده لفقدان المراعي والعلف ، عام ١٧٨٥ . وجاءت المنافسة الدولية الحادة التي نشطت عبر المانش ، في انكلترا تزيد الطين بلة والوضع سوءاً في اعقاب توقيع المعاهدة التجارية ، عام ١٧٨٦ . ومن جهة ثانية ، فالارباح الـــتي كانت تدرها الكرمة على البلاد – هذا النوع من الدخل الزراعي الشعبي – اخذت تتقهقر وتتدهور لتنهار تماماً منذ عام ١٧٧٧ ، في فترة الاثنتي عشرة سنة التاليـة . هنالك لعمري قطاعات وجوانب في الحركة التجارية بقيت بمعزل عن هذا الوضع العام. من ذلك مثلاً الاتجار بمحاصيل المستعمرات التي لم تكن اليد العاملة الفرنسية

لتهتم بها او تكترث لها. وعلى مثل هذا قس ايضاً قطاع البناء . فنحن هنا لسنا امام ازمة عامة حادة ، من هذه الازمات الدورية التي تنقض على البلاد ، بل بالاحرى امام حركة جمود اوركود مستمرة . فاذا بأزمة ١٧٨٩ الدورية تطل فجأة في وقت كان فيه الاقتصاد الفرنسي يشكو الأمرّين .

وهذه الازمة التي أنشبت اظافرها الحادة اخيراً في البلاد، حملت في ثناياها كل شوائب العهد. فقد ابتدأت ازمة نقص في المحاصيل الزراعية في المرحلة الاولى ، ثم لم تلبث ان تحولت سريعاً الى ازمة نقص فادح في الاستهلاك الصناعي جارّة وراءها مصاعب ومشكلات اقتصادية هزت اركان البلاد من اساساتها .

جرفت سنة ١٧٨٨ العاصفة في ما جرّته من غوائل البرد والصقيع والعواصف الهوجاء التي هبت على البلاد اذ ذاك ، جانباً كبيراً من المواسم الزراعية ، في وقت لم يبق في البلاد سوى قسم ضئيل من المواد الغذائية المختزنة . ان اباحة تصدير الحبوب للخارج واعطاء ترخيص بذلك لكالون وبربين ، في العام الفائت تركت اثرها السيء ونتائجها الوخيمة على البلاد . فقد راح العهد يشجع ، اكثر من اي وقت مضى ، تصدير الحبوب بحيث فاق ما صدر منها ، عام ١٧٨٧ المعدل المعروف ، اربعة اضعاف ، كما بزّت حركة التصدير هذه ، عام ١٧٨٨ ، المعدل الاخير ، سبعة اضعاف ، بالرغم من القيود التي فرضها الوزير نكير . الا ان ضعف وسائل النقل ، لم تسمح ، ولا شك الا باخراج كميات ضعيفة على الاجمال. فقد كان في مثل هذا التصرف الطائش ما اقلق الرأي العام واهاجه ، لا سيما وقد دلت الدلائل على ان المواسم الزراعية ، لعام ١٧٨٩ ، ستكون سيئة في جميع المناطق ، وقد جاء الخُبْر ، في نهاية الأمر ، تؤيد الخَبَر . فارتفعت اسعار المواد الغذائية بصورة جنونية اذ ارتفع سعر إردب القمح من ٢٢١ لحاسة و١٠ صولد عام ١٧٨٧ الى ٣٤١ و ١٢ ، عام ١٧٨٩ . وهكذا بلغت موجة ارتفاع الاسعار ٥٠٪ وهو المعدل السنوي للاسعار . وبالطبع بلغ ارتفاع الاسعار أوجه في الاشهر الختامية لسنة ١٧٨٩ و ١٧٩٠ . والمادة الغذائية الاساسية الشعبية زاد ثمنها مائة بالمائة . وهذا الغلاء جر وراءه ، بالطبع ، اسعار الخضروات والنبيذ التي جاءت مواسمها ، هي الاخرى ، رديئة عاطلة .

وبدلاً من ان ترتفع الاجور بالنسبة ذاتها انخفضت بالاحرى في الريف عن المعدل المعروف في المدينة . والعمل قلّ الطلب عليه . وراحت جماهير من صغار المستثمرين تزاحم العمال المياومين على اعمالهم بعد ان قلت لديهم اسباب الرزق . كذلك نزل الضيق بالفئة الاخرى من المستثمرين ، اذ لم يبق تحت تصرفهم سوى قسم ضئيل من البضائع او المواد القابلة للاتجار ، يخسرون على الكميات اكثر مما يربحون على الاسعار . فتكاليف الخبز التي يبلغ معدلها عادة نصف تكاليف اسرة العامل اخذت تمتص ثلاثة ارباع موازنة الاسرة ، هذا اذا ما افترضنا ،

في الاساس ، حصوله على اجـــر ثابت . وهكذا تقلصت فجأة القوة الشرائية في الارياف ، كما تدنت قدرة المستهلكين في المدن .

انهيار الانتاج الصناعي واستحكام البطالة في البلاد

وهذه الضائقة تنزل بالانتـاج الزراعي في البلاد ، اقترنت كما هي القاعدة عامة في النظام الاقتصادي الذي ساد عليه العهد القديم ، بأزمة حادة اصابت الانتاج الصناعي . فقد كانت سوق الحبوب ، البوصلة او ميزان الطقس بالنسبة للمصانع في البلاد ، كما وصفتهـا ادارة تفتيش الصناعة . سبق لنا وتكلمنا ملياً عن ارتفـاع اسعار المواد الاولية وعن المعاهدة التجارية المعقودة مع انكلترا . فقد استحكمت حلقات الازمة خلال السنة بعد ان تأزم الوضع الزراعي في البلاد ، فأصيبت كل المراكز الصناعية الكبرى بالجمود ، من نورمنديا الى شمبانيا ، ومن مصانع الجوخ في الشمال الى « المصنع الكبير » في مدينة ليون . فهبط الانتاج الى اكثر من النصف كما هبط بالتالي معدل العمل واجور اليد العاملة . وامتدت الازمة الى المرافق الاخرى الاساسية والكمالية على السواء كصناعة البناء والمفروشات ، وانقطع النشاط في حي سان انطوان . ففي هـــذا المحيط العمالي العاطل عن العمل والذي اصيب في الصميم ، من جهة الاجور اومن جهة الاسعار ، انطلقت الثورة او بالاحرى الفتنة المعروفة بفتنة « ريفيّون » ، فـلم يعد لاي قطاع كان ان يسجل اي ربح او كسب . فانهالت الافلاسات تترى وتكاثرت حوادث الاعلان عنها ، فقد تكدست الديون على المحل التجاري الكبير في مدينة روان الى خمسة اضعاف رأس ماله ، مع العلم ان هذا المحـل هو اكبر البيوتات التجارية في البلاد .

والهزات السياسية التي توالت تباعاً منذ عام ١٧٨٩ زادت الامور تعقيداً والوضع حرجـاً . فالضغط على سوق الحبوب والازمة العامة استطالا حتى سنة ١٧٩٠ المعروفة بطيب مواسمها .

واخذت تلوح في الافق الاعراض العامـــة الملازمة لكل تصفية نهائية : فانهارت اسعـار الحبوب وتراكمت بين ايدي الفلاحين المحاصيل القابلة للتبادل التجاري ، واستعادت الاوساط الريفية وأوساط المدينة القدرة على الشراء ، والصناعة استعادت اسواقها في الداخل ، والشعور ببوادر التضخم في النقد جعل النـــاس يستبشرون باقتراب الانفراج والانفلات من القيود الضاغطة ، بحيث تنعم البلاد بشيء من التوازن الدقيق يستمر حتى نهاية عهد الجمعية التأسيسية .

وانتقال الثروات البطيء الذي حدث في عهـد لويس الخامس عشر زاد في احقاد الطبقات واثار ضغائنها . فالمشكلات الاقتصادية التي قامت في عهد لويس السادس عشر ولا سيما ازمـة ١٧٨٩ الحادة منها ، كانت بمثابة صب الزيت على النـــار الغافية فأثارت هذه الاحقاد وجاشت في الصدور تتشابك بعنف ، واطلقت في البلاد صراعاً طبقياً مريراً ، فلم تلبث الازمة الاقتصادية ان استحالت ازمة سياسية واجتماعية .

فهل من عجب ، والحالة هـذه ، ان يذهب الناس كل مذهب في اتهام الحكومة ويرموها بكل فريّة ويجعلونها مسؤولة مباشرة عن هذه المشكلات التي يتخبط فيها رؤوساء الاعمال والعمال ، والمنتجون والمستهلكون ويتضرس بها الجميع ، يرون فيها ازمة بشرية اكثر منها اقتصادية ؟ فهم يجهلون كل شيء عن مقوماتها الروحية والفكرية . والتفتيش في المصانع والمعامل يتحرى لدى ارباب العمل ويتلمس معرفة الاسباب الدفينة التي ادت بالمجتمع الى مثل هـذا التفكك والانهيار . فجعل بعضهم النظام الاداري المسؤول الاول عن هـذه الكوارث كما نزل آخرون باللائمة على الشركة الهندية التي تحتفظ ، وهي الفرنسية ، بمستودعاتها وعنابرها ، في كل من لندن وامستردام ، بدلاً من مدينة لوريان . ورأى آخرون في سماح فرنسا للولايات المتحدة الاميركية تمويل المستعمرات الفرنسية مسؤولاً بعض الشيء عن هـذا الوضع المتردي ، وعزا بعضهم هـذه المساوىء للقرار الملكي الذي حرّم على العسكريين ارتداء جوارب الحرير ، كما عزاه فريق آخر الى غلاء سعر الاصواف . وجعل السواد الاعظم علة هذا البلاء المعاهدة التجارية التي ابرمت مؤخراً مع انكلترا . وقد كان هذا رأي المفتش العام للمالية بالذات . فليس من اهمية بالطبع ان تكون هذه التهم العديدة مجتمعة ، اسباباً صحيحة ، المهم هنـا هو هذه الحملة الفكرية للرأي العام في البلاد . ان غالبية الناس رأت ان المسؤول الأول والأكبر عن هـذا الوضع الاقتصادي المتأزم هـو الوزارة والهيئات العامة في البلاد .

أما الطبقات الشعبية فقد رأت الامور بشكل ابسط . فهي تتهم بالدرجة الاولى الاجهزة التي ساعدت على نشر البطالة في الصناعة . فالازمة تتمثل في كليهما على السواء ، ان في المدن أو في الريف ، فتبدو تارة في ندرة المواد الغذائية ، وطوراً في هذا الارتفاع الهائل لتكاليف الحياة الذي اقلق الخواطر واثارها . فقد رأوا في الامر فرصة سانحة لاتهام النظام القائم وجعله مسؤولاً عن مساوىء السياسة الزراعية في البلاد . فأخذوا يتساءلون مثلاً لماذا راحت الحكومة تشجع اقامة المروج الخضراء دون زراعة الحبوب ؟ كما تتساءل عن الاسباب التي تركت الدولة معها الحبل على الغارب لزراعة الكرمة دون العناية بالفلاحة والزراعة ، وقد جهلوا ان الزراعة لا يمكن ان تعيش وان تزدهر في ظل نظام ضرائبي ثقيل الوطأة . كل هـذه الشكاوى والتذمرات تعلّات قديمة قدم الانسان فراحت الازمة تعيدها من قرار الذاكرة الانسانية للخواطر ، محاولة تغذيتها في النفوس وتركيتها امام الناس .

كل هذه التبريرات تتعلق بالمسؤوليات البعيدة . اما القريبة أو المباشرة منها ، فلا تقل عنها وضوحاً . وراحت الاسئلة ترتسم على الشفاه وترقص امام الاعين . لمـاذا سمحوا باخراج هذه المقادير الهائلة من الحبوب خارج البلاد ؟ لماذا لم يضعوا حداً لحركة التصدير هذه ؟ فقد اتخذ الرأي العام من المجاعة وفقدان المواد الغذائية من الاسواق ذريعة للحجاج العنيف . فما من أحد يعتقد بصلاح هذا التعليل حتى ولا ارثور يونغ . فالكل يرى ان اصحاب المصالح المغرضة بالغوا في هذه التهم

عن سابق قصد وتصميم . فحكاية المضاربات المالية في البورصة هي على كل فم ولسان ، هذه المضاربات التي غضت السلطات المسؤولة الطرف عنها ان لم تكن سمحت بها واجازتها . ألم ترفض هذه السلطات التدخل في الاسواق لتجعل الاسعار عند حد معقول مقبول ؟ فلم تسمح بتطبيق العلاج الشعبي الفعال وهو فرض العقوبات الرادعة على المخالفين . وهكذا أخذ موظفو البلديات والوكلاء الاداريون والمفلشون الماليون يفقدون من اعتبارهم بعد ان استهدفوا مراراً لانفجار غضب الشعب وفورانه . ومن جهة أخرى فلسكان الارياف وجهة نظر خاصة في هذه الازمة الزراعية . فالمزارعون انفسهم الذين اعتادوا ان يحتفظوا ببعض محاصيلهم الزراعية برسم البيع ، رأوا مواسمهم تبور بعد ان امسكت الارض رفأها ورفدها فلم تطلع الا بالنزر النزير . فتوفير البذار اللازم وتأمين ما يلزم من المواد الغذائية للاسرة يستهلك معظم الموسم ويخلف وراءه على أي حال ضغطاً قوياً ووقراً ثقيلا ترزح تحته مواسم السنة الشحيحة . والحال ، فالحقوق السيادية العينية وفريضة العشر نفسها لا يقومان على المحصول الصافي بل على المحصول الاجمالي او العرفي . فمن لم تؤمن مواسمه الزراعية اسباب معيشته ، والذي تبدلت منه الحال من بائع الى شار ، عليه ان يؤدي كاملة غير منقوصة ، الفرائض والرسوم المقررة وفقاً لحجم الغلة وطاقة المحصول ، عليه ان يبتاع بأي ثمن ، ما فيه أود اسرته وما فيه وفاء عوائد النبيل ورجل الاكليروس .

وهكذا فالازمة الاقتصادية التي انشبت اظافرها الحادة ، عام ١٧٨٩ ، والتي تثاقلت وطأتها الخانقة على المدن والارياف ، وأناخت بكلكلها المرزح على التجار والمزارعين ، وعلى جماهير الشعب واصحاب المهن والصنائع ، واصحاب الاجور الصغيرة ، صهرت في بوتقة واحدة كل المتذمرين الناعبين ، وأحرجتهم جميعاً فأخرجتهم . فقد تركت الرهبا العميق على الخصومات الطبقية المتراكمة ضغائنها في الصدور على مر الزمن ، وزادت في النفوس الملتاعة مرارة الاحقاد . فبعد ان كيفت نفسها مع الذهنيات الاجتماعية المتأتية عن النُظم القديمة ، هذه الذهنيات التي ولدتها الخصومات ، فلن تلبث أن اصبحت قوة هادرة وعاملا جديداً من عوامل التهديم السياسي .

واستمرت الازمة مستحكمة بالبلاد ، مستبدة بالعباد حتى منتصف عام ١٧٩٠ ، الى درجة انها ليس فقط لم تخمد جذوتها مع طلوع الحوادث الثورية الاولى ، بل أبقت الجماهير طويلا تحت وطأتها الثقيلة ، وكابوسها المرزح .

وهكذا بدت البورجوازية والبروليتارية بمثابة المحرك الاول للثورة والنافخ الاكبر في بوقها . فالدور الموجه يعود للطبقة الاولى دون ان تؤلف مع ذلك وحدة مستقلة ، اذ ان عدداً كبيراً من افرادها ما زال تحت التأثير الفكري للطبقات الممتازة الاخرى واحجموا عن ولوج الطريق المنفتح امامهم . فاهدافها التي قل التحسس بها ، والحوادث الاولى التي وقعت والتي ساعدت كثيراً على توضيح معالم الطريق ، كانت على طرفي نقيض مع مبادىء النظام القائم . وأي شأن

أو كبير أمر ، من الوجهة النظرية ، ان تتجه انظار ذوي الطبقات الممتازة الى إعطـــاء بعض الحريات الفردية أو العامة ، أو يرضون بالتنـــازل عن الاعفاءات المالية ، التي ينعمون بها ؟ فسنراهم ، خلال الجمعية التأسيسية وقد ضاقت عليهم الانفاس ونُبذوا جانباً . ولكن هـــذه البورجوازية تتطلع من جهتهـــا وبكل نوازعها المختلفة ، نحو تحقيق السيادة العليا وتشرئب بانظارها الى مشاركة الملك بها . فهي تتمسك بعناد ، بقانون العدد أو الاكـــثرية الذي يفضي بنهاية الامر الى انتصارها وتأمين فوزها . فهي ، قبل كل شيء وفوق كل شيء ، تطالب بالمساواة المدنية . فللحرية والسيادة قيمتها الخاصة ولا شك . فهما تساعدان على تحقيق المساواة وتأمين استمرارهـــا في المجتمع . اما المشكلة الحقيقية فهي شق الطريق امام مجتمع جديد ، مجتمـــع بورجوازي لا وجود للطبقات فيه ولا يقوم لها فيه نظام . فالاهداف ثورية في الصميم بينما الوسائل المسعفة لم تصل بعد الى هذا الحد . ان افراد النظام الجديد يطلبون من النظام القديم ان يضحي بنفسه فيقوم من ذاته أو ان يقوم هو نفسه باصلاح ذاته بصورة حبية .

كان من شأن منهاج على مثل هذا النحو ان يثير حماسة الطبقات الشعبية التي كان لها هي الاخرى مطالبها الخاصة ، هذه المطالب التي جرى التعبير عنها بصراحة ووضوح في هـــذه العرائض والالتماسات الراعوية والتي ابدتها الانتفاضات الشعبية التحررية مطالبة بالغـــاء النظام الاقطاعي والغاء الرسوم والعوائد السيادية ومكافحة الغلاء واسبابه عن طريق الغاء الضرائب والرسوم والتعريفات على المواد الاستهلاكية ، وفرض المراقبة على سوق الحنطة ، وحماية حقوق تملك الفلاحين من تعديات كبار الاقطاعيين العقاريين . ولم يكن بين هذه المطالب ما يهدد بشيء مطالب البورجوازية ، فليس بغريب قط ان يتفق الطرفان على العديد من هذه المطـــالب الاساسية المشتركة .

ثانياً ـــ عدة الثورة وادواتها

لم تدع الثورة هذه القوى الطبيعية الهائلة المتوفرة لديها على حالتها البدائية . فمنذ ان ارتفع كل وهم وسقطت الغشاوة عن الابصار باستحالة تحقيق أي اصلاح بصورة سلمية ، وابتدأت المعركة ، راحت الحركة الثورية توحد من هذه القوى وتجمعها حزمة واحدة . فقامت بين ١٧٨٩ – ١٧٩١ ، في جميع انحاء البلاد ، مجالس بورجوازية ، دخلتها على انساب مختلفة عناصر من العهد الماضي ، تتأثر اقدار متفاوتة بضغط الطبقات الشعبية ممثلة بهذا العدد الكبير من اللجان ومجـــالس البلديات والجمعيات والنوادي المتباينة الاشكال والمظاهر والالوان . فيقوم من بينها ما يشدد من اواصرها . فهذه الجمعيات والصحافة والحرس الوطني والاحلاف التي قامت اذ ذاك ونشطت للعمل ، برزت للعيان اجهزة دعاية وإعلان تدعو للثورة وتعمل لهـــا ، مهما تباينت منها النوازع واختلفت بينها الاغراض وتلونت معها وجهات نظر الواحدة عن الاخرى .

المجالس البورجوازية والنوادي والصحافة

جاء قيام هذه الوحدات وتشكيل هذه الهيئات التي تألفت منها عـــدة الثورة وادواتها الفاعلة ، في وقت واحـــد واستمرت تظهر وتعمل بلا انقطاع . فاللجان والبلديات التي كثيراً ما نزعت باشكال مختلفـة لانشاء تحالف عام من بينها ، اخذت منذ عام ١٧٨٩ بممارسة السلطة المحلية . وراح عـــدد كبير من البلديات جرى انتخابها عام ١٧٩٠ وفقاً لاحكام الدستور تتجاوز بدافع من المنظمات الشعبية القائمة وضغطها ، الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون . وكانت هذه المنظمات والجمعيات نشأت في المدن الكبرى في الوقت الذي أطلت فيه على الحياة ، في تموز (يوليو) من السنة نفسها ، السلطة الجديدة ، للبلديات . ولم يلبث نفوذ هذه الهيئات والمنظمات ان اشتـد بسرعة واقامت ممثلين لهـــا في أطراف البلاد على اقدار مختلفة من الحول والطول ، حسب وجودها في الاحياء والمدن والدساكر مع ما بينها من تباين في النظريات السياسية . فالجمعية الثورية وحدهـــا ، والحق يقال ، نمت وازدهرت ولعبت في المجال الثوري دورها الحاسم . فقد كان النادي الرئيسي الذي انشأته يؤمن الاتصالات بين النوادي الاخرى ويذيع على الملأ ، القرارات وكلمة السر والشعارات بـــين الاعضاء ، كما راح ينظم عرائض مشتركة ويعلن للعموم عن قراراته ويعلقها في الساحات العامة ليتمكن الجميـع من قراءتها والاطلاع عليها ، ويتدخل في حياة البلاد الادارية ويدعو للمثول امامه موظفي الادارة العامة ، ويأخذ تحت حمايته الوطنيين الأحرار ، ويقف بعد الاضطرابات والهزات التي يثيرونها او يدعون اليها ، في وجه ملاحقتهم من قبل القانون ، ويشهّر بالرجعيين المناوئين للثورة ، ويراقب جلسات المحاكم عن طريق ممثلين له يحضرون جلسات القضاء ويطلب بان تخصص لهم مراكز خاصة على مقربة من قوس المحكمة ، ويعارض في تنفيذ بعض الاجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات ضد الثورة ورجالها ، ويعهد الى الناس من قبـــله بمهمات خاصة ، ويحضر بكامل اعضائه الاحتفالات الرسمية . وكان في مقدور افراد الجيش من اي رتبـة وصنف كانوا ، ان يحضروا الجلسات التي يعقدها هذا النادي ، كما أقام علائق من المكاتبات والرسائل مع ادارة الجيش وقيادته ، وتدخل حتى في صميم شؤون النظام . واخذ النادي يوجه لمن يستحق ، اللوم او الثناء ، كما انه أمّن الاتصالات مع كل الملاكات والأُطر الجديدة ، وحرص على مراقبة التيارات الفكرية والحياة السياسية في البلاد . ولعل ما هو احسن من ذلك كله انه اخذ يعمل على توجيه هذه السياسة ويسعى لتغليب وجهـــة نظره في الامور المعروضة على بساط البحث . هذا هو بعينه الدور الذي قام به النادي البريتاني القديم الذي رأى النور اثر الشجار الذي نشب بين ممثلي الطبقات الثلاث ، وتأثيره العميق عام ١٧٩٠ ، على نوادي اليعقوبيين التي بلغ عددها في البلاد ١٥٢ نادياً . وكانت طبيعة هذه النوادي واهدافهـــا تختلف طبعاً باختلاف المكان والزمان . فالنادي هو ، على الاجمال ، « فرع » محـــلي لفرع الحزب الثوري في المنطقة ، وهو السلطة العامة شبه الرسمية . وكثيراً ما احتدم ، بهذه الصفة ، الخلاف بينه وبين السلطات القانونية ، والمجلس الوطني نفسه الذي كثيراً ما اتخذ ضده احكاماً واجراءات بقيت غير نافذة المفعول ، فبعد ان تحدّت النخبة الثورية الادارة الملكية القديمة واعتكفت في النادي ، راحت تتحـــدى

الهيئات الجديدة نفسها وتدخل معها في عراك مرير . ومهما يكن فقد اخذت هذه النخبة على نفسها توجيه الرأي العام وراحت تستغل الى اقصى حد ، الوضع السياسي والاجتماعي المتأزم .

ووسائل الاعلام والاعلان من جرائد واعـــلانات وكراريس وبطاقات ، لعبت من جهتها دوراً مماثلاً للدور الذي لعبه النادي . فبعد ان اطلقت حرية النشر والكتابة في مـــايو – يونيو (ايار – حزيران) ١٧٨٩ ، اصبح من الميسور استعمالهـــا ، مبدئياً ، كالنادي نفسه للعمل في خدمة الارستوقراطية او الحركة الوطنية. فالارستوقراطية التي عدت في صفوفها كتاباً ومفكرين يحسنون امتشاق القلم ، احسنت الدفاع عن نفسها فجالت وصالت في هذا الميـــدان . ولكن الصحافة الثورية انطلقت بكثرة واخذت بعد الرابع عشر من تموز (يوليو) بالازدهار والتألق . والصحافة المتطرفة امثال : « صديق الشعب » الذي انشأه مارات في ايلول (سبتمبر) ١٧٨٩ ، والذي اخذ على نفسه التشهير بالرجعيين كما اخذ يدعو الى العصيان المدني ومقاومة قوانين البلاد ، لقي من الرواج والانتشار ما يذهل ويخبل العقل . فقد زرع الرعب وسمر الخـــوف في قلوب الارستوقراطيين والمعتدلين في موقفهم . وقد ساعد هذا الشكل الجديـد من الادب السياسي ، طوعاً واختياراً ، او غصباً وكرهاً على رواج النداءات والشعارات الثورية الجديدة التي ساعدت على انتشارها وسريانها اما باقتباسها وامـــا بالدعوة لها . فقد انسابت وتغلغلت كالنوادي ، في الولاية وبين وحدات الجيش .

الجيش والحرس الوطني

وهذا الجيش عملت الحوادث الثورية تباعـــاً على تفكيكه وايهانه . فرؤساء تشكيلاته معظمهم من النبـــلاء ، فألفوا بذلك ضمن اطره طبقة خاصة . اما الافراد الذين تتألف منهم وحدات هذا الجيش ، فقد تشبعوا بمشاعر الشعب واحاسيسه . فقد كان قسم من وحداته لا يقيم في القشلاقات بل يشاطر اصحاب المنازل الخاصة السكنى معهم ، اي ينزل ضيفاً على البورجوازي . فمنذ يونيو - يوليو (حزيران – تمـــوز) ١٧٨٩ ، سيطر على هذه الوحدات جو عابق بالروح الثوري والايديولوجيا الثورية ، وذلك من جراء ما يقاسي افرادها من غلاء اسباب المعيشة ، فاخذوا يرمون ، كغيرهم من الناس ، المحتكرين بكل تهمة وفرية وبالتواطؤ مع كبار المسؤولين . وهكذا ، اشتد موقف المعارضة بعد النجاح الذي سجلته الجماهير الشعبية . وقد أخـــذ افراد الجيش وصغـــار الضباط بالافكار الثورية والشعارات التحررية المدوية كما وقعوا تحت اغراء وجاذبية هـــذه المساواة المدنية التي رأوا من خلالها الف احتمال للترقي والتطور . والضباط النبـــلاء اصبحوا اكثر فاكثر مظنة وموضع ارتياب كالطبقة نفسها التي ينتمون اليها ويؤلفون معها كتلة واحـــدة . ويحرص الضباط الذين يتخلون عن رتبهم ومراكزهم في الجيش على تهشيم الصامدين من زملائهم وقتلهم ادبياً فوقعت بين صفوفه وتكررت حوادث العصيان والتمرد . وقام في وجه جيش العهد البائد جيش جديد حديث كان عماد الثورة وركيزتها الاولى تمثل ، قبل كل شيء ، في المليشيا البورجوازية ، ولم يلبث هذا الجيش ان اصبح الحرس الوطني الذي ضم بين صفوفه نحواً من ثلاثة ملايين . وانشأ الحرس

الوطني له على شاكلة المدن والنوادي ، شبكة من الاتصالات بين مناطق البلاد المختلفة . وقد جاء تشكيل هذا الجيش يتباين نزعة سياسية وطابعاً اجتماعياً بحسب منشأ افراده وتشكيل وحداته . فالعناصر « المنشطة » منه تسيطر على مختلف المراكز وتلعب دوراً بارزاً ، اكبر مما يسمح به عدده نسبياً ، ولا سيما في الاحياء الشعبية في المدن الكبرى والارياف . ومهما يكن ، يؤلف الحرس الوطني ، اي الثورة المسلحة ، ضمانة للعهد الجديد تجاه اي حركة رجعية هجومية يقوم بها العهد القديم ، وضد الحركات والانتفاضات التي يسببها فراغ صبر الطبقات السفلى . وقد اتفق له احياناً ان يترك الامور تجري في اعنتها عندما تكون العناصر الثورية الجديدة هي التي تهاجم وتقوم بكفاحها ضد السلطة السيادية كما تجلى ذلك ، منذ عام ١٧٩٠ ، اذ ان اكثر من ٤٠ الف بلدية ريفية كانت على اتصال مباشر بالفلاحين تستنجدهم وفقاً للحالات الطارئة ، دعماً منها للحركات الثورية او عندما تريد ان تتجاهل الحوادث وتشيح عنها بنظرها .

فالحرس الوطني لن يتصرف ابداً منفرداً او يعمل لوحده ، حتى ولا جماهيرياً ، على اساس هذا الاعتبار . فالعناصر التي تشترك منه في الاضطرابات والقلاقل الشعبية لا تؤلف في الغالب سوى تتمة عدد ، لها شأنها وخطرها نسبياً بحيث يكون اثره حاسماً بعض الاحيان . ولكن هي الجماهير الشعبية التي تسيطر على الموقف العام بشعاراتها العفوية ، ترددها الاندية والجرائد اليومية ، هذه الشعارات التي تأتلف كلياً وتعبر بصورة غريبة ، عن الوضع الاجتماعي وحقيقة تركيبه الشاذ . فقد عرفت ان تزاوج بعفوية مدهشة بين مطلب « اقتصادي » خاص ، له دوي عميق لدى الاوساط الشعبية وبين شعار سياسي يسري سريان النار في الهشيم بين الطبقات البورجوازية ، وكلاهما شعارات برّاقة ، خلابة ، مغرية كجعل الخبز ارخص سعراً وفي متناول الجميع ، والتلويح بحقوق الانسان الاساسية . ولم تلبث هذه الاضطرابات الشعبية ان استحالت بالفعل الى ثورة عارمة لا الى فتنة محلية ، بينما كونت الشعارات السياسية من جهتها قوة اجتماعية لا مثيل لها ولا نظير .

هذه الجماهير اليقظة ، التي تجيش بالحركة ، وهذا التركيب الناجم عن مزيج من البورجوازية الصغرى وطبقات الشعب السفلى والذي اولى الاحداث تأثيره الموصول ، لا تتمثل ، بالطبع ، بسوى أقلية ضئيلة . فهذه الأقلية الديناميكية المصطفاة هي التي تتحرك وتنشط للعمل ، كما ان هذه الاقلية هي التي تقتفي بعين يقظة سير الامور وما تترك بعدها من أثر وتؤيد بصراحة . فاذا كان المطلب قضية تصويت إداري أو اقتراع على أمر سياسي بلغ ، عدد الممتنعين عن التصويت عادة الثلثين ممن لهم حق الاقتراع ، أو الثلاثة ارباع أو اربعة اخماسهم . اما نسبة الذين يقترعون بالفعل فأقل بالطبع ، من ذلك . وقد يحتجون باطلاً بعد ذلك على ما كان لطريقة الاقتراع اذ ذاك ، من صفة تعدادية . وسنرى بعد حين ان عدد المواطنين الذين لهم حق الاقتراع يفوق كثيراً عدد الذين يتمتعون بهذا الحق . فجمهور المقترعين لا يُعتَدّ به في القضايا السياسية . وعلى هذا قس ايضاً عدد الممتنعين عن الاقتراع . وهذا لا يعني قط ان هؤلاء واولئك لا يبالون من قريب

او بعيد او بقليل او بكثير، بالاحداث الجارية. فنفوسهم تجيش بالمشاعر الفياضة نحو الثورة، ولا سيما بانجازاتها في المجال الاجتماعي. الا انهم قلما تهتز نفوسهم للقضايا السياسية العامة. فالقلة التي تتولى الحركة الثورية وتوجهها تنعم لذا، بحرية اكبر. فلا شيء يعيق نشاطها او يحد من الجرأة لمواجهة الوضع الجديد الذي طلع على البلاد، كالتلهي بالسوابق الماضية واحتضان الافكار والنظريات القديمة الرثة. وهذه الاقلية تكوّن قوة في المدن حيث تعتمد على عناصر ووحدات كثيرة يمكن تجنيدها والاعتماد عليها بسرعة، وهي عناصر يقيمها ويقعدها تمجيد الأمة، والتغني بالوطن الجديد في مثل عبادة تتأجج بها القلوب والنفوس في طقوس ومراسم مكرسة وتقاليد محارمة بعد ان دَفعَت على هياكلها قديسيها وأولياءها. فاذا ما سارت الجماهير عن بعد، فالطليعة تتقدمها كتلة متراصة

ثالثاً ــ انتصار الثورة

هذا الضغط الذي مارسته هذه العناصر والقوى المجتمعة التي استعرضنا أثرها أدّى في بضعة اشهر الى انهيار النظام السياسي القائم ودكه من الاساس.

ولعل اول الانتصارات الكبرى التي سجلتها هو انتصار حزيران، أي الانتصار الذي حقق وكرس الاقتراع الفردي، هذا الاقتراع الذي اولى الطبقة العامة وتمثيلها المضاعف، القوة الكبرى في المجلس الوطني بعد ان تحوّل الى جمعية وطنية عليا. فانهار بذلك النظام القديم وهوى الى الحضيض برمته.

انتصار الشعب في المجلس

تحقق هذا الانتصار الباهر في التغلب على الارستوقراطية وعلى الملك. فاوهام المصالحة الوطنية التي ساورت النفوس يوماً والتعلل بثورة سلمية كما حلمت بذلك الطبقة البورجوازية، خيبها الواقع فأصيبت بنكسة مريرة خلال هذه المعركة التي استمرت سبعة اسابيع. فقامت طبقة النبلاء بحركة رجعية بدت فيها العناصر المتحررة على حقيقة امرها، كما هي بالفعل أقلية ضئيلة مستضعفة، اذ ان اربعة اخماس ممثلي هذه الطبقة بقوا صامدين الى جانب الملك. وعلى هذا قس ايضا مصف الاكليروس العالي. فطبقة الاكليروس هي اشد انقساماً وتفتتاً. فالاقلية والاكثرية بينها تتعادلان تأثراً تقريباً، بالتيارات التقدمية والقومية الكبرى، هذه التيارات التي لم تكن الا لتترك اثرها البعيد على هذا الوسط الكاثوليكي الاول الذي شكّل النصف الشعبي في هذه الطبقة. فالطبقة الثالثة او الطبقة العامة قادت المعارضة بمهارة وعناد، دونما هوادة او لين. فان لم تكن جماعية في ١٧ يونيو (حزيران) عند إعلان الجمعية الوطنية، فقد حققت هذا الاجماع او كادت، في العشرين منه، عندما تعاهد ممثلوها بقسم مُغلظ في ساحة التنيس، جارّين وراءهم ممثلي الطبقات الاخرى. وقد ناصب الطبقة العامة العداء: الجيش والمحاكم والقانون وكل الجهاز الاداري والمالي في الدولة. فالامر جلَل، وسيحالف النصر في النهاية الستمائة محام من البورجوازيين الذين قيّض لهم التغلب

على النظام القديم .وقد حالفهم الحظ لوجود ملك مستضعف على رأس الدولة، من جهة، ولتأييد الرأي العام باجمعه الذي صقلته تطورات العصر الاجتماعية واهاجته مزامنة الازمات الثلاث معاً: الازمة السياسية التي جاءت تعبيراً صريحاً لهذا التطور ، والازمة الاقتصادية ، والازمة المالية الناجمة عن الازمتين الاخريين .

وهذا الانحلال والتخلخل الذي ترسف فيـــه البلاد وتتسكع ترك اثره البعيد في نفوس الخصوم . فانقسمت الحكومة على نفسها ، اذ اخذ اربعة من الوزراء من اصل سبعة ، بينهم «نيكر» ، يطالبون باجراء مصالحة عامة، كما راحت الازمة الاقتصادية تثير الفتن والاضطرابات بين الشعب وتعمل على تفتيت الجيش .

واخذت جماهير الشعب بالغليان بعد ان أطل على الناس شبح افـــلاس الدولة فازدادوا كراهية للنظام القائم ، وعلا الهيجان في كل من فرساي وباريس وزاد الهرج والمرج بعد ان انضم البورجوازي الحامل السندات على الخزينة الى الثوار في القصر الملكي والاحياء الشعبية، واصبح همّ الناس الوحيد تأمين الدخل والخبز والمطالبة باصلاح النظـــام الملكي. وراحت الجماهير في فرساي تفرغ جام غضبها على ممثلي الطبقتين المتميزتين، خصوم الطبقة الثالثة وتكيل لهم الشتائم والاهانات . وشاعت بين النـــاس اخبار يتقولون فيها عن اعداد مذبحة للنبلاء . فالفاتروت اصبحوا عرضة لغضب الشعب ونقمته ، وظهرت في البلاد تجمهرات واحتشادات خشي الناس شرها . واعترى البلاط الخوف والرعب فاضطر للتراجع وتظاهر بالتنازل على طول الخط، بينما راح يستعد سراً ليثأر لنفسه .

التصار الشعب في باريس

فالثأر اصبح مؤكداً وفي متناول اليد عندما يستطيع الملك ان يؤمن له من الجند ما يضمن القضاء على كل مقاومة من قبـل القوى الشعبية ، ومثل هذه العملية لا يقتضي لها سوى بضعة ايام او اسابيع بالاكثر . فقد شعرت الطبقة العامة بما يُحاك لها من مؤامرة تهيء إعدادها الطبقة الإرستوقراطية، سواءاً أكانت حقيقية ،او وهمية، بشكل من الاشكال والـــتي راحت الثورة تحاول ردها الى نحر القائمين بها ، كما يفصّل لنا ذلك جورج « له فيفر» . وهكذا بَدت الجمعية العامة بحكم المقضي عليها ما لم تتدخل الطبقات الشعبية في الامر بكل قواها . وسيقع امر جلـل ، حـــادث جماهيري شامل سيمكن الثورة الخروج ظافرة مما يتهددها. فالأزمة الاقتصادية تشتد وتستحكم حلقاتها مما يسبب انهيار الاجور وارتفاع اسعار كلفة الحياة خلال هذه الحقبة التي يحاولون فيها رتق الفتق . فتكاثرت في البـــلاد الفتن واعمال الشغب واضطرب حبل الامن في جميع اطراف البـــلاد : فقطعت الطرق ، وُسدت الاقنية والممرات المائية وتعطلت أرصفة المرافىء حيث احتشدت الجماهـــير الشعبية تتصدى لمرور شحنات الحبوب ومنع تصديرها للخارج. وغمرت الفتنة الاسواق ومخازن التموين الكبرى، فاستولت عليهـــا الجماهير وحاولت بيع ما فيها من ارزاق ومحاصيل بسعر ارتجلته مع رسم

اضافي . وثارت صفوف المصطفين بانتظار دورهم لاستلام قروناتهم وراحت تهاجم حواصل المؤن والمخازن والاهراء الخاصة بالاديار والرهبانيات الكنسية . وانتشرت الفتن واعمال النهب والشغب في دوائر البلديات ومكاتب وادارات جبـاة الرسوم البلدية وحول الدواوين الرسمية المكلفة جباية الرسوم والعوائد المفروضة ، وراحت البورجوازية نفسها تتدخل احياناً في الامر وتشترك هي نفسها باعمال الشغب هذه التي اخذت ترتدي ، اكثر فأكثر طابعاً سياسياً. وتراخت امام هذه الاحداث قبضة الجيش واخذت وحداته وافراده يفكرون ملياً بكل هذه الحوادث المثيرة ويستعرضون ، مع الجماهير الشعبية ، مشاكل الساعة . وفي اواخر حزيران وقع في باريس حادث دوى وقعه بعيداً في البلاد ، تمثل في تمرد الحرس الوطني .

واطلت على العاصمة باريس ، اذ ذاك ، فترة حاسمة استمرت ١٥ يوماً تميزت بالاعمال التي قام بها العمال وافراد الجيش . وبلغت الحركة ذروتها في ١٤ يوليو (تموز) اذ قامت في العاصمة مظاهرة جبارة ضمت بين صفوفها العديد من العمال والصناع واعضاء الحرس الوطني والفرسان ، فملأت جماهيرهم الغفيرة الحدائق العامة والميادين الرحبة ، وقد اهاجهم منظر القصر الملكي ، وتضخمت ، لتوافد الوافدين ، صفوف البورجوازيين الامامية ، وسرى بين الناس خبر التخلي عن نيكر ، صباح الاحد في ١٢ تموز يُصب الزيت على النـار ويشعل برميل البارود . فعمت المظاهرات الاسواق والشوارع وراح افراد الحرس الوطني والجماهير يهاجمون الفرسان والخيّالة الملكية ، والكل يبحث عن الخبز والسلاح اينما وجدوا منـه شيئاً ، واخذوا باشعال النار في الحواجز المنصوبة ويطردون مآمير الجباية بحيث راحت المواد الغذائية تصل بحرية تامة . وفي اليوم التالي ، اي في ١٣ تموز ، قامت الجماهير بنهب دير سان لازار ، في حي سان — دنيس على امل ان يجدوا فيه من المواد الغذائية مـا يشبع جوعهم . وراحت الاجراس تدق دقات الخطر تستنفر مناصري الثورة . وتألف على الفور حرس وطني دخلت فيه عناصر شعبية كثيرة الى جانب عدد كبير من ابناء البورجوازية . وفي ١٤ منه انقضت الجماهير على مخازن الاسلحة في الانفاليد ونهبتها وبدأت المناوشات حول الباستيل وتحت الضربات الشديدة التي انهالت على هذا السجن المشهور من قبل الجماهير في احياء سان انطوان والماريه ومن افراد الحرس الوطني ، انهار هذا المعقل القديم الذي يمثـل عصور الظلم والاستبداد والطغيان . وهكذا قام العمال والشغيلة بأول حادث حاسم في تاريخ الثورة .

وفي اليوم التـالي ، قـام الملك نفسه بزيارة للمجلس الوطني تعبيراً عن خضوعه واستسلامه وامر بابعاد الجيش . ثم اصدر امره في اليوم الثاني باعادة نيكر الى منصبه . ثم قـام في ١٧ تموز بزيارة ثانية للمجلس البلدي ، لها من الرمز والمعنى ما للاولى ، حيث يقدم مجلس «الكومّين» .

الثورة في المقاطعات الفرنسية

كان لثورة العاصمة دويها البعيـد في المقاطعات الفرنسية التي قامت بدورها بثورة عارمـة التهمت معها الاخضر واليابس . وعمت الثورة البلديات ، اينما كانت ، كما راحت الثورة تنشىء لها حرساً وطنياً خاصاً بهـا .

وهكذا جمعت البورجوازية بين يديها السلطة الفعلية والسلطة القانونية ، وانفجرت في الارياف الاحقاد الحقيقية ضد الاسياد ، اذ كان الوقت وقت جباية الرسوم والعوائد المفروضة على ابنـاء الطبقة العامة . وأبت الجماهير دفع او تسليم شيء من هـذه الرسوم فأجبروا اصحاب الحقوق العينية على التخلي عنها ، واخذوا بمهاجمة الحصون والقلاع والغرف الحصينة ، وأوقدوا الحرائق في دور الوثائق والمحفوظات السيادية فأتت على قصور النبلاء وصروحهم والتهمتها . وموجـة الهلع العام الذي اعترى الجميع ادّى بدوره الى حركة تسلح شاملة في البلاد . وزاد من قـوة الدفع الثوري ، الفزع الذي دبّ في قلوب الارستوقراطية ، وسمر الخوف في قلوبهم عندما رأوا المصير المشؤوم الذي ينتظرهم. وكان الحرس الوطني يتغاضى عادة عن هذه الامور العنيفة . وفي هذا الوضع المؤلم الذي تخبطت فيـه فرنسا ، وقع حادث الرابع من اغسطس (آب) الذي تمت فيه المناداة بحقوق الانسان .

الانتصار على البورجوازية المحافظة

تأثر المجلس الوطني نفسه بهذه الاحداث الجسام . وشـعر عميقاً بالدفع الذي احدثته . وقد بدا من المحتملات الممكنة قيام اغلبية من الوسط واليمين تضم في صفوفها رجال المقاومة والداعين الى ثورة مسالمـة تقف في وجه التيار المهتاج . مثل هذه الاكثرية كان يمكن ان تتألف بصورة طبيعية من ممثلي الطبقات الممتازة ومن قسم كبير من ممثلي الطبقة الثالثة القائلين بالتمثيل المضاعف . فمنذ حزيران ، وبعد اجتماع الطبقات الثلاث راح عدد كبير في صفوف البورجوازية ممن جزعوا لحوادث العنف التي أتاها الثوار يقومون بحركة تقارب مع ممثلي الاكليروس والنبلاء ، ليؤلفوا بشكل من الاشكال الطبقة الثالثة بقيادة مونيه وبرغاس وشمبيون دي سيسه وكليرمون تونير ولالي تولندال بعد ان عينتهم الجمعية الوطنية اعضاء عنها في اللجنة التأسيسية . فالثورة الاصلاحية المجددة غلبت على امرهـا . فليس لها من سند ولا خلاص الا بانتصار الشعب . واخذ المجلس بالتصويت على القضايا الهامة بتسمية الاسماء بين هتافات المحبذين وصياح الناقمين الشاجبين . ان «خيانة» قسم من ممثلي الطبقة العامة بانضمامهم الى الارستوقراطية تثير الشكوك . وراحت رسائل التهديد المغفلة تنهال على مونيه ورفاقه . وخـاف اصحاب المطابع على انفسهم من تحمل مسؤولية نشر خطبهم . فالصحافة الثورية تسيطر وحدها على الشارع . وراح رجال ١٤ تموز يهددون بالسير السافر على فرساي وصار الناس يخشون كثيراً « لوائح النفي والابعاد » كما كانوا يوجسون خوفـاً من المراسلات المتبادلة مع المقاطعات وهي رسائل تشنع القول على رجال الاكليروس والنبـلاء لمقاومتهم ، الامر الذي خشي منه على اشعال الحرائق من جديد في القصور والصروح .

واخذ المجلس الوطني يتأرجح بين اليمين وبين الشمال . فاعتصمت اكثرية النبلاء والاكليروس بالصمت حتى انها وقفت احياناً اسوأ المواقف . فهي لم ترض ، في الواقـع يوماً بالهزيمة . ففي سلسلة الاخطار التي تهدد الثورة ، في نظر البورجوازية خطر الارستوقراطية يأتي في المقدمـة

فهو خطر متصل ، مائل في كل حين . فالتهديد الاجتماعي للطبقات الشعبية يأتي في الدرجة الثانية .

ولم تلبث اللجنة الدستورية ان استقالت في ١٢ ايلول ، فعاد اليسار يسيطر ومعه سيس وهكذا غلب على امرهم نصراء الملكية ومريدوهم ومن بينهم ميرابو .

غير ان الملك لم يقر بعد ٥ — ١١ آب (اغسطس) كما انه لم يصادق على وثيقة اعلان حقوق الانسان . وعادت الارستوقراطية عودتها الاولى الى الدس والتبييت ، كما راح البلاط يستعد ليثأر لنفسه من حوادث ١٤ تموز . وراحت مجالس الاقضية تتحرك في العاصمة . ولعبت الصحافة اذ ذاك دوراً حاسماً . وكان بوسع الثورة في باريس الاعتماد كلياً ، هذه المرة ، على قوة جديدة : هي الحرس الوطني . والازمة الاقتصادية التي زادتها الازمة السياسية حدة وحرجاً ، اخذت تتسع وتزيد من اهاجة الخواطر . وكانت وليمة الحرس الملكي التي اقيمت في غرة تشرين الاول (اكتوبر) بمثابة اشعال الفتيل المتصل ببرميل البارود . واخذت الجماهير تلوح في الخامس منه بتنظيم مسيرة الى فرساي تتألف من الرجال والنساء وافراد الحرس الوطني انفسهم . وراحت الجماهير تتناقل فيما بينها النداءات المثيرة : « الخبز ووضع حد للامور » اي الرضوخ للقرارات . فيخضع الملك للتهديد من جديد ويسلم بالامر الواقع ويصادق على هذه القرارات ويعود الى باريس على رأس الثورة المظفرة . « فالانتفاضة الثانية للثورة » التي طالما طالبت بها حركات باريس الثورية جاءت في حينها ، فالسلطتان الرئيسيتان في البلاد : الملك والمجلس الوطني هما بكامل تصرف الحزب القائم بالحركة . ومثل هذا الوضع سيمتد العمل به الى عام ١٨٩١ .

وامام تحالف من هذا النوع للقوى الثورية تفشل عملية هرب الملك الى فارين فيقع المقدور الذي باعد بين الملك والامة . ان محاولة هرب الملك لويس السادس عشر عملية كان بالامكان ان تنجح كما نجحت عملية هرب الامير . فالقدر الغاشم هو وحده الذي فضح هوية الهارب ، في الوقت الذي راحت فيه الدعوة للفرار وحركة تنقلات جيش بوييه تخلق بين الناس جواً مشحوناً بالتحسب والتحرز . فبعد الكشف عن هوية الملك اصبحت ماجريات الحوادث التي وقعت بين ٢١ / ٢٢ حزيران ١٧٩١ متوقعة ومنتظرة . فمن محلة سان منهولد الى كليرمون ، الى فارين ، نشطت الاتصالات بين مختلف البلديات وفرق الحرس الوطني والجماهير الثائرة ، وراحت تستنفر بعضها البعض وتتخذ سلسلة من المناورات الجريئة فتخلخل صفوف الجيش وتدب الفوضى بين وحداته فيفسد الامر على بوييه وجيشه بعد ان عملت الدعاية الحالة في صدعه عملها الثوري الهدام .

ففي سنة ١٧٩١ كما في سنة ١٧٨٩ ، في جميع انحاء فرنسا كما في باريس نفسها ، وبالرغم من حادثة شان دي مارس المثيرة ، شالت لجهة واحدة كفة الميزان وهوت بكل ثقلها .

الفصل الثاني

عهد المؤسسات
الثورة والجمعية التأسيسية
(١٧٨٩ - ١٧٩١)

انهارت النظم السياسية والمؤسسات الاجتماعية التي عرفها العهد القديم في الاشهر الاولى من الثورة . فما ان مالت شمس عام ١٧٨٩ للغروب حتى كان حل محل هذه المنظمات الانجازات الكبرى التي حققها العهد القديم . فالامور الرئيسية وقعت ، قبل خريف ١٧٩٠ ، ولم يبق حتى ايلول ١٧٩١ ، موعد انفراط عقد الجمعية التأسيسية ، سوى بعض الاجراءات الثانوية .

فالاشياء والسمات التي ما زالت ماثلة على الواجهة لا يؤبه لها ولا يحسب لها حساب في البنيان الجديد . فقد أطلّ على الحياة مجتمع جديد ، مجتمع لا طبقات فيه ، ادارته وتوجيهه هما في يد البورجوازية .

اولاً — النظم السياسية

١ — الغاء النظام الاقطاعي

ثورة الفلاحين

انهال على الجمعية الوطنية ، من جميع الولايات والمقاطعات ، سيل من الرسائل والتقارير لم تترك في الاذهان اي شك او وهم حول مدى الاضطرابات التي قام بها الفلاحون ، في شهر تموز (يوليو) ، اي أبّان موسم الحصاد ، طارحة على بساط البحث ، قضية الرسوم السيادية والاعشار المتوجب تأديتها .

فقد استهدفت ملكية الاراضي ، في كل مكان من البلاد ، « لاكبر لصوصية مجرمة على الاطلاق » اذ اضرمت الحرائق في القصور وطرحت وقوداً للنار وطعماً لها سنـدات التملك وكل مـا ينهض دليلا على العوائد السيادية ورسوم الاعشار .

وقد لخصت لجنة العرائض والتقارير الوضع كما يلي :

« فالقوانين تبقى ميتة لا مفعول لها ولا من ينفذها ، والحكام لا سلطة فعلية لهم ولم يبق من العـدل والعدالة سوى شبح عبثاً يبحثون عنه في المحاكم » .

وهكذا انفجرت « حرب الصماليك ضد الاغنياء » وستّمر الرُعب قلوب النبلاء بعد ان غلبت طبقتهم على امرها مع الملك ، في ١٤ تموز وتنكّرت لها الطبقة الثالثة او الطبقة العامة ، فاصبحت موضع مظنّة وارتياب ، في المدن والارياف ، ملاحقة في املاكهـا ، مضطهدة في افرادها . وحُرمت هذه الطبقة ، دفعة واحدة من كل شيء . وكذلك قل عن مصف الاكليروس العالي الذي تعرض ، هو الآخر ، ولو بدرجة أقل ، للاخطار ذاتها . فامـام الطبقة الثالثة ، فرصة ذهبية عليها ان تستغلها الى اقصى حد ولو لفترة قصيرة ، وان تفيد من هذه القوة الشعبية العارمة لما فيه خير الثورة البورجوازية وانجاحها ، وان تقوم بعملية توزيع غير متساوية بين فريقين ، وان « تصفّى » في الحال وتسجل دفعة واحدة ، في النصوص والوثائق الرسمية التي رسمت إلغاء النظام القديم « الاقطاعي » وقضت بالمساواة القانونية امام القانون ، اي انها حققت بضربة واحدة مزدوجة ، المساواة بين املاك النبيل واملاك البورجوازي ، كما ساوت بين شخصية النبيل وبين شخصية البورجوازي . فالفلاح الذي قام بالدور الاول في هذا الانقلاب الجذري الثوري كان من حقه ان يصيب ، اجراً له زهيداً ، مثل هذا الغُنم ، ممثلا في هـذه المنافع التي عادت عليه من الغاء النظام الاقطاعي البغيض . وبذلك يهدئون روعه فيطمئن باله ، ويهدأ بلباله ولو اضطروا لاستعمال الشدة معه والقمع حيناً .

لم يسبق للطبقة الثالثة ان احرزت في المجلس الوطني مثل هذا المركز القوي تحققه هـذه الدفعة ، بحيث اصبحت الطبقات الممتازة تحت رحمتهـا ، لا مرجع لها ولا سند غير المجلس الوطني بالذات الذي اصبح في وسعه وحده ان يخفف من قبضة الفلاحين ويلطّف من شوكتهم الناخسة . فقبل الساعات الفاصلة من الرابع من آب (اغسطس) بدت الطبقة العامة ، في مجموعها ، مترددة ، حيرى ، منقسمة على نفسها . والليلة الليلاء التاريخية التي سيلهج العصر كله بذكرها ، ليست من ناحيـة خطة التنفيذ وتفاصيلها ، سوى عملية ارتجال ، قوامهـا التجربة والجرأة او الاقدام .

ليلة الرابع من آب

كانت ثورة الفلاحين تهديداً مباشراً للنظام السيادي ولكل مـا يمثله او يرمز اليه . اجتمع اليسار المتطرف ، في ليلة ٣ — ٤ للبحث والمناقشة . واخذ المجلس الوطني في ٤ آب ينظر في التشكي من الاقطاعية . فالعملية تولاها ، في البـدء ، ليس ممثلو البورجوازية في الطبقة العامة بل نصراؤها التوابع بين النبلاء ، كالفيكونت دي نواي ودوق دي غويون وهو تكتيك كان في غاية البراعة طالمـا اعتمدوه ، فيما بعد ، عندما تستأنف الجمعية جلساتها لوضع الصيغة النهائية للقرارات التي تم الاتفاق بشأنها . وراح لويس دي نواي يشدد بحق على السبب « الاجتماعي » لهذه الاضطرابات والقلاقل التي هزت البلاد من اقصاها الى اقصاها . فلنعالج هذه الاسباب ! ان سكان الارياف وجماهير الرعـويات لم تتقدم من الجمعية الوطنية ، بطلب دستور ، بل بالغاء الرسوم والعوائد والتخفيف من الفرائض السيادية . ودوق دي غويون نفسه راح يعالج القضية نفسها ويبحثها . هنالك الآن ثورة شعبية عارمة

تهز الآن اركان المملكة . وما حديث للناس غير احاديث القرصنة واللصوصية ، ففي مقاطعات عديدة ، الشعب كله ثائر ، مهتاج يرعد ويزبد .

فهو يكون في مجموعه ، شبه عصابة ترمي لهدم القصور ونهب الاقطان وسلب الغلال والاستيلاء على خزائن المحفوظات حيث تصان سندات تملك الاقطاعيين .

فالحل الوحيد المرتجى هو الغاء العوائد المفروضة والرسوم السيادية .

يجب ان نحدد ، قبل كل شيء ، مفهوم كلمة « الغاء » ، وما هو المقصود منها . فمن جهة الرسوم السيادية ، فالدائن لن تنزع حقوقه . « اذ ان هذه الحقوق تؤلف بالفعل ملكية قائمة . . . ولا يمكن مس الملكية على الاطلاق » . غير ان باستطاعة المدين ان يستهلك دَينه . فيدفع ما يترتب عليه ، مع الزمن . فقابل المجلس هذا الكلام بالتصفيق الحاد . ولم يشذ عن هذا الاجماع صوت واحد في صفوف الطبقات الممتازة حيث تتمثل على انها مباهج الحياة والثراء . . . واذا بصوت يلمع من بين صفوف الطبقة العامة محتجاً معارضاً ، صوت فرد ، وحيد الآن ، لا صدىً له ولا دوي ، صوت الاقتصادي ديبون من نواب الوسط – اليمين الذي شق عليه كثيراً ان يلحق بالنظام الطبيعي مثل هذه الاهانة ، على مثل هذه الصورة . وراح يتكلم عن القوانين وعن المحاكم وعن الازمة الاقتصادية . حادث يقع وينتهي الامر . وراح احد ممثلي الطبقة العامة ، يصل ما انقطع باعادة البحث في الموضوع ، فيقابله تصفيق داوٍ كالرعد: لن يكون ابداً حقوق للانسان طالما هنالك رسوم وفرائض اقطاعية .

ليس عندكم من الوقت ما تهدرونه جزافاً . كل يوم تأخير يتسبب في حرائق جديدة . الا ترغبون في اعطاء فرنسا المحتاجة ، المهتاجة ،القوانين والتشريعات اللازمة لها ؟

واذ ذاك حدث مشهد رائع من التنازلات العفوية . ففي ليلة واحدة شهد العالم انهيار العهد القديم . وقبل انفراط عقد الاجتماع عند الساعة الثانية صباحاً ، راح المجلس يوجز مناقشاته ويضبط في محضر الاجتماع ، القرارات الخمس عشر الرئيسية التي اوحت بها الجمعية الوطنية ، واتخذت بشأنها التواصي بحيث ترتدي شكلها وتأخذ صورتها النهائية من الجلسات اللاحقة . في الطليعة من هذه القرارات ، المواد الست المتعلقة بالنظام « الاقطاعي » ، هذه المواد التي تنص على الإلغاء والاستبدال : الغاء الاسترقاق الزراعي (*Servage*) الذي لم يكن بقي منه سوى بعض الحالات النادرة الفردية والانعامات السيادية ، وحقوق الصيد المحتفظ بها للاسياد ، والتعويض عن الرسوم السيادية جهد المستطاع ، واستبدال ضريبة العشر التي يمكن ردها بيسر الى الريع السيادي ، برسْم نقدي خاضع للشراء والاستبدال .

وليلة الرابع من تموز التي انطلقت عن ثورة الفلاحين تبدو وكأنها الليلة البكر الكبرى التي قوضت سلطة الاسياد ، فكانت بمثابة الفتح الاغر يحققه سكان الارياف . فلا يجوز التقليل من

اهمية الارباح والمنافع التي حققتها لهم . فالاقطاعية الرسمية تكاد وحدهـــا تسقط بالنتيجة من هذه النصوص التي تعدُّ اكثر ممـــا تفي وتمنّ اكثر مما تعطي . وعلى الاجمال « فالاقطاعية » الواقعية ، هذه الاقطاعية الاقتصادية بقيت معمولاً بها . صحيح ان الارستوقراطية اكثرت من التنازلات الفرعية الا انها احتفظت بالنصيب الاطيب من التركة .

تحقيق المساواة

اما البورجوازية ، فالمغانم التي حققتها لم يكن ليستهان بها ، والحق يقال . فقد ساهمت من جانبها ، بوصفها مالكة لأراضٍ شعبية ، ببعض التنـازلات المادية ، اسوة بالنبلاء . اما هذا البورجوازي ، المنافس الاجتماعي للنبيل ، فقد عاد عليه إلغاء الاقطاعية ، بأكثر من ذلك بكثير . فلم يبق ، بعد الإلغاء ، اراضٍ سيادية واراض فلاحيـــة (*Roturière*) ، ولا إقطاع ولا فدن ولا من يحزنون . فالمساواة بين الممتلكات حالة هيأت من قريب للمساواة في الحقوق المدنية . وعلى هذا قس ايضاً إلغاء حقوق البكورية هذه الحقوق التي تتناول ، في الاساس ، ممتلكات النبلاء .

وها هي المساواة المدنية ينادى بها عالياً وتعلن على الملأ في نهاية الامر . فابواب الوظائف العسكرية والمدنية مفتوحـــة على مصراعيها ، لجميع المواطنين . وكذلك الوظائف القضائية . والعادة المعمول بها في شراء الوظائف تسقط الى الابـــد وينسخ الاخذ بها من الآن فصاعداً ، كما تلسخ من الاستعمال حقوق وراثة مهنة المحاماة . والوظائف حتى الكبرى منها ، تنفتح ابوابها امام الجيل البورجوازي الصاعد ، فيدخلونه زرافات ووحداناً من البـاب العريض ، بعد ان كانوا يتسللون اليه ، من قبل ، تسللاً متحرزاً . فلم يعودوا ليقنعوا ، هنـــا ، بالمظاهر الغرارة الجوفـاء . فللبورجوازية حصة الأسد في الحال وتدأب بالتالي على تصفية مـــا تبقى من امتيازات ، لحسابها .

والمساواة المالية جاءت تجمّم كأس المساواة المدنية . فالفـلاحون سيفيدون ، ولا شك ، من هذه المكاسب ، ولو كان احياناً على حساب احد النبلاء ، من سكان المـــدن أو على حساب مواطن ينعم بموجب اعفاء شخصي أو جماعي من بضريبة الخراج. هنالك بين اصحاب الامتيازات في العهد القديم ، مدن ومقاطعات نعمت ، هي الاخرى ، بإعفـــاءات ضرائبية ، فاضطرت للتنازل عن هذه الامتيازات التي خولتها وضعاً خاصاً متميزاً عن الغير ، في المجتمع الفرنسي ، اذ ذاك ، وأخذ الجميع يتسارعون ويتنافسون في عملية التنازل عن امتيازاتهم المحلية أو الاقليمية ، وهي تنازلات لم تكن لتلحق باصحابها الضرر والخسارة كما لحق منها اصحاب الطبقات الممتازة . وهكذا تغيرت فرنسا وتبدلت منها الاوضاع الاجتماعية . فقد حدث في هذه الليلة شيء اشبه ما يكون بالخَلق ، بالولادة الجديدة ،عن طريق هذا الاتحاد الوطني الذي صحح بالتراضي الارادي، هذا النظام التعاقدي الاستبدادي القديم الذي يعود منشؤه الى عهد ايام الفتح، اذ استبدلت في فرنسا كلها المَلَكية الفيدرالية باتحاد وطني اساسه المساواة المطلقة .

كثيرون باركوا لليلة القدر هذه وغبّطوا ، وبحق فعلوا . فهذه الليلة التي تميزت بعملية هدم شامل مثير ، شارك فيها صاحب الغُرم والغنم ، جنباً الى جنب ، هي من هـــذه الليالي التي قلما يجيء بمثلها الزمن . فما من أحد ، والحق يقال ، من بين ممثلي هذه الطبقات المجتمعين معـاً ، يفقد صوابه أو يضيع رُشده ، كما ما من أحد بينهم يتناسى مصالحه الحقة في هذه التصفية العـامة التي قامت اساساً على المساومات ، وفي هذه التنازلات التي امكن التعويض عنهـا ، وهي تنازلات وتصفية أخذ المجلس الوطني بكامل هيئاته علماً بها ، وضُبطت القرارات المتخذة بها ، بكـــل دقة . فالممثلون للادوار الرئيسية في هذه المسرحية المأساة والنظارة على السواء ، شعروا ، باتفاق الآراء ، انهم يعيشون « حدثاً مصيرياً » بحيث كان يُخشى على ضعاف القلوب ومفؤديهـــا ، من شدة الفرح وهزة الطرب . فنحن هنا امام ظاهرة من هذا الشعور الجماهيري الغلاب ، لم يكن ، كما سنرى ، خاصاً بعام ١٧٨٩ ، بل على عكس ذلك ، كثيراً ما يتجدد بمثل هذا الفوران العارم ، خلال مناقشات رجال الثورة ومداولاتهم : تريث حيران يخشى من الاسوأ ويوجس من الانكى ، ويتوقع ما قد يكون أشد وأدهى ، فيعوذون من ذلك كله ، بمواقف اجماعية سمحاء ، يُغلفهـا الغموض حيناً ، ويشيع منها احياناً ، تفاؤل المنتصر وأمل الفائز المرجّى ، هذه الظاهرة التي غشيت ، في تلك الليلة التاريخية ، اعضاء المجلس الوطني الذي غمره الحماس والذي لم يكـن في كنانته خير ما يمنع عنه الخطل والشطط وخير ما يوقفه عند حافة الخطر .

ومع ذلك فالمبادىء ، والمبادىء وحدها ، تُعلن ويتنادون بها . فلم يبق سوى إعطائهـــا الصيغة القانونية ، وهي مهمة سينصرف لها المجلس الوطني بكليته ، خـــلال الاسبوع الواقع بين ٥ — ١١ آب — دون حاجة الامر بعد للاجماع الذي عرفناه من قبل .

قرارات ٥ - ١١ آب

وراح الاقطاعيون الذين دفعوا من جيبهم الخاص ، قائمة حساب ليـلة ٤ آب (اغسطس) يتساءلون ، ما اذا لم يكن من المستطـاع لديهم ، الخروج بثمن أقل . فهل يوافق ناخبوهم ، في المقاطعات ، على ما قبلوا به واتخذوا له من قرارات ؟ فلم يتعرض أحد لحصة البورجوازية . ولكن ماذا من أمر حصة الغائب الاكبر ، حصة الجماهير ، في الارياف ؟ أوَلم يُضحّ ممثلو طبقة النبلاء ، اوَلم يعرّضوا للخطر بسرعة ، هذا الذي اعترف به المجلس الوطني « ملكاً » لهم ؟ فجاء ذلك اشبه ما يكون بمذبحة جديدة « من مذابـــح سانت برثلماوس » فيما يتعلق بممتلكاتهم ، كما بدا الامر لريفارول . هذا ما يمثله بالفعل رضى الطبقـات الممتازة وما يعني قبولها هذه التنازلات . وسيكرر ممثلو طبقة النبلاء ، فيما بعد ، مثل هـــذه الاقاويل عندما يتحدثون عن الليلة الليلاء ، عن ليلة القدر . وراح أحد النواب المعروفين بموقفهم المعتدل هو الكونت مونتالوزييه ، الذي غادر البلاد مهاجراً فيما بعد وانضم الى حركـة بونابرت وحارب الغلاة في عهد إعادة الملكية الى فرنسا بعد سقوط نابوليون ، يدون في مذكراته قائـلاً ان العمل الذي تم في ٤ آب قامت به لصوصية أقرته لصوصية أخرى ، وكم من ممثل من ممثلي طبقة النبلاء فكروا ، وهم في مقاعدهم ، في المجلس الوطني ، مثل هذا التفكير ، خلال المناقشات

التي دارت حول الموضوع . وهل من عجب ان نرى ونسمع ، بعد هذا عن حوادث تمشـــع وخلافات في صفوف هذه الارستوقراطية التي طـــال صمتها في ليل ٤ آب . هنالك عدد من ممثلي هذه الطبقة ادعوا انهم وافقوا بشرط الرجوع الى استفتاء عام، بينما راح فريق آخر ومن بينهم تاليران يحاول الحد من التضحيات مستعينين على ذلك بابرز العناصر في القلب واليمين . الا ان المجلس لم يتنكر لنفسه . فبدلاً من ان يلطف من المبادىء التي أقرها فقد تجاوزها ، في كثير من الحالات وذهب الى ابعد مما تنطق به النصوص .

وعاد المجلس يسلك المسلك الذي سلكه في ٤ آب . هوذا ممثل عن طبقة النبـــلاء التي تنازلت عن حقوقها وامتيازاتها ، يتقدم بنص وثيقة التنازل ، كما يشير الى ذلـك مونمورانسي. وها هو نبيـــل آخر ، دي بورت ، من ممثلي باريس يضع النصوص النهائية لوثيقة إلغـــاء النظام الاقطاعي .

قضى المجلس الوطني على النظام الاقطاعي قضاء مبرماً ، بعد ان قـرر بأن الحقـوق والواجبـات الاقطاعيـة والضرائبية ، على السواء ، ولا سيما ما تعلق منها بالرهونات العقارية العينية او الشخصية ، او بحقـوق الارتفـاق الشخصية او ما يقوم مقامها، تلغى كلها بدون اي تعويض عنها . اما ما تبقى من هذه الحقوق والواجبات فيمكن التخلص منها بالشراء او الافتداء ، وفقاً للشروط التي يحددها المجلس الوطني . اما الحقوق التي لم يأت نص على إلغائها في هذه الوثيقة ، فتبقى قائمة، يجب استيفاؤها كاملا الى ان تسدد برمتها .

فالمجلس يثبت هنا القرار الذي كان اتخذه في الرابع (من آب) مع ما فيه من متناقضات ظاهرة وما يخفيه من محاذير . فهو يبقي بالفعل الرسوم « الاقطاعية » مـع انه ألغى الاقطاعية « كليـــاً » . فالارياف التي تحررت يجب ان تتحمل هي نفسها نفقات معاملات الافتداء او الافتكاك .

اما في ما يتعلق بالاعشار ، فقد ذهب اعضاء المجلس التأسيسي الى ما هو أبعـد من منطوق النص الاول واحكامه . فقد وقعت ، في هذا السبيل ، مناقشات صاخبة استمرت طويلاً . هل يمكن إفتداء هذا العُشر كما افتديت الحقوق السيادية ووفقاً للمرسوم الصادر بهـــذا الشأن ؟ او يلغى نهائياً. فالموضوع له اهميته الكبرى. فالقرارات التي اتخذت في الرابع من آب لم تعط الفلاحين اية ترضية مادية تستحق الذكر، في هذا الشأن. وراح ممثلون عن الطبقة العامة يتولون الهجوم المركز بعنف مصرحين على رؤوس الاشهاد ان العُشر يؤلف ملكية كالريع السيادي ، مثلاً بمثل . فهو بالتالي ضريبة يمكن الغاؤها ككل ضريبة من هذا النوع . وراح ميرابو يفضح ببلاغته المعروفـة هذه الضريبة المرزحة التي تسبب الخراب لمن تقع عليه ، اذ تقتطع ثلث المحصول القـــائم .. «ضريبة مرهقة ارادوا ان يلبسوها لبوس الملكية» .وأصر الاكليروس من جهتـــه على الرفض باسقاطها والتمسك بها الى النهاية . فقضيته قوية من الوجهة الحقوقية . وراح أحـد كبار الفقهاء يؤيدها بالنصوص القانونية ، وله من منزلته الرفيعة وشهرته البعيدة في عالم الشرع والفقه مـــا يُكوّن دعامة قوية للقضية . نعم ان العشر هو ملكية ، هو حـــق مقدس ككل ملكية ولا يمكن بالتالي التعرض لها ببحث الا من جهة شرائها او افتدائها. ووقف هذا الموقف الصلب نفسه

اعضاء بارزون في المجلس الوطني بينهم مطران لانغر ، و «لالوزيرن» شقيق الوزير نيكر احد اعضاء الجمعية البارزين ، والأب مونتسكيو ، والأب سييس المعروف عنه وقوفه الى جانب اليسار ومؤازرته له فأيدوا جميعهم القول بان العشر ملكية هي وتنعم من هـذا القبيل ، بحماية القانون . ولذا يجب ألا تلغى لصالح الاكليروس ولصالح الفقراء معاً . ومهما يكن فلا يمكن الغاؤها قبل استبدالها بشكل آخر «فما من أحد يهدم مدينة قبل ان يعلن مسبقاً عزمه على اعادة بنائها» . واعترت الحيرة المجلس أمام هذا الموقف من مواقف نزع الملكية الذي من شأنه ان يؤلف سابقة مخيفة . وقد بدا من المرغوب فيه كثيراً ان تستبدل هذه الضريبة التي يذهب جانب كبير منها جزافاً على يد كبار الجباة وعبثهم ، لتحل محلها موارد معينة ، محددة تستطيع ان تغطي الحاجات القائمة . كم من الكهنة المتواضعين يفكرون هذا التفكير السليم ؟ ففي الوقت الذي كان فيه احد كبار خطباء الطبقة العامة يوضح من فوق منبر الخطابة كيف ان شراء هذه الضريبة او افتكاكها يُرزح صاحبها، راح عدد منهم يلقون اليه ببيانات عن تنازلاتهم. فكان ذلك ايذاناً بحركة عامة من التنازلات ، فحذا حذوهم عدد كبير من الكهنة . ولم يمض القليل حتى انهار كل أثر للمقاومة والصمود، وراح المطارنة ورؤساء الاساقفة يقومون هم الآخرون بتنازلاتهم . وجاءت الضربة القاضية على يد تاليران ، فراح اسقف اوتون يتلو نص المادة التي تجرد طبقة الاكليروس من هذا الامتياز ، فيقرها الجميع بالاجماع . فالاعشار تلغى بلا اي عوض او مقابل باستثناء ما كان اقتُطع منها لاحد العلمانيين وصار خاصاً به .

قرار اساسي ، وان بقي لأمد وجيز مجرد وعد مقطوع . فالاخذ به والعمل بموجبه يبقى معلقاً ويستمر استيفاء العشر ريثما يخرج المجلس باجراء قانوني يعوض معه على من حرموا من ضريبة العشر . وهذا المزارع القائم على حراسة زرعه والمدافع عن غلته ومواسمه فيرفض تسليم العوائد والرسوم المترتبة عليه ، يواجهه المجلس برفض في غير محله . فقد ابقى واجب الاداء او التسديد لرسم قضى بالغائه بناءً على مسببات وحوافز عديدة .

والمرسوم العظيم الذي وضع في شكلها النهائي القرارات المبدئية التي اتخذت في ليل ٤ آب ، صدر في الحادي عشر منه . تشبثت البورجوازية ، من جهتها بأن يُدفع لها نقداً في الحال ، فاستجيب طلبها باعطائها المساواة المدنية . اما الشعب ، فلم يُدفع له الا صبراً او عِدَة او في مواعيد معينة وبعملة عليه ان يؤمن هو نفسه قسماً من غطائها .

الحقوق الاقطاعية القابلة الافتداء او الافتكاك

فالمرسوم الذي صدر في ١١ آب لم يتخذ الا مبادىء أساسية . فعلى المجلس الآن ان يضع النصوص القانونية الصالحة للتطبيق ، كما عليه ان يستخلص النتائج العملية المترتبة على الغاء الاقطاعية ، هذا الالغاء الذي نصت عليه المادة الاولى من قانون الالغاء . وكثيراً ما يعمد الفلاح نفسه الى استخلاص هذه النتائج بدلاً من ان ينتظر من يستخلصها له ، اذ يمتنع بعناد عن تسليم الحصة المفروضة عليه من

غلة الموسم ، هذا ان لم يحاول ان يسترجع ما كان سبق له وسلّم من حصة مضروبة عليه ، كما انه عاد يتلف سندات تملك كبار الاقطاعيين ، هذه العملية الـــتي كان باشرها في تموز الماضي . الا ان المجلس وقف منه موقفاً خشناً صلباً في بادىء الأمر . فراح يؤكد من جديد الغاء النظام الاقطاعي ويشدد على نصوص الالغاء واحكامها القطعية القاضية قضاء تاماً على كل اثر من آثار الاقطاعية الشرفيـــة ، كما انه حافظ على كل المنافـــع والامتيازات التي حققها الغاء الاقطاعية الاقتصاديـــة .

ووفاقاً لاحكام القرار المتخذ في آب ، هنالك بعض حقوق (رسوم وعوائد) تلغى دونما مقابل بينما يبيح شراء او افتكاك بعضها بشرط وفي حالات تحددها النصوص .

تفتدى وتستحيل املاكاً بورجوازية : الحقوق والواجبات والرسوم الاقطاعية والعينية التي اعتبرت ، منذ القديم ، مؤسسات استثمار . وينزل هذه المنزلة احكام القرار الصادر في ١٥ آذار (مارس) ١٧٩٠ ، وما هو بحكم حصة الحصيد الواجب تأديتها والرسوم المفروضة على التركات ، والملتزم المزارع ، والمؤجر الاقطاعي . فلا يمكن للقانون الا الوقوف بجانب هـذه الالتزامات . وراح مقرر اللجنة مرلين ، المندوب عن الطبقة العامة في مقاطعة دوّاي ، والذي مارس المحاماة مدة ٣٥ سنة ، وصاحب المرافعات الطنانة والدعاوى الشهيرة ، والذي سنجده فيما بعد في مركز الادعاء العام في محكمة التمييز وكونت الامبراطورية ، يميز بين الاقطاعية السيادية واقطاعيـة الالتزام . فحـق التملك هوالذي يخشى عليه هنا ، والذي لا يمكن ان يتأثر ، بأي حال من الاحوال باعمال العنف او الاكراه . فلا يسع المجتمع الا المحافظة عليه والدفـــاع عنه بكل قواه . فالتنازلات التي تتم بالاكراه او تجرى قسراً تبقى لاغية ، لا قيمة لهـــا ولا وزن . ولذا صدرت التعليمات للبلديات ولمراكز الاقضية والمحافظات تحظر عليهم التدخل لصالح المكلفين او التصدي لجباية الرسوم المقررة ، وذلك تحت طائلة الالغاء والتعرض للملاحقة القانونية ، وتحمل مسؤوليـــة الاضرار المتسببة . وأكثر المجلس من النصوص الزاجرة . فعلى البلديات ان تسهر على عملية الجباية ، وان تعمل على تفريق التحشدات التي ترمي للتصدي لها والوقوف بوجهها ، بالقوة ، كما على المحاكم ان تلاحق عدلياً موظفي البلديات المتهاونين ، وعلى أفراد الحرس الوطني وأفراد الجيش ان يضعوا أنفسهم تحت تصرف الجباة ، ولا بأس من اعلان الحكم العرفي وحالة الطوارىء اذا ما دعت الحاجة الى ذلك . وعلى هذا قس الاعشار التي صدر النص بالغائها والتي لا بد من تأمين جبايتها حتى غرة كانون الثاني (يناير) ١٧٩١ ، وهو التاريخ المحدد للتوقف عن جباية تحصيلها الى الأبد .

وهكذا قام بين المجلس الوطني وبين ثورة الفلاحين ، وضع أوجب اللجوء الى القوة المسلحة . فقد بدت عملية شراء الحقوق العينية في نظر صماليك الملاكين عملية لا يمكن الأخذ بها في معظم الحالات . فهي كثيرة التكاليف من جهة اذ تبلغ كلفتها من ٢٠ – ٢٥ مرة قيمة الريع السنوي بالاضافة الى الحصص السابقة التي لم تسدد بعد ، كما يجب ان يضاف الى هذا كله العوائد والرسوم

المترتبة على انتقال التركات والتي يجب دفعها في الوقت ذاته، وهي رسوم مفروضة على المواريث التي تتم في الارياف عادة، بالوراثة، من الأب الى الابن والتي قلما كان يُطلب استيفاؤهـــا. هنالك بعض الملاكين يقومون بعمليات الافتداء او الافتكاك، ولا سيما الاغنياء منهـم، هؤلاء الذين لا يستثمر معظمهم املاكهم بأنفسهم. وهكذا نرى ان الصعوبة لم تجد حلها بل انتقلت من محلها الى جانب آخر. فشراء هذه الحقوق المترتبة على المالك لا يفيد منها بالطبع الا هو، وهو وحده تخلص من هذه الرسوم والعوائد وليس المزارع الذي يعمل في ارضه، سواءاً أكان مرابعاً أو فلاحاً، وبقيت همّاً عليه، عليه ان يحسب لها الف حساب. فالحق المترتب على سيد مالك الأرض بالنسبة للسند في المنطقة جرى استبداله بحق آخر ترتب على مستثمر الارض نحو المالك البورجوازي في العقار الذي حل محل النبيل صاحب العوائد السيادية. وعلى هذا قس العشر ايضاً، فالمالك هو الذي يفيد وحده من الغاء العشر بموجب نصوص قرار ١١ آذار (مارس) ١٧٩١. ويبقى على متعهد الارض او الملتزم ان يدفع الرسوم نقداً بينما يترتب على المرابع ان يدفع رسومه من الغلال بنسبة المحصول. فسواء افتديت الرسوم المتوجبة بحسب النظام الاقطاعي او ألغيت، فهي تبقى قائمة على الفلاح يتوجب عليه اداؤها. وهذا الوضع يُفضي بالطبع الى المقاومة: المقاومة القضائية او الشرعية يداورون معها ويداورون ما مكنهم القانون وما شاؤوا، او المقاومة غير الشرعية: سلبية كانت او ايجابية واحياناً بقوة السلاح، الى ان تتحول، في غالبية الأحوال، الى مقاومة جماعية. فينتج عن هذا كله حرب اهلية، حرب شعبية داخلية تتصدى للمجالس البورجوازية، ومثل هذه الحروب استعرت نارها الى عام ١٧٩٣، اي الى ما بعد سقوط حزب الجيروند.

تدابير أخرى لتأمين المساواة يتخذها المجلس الوطني

قد يكون الفلاحون، سجلوا حتى هذا التاريخ، دفعات مهمة، على الحساب قبضوا معظمها منذ طلوع الجمعية التأسيسية. منها مثلاً، الغـــاء العشر، ابتداء من اول يناير ١٧٩١، فأفـاد منها كل ملاك بينهم مع بقاء الضريبة على المستثمرين بينهم لاملاك الغير. وعلى عكس السياسة التي انتهجهـــا النظام الملكي، حرص المرسوم الصادر في ١٥ من آذار (مارس) ١٧٩٠، على توسيع المشاعات التي تتألف منها الكومونات (*Communes*) على حساب الاسياد المحليين، وذلك بمصادرة املاكهم واغتصاب اراضيهم وبالغاء الحقوق المترتبة عليها دونما مبادل. وعلى الاجمال، فقد الغى المرسوم المذكور، كل التعهـــدات والالتزامات التي فرضتها الاقطاعيـــة السيادية: كالرق المفروض على الارض (*Servage*) او الفدانة الذي ورد نص بشأنـــه في القرارات التي اتخذت في الرابع من آب (اغسطس)، وغير ذلك من الرسوم المترتبـــة على الارض ما لم تكن نتيجة اتفاق سابق، فعلى القائم بالاستثمار والحالة هذه، ان يأتي بالدليل على صحة دعواه، والسخرات الشخصية، والسخرات العينية ما لم يثبت الدائن انها حصيلة تنازل منه عن مبلغ من المال او عن رسوم عينية، وبعض رسوم الباج او الدخولية المفروض على نقـــل البضائع في الداخل وانتقالها بين مقاطعة واخرى، ورسم القبان، وبعض الرسوم المحليـــة على

المواد الاستهلاكية ، لمنفعة السيد الشخصي . وهكذا توارى عن الانظار وارتفع عن الخواطر كابوس مرزح بزوال ما تبقى من الرسوم والعوائد الخاصة ، وكل ما تبقى من معالم العوائد البلدية . ففي نظام الكومون الذي عمل به عام ١٧٩٠ ، فالسيد « الماثل هنا » لم يعد سوى بورجوازي كغيره من الناس .

وسنتبين ذلك جلياً لدى البحث في الغاء الحقوق والامتيازات الشرفية . فالمادة الاولى من مرسوم ١٥ آذار (مارس) ١٧٩٠ ، نصت بالحرف الواحد على الغاء « كل شارات النبل الخارجية التي تنم على السيادة والسلطة الناجمتين عن النظام الاقطاعي». وقد طبق أعضاء الجمعية التأسيسية نص المادة المذكورة الى اقصى ما تتسع له من مدلول ومفهوم . وبعد ذلك بثلاثة أشهر تماماً ، أي في ١٩ حزيران يلغى الغاء نهائياً حق وراثة النبالة . وقد حُظر على الجميع اطلاق مسميات ومراتب شرفية : كالامير والدوق والكونت ، وحامل السلاح ، كما حظر على أي كان ان يحمل هو نفسه أو ان يلقب غيره بألقاب شرفية : كالسيد ، وصاحب السمو ، وصاحب السعادة ، وحظر تماماً استعمال شعائر النبالة والبزات الخاصة بها او الدالة عليها . وراح عدد من ممثلي طبقات الاشراف يحتجون باطلاً على هذا الحرمان والالغاء . وقد حدث هنا ما حدث في الرابع وفي الحادي عشر من آب ، اذ راح النبلاء الأحرار يخوضون المعركة باندفاع كلي فيشجبون الادعاءات المضحكة التي توليها الجدائل والشعور المستعارة : «أهكذا يتكلمون في اميركا : المركيز فرانكلين ، والكونت واشنطون والبارون فوكس » ؟ وممثلو الطبقة الثالثة يتقدمهم : لاشابلييه ولانجوينه وروبل صوتوا الى جانب القرار بصفوف متراصة . وأخذ الشعب من جهته يسهر على تطبيق النصوص بحرفيتها ، ويراقب ، عن كثب ، تنفيذها بكل دقة . وقد يستبق الجمعية نفسها احياناً فيقوم بحوادث دامية أمام بعض الالقاب السيادية الشرفية وشارات التكريم لبعض النبلاء ابان المراسم والحفلات الكنسية . وقد الغى القرار الصادر في ١٣ نيسان ١٧٩١ ، « كل الحقوق والامتيازات التكريمية المدرجة هنا والمرسومة للسيد الذي يناط به امر القضاء او لرب العمل » . فالمشانق وأدوات التعذيب التي افتنّت العدالة السيادية باستنباطها ، تلغى كلها الغاء قاطعاً ، وكذلك تلغى الرياحات (*girouettes*) بوصفها من شارات النبل المميزة . فمحطمو الرياحات كانوا في الطليعة من هذه الحركة الثورة . فقد أصبح من حق كل مواطن ان يرفع على سطح بيته او رأس مدخنته رياحة . وقد أزيلت من الكنائس والخورص المقاعد والكراسي المنصوبة للسادة او الموقوفة على النبلاء . وقد وُجه النصح لاصحاب الامتيازات القدامى بان يتقيدوا « بالنصوص الرسمية الخاصة بالمقاعد المعينة لبعض الخاصة في الكنائس » . فلم يعودوا أول من يوزع عليهم الماء المقدس في المعابد والكنائس ، او الغُربنية او البخور ، او قبلة السلام ، ولن يكونوا بعد اليوم المتقدمين او الطليعة في المواكب والزياحات ، وفي حفلات التقاديم . فعليهم ان يلغوا الوشائح السود التي تُلف بها أعمدة الكنائس في الجنائز الخاصة باصحاب المقامات ، كما يجب رفع العلائم المأتمية التي تحمل شارات النبل ، سواءاً أكان في داخل الكنيسة أم في خارجها . فاذا ما حاولوا اللف والدوران واللعب على النصوص ، والرجوع الى الالقاب

والمراتب الشرفية : كالسيد والدوق والكونت « المشار اليه هنا » ، انتصبت امامهم نصوص المرسوم الصادر في ٣٠ تموز (يوليو) ١٧٩١ ، تذكرهم بوجوب التقيد بأحكام المنع . ومع ذلك تبقى ظاهرة للعيان بعض شارات وعلائم النبل الخارجية . وفي اليوم نفسه تجري مناقشة حادة حول الموضوع ، فتتخذ الجمعية في الحال قراراً نص على ان « كل مراتب الفروسية وما شاكل ، وكل شارات الجمعيات وكل الاوسمة ، وكل شارة خارجية تولي حاملها تمييزاً خاصاً ينم على شرف المحتد او الاصل ، تلغى تماماً في كل انحاء فرنسا » . وفي ايلول من السنة نفسها يقترح شبرود في حماسة اقامت النظارة واقعدتها ، بان يحكم على المتعنتين الذين يرفضون الانصياع والامتثال بلبس طوق الحديد (*Carcan*) الذي كان يحكم بوضعه على رقبة كبار المجرمين ، ويعود القرار الصادر في ٢٧ منه فيقرر جزاءً نقدياً على المكابرين المتعنتين .

٢ – حقوق الانسان

الاقتراع على وثيقة اعلان حقوق الانسان

اعلان حقوق الانسان والمواطنية الذي صدر بتاريخ ٢٦ آب ، لا يقتصر قط على ترديد نصوص القرارات الصادرة في الرابع من آب التي قضت بالمساواة المدنية والضرائبية . فهو يكرس عالياً ويعلن حقوق الانسان بالحريات العامة كما يكرس ويعلن حق المواطن في السيادة . فهو يؤلف البراءة الكبرى الثانية التي صدرت عن الثورة الفرنسية .

وقد قوبل النص الاول لمشروع وثيقة حقوق الانسان الذي قدمه لافاييت في ١١ تموز بالترحاب المتحفظ ، اذ كان الجميع تحت وقع تهديد الملك باستعمال القوة المسلحة . فاليمين كله على استعداد للوقوف موقفاً معارضاً للمشروع ، مقترحاً بالاحرى اعلان حقوق الملكية . وراح المجلس الوطني يقرر من جهته ان على الدستور ان يتضمن صراحةً اعلاناً عالياً بحقوق الانسان .

وجاء يوم ١٤ تموز يشجع الاخذ بهذا الاقتراح ، كما جاء ، من جهة ثانية تهديداً مباشراً له . فانطلقت الحركة واخذت الاقتراحات تترى على الجمعية : هذا يقدمه سييس ، وذاك باسم تارجيه وذلك باسم سرفان . الا ان جانباً كبيراً من ممثلي الطبقة العامة الذين أوجسوا شراً من الاضطرابات العنيفة التي وقعت وهزت ارجاء البلاد رأوا ان الخطر يهيمن تارة هنا وطوراً هناك ، بين الصفوف . ففي جلسة المناقشة الحادة التي عقدت في غرة آب ، راح النواب يتساءلون فيما بينهم ، ما اذا كان من المناسب او من اللائق طرح القضية على بساط البحث من جديد . وراح النائب الملكي مالويه ، تحت ستار تقييم المشاريع المقترحة على مكتب المجلس وتبيين حسنات وسيئات كل واحد منها على حدة ، يلخص بالاحرى ويشدد علانية على الهواجس والمخاوف التي تساور الوسط – اليمين . وأخذ يشدد ، بنوع خاص ، على المخاطر الكامنة في التأكيد للناس انهم احرار وانهم متساوون ، مع ان الوضع القائم او الراهن في المجتمع البشري ، ليس هو في الواقع ، وفي أكثر الاحيان ، سوى تابعية مسلسلة ، وعدم مساواة على طول الخط .

ومع هذا تبلغ منكم الجرأة على معالنة الناس ومصارحتهم بانهم احرار :

بين مواطنينا عدد لا يحصى من الناس لا مقتنيات لهم ولا مال ، يعتمدون في معايشهم الحياتية على عمل مضمون وعلى أمن مستتب ، وحماية موصولة ، ترمد عيونهم احياناً ، لغير ما سبب ، من مرأي البذخ ويحرضون في ويقهم من ولية الثراء .

فليس من يعتقد بينكم ايها السادة ، ولا شك في ذلك اني اخلص من هذا القول بالاستنتاج ان هذه الطبقة من المواطنين ، لا حق لها بالتنعم بالحرية ... الا اني ارى ... من الضروري جداً ، لهذا الفريق من المواطنين في هذه المملكة ، جعلهم حظهم العاثر في وضع التابعية ، ان يقنعوا بالاحرى ، بما هي ، لهم من الظروف التي تمت لهم والحالات التي تكتنفهم بدلاً من التشوق الى حريات اوسع والتطلع الى آفاق ارحب .

فهل تُباعد الناس بانهم متساوون ؟ من الافضل ، قبل كل شيء التخفيف بالاحرى مما يباعد بينهم من فوارق مادية .

فلنهاجم هذا البذخ في الصميم ولنتصد لاسبابه ومبعثه . لتحل الروح العائلية ... ومحبة الوطن محل الحزبية وروح العصبية بيننا ، ومحل التمسك بالامتيازات والاعفاءات ... لتنم فينا هذه الفضائل والمكارم ... او لنحاول أقله ، غرسها في نفوسنا قبل ان نصارح بصورة جازمة هؤلاء الناس المعذبين وهؤلاء البشر المعدمين من كل نور ووسيلة ، بانهم متساوون في جميع الحقوق مع عظماء الارض واغنيائها

واذا بالمجلس يصرف النظر عن الموضوع ويشيح بوجهه عن هذه القضية . الا ان المعارضة تعاود الكرة متذرعة هذه المرة بوسائل جديدة ، فاذا كان لا بد من الكشف عن حقوق الانسان الطبيعية والاعلان عنها ، فلماذا لا نعنى بالمقابل ، بتوضيح الواجبات واعلانها في الوقت ذاته ؟ فتقابل الاكثرية الاقتراح المقدم بالرفض القاطع. واذ ذاك ، يتزحزح الوسط اليمين ، ولو الى حين ، عن موقفه المعلن. فتقر الجمعية ، نهاية الامر بشبه الاجماع ، ان لا بد من ان يسبق وضع الدستور ، اعلان حقوق الانسان وحقوق المواطن .

ويطل الرابع من آب والجمعية على بضع ساعات من الجلسة المسائية . فالقرارات التي اتخذت اثناء الليل ، والمناقشات الحادة الطويلة التي تلتها ، اوقفت لاكثر من اسبوع ، النقاش في القضية المطروحة على البحث ، واذا بهم يعودون للنظر في القضية في ١٢ منه .

وكان الوسط اليمين قد اتخذ له موقفاً معيناً اساسه المشروع المفرط الحياد لاعلان الحقوق والواجبات ، هذا المشروع الذي اعده المكتب السادس في المجلس الوطني الذي كان يرأسه احد افراد حزبهم ، هو شمبيون دي سيسه . فكان هذا الموقف مفاجأة للمجلس اوقعته في حيرة واربكته ، فتبنى نص هذا المشروع واتخذه اساساً للمناقشة . الا انه ابتداءً من العشرين في الشهر ، جرى في جلسة عامة اعادة النظر وصياغة جديدة جماعية في عملية عامة من التركيز والتحديد تتابع خلالها تشكيل اكثريات استرجعت بالتفصيل كل ما كانت فقدته بالجملة في القرار السابق . فلم يبق في وثيقة اعلان الحقوق التي تم الاتفاق بشأنها في السادس والعشرين ، شيء كبير من نص الاقتراح الذي تقدم في الاول .

المساواة المدنية

سبق للمجلس ونادي ، مرتين مختلفتين في الرابع من آب وفي الحادي عشر منه ، بالمساواة المدنية ، وسيعلنها مرة ثالثة . فلهذا التشديد المكرر معنىً ومغزىً خاصان . ان وثيقة اعلان حقوق الانسان لا تأتي على ذكر الغاء النظام الاقطاعي الذي يؤلف نصراً مزدوجاً تحققه البورجوازية وجمهرة الفلاحين . الا انها تحرص على ان تكرر النص الخاص بالمساواة ، هـذا النص الذي يكرّس النصر ويجعل منه انجاز البورجوازية الامثل في الدرجة الاولى ، القائم على المساواة الشرعية مع النبلاء .

واعضاء الجمعية التأسيسية يعمدون مع ذلك الى اعـلان المساواة المطلقة لما فيه خير الناس اجمع . فالخوف الاجتماعي الذي عبرّ عنـه مالويه في خطابه كان يشع من كل تعبير من تعابير المكتب السادس . فالصيغ الصريحة السامية التي تقررت اثناء الجلسة نزولاً عند ضغط الرأي العام تنطق عالياً وتعبر خير تعبير عن الفوز المبين الذي سجلته الحركة الثورية .

نص مشروع المكتب السادس	النص النهائي
مادة ٤ ـ لكل انسان من الحقوق ما يتساوى مع ما يتمتع به من حرية وملكية .	المادة الاولى ـ يولد الناس ويستمرون متساوين في الحقوق . فالفوارق الاجتماعية لا يمكن ان ترتكز الا على المنفعة المشتركة.
مادة ٥ ـ لم تجد الطبيعة على كل انسان بـذات الوسائل التي تخولهم الافادة بنسبة واحدة من هذا الحق. من هنا نشأت حالة عدم المساواة بين الناس . اللامساواة هي من صميم الطبيعة البشرية .	
مادة ٦ ـ نشأ المجتمع البشري على الشعور بحاجة المحافظة على الحقوق تجاه عدم مساواة الوسائل .	

وستحرص هذه الوثيقة على ان تلبثي وان تذيع ، من جديد ، بعد التأكيد المطلق بالمساواة كما نصت على ذلك المادة الاولى ، النتائج المنبثقة عنها ، هـذه النتائج التي نجدها بحرفها الواحد، او مضمرة في صلب النصوص التي تم الاتفـاق عليها ، يوم ٤ و ١١ ، اي وفقاً للمساواة المدنية والمساواة الشخصية والمساواة الضرائبية . فالنصوص الـتي وضعها المكتب السادس وتلك التي وضعتها الجمعية تحمل الفوارق التي اشرنا اليها اعلاه :

لما كانت اولى واجبات المواطن خدمة المجتمع وفقاً لطاقته ونبوغه ، فمن حقه ان يضطلع بأي خدمة عامة .	المواطنون متساوون في نظر القانون ويحق لهم تسلم الوظائف والخدمات العامة وفقاً لكفاءتهم وطاقتهم . افضلهم أقومهم خلقاً واوفرهم استعداداً .

ومحل كلمة « الواجب » و « الخدمة » استعملت الجمعية كلمة مساواة التي هي اساس كل حق .

الحريات

وعلى عكس المساواة المدنية تم اعـلان حق التمتع بالحرية للمـرة الاولى : الحريات الفردية والحريات العامة وحرية العبادة .

فلم تُثر الحريات الفردية او الشخصية اية صعوبة . وقد برهن الاطلاع على بيانات الطبقات

وتقاريرها عن اتفاق عـــام في هذا الشأن . وسيعطي النص الذي جرت الموافقة عليه ، مرة اخرى ، القضية الاساسية قـــوة اكبر ويبرزها بشكل اوضح من النص الاول الذي ورد في مشروع الاقتراح ، وسيظهر في مقدمـــة وثيقة اعلان الحقوق . فالعمل بموجبه سهل يسير : « لا يمكن اتهام اي انسان او توقيفه او سجنه الا في الحالات التي ينص عليها القانون ، ووفقاً للانظمة المعمول بهـــا . ويتعرض للملاحقة القانونية كل من يصدر اوامر استبدادية او يبلغها او ينفذها » . والعقوبات الـــتي يتعرض لها المخالف لا تتضمن اي شدة لا محل لها . واللجوء الى الشدة يجب ان يكون « حسبما تقتضيه الضرورة بشكل واضح » . فالقانون الجنائي لا يمكن ان يكون له مفعول رجعي .

وتضيف الجمعية التأسيسية الى هذه الحريات الاساسية ، حرية المرء في التنقل والانتقال . فهو حر « بأن يذهب وان يبقى وان يسافر الى اي مكان يرغب فيه » .

والحريات العامة تتناول حـــرية اللشر ، وحرية التعبير ، وحرية الاجتماعات السياسية وفقاً للعرف وكما سينص عليـــه القانون ، بعد حين . الا ان الاتفاق هنا ليس تاماً ، كما نرى ، اقله فيما يتعلق بالصيغة وببعض الفروق والتحديدات. فالمعارضة الجدية تأتي من قبل رجال الاكليروس: « هنالك خطر على الدين والآداب في اطلاق الحرية للصحافة » . وكان من العسير جداً تحقيق شيء من التفاهم العـــام حول الموضوع . والنص النهائي الذي تم قبوله وأقر في النهاية ، نحن مدينون به لاحد النبلاء الاحرار هو الدوق لاروشفوكو ، وهو كما يلي :

التعبير عن الافكار والآراء هو من اثمن الحقوق التي يتمتع بهـــا الانسان . فلكل مواطـن حرية الكـــلام والكتابة وحرية النشر بشرط ان يتحمل مسؤولية تجاوز هذه الحرية ، في الحالات التي ينص عليها القانون.

وستضيف الجمعية التأسيسية ، فيما بعد ، نصاً يتناول الغاء المراقبة والغاء التحري وبالفعل بقيت الصحافة وستبقى حرة بالرغم من الملاحقات التي قامت بها الجمعية التأسيسية ، بعد ذلك بقليل، ضد من يسيئوا استعمال هذه الحرية بنظرها او ضد من يقومون بالتحريض على العصيان. فقرار ١٧ آذار (مارس) ١٧٩١ الذي الغى الجمعيات واعترف لكل صاحب مصلحة بحرية القيام ، باي نشاط اقتصادي يرغب القيـــام به . وقد حرر من جهته المهن والحرف الخاصة بالطباعة وتجارة الكتب .

ومبدأ حرية الكلام الذي جرى اعلانه واقراره بعيداً عن هـــذه التضييقات التي رافقت الاعلان عن حرية الصحافة ، يتضمن ما يشير الى حرية الاجتماع ، هذه الحرية التي لجأت اليها الثورة واستعملتها على نطاق واسع . وقـــد صدرت ، فيما بعد ، قوانين كرست هذا العرف . وبحسب منطوق المرسوم الصادر في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر)١٧٨٩ ، يتمتع المواطنون بحرية عقد الاجتماعات بهدوء ، عزلاً من السلاح في جلسات خاصة بقصد وضع العرائض والالتماسات .

وبعد ذلك بأقل من سنة ، طلع قرار ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٠ الذي أيّـــد من

جديد ، حرية الاجتماع ، كما ان الجمعية التأسيسية نفسها ادرجت هـذه الحرية ضمن المبادىء السياسية التي اعلنتها .

كذلك استعملت الثورة على نطاق واسع حق تأليف الجمعيات التي قامت الى جانب هذه النوادي العديدة من كل لون وصنف . وقد جرى الاعتراف بهذا العرف بموجب القرار الصادر عام ١٧٩٠ ، هذا القرار الذي اجاز تشكيل جمعيات حرّة ولا سيما نواد سياسية . الا ان وثيقة اعلان حقوق الانسان ، والدستور نفسه لا يشيران الى شيء من هذا . وفي اواخر عهد المجلس الوطني ، حرصت الجمعية التأسيسية ، عند قيام الحركة الرجعية التي ظهرت اثر حادث اطلاق الرصاص في ميدان شان دي مارس ، على تنظيم هذه الجمعيات وضبط نشاطاتها ، وذلك باصدارها القرار المؤرخ ٢٩ — ٣٠ ايلول ١٧٩١ . فقد كان سبق لها وحظرت ، كما سنرى بعد قليل ، انشاء الجمعيات المهنية والعمالية . وباستثناء هذا النوع من الجمعيات ، ساد البلاد نظام من الحريات العامة ، بصورة مؤقتة .

وقد حدثت مناقشة حادة لدى البحث في حرية الضمير . وهنـا ايضاً قام أحد النبلاء المتحررين ، هو الكونت دي كستلان يقترح مـا ألّف القسم الجوهري من صلب النص الذي تمت الموافقة عليه .

والصيغة التي تم تبنيها اختلفت كثيراً عن النص الاساسي الذي قدمه المكتب السادس .

المادة ١٦ ـ لما كان ليس في وسع القانون ان يطال الجنح الخفية ، ترتب على الدين وعلى الاخلاق ان يسدا هذا المسد . فمن الضروري والحالة هـذه ، محافظـة على حسن النظـام في المجتمـع ان يلقيا الاحترام اللازم .

(فصلت هذه المادة وارسلت للجمعية التأسيسية لمناقشتها) .

المادة ١٧ ـ الابقاء على الدين يستدعي حتماً قيام عبادة علنية . ولذا لا بد من احترام مظاهر العبادة العامة .

(فصلت وارسلت للجمعية التأسيسية لمناقشتها) .

المادة ١٨ ـ كل مواطن لا يقلـق هـذه العبادة يجب الا يتعرض لاي ازعاج كان .

المادة ١٠ ـ لا يجوز ازعاج اي كان لآرائه الدينية بشرط الا يؤدي التعبير عنها الى الاخلال بالنظام العام الذي اقره الدستور .

احل المجلس الوطني محـل المشروع الذي ضمن الحقوق الدينية وحرية الاعتقاد والحريات الشخصية ، نصاً كان على الجمعية التأسيسية استكماله ، ولم تستبق منه الا ما تعلق بحق الفرد في حرية الرأي حتى في امور الدين ، والتساهل المشروط لاقامة مناسك العبادة . فنحن لم نصل بعد الى حرية الضمير . فالمساواة التـامة في الحقوق لم يُسلم بها لغير الكاثوليك ، الا في الرابع والعشرين من كانون الاول ، بينما استثنى نص صريح ، اليهود ، من هذا التدبير العام . فالقرار النهائي بشأنهم لم يصدر الا عام ١٧٩٠ و ١٧٩١ .

ووثيقة اعلان حقوق الانسان سجلت في عداد حقوق الانسان الطبيعية التي لا يمكن نسخها على الاطلاق ، حق التملك وحق التمتع بالطمأنينة ومقاومة الضغط ، وهو قرار تمت الموافقة عليه بالاجماع . فلتملك « هذا الحق المقدس الذي لا يمكن مسه ولا يمكن إنكاره على الانسان أو تجريده منه الا اذا اقتضت ذلك ، المصلحة العامة ، ولقاء تعويض عادل سابق »، نص صريح تقدم به احد نواب اليسار هو السيد دي بور .

السيادة

هذه الحريات والمساواة المدنية وحق التملك، كل هذا في مقدور طاغية مستبد ان يعترف بها عند الاقتضاء . تبقى بعد هذا ، قضية السيادة . وراح اذ ذاك بعض البروسيانيين يزعمون ان النظام الملكي الفردريكي، قد رسم من قبل ووضع بكلفة أقل، اساسيات كل حكومة ، هذه الاساسيات التي راحت الجمعية التأسيسية تقتفي أثرها وتحذو حذوها . الا ان الثورة الفرنسية جاءت من اسفل وطلعت من تحت فنادت بحقوق المواطنين في السيادة . فهي انبثقت من صميم الانسان وبواسطته لتعمل وتجري كل ما يعود عليه بالنفع .

فمبدأ السيادة الوطنية مبدأ عبرت عنه وطالبت به باتفاق الآراء تقريباً كل مشاريع القرارات التي رُفعت الى مكتب المجلس ولو بصورة نظرية ، مجردة : من مشروع مونييه الى مشروع لافاييت ، الى مشروع سييه . ان مشروعاً واحداً من هذه المشاريع يكاد لا يتعرض لهذا الموضوع بشيء . فاذا ما راح يؤكد : « ان القانون انما هو تعبير عن ارادة الامة ، فعلى كل مواطن ان يسهم مباشرة باعداد هذا القانون . فقضية السيادة تُعرَض الآن عرضاً جانبياً . فلا يؤتى قط على ذكر الملك أو الدولة ، حتى في أي من مواده الاربعة والعشرين.

تثبت وثيقة اعلان الدستور بالحرف الواحد ، تقريباً نص المشروع الذي قدمه لافاييت في ١١ تموز ، هذا المشروع الذي تبناه في ما بعد كثيرون ولا سيما مونييه . وقد نص فيما نص عليه : « ما من هيئة او فرد كان ان يمارس سلطة ما لا يكون مصدرها الامة » . ولعل ذلك من اتفاق الصدف بين الثورة المسالمة والثورة المجددة . فالاختلافات لم تلبث ان برزت حالاً على حدتها ، تماماً كما حدث بعد ليلة ٤ آب ، اذ نشبت المعركة حول تطبيق المبدأ .

وقد جرى التصويت على المواد الاخيرة من وثيقة اعلان الحقوق في السادس والعشرين . ورفضت الجمعية في السابع والعشرين منه مواداً إضافية أخرى . واحتدم النقاش في الجلسة ذاتها بشأن الدستور حيث عادوا لقضية السيادة يستجلون مدلولها .

ما من احد في الجمعية التأسيسية وما من تيار فكري او سياسي في البلاد فكر يوماً أن يكون النظام المعمول به غير نظام حكومة دستورية او النظام الملكي فهو أمر فوق كل جدل ونقاش . ولكن كيف يمكن التوفيق بين الامتيازات الملكية والسيادة الوطنية ؟ وكيف يتأتى التعبير ، من جهة ثانية ، عن « الارادة العامة » ؟ هل تحال القضية الى مجلس واحد تختاره البلاد ليفتي في الأمر بقرار يصدره بهذا الشأن أما يجب ان تقوم سلطة تمثيلية لهذا الاستمرار

الوطني تأخذ على نفسها استخلاص فرنسا من هذه التبدلات وليدة النزوات العابرة؟ وهذه السلطة قد تكون ممثلة في الملك أو في مجلس الشيوخ أو في الاثنين معاً ، يتمتع كل منهما بحق النقض . وراح المقرران : لالي تولندال ومونييه يختاران الحل الأخير : حق نقض ملكي وحق نقض في مجلس الشيوخ ، لا حد له ، كما هو مفروض . اما حق الرفض التوقيفي فليس هو سوى مجرد حق يدور على الشجب أو الانتقاد .

وهكذا يتم التوازن بين السلطات . فالقول بمجلس وحيد ، من شأنه ان يعرّض الدولة كثيراً لمناقضة نفسها بنفسها ويوجد فيها وضعاً مستمراً من عدم التوازن يساعد على إقامة الطغيان الديموقراطي في البلاد :

سلطة وحيدة في البلاد ، لا تلبث ان تلتهم كل شيء .
لا بد لسلطتين تمارسان الحكم في البلاد ان تفضيا الى نزاع لن ينتهي قبل ان تقضي الواحدة منهما على الاخرى .
اما مع ثلاث سلطات فمن المعقول ان تبقى البلاد في توازن عام . انما يجب تشكيل هذه السلطات بحيث لو قامت اثنتان منها بمخاصمة الواحدة الاخرى اعادت الثالثة الهدوء الى البلاد .

يجري انتقاء اعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي « من بين جميع الطبقات » ، أي من بين ابناء الطبقات الثلاث . ويمكن ان يقوم بعملية التعيين هذه الملك وممثلو المجالس الوطنية ، أو الملك وممثلو مجالس المحافظات أو ممثلو هذه الهيئات وحدها . ويكون في ذروة المنى ان يُعمل بالوراثة في الوظائف ، غير ان الرأي العام الحالي لا يسمح قط بذلك . ولذا يجب الركون الى التعيين الدائم أو لمدة معينة ، وفي الحالة الاخيرة ، فرض شروط صعبة يجب ان تتوفر في من ينتخبونه .

يهم الملاك الغني اوكار من سواه ان يستتب الامن في البلاد ، ويخشى جداً لاكار من سبب هذه الانتفاضات المتجددة .

وراح اليسار يعارض بشدة هذه الحجج عن طريق الصحافة وإثارة الشارع . فكيف السبيل الى اصلاح المفاسد أو المساوىء مع مجلسين يحاول كل منهما الشد بالحبل من طرفه الخاص . ولن يلبث مجلس الشيوخ أن يصبح ، شئنا أم أبينا ، ملاذ الارستوقراطية ، لا سيما عندما يكون اعضاؤه غير قابلين العزل أو معينين من قبل الملك. وبذلك « تتحكم الأقلية بالأكثرية » كما يلاحظ لانجونيه بحق . هل يكون من المنشأ ذاته وتتم له بالتالي ، القيمة التمثيلية التي للمجلس الثاني ؟ في مثل هذا الحال لا خير منه ولا فائدة . فالاقتراع الذي جرى في العاشر من ايلول كان بمثابة كارثة على اللجنة الدستورية ، صوت ٨٤٩ عضواً ضد مشروع مجلس الشيوخ كما اقترحه مونييه ، مقابل ٨٩ غياب ، و ١٢٢ امتنعوا عن التصويت .

حق الملك بالرفض

تناول الشق الثاني من المناقشة حق الملك غير المقيد بالرفض . فالقضية تبقى في الصميم ، حيث هي . ففي حال غياب أو عدم وجود مجلس الشيوخ ، الملك وحده يمثل عنصر الاستمرار « المحافظ » ، في الجسم التشريعي .

وراح مونييه يعلق باسم اللجنة الدستورية قائلاً :

« لا نعرف حكومة قط تعتمد في عملها الاداري على ارادة الجماهير وحدها... من واجب اللجنة المقدس ان تعرب هنا امامكم عن المخاوف التي تساورها والنتائج الوخيمة التي تتوقعها من نظام ديموقراطي يدعى للفصل في خلاف الملك وممثلي الامة ، من لهم حق الاقتراع في المحافظات ، او ان نترك للممثلين الجدد حرية القضاء على كل ما يعرض انقسام السلطات على نفسها » .

فحق الرفض غير المقيد في شخص الملـــك هل يترك المجلس في وضع يستحيل عليه معه الدفاع عن نفسه ؟ فميرابو لا يرى ذلك قط . وهذا سبب من الاسباب التي حملته على التصويت الى جانب هذا الرأي . باستطاعة ممثلي الامـــة أن يردّوا على أي رفض لا يراعي المصلحة ، بتدابير جذرية حازمة وقاسية ، شديدة الفعالية ، منها مثلاً عدم إقرار ضريبة الاراضي وعدم التصديق على الاعتمادات الحربية .

وراح معظم الخطباء الذين تعاقبوا على الكلام يأتون بحججهم ضـــد حق الرفض غير المقيد للوصول بذلك الى حق رفض توقيفي او تعليقي ، والا لم تخرج « القرارات التي تتخذونها — كما يقول لانجوينه — عن كونها مجرد التماسات لا غير » . وقـــد عارض نيكر ومجلس الوزراء هذا الاتجاه واعرب نيكر رسمياً عن موقفه هذا . ولم يجر الاتفاق ، والحق يقال ، بشأن تحديد مدة الرفض التوقيفي . وقد التف حول المبـــدأ غالبية ضمت ثلثي اعضاء المجلس . وفي الاقتراع الفاصل الذي وقع في ١١ ايلول ، اندحر المعتدلون من جديد . فنتائج حق الرفض قد تستمر طوال مدة المجلس ، على الاقل ، اي مدة سنتين . ورفض الملك يرتفع بن ذاتـــه في الدورة التشريعية الثانية التي تأتي بعد الدورة التي صدر فيها الرفض الملكي .

وهكذا فالكلمة الاخيرة تبقى للامة بعد فترات قصيرة ، مـــا لم تحدث ظروف خاصة كاعلان الحرب مثلاً ، تفسد على الناس مفهوم الزمان والطوارىء .

٣ — الديمقراطية البورجوازية
نحو ديمقراطية قوامها دافعو الضرائب

مواطنون عاملون وسلبيون

فالامـــة التي يمثلها مجلس تشريعي وحيد لا يلبث ان تعلو فيها ، بعد لأي قصير ، كفة الامـــة على كفة الملك . ولكن من هذه الامة السياسية يستثنى شطر كبير من الشعب . فبالرغم من مبدأ تساوي المواطنين في الحقوق ، هذا المبدأ الذي وعد باعتماد الاقتراع العام ، اقر المجلس الاقتراع المبني على المكلفين .

فالمجلس الوطني لم يفكر يوماً بالاتجاه الاول . ففي نظر الاغلبية الساحقة من اعضـــاء الجمعية التأسيسية ، كانت الملكية الضمانة الوحيدة التي تنهض على التجربة والروح الاستقلالية والحـــكمة الاجتماعية ، والتي يمكن ان تعتبر بالفعل الاساس الوطيد للمواطنية . وقـــد رضي فريق من المعتدلين ، بينهم مونييه ورفاقه الذين كانوا يسيطرون على اللجنة الدستورية ، منـــذ شهر آب ، ان يشترك في عملية انتخاب ممثلي الامة : « اكبر عدد ممكن » من الناخبين ، ناخبين من الدرجة

الاولى ، على الاقل ، اذ ان عملية الاقتراع تجري بشكل غير مباشر اي على درجتين . فالحد يستم بتعيين من تتوفر فيهم شروط الانتخاب وبوسائل اخرى : كالمجلس الأعلى وحق الرفض المزدوج المطلق . ان مدى اتساع حق الاقتراع في الدرجة الاولى من شأنه ان يقيد الجمعية التأسيسية ويطبعها بطابع خاص كما يرى الوسط اليمين .

وكان من رأي توريه ، مقرر اللجنة الجديدة ، ان تُعطى صفة المواطن العامل وبالتالي حق الاقتراع ، في الدرجة الاولى، لهؤلاء المواطنين من الفرنسيين الذين يتوفر فيهم الشرطان التاليان: صفة الاستقلال الذاتي اي ان لا يكونوا من الاجراء ، ويدفعون ضريبة مباشرة قيمتها قيمة ثلاثة ايام عمل ، اي من ليرة ونصف فرنسية الى ثلاث ليرات ، وبعبارة اخرى اي ما يقرب من فرنك ونصف الى ثلاث فرنكات للجرمينال وعبثاً راح الاب غريغوار يلوح بخطر ارستوقراطية الاغنياء ، كما راح دي بور وروبسبيير يلوحان بوثيقة اعلان حقوق الانسان . وعلى عكس ذلك ، راح دوبون دي نيمور يوصفه من اكبر علماء الاقتصاد المبني على الزراعة ، يحاول حصر حق الاقتراع في الملاكين وحدهم . واخيراً اقرت الجمعية المشروع الذي اقترحته اللجنة .

وهكذا جعلت الجمعية التشريعيةمن ٤،٣٠٠،٠٠٠ مواطن فرنسي مواطناً عاملاً كما جعلت نحواً من مليونين مواطنين سلبيين . وهكذا اصبح في وسع ثلثي الفرنسيين ان يقترعوا . واسقط القانون حق الاقتراع ، تلقائياً ، عن الأجراء الذين هم في خدمه الغير او الفعلة الذين يعملون مأجورين في الحقول ، ممن يؤلفون شطراً كبيراً من البروليتارية في الارياف . ولا يدخل في هذه الفئة طبقة المزارعين والمرابعين والصناع وكذلك جمهرة صغار الملاكين واصحاب الاملاك الموزعة والمشتتة وان كانوا عمالاً او مياومين . ففي مقارنة هذا الوضع بالوضع الآخر الذي أوجد رجوع الملكية « المتحررة » بتخويلها حق الاقتراع للمواطن الذي يدفع من الضرائب ٣٠٠ فرنك فاذا بعددهم يبلغ ٩٠،٠٠٠ ، او مقارنته بالوضع الذي اوجدته الملكية في تموز ، اذ حصرت حق الاقتراع بمن يدفع ٢٠٠ فرنك ضريبة ، فبلغ عددهم ١٦٠،٠٠٠ ناخب عام ١٨٣١ .

من الواضح ان ملايين المواطنين من دافعي الضرائب الذين اعطتهم الجمعية التشريعية حق الاقتراع، يشتركون في تأليف الهيئات الاولى التي يوكل اليها اختيار ممثليها للاشتراك في انتخابات الدرجة الثانية . فلم يخطر للعهد اي تدبير او وسيلة اخرى لانتخاب الهيئات التشريعية . في هذا النظام من انتخابات الدرجة الاولى الذي وضعته الثورة ، ينتخب النواب مندوبين من قبل الشعب يُعهد اليهم الاقتراع في بالدرجة الثانية لانتخاب ممثلي الامة . اما الانظمة الاخرى التي عرفها القرن التاسع عشر والتي اتُّخذ اساساً لها دافعي الرسوم الضرائبية، فلم تكن لتنتخب هذه الهيئة بل تعين تلقائياً من بين دافعي الضرائب .

الانتخاب الضرائبي

وبرز الاختلاف حول حق الانتخاب . فمندوبو انتخابات الدرجة الاولى الشعبية الذين يتولون هم انفسهم انتخاب ممثلي الشعب الذين تتألف منهم الجمعية التشريعية ، جرى انتخابهم وفقاً لقـــرار صدر عام ١٧٨٩ ، من بين دافعي الضرائب المباشرة ، مبلغاً يعـــادل قيمة عشرة ايام عمل ، اي ما تتراوح قيمته بين ٥ — ١٠ ليرات . وهكذا نرى ان ثلاثة ارباع المواطنين العاملين يتوفر فيهم هذا الشرط ، وهكذا تبدو قاعـدة الانتخابات الشعبية الاولى واسعة جداً الا انـه عندما اعيد النظر في النصوص الدستورية على اثر حادث اطلاق الرصاص في ميدان شان دي مارس ، راحت اللجنة الدستورية تقترح رفـع هذا المبلغ الى اربعـــة امثاله ، وهكذا اصبحت الطبقة الوسطى ، كما يلاحظ برناف ، هي صاحبة المسؤولية الكبرى في انتخابات ممثلي الامة ، « اذ ان الطبقة الوسطى هي التي تمثل اصحاب الثروات » ، دون ان يكون الانتخاب وقفاً على الاغنياء وحدهم ، اذ كان من اللازم وضع حد لهذه الطبقة التي كان همها الاكبر الدس والتبييت ونشر الاخبار المشوشة والتلفيقات الهدامـة ، تهيئة لنظام جديد . وبعبارة اخرى كان لا بد من اتخاذ اجراءات زجرية ضد فـــراغ صبر الصحافة ونزقها وضد الشعارات التي ترفعها النوادي الثورية ودعاياتها . وراح روبسبيير يهاجم باسم حقوق الانسان ، اقتراح اللجنة قائلاً :

« اعترفتم ... للمواطنين بحق استلام اي وظيفة وممارسة اية خدمة عامة دون اي ميزة او فارق للواحد على الآخر غير محامد الاخلاق وطيب الاستعداد . فما الفائدة من مثل هذا الاعتراف او الوعد البراق طالما لحستم موافقتكم في الخال (بعض التصفيق في اقصى مقاعد اليسار وبين النظارة). وماذا ، وماذا يهمنا؟ الا يوجد بعد نبلاء اقطاعيون اذا ما اقمتم مقامهم بالفعل فارقاً معنوياً او مادياً تجعلونه اساساً لحق سياسي ؟ ... وهذا التناقض الذي تقعون فيه يخولنا ان نشكك بحسن نياتكم وباخلاصكم (تصفيق بين النظارة) .

وللحال نهض برناف يرد على هذا الكلام ملاحظاً بحق ان المعارضة تخلط بين « الحكومـــة الديموقراطية » و « الحكومة التمثيلية » . فالدستور اعترف بهذه وأقرها ورفض تلك ، مع العلم أن « وظيفة الناخب أو المقترع ليست حقاً له قط » .

واستبدلت الجمعية في نهاية الامر شرط الاربعين يوم عمل ، بنظام اكثر اعتدالاً من النظـام الذي اقترحته اللجنة وأكثر تنوعاً ، مميزة بين المدن التي يزيد سكانها على ٦٠٠٠ نسمة والمـدن الاخرى والارياف . فالضريبة التي تخول دافعها حق الاقتراع تعادل رسماً ضرائبياً يتنـــاوح بصورة تقريبية وفقاً للحالات والاوضاع ، بين ١٢ — ٢٥ ليرة . فـــاذا لم تستثن البروليتارية بالمعنى الحصري ، من الهيئات الناخبة في الدرجة الاولى ، فقد استثنيت بالفعل من الهيئـــات المكلفة انتخابات الدرجة الثانية ، وحرمت بالتالي من الاشتراك بالتمثيل الوطني. إلا أن جماهير البورجوازية الصغرى ، كاصحاب الحوانيت وعـدداً كبيراً من اصحاب المزارع وعناصر مهمة ممن يؤلفون طبقة أنصاف البروليتارية كالمرابعين مثلاً ، يؤلفون معاً ، على الاقل من الوجهـــة النظرية ، مجالاً رحباً لانتخاب هيئات الدرجة الاولى . وهكذا نراهم يبتعدون كثيراً ، هـذه

المرة ، عن الحكمة الاجتماعية التي اعتمدتها انظمة الحكم التي عمل بها خلال عهدي لويس الثامن عشر ولويس فيليب ، هذه الحكمة التي قامت على معدل ضرائبي تحدد عام ١٧٩١ بين ١٢– ٢٥ ليرة ، والرسم الضرائبي الذي فرض على أقلية المواطنين في القرن التاسع عشر والذي تراوح هو الآخر بين ٣٠٠ – ٢٠٠ ليرة .

المارك الفضي

اتجهت افكار اللجنة الدستورية التي سيطر عليها الوسط– اليمين الى جعل حق الاقتراع محصورا باصحاب الملكية العقارية . وقد خطر على بال مونييه حصر هذا الحق بمن عندهم ثروة عقارية تساوي ١٢ الف ليرة . وراح كازاليس يزايد على ذلك مشترطاً بالاحرى ، على من يتمتع بحق الاقتراع أن يكون له من ريع املاكه دخل يبلغ ١٢٠٠ ليرة . وبذلك تم الاحتفاظ على اساس من المساواة مع الارستوقراطية ، بالتمثيل الوطني في أقلية ضئيلة من اصحاب العقارات والاملاك . فاللجنة الدستورية الجديدة التي جرى تعيينها في ايلول ١٧٨٩ ، اعادت الى الثروة العقارية الحقوق التي تمتعت بها من قبل، اذ كان يكفي المواطن ان يملك عقاراً ما ليتمتع بهذا الحق . ثم ظهر فجأة شرط لم يلبث أن ارتدى شهرة واسعة ، هو شرط « المارك الفضي » : وحدهم يُنتخبون اعضاء في الجمعية التأسيسية ، المواطنون العاملون الذين يدفعون من الضرائب ما يساوي قيمة « مارك فضة » أو ما يعادل قيمة ٥٠ ليرة . وراح بيتيون وبارير والاب دي لامارن وحتى ميرابو نفسه يهاجمون باطلاً هذا الاقتراح الذي حظي في نهاية الامر بموافقة الجمعية فأقرته وعرفت أن تحافظ عليه باكثرية ضئيلة بالرغم من الهجمات المتكررة التي قام بها اليسار المتطرف مع شطر من اليسار ، وبالرغم من الحملات العنيفة التي قامت بها الصحافة الحزبية . وقد ذهبت اعادة الملكية الى فرنسا ، والنظام الملكي الذي أعلن في تموز ، الى ابعد من ذلك ايضاً ، عندما اشترطا أن يكون صاحب حق الاقتراع لممثلي الجمعية التشريعية من يدفع من الضرائب الف فرنك ، وهو مبلغ انزل الى ٥٠٠ فرنك ، عام ١٨٣١ .

وشرط « مارك الفضة » غير المرغوب فيه لم يلبث أن اختفى وزال من الوجود ، عند إعادة النظر في الدستور ، عام ١٧٩١ ، مقابل شرط إسقاط الضريبة المترتبة على حق الاقتراع لناخبي الدرجة الثانية . وهكذا أمكن انتخاب ممثلي الامة من بين جميع المواطنين العاملين .

وتسيطر ، في نهاية الامر، البورجوازية على الهيئة الانتخابية كما ان اعيانها كانوا مدعوين لتمثيل دور حاسم. ونزعت الجمعية الى مهالأة الفئات العليا بين هذه الطبقة ونبذت جانباً الشطر الأكبر من البروليتارية بعد أن رأت في مؤازرتها لها شراً يفوق المؤازرة التي قد توفرها، أقله في المدن الصغرى ، لبعض العناصر البورجوازية الصغرى واصحاب الحرف .

فالقاعدة الانتخابية بقيت ، مع ذلك ، رحبة واسعة . فالقدامى من اصحاب الطبقات الممتازة اصبحوا ، بالرغم من محافظتهم على مالهم من نفوذ اجتماعي اقوى بكثير مما يوليهم اياه

عددهم ، كمية مهملة ، أقله في البدء . وهكذا تحقق الانتصار ، من هذه الناحية ، على النظام القديم ، كما ظهر من جهة اخرى ، مجتمع قوي لا اثر فيه للطبقات ، حتى بين أمة حق الاقتراع فيها يتولاه الثلثان من السكان . فالاشداء من بين الذين قاموا بهذه الثورة المجددة ، والذين عدوا بين صفوفهم زعماء بارزين استطاعوا ان يحافظوا على مراكزهم واقدارهم .

التنظيمات الادارية والعدلية

ان توزيع السلطة التنفيذية بين الشطر الذي يدفع الضرائب في الأمة وبين الملك ، لا يبدو ، بالرغم من كل المظاهر ، بأقل انصافاً من السلطة التشريعية . صحيح ان الملك « وحده » يعين الوزراء ويقيلهم ، ويعين السفراء وقادة الجيش والمارشالات وامراء البحر ، وجانباً كبيراً من اصحاب المراتب العليا في البلاد ، « وفقاً لأحكام القرارات والمراسم المعمول بها في كل ما يتصل بترفيعهم » غير ان هذا القسم الهام من السلطة التنفيذية ممثلة بالادارة العامة في الولايات ، يخرج من يده بالكلية تقريباً . فوفقاً لأحكام المرسوم الصادر في ٢٢ ايلول ١٧٨٩ ، تقسم المملكة ، ادارياً الى محافظات *Départements* وهذه بدورها الى أقضية ، فنواحية . ويقوم من لهم حق التصويت من سكان المقاطعات والاقضية والنواحي انفسهم بانتخاب حكامهم والموظفين الاداريين ، كما يقومون بانتخاب ممثليهم في المجالس البلدية ، ويدعون للاقتراع من جديد عندما يحين موعد الانتخابات .

ولعلة عدم وجود ممثل دائم للسلطة المركزية في هذه الادارات الاقليمية او المحلية ، فتأثيرها فيها يكاد لا يذكر . وقد نص القانون « على انه لن يقوم اي وسيط » بين هذه السلطة والسلطة المحلية في المقاطعات . وهكذا زال من الوجود كل اثر للمفتشين ونوابهم . صحيح ان مرسوم ١٥ مارس ١٧٩١ يعترف صراحة للملك ان يحل ، على مسؤولية الوزير ، كل ادارة في المحافظة تحاول العصيان او التمرد ، ولكن هو المجلس الذي يجب ان يشعر بالامر والذي له الكلمة الفصل في نهاية الامر . كل محافظة مكلفة بأن تُشعر المجلس التشريعي بالاوامر الملكية المخالفة للقوانين المرعية الاجراء . وادارة الاقضية ، تنعم هي الاخرى ، بالاستقلال تجاه السلطة التنفيذية . اما البلديات ، فالمرسوم الصادر في ١٤/١٢/١٧٨٩ ، يصرح بأن يقوم المواطنون العاملون فيها انفسهم بانتخاب المجالس البلدية ، بما فيها رئيس المجلس البلدي . وهكذا يبدو ان النظام اللامركزي الذي فرضته الجمعية التأسيسية انما كان يخفي تحسباً للحركات الثورية .

وهكذا سيكون للنظام عن طريق الاقتراع العام اداريون على شاكلته ، كما سيكون له قضاة يختارهم الناخبون انفسهم مباشرة ويخضعون للتجديد دورياً . فمنذ ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٨٩ ، أجل المجلس ، الى أجل غير مسمى ، اجتماع البرلمانات . وكرس المرسوم الصادر في ١٦ آب ١٧٩٠ نهاية هذه الاقليات القضائية القديمة كما كرس نهاية القضاة السياديين ، وانشأ عوضاً عنهم محاكم قضاء ، وقضاة صلح ومحاكم تجارية . ومفوضو الملك وحدهم يمثلون تجاه قضاة

الاقضية وظيفة النائب العام ويعينون من قبل السلطة التنفيذية . الا انهم لن يمثلوا وظيفة النائب العام في الامور الجنائية . والمواطنون العاملون ينتخبون بأنفسهم قضاة الصلح . اما قضاة المحاكم التجارية ، فيلتخبهم ، مبدئياً ، ابناء المهنة انفسهم . والقضايا الجنائية ينظر فيها محكمون . ومحكمة الجنايات في المحافظة التي نص على انشائها في كانون الثاني ١٧٩١ تشكل من رئيس ومدع عام منتخبين ومن قضاة يجري انتدابهم من محاكم الاقضية .

وليس من درجات استئنافية . فالاستئناف يجري من محكمة قضاء الى محكمة قضاء أخرى . كما ان اعضاء محكمة التمييز يجري انتخابهم بالاقتراع العام ، وهي المحكمة التي نص على تشكيلها المرسوم الصادر في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٠ . وتشترك المحافظات مناصفة ، على التوالي ، بعملية الاقتراع .

الاكليروس والدستور المدني

رجال الاكليروس انفسهم يؤتى بهم انتخاباً ، اقله فيما يتعلق بالخورانيات والاسقفيات وفقاً لهذا الدستور . فحق انتخاب خدّمة الدين هو من احكام هذا الدستور الاساسية .

وهذا الدستور المدني الذي نظم وضع الاكليروس ورجال الدين في البلاد ، صدر في تموز ١٧٩٠ . فالعملية ، كما تصورها السيد دوزيه تتم بالاقتراع العام . وبناء على دعوة رئيس رابطة الأساقفة في المقاطعة وتعليماته ، يجتمع الناخبون — هؤلاء الناخبون انفسهم الذين ينتخبون مجلس المقاطعة ، يوم احد ، في الكنيسة الكبرى في مركز القضاء ، وينتخبون ، بعد الاستماع الى القداس ، اسقفهم بالاكثرية المطلقة . ويجري الانتخاب من بين كهنة الراعويات ، والنواب الاسقفيين ، ورؤساء النواب الاسقفيين أو رؤساء المدارس الاكليريكية ، الذين سبق لهم وعملوا ١٥ سنة في خدمة النفوس في الابرشية . فأمام الاكليروس الوطني المتوسط النسب ، كل الحظوظ المؤاتية . وبذلك تصبح الاسقفية مهنة بورجوازية ، حرة . وقد ازيحت سلطة البابا . فالمتروبوليت أو اقدم اسقف سيامة في المقاطعة يقوم بمراسم السيامة القانونية . ويُعلم الحبر الجديد المنتخب الكرسي الرسولي بارتقائه السدة الاسقفية ، وكذلك خوارنة الراعويات يُنتخبون وفقاً للنظام نفسه بواسطة الهيئات الانتخابية في القضاء ، من بين رجال الاكليروس الذين تولوا لخمس سنوات على الأقل ، وظيفة نائب اسقفي الابرشية ، ويجري تكريسهم من قبل الاسقف الذي جعل مرتبه اقل بكثير مما كان عليه هذا المرتب من قبل ، بينما اخذ الكاهن يقبض اكثر بكثير مما كان يقبض في الماضي ، اي زهاء ١٢٠٠ ليرة على الاقل ، علاوة عن السكن والحديقة امام المنزل ، بينما يتناول نواب الاسقف ٧٠٠ ليرة . وعلى الجميع ان يتقيدوا بفريضة الاقامة حيث هم معيّنون .

وكلا الفريقين يعتبران من موظفي الادارة العامة ، موظفي لدى الامة التي تدفع لهم مرتباتهم . وهم ملزمون بوصفهم موظفين ان يؤدوا في كنائسهم قسَم الولاء قبل الشروع باقامة

القداس الراعوي ، بان يخلصوا لوطنهم وللقانون وللملك ، وان « يحافظوا » بكل قواهم على « الدستور الذي سنته الجمعية الوطنية وصادق عليه الملك » .

وها هو الاكليروس نفسه يُؤَمَّم بعد ان تأممت املاكه وممتلكاته . اما تأميم الاكليروس الرهباني فقد كان عملية اصعب واشق ، اذ لم يكن بوسع الاقتراع هنا ، ان يلعب دور التصفية والتنقية الذي لعبه هناك . والتحرز المعادي للنظام الجديد يبرز على اتمه ، في المرسوم الصادر في ١٣ شباط (فبراير) ١٧٩٠ الذي يُعد الرهبان الذين يخرجون على رهبانياتهم بتعويض مالي . وقد حظر المرسوم المذكور النذور التي ستبقى من الآن فصاعداً دونما مفعول مدني . فالقانون لم يعد ليقف بجانب المخالفات التي تعبث بالنذور : فللرهبان الحرية العامة بترك الحياة الرهبانية والتزويج ، كما بامكانهم ان يرثوا وان يورّثوا ما يشاؤون . وهكذا هدف النظام الجديد الى حل الرهبانيات دفعة واحدة دون ان يذهب الى تحريمها بالمرة .

فالاكليروس العامل في خدمة النفوس اخذ يقاوم ورفض التقيد بقسم الولاء المترتب عليه . وسار الاساقفة في مقدمة المعارضة والمقاومة . وقد اعتبر المرسوم الذي صدر في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٠ ، مستقيلاً من وظيفته في خدمة الدولة، كل رجل من رجال الاكليروس لا يؤدي قَسَمَ الولاء في خلال ٨ ايام من تاريخ صدور المرسوم ، وحرص المجلس على ان يؤكد بان حلف اليمين يجب الا يرافقه اي تفسير او تضمين او اكتفاء او احتفاظ بالرأي . ونشبت على الاثر حرب دينية في معظم المحافظات ، ولا سيما في تلك المحافظات التي تعد اكبر عدد من الكاثوليك من سكانها او من الكهنة الذين لم يؤدوا قسم الولاء ، كمجموعة محافظات الغرب من كلفادوس الى بريتانيا حتى محافظة الفاندية ومحافظة الشمال وبا دي كاليه والرين الاسفل والموزيل ، ومحافظات الجنوب الشرقي من السلسلة الوسطى . وكأن بهذه المناطق التي تقطنها اغلبية ريفية حاسمة والتي تبدلت منها الاوضاع على اثر حركة التصنيع المصري والتي رأى فيها اندريه سيغفريد واتباع مدرسته المركز الرئيسي للمحافظة ، تبرز فيها روح محافظة شديدة بمعزل عن كل اثر لرجل الكنيسة على محيطه ، بل تأثير المحيط على رجل الدين .

كذلك حدث صدام بين البابوية والعهد الجديد . فجاء هذا الخلاف الحاد مظهراً جديداً لمطالب الكنيسة الغاليكانية ، كما ان هذا التصادم كان من جهة ثانية مظهراً قوياً لهذه الخصومة الجذرية التي قامت بين المجتمع الثوري الجديد وبين اكبر سلطة روحية في المجتمع الطبقي ومع الملكية الرسولية ، اكبر واقوى المراكز المحافظة في اوروبا ، اذ ذاك . واختار البابا بيوس السادس في امره ، ولم يتخذ موقفاً جلياً الا بعد ان رأى موقف مصاف الاحبار في فرنسا . فالبراءات البابوية التي اصدرها في ١٠ آذار (مارس) و١٣ نيسان (ابريل) ترمي بالحرم علانية ليس الدستور المدني للاكليروس والكهنة الذين ادوا يمين الولاء له فحسب بل ايضاً الثورة الفرنسية نفسها . فهو يتكلم باسم الله الخالق وباسم الناموس الذي لا يُنسخ . وقد تعطلت لغة الكلام بينه وبين المجتمع الجديد .

وقد صمدت الجمعية التأسيسية في وجه الفتنة بعد ان حملتها المدن حملاً على هذا الموقف العسير وشدت من ازرها . ولذا راحت تقطع علاقاتها مع البابا وتضم مدينة افنيون التي صوتت باكثرية ساحقة للانضمام الى فرنسا . امـــا في الجبهة الداخلية فقد حققت نصراً اكيداً . فالاكليروس الدستوري او المدني اصبح كاملاً في اواخر ١٧٩١ . وقد اصبح الاساقفة بنسبة ٧٠٪ من اصل كهنة عملوا من قبل في خدمة الراعويات .

اما البورجوازية فقد بقيت على انقسامها الشديد . فبالرغم من فـــترة انصرمت بين التردد والمساومات والتحسب لردة يقوم بها انصـــار النظام القديم ، فقد نزع وجوه القوم فيها ، شيئاً فشيئاً للتربع في دست معظم السلطات التشريعية والادارية والقضائية والروحية ! فقد تمسكت بمهمة مد البلاد بأُطر وطنية وقضاة وطنيين ، وكهنة وطنيين ومربين وطنيين . فالتربية العامة يجب ان تحرر من سيطرة رجال الدين واحتكارهم لها وان تلقى بين ايدي الامة . فهي من هـــذه المهمات الرئيسية التي يترتب على النظام الجديد الاضطلاع بها ، وهي تبعة يؤكد الدستور وجوب تحملها والقيام بها ، عندما يؤكد :

يصار الى انشاء وتنظيم مصلحة عامة للتعليم تعنى بامور تعليم المواطنين يكون من اهدافها الاساسية نشر المعاهد التربوية تدريجياً وفقاً لنظام مدروس يتناول جميع نواحي الدول .

ولعل ما هو افضل من ذلك هو أنه نشأ في جميـع انحاء فرنسا بصورة عفوية تلقائية شعور عميق بايقاظ الروح المدنية بين المواطنين . وراح الدستور نفسه يعمل على بعث هذه الروح ، اذ جاء فيه بالنص الواحد :

تنشأ في البلاد اعياد وطنية ترمي لتخليد مآتي الثورة الفرنسية وانجازاتها والى شد اواصر الاخوة بين المواطنين وازديادهم تعلقاً أكثر فأكثر بدستور البلاد والوطن والتعلق بالقوانين المعمول بها .

وبدا للنظام الجديد أن يجتـــذب اليه النفوس ويستميل القلوب ليس عن طريق التحكم بالافكار ، بعد أن اصبح الرأي العام من الامور التي تهتم لها الحكومة وتحسب لها الف حساب .

ثانياً ــ النظم الاقتصادية

حرية العمل وحرية التنقل

قلبت الثورة التشريعية نظام البلاد رأساً على عقب بايجادها نظاماً ضرائبياً قوامه النخبة بين الطبقة البورجوازية العليا والوسطى.

وقد قلبت كذلك النظم الاقتصادية دون أن تدخل على المؤسسات والمنظمات القائمـة تغييرات جذرية وتعديلات اساسية . وتمكنت البورجوازية من أن تسيطر تماماً على هـــذا القطاع وتتحكم به . فسياسة تدخل الملـك في الامور الاقتصادية التي انحسر تيارها وسارت القهقرى منذ منتصف القرن ، تركت ما يلزم من حرية التصرف للمناهج والخُطـط التقدمية المتحررة ولا سيما في قطاع الاسعار والارباح وهي التي تعد بحق من أهم مقومـات النظام المالي

والتي عانت كثيراً من نظام الحكر والاعفاءات ، هذا النظام الذي اقام الصعوبات في وجه المنافسة التجارية والصناعية : وهو احتكار جماعي من قبل رؤساء النقابات استأثرت به بعض الاستثمارات الكبيرة والمصانع وبعض الشركات التجارية . وقد حدت التعريفات الجمركية لحماية التجارة من حركة انتقال المحاصيل ، سواء في الداخل وفي الخارج ، كما وقفت حاجزاً في وجه هذه التجارة الضرائب ورسوم الباج والدخولية . وكذلك جمدت الاوقاف الكنسية جانباً كبيراً من رأس المال ممثلا في الثروة العقارية . اضف الى هذا كله حقوق ارتفاق سيادية او طائفية كانت ترتهن الى حد بعيد ، جانباً من الملكية الزراعية .

وقد حرصت الجمعية التأسيسية على ازالة هذه المعيقات التي حدت كثيراً من حرية العمل وحرية المرور . وحررت من كل ضغط النشاطات المبذولة لتحقيق الارباح المشروعة ، ففتحت بذلك الباب على مصراعيه امام اقلية رأسمالية عرفها القرن التاسع عشر . الا انها لم تنظر الى ابعد من النظام الاقتصادي الفردي او الجزأ الذي سيطر على العصر ، كما انها لم تفكر قط ان بامكان الحرية ان تفضي الى شيء آخر ، الى ديموقراطية متنافسة قوامها المزارعون وارباب الصناعات والتجار ورؤساء المصانع ، والتي رأت في معامل النسيج ومغازلها المائة خير ما يمثل هذه الصناعة الضخمة . وكثيراً ما يحملها الضغط او الحتمية الثورية على التصلب في موقفها . والسياسة الاقتصادية تقيم وزناً كبيراً وتحسب حساب الرغائب والحاجات التي تجيش في نفوس وصدور عدد كبير من زبائن البورجوازية حتى رغائب الجماهير الشعبية ، عندما يتبينون انها لا تتعارض قط مع مصالحها الاساسية .

وقد ادت حرية العمل في الصناعة والتجارة بصورة عملية ، ولو موقتاً ، الى إلغاء نظام كثيراً ما جمع الى الحكر وما يمثله من امتيازات شرعية ، القوة التي يمثلها الرأس المال . اما التسهيلات الجديدة التي تتيحها حرية التنقل او المرور ، فتتمثل على احسن وجه بالقضاء على الضرائب غير المباشرة ، والتعهدات المالية ، ورسوم الدخولية وضريبة الملح ، وهذه الرسوم الموضوعة على المواد الاستهلاكية . ان تصفية الاوقاف الكنسية يعود بالخير المشترك ، انما مع تفاوت ، على البورجوازيين والفلاحين . وكذلك قل عن تحرير الاراضي « من القيود الاقطاعية » التي تكبلها . وبعد ان اعادت الجمعية التأسيسية الى محله الطبيعي ، المذهب الفردي ، اي هذه النظرية التقدمية التي تجعل من الفرد العامل الوحيد الحر ، والعنصر الوحيد الحر الذي باستطاعته ان يخلق الثروة ويعمل على تسهيل انتقالها ، وتجعل منه السيد الوحيد الحر لارضه ، تبدو لنا ، في الوقت ذاته في ما لها من معان مختلفة وما لها من متناقضات ، الوسيلة الوحيدة للانتاجية ولتأمين المساواة في التنافس ، كما تبدو ، الى حد كبير ، ولوقت قصير جداً ، محور سياسة ترمي لتأمين الرفاهية الاجتماعية بين الناس .

١ – حرية التصرف وإلغاء الاحتكار

الامتيازات المهنية وليل ٤ آب

يبدو الاحتكار هذا الشكل الرئيسي الذي يتلبسه الامتياز الاقتصادي ، امراً يتعارض تماماً مع مجتمع لا اثر للطبقات فيه . وباعتبار النقابات المهنية شكلا من اشكال الاحتكار ، فقد كُتبَ عليها ان تزول من الوجود . فالثورة لم تبت في القضية دفعة واحدة ، هذه القضية التي حرص الدستور الموضوع عام ١٧٩١ ، التشديد عليها بصورة بارزة .

فقد انقسمت الطبقة الثالثة رأياً بشأنها ، بعد ان برز هذا النظام ، نظام النقابات بصور مختلفة ، وأتت بنتائج متعارضة وتلبست اشكالاً واوضاعاً متباينة . صحيح ان هذه المنظمات النقابية تألفت من رؤساء حرف واصحاب مهن ، يهيمن عليها كلياً القيمون على هذه الحرف ، الا انها كانت تنزع بالفعل الى اقامة احتكارات والى الحد من النشاط الاقتصادي والتحكم به . ومعظم اعضاء هذه النقابات انفسهم شعروا بشيء من الحرج لهذه الاجراءات والقيود الاستبدادية التي أُدخلت على تنظيمها والتي فرضوها على الناس كما تضايقوا من هذه الرسوم المالية ، التي كانت تفرض بالمقابل والتي كونت بالفعل ضرائب مهنية او حرفية ، وهي رسوم وضرائب يتبدل مدلولها ويتغير بين حرفة واخرى وطبقة واخرى ، وبين منطقة واخرى ، ومدينة واختها . فالريف كان ضدها بالطبع . ولذا لم تقم هذه النقابات الحرفية الا في المدن . فالمزارع لم يكن ليفيد منها كمنتج ، وكثيراً ما تضرس بغرمها باعتباره مستهلكاً ، كما انها كثيراً ما وقفت حائلا دون سكناه المدينة او دون ممارسته مهنة صغيرة . والنظام النقابي او المؤسسة النقابية بالاحرى ، لم يكن معمولاً بها في كل مكان . هنالك مناطق كثيرة لم تتعرف على هذا النظام . والمدينة المرتبطة بقَسَم الولاء والتضامن المهني ، لم تكن ، بما لها من اوضاع مكرسة متّبعة ، تفكر كالمدينة الحرة التي لم تتقيد بمثل هذا التعهد أو القَسَم الولائي . وقد تباين مفهوم هذه المؤسسة واختلف مدلولها اختلافاً كبيراً بنسبة ما ضمت في صفوفها من اصحاب المخازن ورؤساء الورش المستقلين ، يبيعون زبائنهم بحرية تامة . ومثل هذا الوضع شاع وعم انتشاره ، وكان أرباب الصناع يعوّلون في تصريف انتاجهم على شيخ تجار أو بندر تجار يتولى تصريف انتاجهم . وفي مثل هذا الوضع كانت الرابطة تبدو بمظهر اتحاد نقابي يضم عدة نقابات ، كثيراً ما انتصب في وجهها ، تحت أشكال وألوان مختلفة ، الاتحاد التجاري الكبير .

وهذا الوضع يفسر لنا تماماً التردد الذي استحوذ على الجمعية التشريعية عند معالجتها هذه القضية ومحاولتها إيجاد حل لها ، اذ أن كل حل تقترحه كان من شأنه أن ينعكس على اوضاع الفئات الاجتماعية العديدة التي تتألف منها هذه النقابات الحرفية ، وهذا ما سبب بالفعل انقسام الطبقة الثالثة رأياً ، ولا سيما البورجوازية منها ، بعضها على بعض .

وقد حمل ليل ٤ آب القدر المحتوم للامتيازات النقابية اذ صدر قرار الحل في ٥ آب ونص على أن « كل الامتيازات الخاصة بالمقاطعات والامارات والمدن والهيئات والنقابات... تلغى نهائياً ، وتبقى خاضعة للقانون العام الذي يخضع له جميع الفرنسيين ». وللحال راح كميل ديمولان وقد هزه الشعور ، يعلن فرحته الكبرى ، قائلاً : « هذه هي الليلة الكبرى » .

هذه هي الليلة التي ألغت الاعفاءات والامتيازات التي تجاوزت كل حد.. فيفتح دكاناً له من توفرت لديه الوسائل المسعفة . فمعلم الخياطين ، ورئيس الاسكافيين ، ورئيس باعة الشعور المستعارة سيبكون وينوحون . امـا الخدم فيبتهجون جذلين وسيبصبص النور من خصاص الباب ونوافذ العليات .

وقد يكون هذا هوالشيء الذي لم ترم اليه الجمعية التشريعية بالذات. فالفرحة التي ابداها كميل بتسرع كلي كانت سابقة لاوانها . فمن يستطيع أو يجسر أن يستغني بمثل هذا اليسر ، عن جانب من تجارة وصناعة الباريسيين في اليـوم التالي لـ ١٤ تموز ، وفي هذا الوقت بالذات من ركود الاحوال والاعمال التجارية ؟ فبعد أن نص القرار الصادر في ٥ على إلغاء هذه الامتيازات اذ بالمرسوم الختامي الذي صدر في ١١ آب لا يأتي بشيء على ذكر « النقـابات والهيئات الحرفية » بل يذكر بتخصيص المقاطعـات والامارات ... والمدن والجمعيات الاهلية . فالاغفال والاسقاط التفسيري الذي صدر في ١١ جعل الالغاء الذي صدر في الخـامس ، لا أثر له ولا مفعول .

فالقضية لن تلقى حلها النهائي إلا بعد سنة ونصف السنة ، بعد أن تبدلت الظروف وتغيرت الاوضاع كليـاً وبعد أن اصبح موقف الجمعية التأسيسية من العهد القديم ، أقوى بكثير ، كما اصبحت غالبية سكان البلاد لا تبالي كثيراً بهذه الهيئات ، كما أن تكون حركة الاعمال والاشغال تحسنت بعض الشيء اينما كان .

الغاء تعويضات المحلفين ورؤساء الحرف

دار البحث في الجمعية حول رسم الرخصة اذ لم يكن ليخطر على بال احد ان المستهلك هو الذي يتحمل بالنتيجة هذا الرسم . « لا تتصوروا ان باستطاعتكم حمل التجار على دفع الضريبة » . كما كان يقول فرانكلين بكل مناسبة ، « فهم يقيدون الضريبة والرسوم التي يتكبدونها في فاتورة الحساب ». ولم يكن علماء الاقتصاد في فرنسا ليقولوا بخلاف ذلك . فمقابل رسم الرخصة فرض رسم الاستهلاك . ولذا راحت الجمعية تتساءل ما اذا لم يكن من المناسب إلغاء ضرائب أخرى من هـذا النوع ، او مؤسسات أخرى شبيهة ، كالنقابة الحرفية التي كانت تعتبر عنصراً هاماً في تسبب الغـلاء في البلاد . وراح السيد دالارد المقرر العام للجنة الضرائب يربط كل هذه القضايا معاً . فلا بأس من الغاء رسم الرخصة ، ولكن بعد الغاء ما يوازيه من تعويض . كذلك يجب إلغاء الرسوم والضرائب كما يجب الغـاء النقابات التي يساعد وجودها على ارتفاع الاسعار وزيادة تكاليف العيش ، وذلك عن طريق اضافـة الرسم الحرفي الى ثمن الحاجيات الانتاجية او عن طريق الاحتكار .

وسيقضي منطق النظام الجديد بالطبع بالغاء تعويضات المحلفين *Jurandes* ومعلمي الكار « لسبب واحد هو انهـا إنعامات أسيء استعمالها » بحيث يتناول الالغاء ليس فقط النقابات الحرفية بل ايضاً مؤسسات الصناعة الرأسمالية ذات الاحتكار. كم بينها من ينعم، بشكل او آخر، بامتيازات مادية او ادبية وباحتكارات مختلفة الاشكال ؟

هذه الاعفاءات يجب أن تزول من الوجود باعتبارها مسيئة ليس للمستهلك فحسب بل ايضاً للجميع ولا سيما لرؤساء الكارات في مجموعهم وتحمل الكثير من العسف للعمال. فليمارس كل منهم مهنته بحرية تامة بمنأى عن كل ضغط او تعسّف .

وهكذا فقد ازيح بصورة قاطعة كل خطر ناتج عن اغراق الاسواق بالانتاج .

هل يخشون من وفرة العمال (اي من ارباب الحرف وشغيلتهم الذين يعملون لحسابهم ؟) فعددهم سيكون ابـدأ بنسبة عدد السكان في البلاد ، وبعبارة اخرى بنسبة حاجة الاستهلاك .

صدر قرار الالغاء في ٢ آذار ١٧٩١ . فالنقابات والمنظمات الحرفية ومشاريع الاستثمارات ذات الامتياز لم يعد لها وجود شرعي ابتداء من اول نيسان .. وهذا القرار الهـام الذي سيحرر — في القرن الطالع — قوى الرأسمالية الانتاجية ، كان في نظر اصحابه اجراء لابـد منه لتخفيض غلاء المعيشة ولبعث روح نقابية عامة . وقد رمى فعـلاً في مدلوله العام لتحقيق هذه الاغراض بالذات .

سيجري فيما بعد اجراءات تكميلية اخرى . فالقرار الذي صدر في ٢ آذار لم يحرر الانتاج تماماً من عراقيل العهد القديم . فقد استبقى ، شرعاً ، التدبير التقليدي المعمول به وهو إلصاق تمغة او علامة مميزة توضع على المواد المنتجة، شهادة من النقابة على جودة الصنف المباع واستجماعه المواصفات القانونية . وقد ألغى القانون ايضاً ، الى جانب النقابة الحرفية ، التنظيمات الـتي كانت تخضع لها . كما ألغى القرار استعمال التمغة . ان الغاء النقابات والجمعيات والرابطات وعادة تعيين بوليس مراقبة للمحافظة على اسرار المهنة كان يعني ، من الوجهة العملية ، في اكثر الحالات والاوضاع ، منعها من العمل . كيف يمكن ضبط الرسوم المهنية بدون الاستعانة بمراقبة المحلفين ؟ بقي قائماً ، مع ذلك ، امر تفتيش الانشاءات الصناعية الكبرى . كما بقيت قائمة مكاتب الزيارة ومكاتب التمغة ، انما لبضعة اشهر لا غير . وقد ألغيت بالفعل كما ألغيت بالاسم. فلم تختلف نظرة الثورة الى دائرتي التفتيش والتمغة عن نظرة رجال الادارة اليها في العهد البائد ، اي انها كانت تحد من قدرة المواطنين وقوتهم على الخلق والابداع . واتخذت الجمعية التأسيسية قراراً بالغائهـا في ايلول . وها هم المفتشون يصبحون بلا عمل كما ان المرتبات لم تعد تدفع لهم حتى غرة كانون الثاني (يناير) ١٧٩٢ .

والغيت في الوقت ذاته الغرف التجارية ، قوام الحركة التجارية الكبرى ، اذ ان وجود هذه الغرف « كان يتعارض والمبادىء التي استندت اليهـا الجمعية التأسيسية عندما ألغت النقابات الحرفية » . ويكفي التجـار الآن كما يكفي جميع المواطنين ما اخذوا يتمتعون به من حق

الاجتماع بحرية وحرية الالتماس ليعربوا بانفسهم عن تمنياتهم وعن حاجاتهم العارضة .

وهكذا حُلّت كل المنظمات والمؤسسات النقابية ، الامر الذي جعل المنظمات العمالية تستهدف ضمناً هي الاخرى ، لهذا المصير بالرغم من القرار الصادر في ٢١ آب ١٧٩٠ المتعلق بحق الاجتماع ، وحق تأليف الجمعيات . فالطبقة البورجوازية لم تحظر على ارباب العمل تأليف الاتحادات الحرفية في اسواق الانتاج حتى ترضى بوجود اتحادات العمال في مجال العمل .

قانون لاشابلييه

وعلى هذا الشكل مرّ قانون لاشابلييه في المجلس دون اية مناقشة ، في ١٤ حزيران ، ولم يُثر حوله اية ضجة في خارج المجلس ايضاً كما في داخله . وقد حظر على « المواطنين الذين يمارسون الحرفة او المهنة الواحدة عمالاً كانوا ام ارباب عمل ، ان يختاروا لهم رؤساء اتحادات وأمناء سر أو أن يتخذوا لهم قرارات أو أن يقوموا بمداولات » . وها هي النقابة الحرفية تُمنع وتلغى مرة ثانية ، كما ان الجميع رأى في « إلغائها ومنعها احد الانجازات الجذرية التي حققها الدستور الفرنسي ». وها هو يلغي ايضاً ـ وهنا كل اهمية النص ـ كل شكل من اشكال الجمعيات المهنية . واتخذ المجلس في العشرين من تموز التدابير اللازمة لمواجهة الاوضاع في الريف ، فحظر من جهة ، على اصحاب الاملاك والمتعهدين الزراعيين وعلى عمال الحصاد ، والخدمة والأجراء من جهة ثانية ، كل تحزب نقابي أو كل تكتل يُقصَد منه التأثير على الاجور .

من المعقول جداً ان يمر هذا الاقتراح في اليوم التالي لحوادث اطلاق النار في ميدان شان دي مارس ، دون أن يبالي به احد . ولكن هل من المعقول ذلك بشأن قانون لاشابلييه ، في حزيران ؟ فاليسار المتطرف يبقى صامتاً مع ذلك دون أن يبدي حركة . أتقف منه الطبقة البورجوازية هذا الموقف محافظة منها على مصالحها ؟ ليس شيء من هذا لدى روبسبيير او لدى مارات ، روبسبيير هذا الذي حرص على ان يفضح في نيسان ، بمناسبة المناقشة التي دارت حول تشكيل الحرس الوطني ، الروح الحزبية عند هؤلاء الذين رغبوا ألا يسلحوا غير المواطنين العاملين .

من قام بثورتنا المجيدة هذه ؟ هل هم الاغنياء في هذه الامة ؟ هل هم الاقوياء في هذا العصر ؟ الشعب وحده تمناها وتاق اليها وقام بها . وللسبب نفسه ، بامكان هذا الشعب السير بركابها والعمل على مؤازرتها .

الا ان روبسبيير يلازم الصمت التام امام نص القرار الذي صدر في ١٤ حزيران ، هذا القرار الذي لم يتبين مدلوله التاريخي . ولم يكن موقف مارات بخير منه ولا نظره بابعد ، مع انه فتح صفحات جريدته لعمال البناء في كفاحهم ضد رؤساء الورش . فما احسنها فرصة ، في نظره ، لمهاجمة قانون ١٤ حزيران ! فقد راح ينتقده بالفعل بشدة . فما الذي عزاه اليه أو رماه به ؟ فلم يتعلل بأنه قانون وضعته « الرجعية الاجتماعية » كما نقول اليوم ، بل قانون الرجعية السياسية اذ انه حدّ من حرية الاجتماع وحرية الالتماسات .

ولكي يحولوا دون تجمعات الشعب المتعددة التي يخشونها ويتهيبونها كثيراً ، فقد حرموا فئة العمال وفئة مساعدي البنائين الضخمة ، من حق الاجتماع للتداول وابداء الرأي في امور مصالحهم .. لم يكن لهم من هدف سوى عزل المواطنين والحؤول بينهم وبين اهتمامهم بالمصلحة العامة .

ويبدو ، كما يلاحظ البير ماتيوز بحق أن مارات يلوم الجمعية التأسيسية لاقفالهـــا النوادي أكثر مما يلومها لحظرها الاتحـــادات النقابية . فالحظر الذي قرره الدستور الجديد ليس سوى تكرار لهذا الحظر الذي اصدره التشريع الملكي من قبل ، اذ منع ، منذ اجيال النقابات العمالية والاضطرابات. فالمنظمة المهنية التي كانت بمثابة قوة بوليسية لتأمين النظام ضمن المنظمة المذكورة، والتي كانت ترمي لتقييد الجماهير المشاغبة في الارياف ، كانت تتمتع ، في العهد القديم ، بامتياز من جانب واحد : أي منع قيام جمعيات أو مؤسسات عمـالية . فالروح الفردية الحرة التي نادت بها الثورة ، استبدلت الحظر غير القـــانوني « للمنظمات الوسيطة » بنظام يقوم على المساواة . فمهما ضؤلت هنـا المساواة في الحقوق ودقّت ، فقد حلّت ، ولو اسمياً على الأقل ، محـــل عدم المساواة .

فقبل أن يتعرض اعضاء الجمعية التأسيسية لامتيازات النقابات العمالية أي لهـــذه المنظمات المهنية الصغرى والمتوسطة، فقد ألغوا أو حدّوا كثيراً ، تحت ستار حرية الاقتصاد ، المؤسّسات التجارية الاستعمارية الكبرى وحدوا من امتياز احتكاراتها كشركة الهند مثلاً التي اقامت ضدها ارباب التجارة الحرة ، وشركات التعدين المشهورة التي تفانى في محاربتها ومناصبتها العـداء، هذا الفريق من الفلاحين المستثمرين .

إلغاء امتيازات المؤسسات التجارية

كانت الجمعية التأسيسية ، تبحث منذ ربيع عـام ١٧٩٠ ، قضية الشركة التجارية الكبرى التي تجاوز رأسمالهـــا ٤٠ مليون ليرة ، وهو مبلغ كان له من القدرة الشرائية اذ ذاك ما يوازي عشرات المليارات في يومنا هذا . فبعد ان أعيد تنظيم هذه الشركة ، عام ١٧٨٥ ، وأقر لها المراقب المـــالي العام كالون بامتيازات استثنائية أخذت تحتكر بين يديها الاتجار مع كل البلدان الواقعة ما وراء رأس الرجاء الصالح : مدغشقر ، وبـــلدان ساحل افريقيا الشرقي والهند والكوصنصين وكل بلدان الشرق الاقصى . فقد كانت ربيبة كبار رجال المال والنواخذ من مجهزي السفن التجارية وكبـار رجال الاعمال ، وعلى اتصال وثيق بالاوساط السياسية العليا ، وألغت بذلك اكبر اتحـاد رأسمالي في ذلك العصر . فمستودعاتها الضخمة ، وهذا العدد العديدمن الوكلاء والممثلين التجاريين والاسطول التجاري الضخم الذي كان تحت تصرفها ، كل ذلك جعل منها بحق اكبر مشروع تجاري عرفه ذلك العصر . فالاحتكار الذي نالته والامتيازات التي تمتعت بها الحق الضرر مباشرة ، ان لم يكن بمصالح الكثيرين ، فأقله بمصالح كبيرة للغاية ، بحيث ان المناقشة التي دارت بشأنها امـام الجمعية التشريعية برزت وكأنها صراع بين جبابرة المال والاعمال . فالاحتكار الذي تنعمت به اقام الصعوبات والعراقيل امام الحركة التجارية في البلاد والاستثمارات الصناعية معاً . وارتدت

القضية من جهة ثانية طابعاً رمزياً : الوقوف مع مبدأ الامتياز أو ضده، مع الاستبداد الوزاري أو ضده . والموقف تحدد تماماً اثناء طرح القضية للمناقشة . فاليمين في الجمعية وقف الى جانب الشركة ؛ وأخذ فريق ضئيل من الوسط واليمين يساوم بشأنها ، كما راح اليسار يطالب بالغائها وحلها .

فانتصب لاشابلييه بقامته الفارعة وهو يقول : ليُدلِ المدافعون عن حق الامتياز بحججهم وأدلتهم . وللحال قبل زعماء اليمين التحدي بينهم كازاليس وابرمسنيل وموري ، وكلير مون تونير نفسه ، فراحوا يطالبون للشركة بحق الاستثمار الذي تتمتع به والاستمرار بالتالي بنشاطها التجاري . وأخذ موري يدافع عن الامتيازات الضرورية التي لا بد منها للشركة . وراح أبرمسنيل من جهته يهاجم بعنف كلي خرق الدولة للتعهدات التي قطعتها تجاه الشركة وينديد على الاخص « بهذا المبدأ المخيف الذي يجعل قانوناً يولي الحرية قانوناً ذا مفعول رجعي ضد حق التملك » . وأخذ مالويه ، من جهته يحاول عبثاً حلاً وسطاً يخفف بعض الشيء من حدة الامتيازات ويلطفها نوعاً ما . وصمد ممثلو اليسار للهجوم دون أن يقوم البارزون في صفوفهم بما قام به وجوه اليمين . وراح بعض النواب في صفوفهم امثال: رودرير ولاشابلييه ونواي ودستوت دي تراسي يتدخلون في المناقشة كلما دعت الحاجة ، اما الهجوم العنيف المركز فقد قام به النواب الاعضاء الذين يمثلون الحركة التجارية والموانىء البحرية ومؤسسات التصدير وراحوا يشيدون عالياً بسمو الحرية التجارية من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والادبية . وأخذ الحذر يرسم على الوجوه بوضوح من الشركات والجمعيات القائمة على الاسهم والتي تعود على القائمين بادارتها بالغنى والثراء على حساب « المساهمين » الذين لا يفقهون شيئاً من اسرار عملية الإستثمار كلها . فالتعويض على الشركة ليس موضوع بحث ، اذ لم يُسمع قط انهم عوضوا عن ملكية قامت خلافاً للحق الطبيعي وضده .

وفي جو من الحماس الذي ألهب المجلس والتأثير البالغ الذي استحوذ على الاعضاء وبين دوي تصفيق اليسار والنظارة قررت الجمعية الغاء هذا الاحتكار المخالف لحقوق الانسان الطبيعية والمضاد في الصميم للاقتصاد الحر . « حرية التجارة مع البلدان الواقعة ما وراء رأس الرجاء الصالح معترف بها لجميع الفرنسيين » . وبعد قليل سيأتي دور الشركات التجارية الأخرى . وستعلن « حرية » التجارة مع السنغال ، لجميع الفرنسيين ، في يناير ١٧٩١ .

إلغاء احتكار شركات التعدين

كان من شأن قضية المعادن واستثمارها أن أضفت على حرية الاقتصاد التي جاش بها اعضاء الجمعية التأسيسية مدلولاً اجتماعياً اكثر مما اضفته قضية النقابات المهنية ومؤسسات الاستثمار والشركات التجارية الكبرى التي قامت على الاحتكار والامتيازات التي تؤمنها لاصحابها . فنحن هنا امام نظريتين متناقضتين : الاولى تقول بان المنجم ملك للدولة ، وهي نظرية تبناها وناضل حيالها رجال الاختصاص والتقنية وأقلية ضئيلة من الشركات صاحبة الامتيازات . اما الثانية فهي النظرية التي تقول بان المنجم

هو ملك خاص لصاحب الارض ، وهو نظر أخذ به فريق كبير من الفلاحين المستثمرين .

نظريتان قديمتان جداً من حيث المبدأ ، اختار النظام الملكي احداهما كما يستدل من منطوق القرار الوزاري الصادر عام ١٧٤٤ . فقد رجحت عنده كفة الشركات الاستثمارية الكبرى . « فالمنجم » الشعبي تعمل فيه معاول الفحامين ولا يسهل استثماره لما هو عليه من عطفات وتثن وتعاريج، لا يمكن الأخذ به والدفاع عنه . وخضع استثمار المناجم لموافقة المراقب المالي العام ، وهو استثمار تقوم به الشركات الكبرى وحدها . ولذا طُرد الفلاح من منجمه المتشتت كما طُرد من الحقل الذي يملكه . وهذا الحل تتخذه الحكومة في العهد البائد ، ترك مثاراً للبحث والجدل ، مشكلة اجتماعية حادة ، برزت على أشدها ان لم يكن في الشمال من البلاد، فاقله في الجنوب، في مقاطعة موريز واللانغدوق أي في أغنى منطقتين للفحم اذ ذاك .

وجاءت الانتفاضة الثورية تطرح على بساط البحث من جديد الوضع القائم منذ عام ١٧٤٤ . فالتقسيمات الادارية الجديدة والدوائر البلدية التي تكاثر فيها مناجم الفحم الحجري ومراكز المحافظات نفسها اخذت تُعرب عن مطالبها الشعبية في هذا المجال. فهذه الشركات ذات الامتيازات التي تعيش وتثري على حساب احتكار تتمتع بمنافعه الجزيلة ، أليست في وضع مغاير لاحكام الدستور ؟ ألا يكوّن وجودها والعمل بها نقضاً صارخاً لحق التملك ؟ فالدولة لا حق لها قط على ما يقع تحت سطح الارض . وتصرفها به لا ينهض به أي حق. فالفحم المخبوء في بطن الارض يخص مالك سطح الارض . فالطبقات التحتانية تعود كلها للمالك كما يعود له السطح ، مثلاً بمثل . فالتفريق بين الاثنين طعنة في قلب وثيقة اعلان حقوق الانسان، كما يطعن في الصميم هذا القانون الطبيعي الذي « اكثر حكمة واكثر طبقية من القوانين التي تنص عليها الالواح الاثني عشر » .

فالشركات الاستثمارية واصحاب الاملاك من الفلاحين ، وقفوا وجهاً لوجه امام الجمعية التشريعية ، في النصف الثاني من شهر اذار ١٧٩١ .اما موقف المقرر فقد كان الى جانب النظرية التي تقول بان المنجم هو ملك عام ويخضع بالتالي للاستثمار أي ان موقفه كان تماماً الوضع الذي كان مثار النقاش امام الجمعية . وقد القى ميرابو خطابه الأخير محاولاً التوفيق بين النظريتين ، مع ميل ظاهر لتأييد موقف كبار مستثمري المناجم في الشمال . ثم راح يدافع عن قضية «أنزين» وسياسة النظام الملكي القائل: الاقتصاد اولاً والتقنية اولاً، هذه السياسة التي وجدت بين اعضاء الجمعية من يتبناها وينهض بها عالياً .

فالتسليم باستثمار المناجم المتوزعة ، قول يمجه العقل من عدة وجوه انما يطمئن له الضمير ويرتاح اليه . ها هم المدافعون عن حقوق صغار الملاكين ضد الاحتكار والامتياز وما يمثله من قوة الاغراء . « فالموالون لاصحاب الامتيازات » و « لاصحاب الاستثمارات التعسفية » يحاولون « ان يجردوا من املاكهم اصحابها الآمنين الذين ليس من يدافع عن قضيتهم الحق غيرنا ». فبأي حق تجعل المنجم مشاعاً عاماً، يتساءل دستوت دي تراسي. فد يخفي حقلي بين طبقاته كنزاً مثلاً

ام درة أو ماسة ، ومع ذلك تريدون ان تضع الدولة يدهـــا عليه . ان ادعاءات الشركات الاستثمارية صاحبة الامتيازات العريضة تكوّن اهانـة للجمعية التأسيسية وانكاراً لحق الانسان الطبيعي . فمالك الطبقة الارضية لا يمكن ان يكون غير صاحب سطح الارض . والى اي عمق تبلغ يا ترى الطبقة الارضية ؟ فعلم الاقتصاد بالذات والاقتصاد الحر والمذهب الفردي نفسه ، كلها تتساءل مع دوبون : « كيف يمكن بمناسبة البحث في قضية المناجم ، تغيير المبادىء الاساسية التي يقوم عليها المجتمع » ؟ وتدخّل احدهم في النقاش وراح يقدم ، للملكية الفردية ، باسم جيش جرار من صغار المستثمرين ، في جدلهم ضد اصحاب الشركات الاستثمارية ذات الامتياز ، تحديداً أو تعريفاً هو أحوى وأشمل ما جاء من أمثاله .

يجب ان يكون اصغر ملاك فرنسي ، بعد ان كسرت عنه قيود الاقطاعية التي كبلته ، حراً طليقاً في هذا المدى الذي يمتد من الجو الذي يعلو ارضه من اعلى طبقات الجو حتى اعمق الارض .

وأخذت الجمعية تراعي وتسالم . فقـــد أعلنت القوانين التي صدرت في شهري آذار وتموز ١٧٩١ المناجم « تحت تصرف الأمة » ، الا انه يجب الاحتراز من الاستثمارات الضخمة بحيث لا تتجاوز المساحة الكبرى منها ستة فراسخ مربعة في حال الاستثمار يعطى الافضلية لمالك سطح الارض ، هـــذا اذا ما اراد هو نفسه أن يستثمر المنجم الموجود في أرضه ، بذات الشروط والظروف التي تقدمها شركات الاستثمار نفسها اذا مـــا كانت أرضه وأراضي شركائه تصلح لتأليف مشروع استثماري . فالمناجم التي تستثمر بخندق مفتوح أو « بدهليز مضاء » عمقه مائة قدم تبقى من حق مالك سطح الارض . هـذا فيما يتعلق بالمستقبل . ولكن ماذا من الحاضر ؟ كيف الوصول الى حل هـذه المشكلة الاجتماعية الهامة التي اقامت شركات الاستثمار والفلاحين بعضاً على بعض ؟ ولكن وجهـــة نظر الشعب لم يجر الدفاع عنها باطلاً . فالاستثمارات التي قامت على مناجم معروفة من قبل ، بعد ان انتزع الاستثمار من يد صاحبها ، تفسخ وتصبح لغياً ملغياً .

واستناداً للقانون ثار الملاكون من أصحاب المناجم وراحوا يتسلحون . وفي مقاطعة فوريز ، لم ينتظر البعض منهم هـــذه الفرصة . واستقبل الملاكون بحفاوة بالغة في مقاطعة فوريز ممثلهم الذي حضر جلسات الجمعية ومتابعة اعمالها ، وذلك لدى رجوعه الى مدينة سانت أتيان ، بينما كان المجلس البلدي على استعداد ليرسل الى الجمعية قطعة من الفحم الحجري نقشت عليها عبارة تنم عن شكر الشعب وامتنانه .

زراعة حرة وسياج حر

وعندما اعترف اعضاء الجمعية التأسيسية بحرية التصرف في القطـــاع الاقتصادي وفي المجال التجاري والصناعي ، هدفوا من ذلك بالاحرى الى تأمين المساواة في القريب العاجل اكثر منه الى تسميم العلاقات بين الجانبين المتخاصمين وقـد كان يخشى ، اذا ما أريد تطبيق هـــذا الحق على الاقتصاد الريفي ، من ان يؤدي الى نتائج

عكسية ، اذ أن النظام القديم المعمول بـه في هذا القطاع ، كان الى جانب مصالح الفلاحين ، كما كان من جهة ثانية ، متصلاً الى درجـة كبيرة بحياة الريف بحيث لم يدخل في الحسبان قط توقع حدوث تغييرات مفاجئة في هـــذا المجال . وتعبيراً عما تجيش به هذه الجمعية من روح تحررية أصيلة اخذت تحاول التوفيق مع الاعراف الشعبية المعمول بها في البلاد.

ولم يتم الامر باليسر المرغوب بعـــد ان استحوذ التردد على الجمعية التأسيسية ، فقد راحت اللجان المختلفة مع مقررها هيرتو دي لامرفيل تقدم اقتراحات أقل تهدئة للخواطر من هذه النصوص التي توصلوا الى اقرارها من قبـــل . ففي نظر هيرتو ان تحرير الملكية هي قضية دستورية في الصميم .

ربطت الجمعية الوطنية مصائر المواطنين بالحرية الفردية القائمة على العدالة التي لا يمكن مسها . وها هي اللجنـــة تتقدم ... منكم بطلب ادراج هذه الكلمات الاخيرة : « حرية الارياف » في صلب نص الدستور الذي كرس عالياً حرية المواطن وحرية الفكر .

وهذه الحرية تقتضي بالطبع : حرية الزراعة وحرية الاسعار وكذلك حرية التسوير أو اقامة السياج كحدود فاصلة بين قطعة ارض وأخرى، هذه الحرية التي يجب ان تقوم على سياسة حكيمة رشيدة تيسر المبادلات التجارية وتحـدد شروط الدفع . وراحت الجمعية تعطي الدليل القاطع على موافقتها : فالملاك سيصبح حراً في ارضه الموروثة حيث يستطيع ان يطبّق نظام استصلاح الاراضي على هواه. وهكذا انقلب الوضع رأساً على عقب وبطناً لظهر في اعراف وتقاليد الحياة الريفية القديمة .

وهذا الاتفاق الاجماعي زال عنـد مناقشة الحقوق الجماعية ولا سيما حقوق رعي الماشية في المراعي الطبيعية . فاقترح هيرتو إلغـاء هـذا الحق أو ما يقرب من ذلك . ان حقاً من هذا الشكل ، « يطعن » في الصميم ، دونمـا مبرر ، ويحرم من التعويض ، حـق التملك الطبيعي والدستوري معاً ٢٢٠٠٠ . فان احتفظ به فكقانون خيري لا غير ، ولمصلحة المعوزين فقط . واذ ذاك راحت الجمعية تعرب عن مقاومتها وترفض باصرار الأخذ بنص اكثر اعتدالاً تقدمت به اللجان. واذ ذاك اخذ كل من مرلن دي دواي وترونشيه وبريور دي لامارن وغيرهم عديدون من مقاعد الطبقة الثالثة يدافعون بكل مالديهم من حجج عن اعراف الحق القديم .

ضعوا قانوناً تستحقون معه ادعية سكان الارياف وبركاتهم . فالنص المقترح امامكم ينتزل عليكم السخط واللعنات .

فحق رعي الماشية في المراعي الطبيعية غير المسوّرة بقي معمولاً به للجميع ، باستثناء المراعي الاصطناعية — الا اذا كان هـذا الحق قائماً على سند خاص أو منصوصاً عنـه في قانون ما أو جاري المفعول منذ عهـد سحيق . فالوضع بقي عملياً كما هو ، أقلّه من حيث الحق المبدئي . كذلك ابقت الجمعية حق المرور ، اذا قـام على حجة أو عرف وليس عـلى « تصرف غير

منازع ، كما اقترحه المقرر في الاساس .

وكان من نتائج مساعي التوفيق ، التمييز بين حق رعي الماشية وبين حق المرور ، في النظام الزراعي ، بعد أن كانا مرتبطين معاً إلى ذلك الحين . فالحقوق تبقى مرعية الجانب في المجال الزراعي الذي تحرر من القيود ومن حظر التسوير . وهذا التوفيق الذي توصلوا اليه يكتنفه التضاد والتناقض في كل مظاهره ، اذ كان يكفي الفلاح الذي يتمتع بحرية الزراعة على هواه ، ان يلغي الارض البور ، ليمنع بالتالي حق رعي الماشية وحق المرور . ويكفي له أن يسوّر أرضه ويقيم حولها سياجاً ليقضي على الاثنين معاً ، دون أن يحسب حساباً للتطور الزراعي البطيء السير . وهذه الحرية المعترف بها لمربي الماشية كانت تقوم على ترخيص أو اذن سابق . والتصرف بهذه الرخصة أو الاذن كان يقتضي له الوقت الطويل والمال الجزيل. وبانتظار هذا كله ، وباستثناء المناطق التي لم يُحظر فيها العهد القديم بعد ، انشاء المراعي الاصطناعية ، فالاقتصاد الجماعي القديم بقي معمولاً به كيفما كان الامر من حيث المبدأ ومن حيث الوضع القائم . فالحرية رجح جانبها الى حد كبير من الوجهة الحقوقية . اما الاعراف الجماعية القديمة ، فقد روعي جانبها واحتفظوا بها بالفعل . وهكذا قامت جنباً الى جنب الاعراف القديمة والحق الجديد .

المشاعات

كذلك بقيت قائمة الاملاك المشاعية . فقد حرصت الجمعية التأسيسية على هدم ما عملته الروح الفردية السيادية . فقد توصل السيد الاقطاعي بصورة قانونية حيناً إلى اقامة الحدود ووضع التخوم حول شطر كبير من الاملاك المشاعية ، شريطة أن يتولى إحياءها وإعمارها ، وبصورة غير قانونية احياناً ، عن طريق الاختلاس أو التزوير أو التواطؤ مع المجالس الاقليمية ، وبعض الأحايين ، منذ عشرين سنة على الأخص ، بالتواطؤ مع الادارة الملكية بواسطة قرارات يتخذها مجلس الوزراء ، تؤلف تشريعاً يعمل به في جميع انحاء البلاد .

بقي امام الجمعية النظر ملياً في قضية كبرى والبت بها : ما العمل بهذه الاملاك المشاعية المتضخمة ؟ راحت اللجان المختصة ترى كما يرى هيرتو . انه لم « يحن الوقت بعد لاصدار القوانين الرادعة ، اذ انها ستحدث في حال ظهورها ، هزة عنيفة في البلاد . فعملية اقتسام هذه الاملاك المشاعية ، مرتبطة الى حد بعيد ، بمشيئة هذه البلديات نفسها وبرغبتها في ذلك ، معلنة ذلك في بيان صادر عن ادارة المجلس البلدي . فباستطاعتها ايضاً بيع أو تأجير أو الاستمرار في التمتع بها جماعياً . ففي حالة اقتسامها يجري التقسيم وفقاً لطريقة اقترحها المقرر تقوم على التراضي بين الفرقاء المعنيين ، تلائم تماماً المشاعات الواسعة . فيجري اقتسام نصف المشاع بين الأشخاص والقسم الثاني بنسبة الرسوم. والضرائب التي يدفعها المكلفون . ولم يكن لدى الجمعية من الوقت ما يتسع للنظر بحيث تفتي نهائياً في الأمر ، فتركت الامور في وضعها القائم .

٢ – حريـــة المرور
او إلغاء الرسوم المفروضة على المواد الاستهلاكية

حرية الانتقال في الداخل

من شأن حرية التنقل في الداخل ان تساعد ولا شك على تنشيط التبادل التجاري بين المحافظات والاقاليم المختلفة في البـلاد ، كما تتيح بالتالي، تحقيق الارباح المشروعة ، مع العلم ان الابقاء على المعاهدة التجارية المعقودة مع انكلترا ، عـام ١٧٩١ ، كان يهدد باثارة مشكلات حادة بوجه ارباب الصناعة في فرنسا .

ولكن لحرية التنقل اكثر من مدلولها الاقتصادي. فرجال العصر اليوم يرون لها وجهاً اجتماعياً وماليا . فالرسم المفروض على التنقل ، رسم يصيب ، على الغالب ، المواد الاستهلاكية وهـذا الشكل يؤلف لوناً من الوان الضرائب المفروضة ، كثيراً ما أثار غضب علماء الاقتصاد والفلاسفة والمكلفين . فالاعتراف بحرية المرور للدقيق واللحوم والسمك ، والحطب والخمور والملح معناه إلغاء رسم الدخولية والضرائب غير المباشرة والرسم المفروض على الملح . ومثل هذا التدبير انما يعني رفع القوة الشرائية ، بالفعل او بالقوة ، بين الطبقات البورجوازية وعلى الاخص الشعبية . هنالك شطر كبـير من الشعب – الفرنسي – لا يمكن ان نتصور اهميته في القرى والارياف الفرنسية ، تعود عليه حرية التنقل بالخير العميم ، كالكرّام مثلاً الذي تُفرض عليه رسوم وضرائب استثنائية باعتباره مستهلكاً ومنتجاً في الوقت ذاته . فحرية التنقل تنقذه الى الابد وتحرره نهائياً من تعسف هؤلاء المآمير المجبولين بالشر ، كما تجعله بمأمن من ماصّي دم الدولة والذين يتفننون ببلص الناس فكانوا سفالة الجلس البشري. فالقرار الذي صدر في ٢ آذار (مارس) ١٧٩١، والذي ألغى تعويضات النقابات الحرفية ، والخُوّة ، ألغى كذلك الضرائب على الكحول وأقر بالنتيجة عدم الدفع احدى رغائب الشعب العامة .

وكانت الثورة المتأججة منذ ١٧٨٩ قد التهمت مكاتب جباة الرسوم والدخولية . وسيبادر دوبوا غرانسه لمصارحة اليعقوبيين بضرورة الغاء أوكار أكلة البشر ، إلغاء نهائياً . وهـذا هو بالذات ما فعلته الجمعية التأسيسية خلال شهر شباط (فبراير) ١٧٩١ . فقد كانت أقرّت قبـل ذلك ببعضة أيام حرية الزراعة وحرية صناعة التبغ وبيعه ، كما كان صدر ، قبـل ذلك بسنة ، الغاء الرسوم المترتبة على اسواق الخضار وغيرها من الاسواق التجارية . وأزيل من الوجود مبدئياً الرسم المترتب على بيع الملح منذ آذار ١٧٩٠، وعملياً منذ الاشهر الاولى لانفجار الثورة وانطلاق لهيبها ، كما كانت الغيت تماماً ضرائب اخرى منذ تشرين الاول .

ففي الحين الذي انتهت فيه مهمة الجمعية التأسيسية كانت أُلغيت تقريباً جميـع الرسوم المفروضة على السلع الاستهلاكية ، باستثناء الرسوم التي تفرضهـا التعرفة الجمركية والرسوم المفروضة على شهادة المنشأ .

ومع ذلك هنالك محصول فرنسي هام بقي مقيداً « ولم يمر » ، اقـله من فرنسا الى الخارج ،

هي مادة الحبوب ، اذ بقي تصديرها محظوراً تماماً . كل شيء كان يحمل الجمعية الميالة للدفاع عن حرية التبادل التجاري ، على الرجوع الى حرية التصدير كما سبق للملكية ورسمت حدودها عام ١٧٦٤ ، وبصورة جذرية عام ١٧٨٧ . فلم تأت شيئاً مع ذلك بهذا الصدد، اذ كان الامر لا يخلو من التعرض لمصلحة كبرى او لضرر عام . ولذا عمدت الجمعية هنا ، بدافع من الروح التحررية ، كما عمدت من قبل لدى مناقشتها الحقوق البلدية، الى المصانعة ومحاولة التوفيق بين المصالح المختلفة. فاذا ما استبقت ، بالرغم من رغائب الشعب التمتع بحرية التنقل في الداخل ، وحرية الاسعار والارباح صعوداً ونزولاً ، فقد وقفت في ما يتعلق بالتجارة مع الخارج الى جانب النقيض من تشريع عام ١٧٨٧ . وبالرغم من جودة مواسم عام ١٧٩٠ والهبوط المحسوس في الاسعار الذي جاء في اعقاب هذه المواسم ، لم يسمح بتصدير الحبوب من فرنسا موقتاً .

٣ – محاولة اعادة توزيع الثروة في فرنسا

فعلت عوامل عديدة هنا ، كما في الظروف الاخرى ، فعلها في تصلّب الجمعية في موقفها فجعلتها تسارع لاتخاذ القرارات اللازمة .

تأميم الاوقاف الكنسية

فالظروف المالية التي احاقت بالبلاد في اواخر خريف ١٧٨٩ اضطرت الجمعية الوطنية لاتخاذ اجراءات جذرية. فالازمة الاقتصادية والازمة السياسية حدّتا كثيراً من جباية الضرائب وتغذية خزينة الدولة . فلم يعد يتوفر للبلاد ما تحتاج اليه من اعتمادات قصيرة او طويلة الاستحقاق . كذلك اصبح من المتعذر جداً عليها ، ان لم نقل من المستحيل ، تجديد عمليات التسليف عن طريق تحاويل او سحوبات بواسطة سندات مالية أشبه ما تكون بسندات على الخزينة مرهونة لدى المؤسسات العقارية التي أصبحت ملغاة. وعلى هذا قس ايضاً حسومات صندوق القطع التي كان يمكن الحصول عليها بالطريقة ذاتها . فقلّ النقد المتداول بين الناس. وفشل تماماً قرضان الواحد بعد الآخر أُنزلا الى السوق ، الاول بفائدة ٤ ½ في المائة والثاني بفائدة ٥ في المائة ، بعد ذلك ببضعة أشهر . ولم يكن من المنطق بشيء ، ولا من المعقول بالتالي ، التعويل على التبرعات الوطنية ، على كثرتها، لما كانت عليه من نتائج زهيدة بالنسبة للحاجات العارضة . فلم يتجمع منها أكثر من مليون حتى آذار ١٧٩٠ . وفي الوقت نفسه فالتبرع بريع الدخل ، هذا التدبير الذي اقرته الجمعية بتصويتها عليه في ٦ تشرين الاول ١٧٨٩ لم يعطِ اكثر من ٨ ½ في المائة . اما موازنة النفقات فكان من المتوقع لها ان تبلغ ٥٥٠ مليون ليرة . وهكذا نرى ان جميع الذرائع المشروعة العادية استنفدت فلم يبق أمام الثورة ، والحالة هذه ، سوى اللجوء الى وسائل جذرية وثورية .

وهكذا رأت الدولة نفسها مضطرة لمصادرة اوقاف الكنيسة وتأميم املاك الاكليروس وعرضها بالتالي للبيع وتجميد قيمتها قبل المباشرة ببيعها، بحيث تصبح اساساً لسندات على الخزينة لم تلبث ان اصبحت عملة متداولة . وهكذا صدرت « الاسينياه » *Assignats* اوراقاً نقدية

أشبه ما تكون بتحاويل مسحوبة ، تغطيتها المالية : الاوقاف الكنسية واملاك الاكليروس .

ابتدأت المناقشة العامة حول مبدأ المصادرة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٧٨٩ ، إثر انتقال مجلس الامة الى باريس . وجاء دفاع الاكليروس محكماً وقوياً جداً من الوجهة الحقوقية. هذه الاوقاف تخص جماعات عديدة لها شخصيتها الادبية ، لها ككل شخص، حق بالتملك كما لها الاهلية القانونية للحيازة والتملك . والبعض من هذه الاوقاف والممتلكات يعود لثلاثة عشر قرناً . وقد تولت هذه المؤسسات الدينية ادارة هذه الاملاك وتصرفت بها بيعاً وشراء حسبما دعت الحاجة الى ذلك ، كما انها نالت احكاماً بنشأتها . والدولة نفسها اعترفت بهذه الملكية العقارية فكان ذلك بالتالي منها تصديقاً وتثبيتاً لهذه التدابير . ان خضوع هذه الاملاك لبعض التضييقات ولا سيما قضية بيعها لا يمس بشيء حق تملكها. أوَليس هذا هو وضع القاصر او العاجز بعينه ! وخضوع هذه الاملاك لبعض الرسوم ولبعض الضرائب لا يجعل منها فئة او طبقة خارج القانون . الا يوجد في البلاد ممتلكات او حقوق استثمار يترتب عليها رسوم متأخرة الاداء ؟ ان حق المؤسسات في هذه العقارات هو الحق الذي يتمتع به جميع الفرنسيين . فحق الدولة عليها واهٍ لا يمكن ان يصمد في وجه الحق. لم يهدف مؤسسو هذه الاوقاف من وراء عملهم هذا الى مجرد الجود بهبة ، بل رموا منه الى انشاء وقفية لهذه المؤسسة او تلك ، وبراءة الوقف تعتبر مبسولاً او ملعوناً كل من حاول استبدال او تغيير وجه الانتفاع بهذه الوقوفات ، بحيث يستطيع حفدة الذين أسبلوا هذه الاوقاف على الخير ، ان يطالبوا ، في بعض الحالات بحقهم فيها وباسترجاعها.

وبدون ان تستهين الاكثرية ، بهذه الحجج الدامغة والادلة القاطعة والبراهين التاريخية والحقوقية التي لا تُدحض ، هذه الادلة التي يحلو لاحد أعضاء الكونفنسيون ان ينعتها عندما تعرض لقضية ، اخرى بـ « قمطر من المعارف والمعلومات لا خير منه يرتجى ولا فائدة » ، فقد تبنت مع ذلك نظرية الثورة وموقفها متعلقة بالعدالة والحق الطبيعي . فما هو القصد الذي قصده الواقف ووضعه نصب عينيه عندما أسبل وقفيته هذه ؟ أليس تأمين أوَد الشخص أو المؤسسة التي وقفها عليها وخص الفقراء والمعدمين بما تفيء من إيراد ومدخول ؟ فاذا ما اضطلعت الامة بهذه المسؤولية ، واذا ما عولت على هذه الاوقاف في الملمات الكبرى والازمات الخانقة افلا تبقى مقاصد الواقفين محترمة ومرعية الجانب ؟ ثم هل من المعقول ان تقيّد مقاصد الواقفين الاجيال الطالعة بعدهم ؟ وراح ميرابو يستشهد هنا بحجج تورغو الشهيرة : فلو كان آباؤنا احتفظوا لانفسهم بقبورهم لكان وجب، توفيراً للاراضي الزراعية اللازمة ، هدم هذه القبور والعبث بالتالي برفات الراقدين فيها تأميناً لقوت الاحياء ؟ وهكذا خرجوا من هذا النقاش الحاد الطويل بالنتيجة التي اوجزها دوبون دي نمور عندما قال : ان املاك الاكليروس تخص المجتمع كله .

وعبثاً يرد الجانب الآخر معللاً ان انتزاع هذه الاملاك من اصحابها الشرعيين يهدد الاحسان والتصدق في الصميم ، هذا الاحسان الذي يرى فيه الغني الواقف نوعاً من الضمان الوطني، كما انه يجرح مبدأ حق التملك الخاص ، هذا الحق الذي راح موري يتنبأ بشأنه قائلاً :

لحق التملك واحد هو مقدس هو عندنا وعندكم . فأملاكنا ضمان لاملاككم . فنحن نستهدف اليوم الهجوم ، فاذا ما جردونا من حقوقنا ، فسيأتي دوركم غداً ولا شك في ذلك .

الأسينياه وبيع الاوقاف ذات المنشأ الاول

وقد ردت الاكثرية على هذه الحجج بان عدد الملاكين — عماد كل نظام وقوامه — سيزداد ويتضخم بعد توزيع الاملاك الضخمة التي يجمدها الوقف .

وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٨٩ ، اتخذ المجلس قراره بوضع املاك الكنيسة « تحت تصرف الأمة » . وراح بارير يعلق على هذا القرار في صحيفته : « شق الفجر » قائلاً : كان من الواجب « توضيح كل المبادىء أو العوامل التي تحول دون ظهور الطبقات من جديد ودون بعث الارستوقراطية من رفاتها وهي رميم » . فهذه الكنوز المقنطرة التي تتراوح قيمتها بين ٢ — ٣ مليارات من الليرات، أي ما يوازي من ٣ — ٥ اضعاف نفقات الدولة في السنة، كان يمكن أن تكون اساساً لنظام من السندات على الخزينة ، ودعامة لقروض داخلية جديدة، قصيرة الأجل أو غطاء مضموناً لنقد جديد . وبقراره الصادر في ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٧٨٩ ، اختار المجلس بكل حرص الحل الاول الذي لا يطال سوى فئة الزبائن القدامى ، هذه الفئة المتكونة من حملة الاسهم أو السندات . فقد باءت التجربة بالفشل التام . فلم يعد من منزع يركن اليه سوى الاقدام والجرأة . فبدلاً من « الاسينياه » السند على الخزينة ظهرت « الاسينياه » نقداً أو عملة للتداول، حددت انواعها وفئاتها وقيمتها، القرارات الصادرة في ١٧ نيسان و٢٩ ايلول و ٨ تشرين الاول ١٧٩٠ . فهذه الورقة النقدية الصادرة باسم الدولة والمطروحة في التداول بين الناس والتي لها قوة إبراء لا حدّ لها والتي تتداولها الامة باجمعها ، تسهل القيام باعمال مالية جبارة .

وكم عوّل عليها الناس وأملوا بتحقيق نهضة اقتصادية كبرى في البلاد ، اذ كان من شأن تداولها بين الناس أن يبعث النشاط في الحركة التجارية بعد الهمود والركود الذي اعتراها ، بعد ان شكا الناس وتذمروا من ندرة النقد وانقطاعه . وراح ميرابو يستحلف المجلس ، في آب ١٧٩٠ ، ان يطرح « في التداول هذا العنصر الحيي الذي يبعث النشاط في المجتمع بعد أن اشتدت حاجته اليه » . ويمثل توزيع املاك الاكليروس جانباً سياسياً واجتماعياً كبير الاثر ، اذ من شأنه ان يفتح في سوق الاراضي تياراً قوياً من الطلبات يغري الشاري البورجوازي والريفي بالاقبال عليها .

وسيفيد المتقدمون الأوّل من هذه الصفقة اكثر من المتمهلين بكثير . فالجمعية التأسيسية تبحث عن كميات طازجة من النقد . وقد اتفقت مصلحة الخزينة ومصلحة البورجوازية التي بامكانها الدفع نقداً ان تحتفظ لنفسها بالقسم الأكبر من قرص الحلوى. فالبيع يجري بالمزاد العلني. هنالك بين هذه الاملاك ما يؤلف وحدة تامة تتوفر لها مجموعة متناسقة متكاملة من المباني

والأدوات الصالحة للفلاحة والمروج تؤلف اجزاؤها وحدة إنتاج متكاملة ، يصعب جداً تقسيمها وتوزيعها . وقد أبت الجمعية أن يصار الى تقسيمها « الى قطع صغيرة » تباع أو تؤجر بنسبة ثمنها بحيث لا تلبث ان تستبدل الزراعة التجارية (الاستثمارية) بزراعة مقفلة تعود بالاقتصاد القهقرى .

فبعد ان ترددت الجمعية مدة حول الوسائل ، راحت تبحث على طريقتها الخاصة، عما يوفق بين وجهات النظر العديدة المتعارضة . وقد نص القرار الصادر ٢٥ حزيران — ٢٥ تموز على أن تقسم الاراضي بحسب اتساعها، الى شقق ملائمة تُرغّب الشاري وتثير العروض، لا سيما والمشتري الجديد لهذه القطع الارضية سيستفيد من تسهيلات محترمة في الدفع : ١٢٪ نقداً في كل ما يتصل بالحقول والمروج والكروم وأبنية الاستثمار. والباقي يُسدد اقساطاً متساوية على١٢ سنة ، بفائدة ٥٪ وبالنظر لما كانت عليه الاملاك من توزع وتشتت ، كانت هذه الشروط المغرية حافزاً للثربن على الدخول في المزايدات . فالقِطع التي كان ثمنها أقل من ١٠٠٠ ليرة كانت متوفرة جداً . هذه قطعة أرض تضم اقساماً قابلة للزراعة يشتريها الزبون ، فيدفع من ثمنها ٦٠ ليرة نقداً ويدفع الباقي اقساطاً سنوية على ١٢ قسطاً ، أي انه يدفع ما يترتب عليه ، من غلة الارض ومدخولها تقريباً . الا ان العملية لم تكن في متناول الجميع . فالستون ليرة توازي مرتب أو اجرة ثلاثة اشهر . هنالك عدد كبير من المياومين لا يملكون مثل هذا المبلغ . وقد خطر للجنة الصدقات ان تعهد اليهم باستثمار اراضٍ من الجلس الرديء ، فتتنازل لهم عن قسم منها ، « وهو تدبير يجنبهم العوز والحاجة » . الا ان هذا الاجراء وخطة الاسعاف الكبرى التي سنتكلم عنها فيما بعد لم يجر عرضها على بساط البحث . ومن المظنون ان اعضاء الجمعية التأسيسية لم يكونوا ليرضون قط بان يتم مثل هذا الامر على حساب املاك الاكليروس .

والراغبون في الشراء جاؤوا بعدد كبير . فقد سيطر على عملية المزايدة احياناً ، جو من الحماس الشديد . وكثيراً ما قوبل المشرفون على عملية المزايدة بالاهازيج والاغاريد الحماسية . والذي يرسو عليه المزاد ، كانت الموسيقى تشيعه لدى انصرافه ، ويسلمونه إكليلاً مدنياً وبندقية ليرد من يتعرض لارضه بسوء . وكثيراً ما راح البورجوازيون في المدن ، والنبلاء والفلاحون حتى وبعض رجال الاكليروس يزايدون بعضهم على بعض لرفع الاسعار. وكان الأوّل منهم يتقدمون لشراء العقارات الواسعة ، كما انهم لم يأنفوا قط من شراء القطع الصغيرة . وقد فاقهم عدداً ، عندما تكون المزايدة تتعلق باملاك ريفية ، المزارعون وعمال المنازل، والفلاحون والمرابعون ، والعمال المياومون في الصناعة الذين كانوا يرغبون في الحصول على قطع صغيرة من الاراضي ، أو على عقارات صغيرة ، واحياناً على عقارات كبيرة ، فيؤلفون ، في هذا السبيل نقابة من المشترين . ستعمد الدولة على منعها وإلغائها عام ١٧٩٣ ، أي في وقت كانت معظم الاملاك الكنسية قد بيعت أو جرى التصرف بها بشكل أو آخر . وفي نهاية الامر ، نرى أن مشتري الاملاك الريفية كانوا نوعين من المشترين : بورجوازيي المدن والفلاحين : فالفارق بين

الفئتين ، لم يكن كبيراً . انما يظهر هذا الفرق بوضوح اكبر اذا ما قسنا ذلك على الأفراد ، وعلى فئة الفلاحين ، بين بروليتارية المياومين من جهة وبين انصاف البورجوازيين في الارياف من جهة اخرى ، الذين يتألفون من الفلاحين أو يعملون في الصناعة . ومهما يكن من الأمر فالملكية العقارية المتمتعة بالامتيازات كانت كبش المحرقة هنا .

هنالك ، مع ذلك ، نقطة يجب التوقف عندها هنيهة والتأمل فيها ملياً . فبيع املاك الكنيسة والاكليروس لم تزد من نسبة عدد الملاكين في البلاد فحسب ، بل زادت كثيراً من نسبة أصحاب الاستثمارات . ان قسمة العقارات الكبيرة لما فيه مصلحة البورجوازية حمل عدداً أكبر من الفلاحين على طلب رزقهم من خبايا الارض بوصفهم مزارعين أو مرابعين . وهكذا تحقق أمل كبير من آمال سكان الريف الذين طالما دغدغت خيالهم وافترّت لها شفاههم ببسمة رضى عندما وقفوا موقفاً معارضاً في وجه توحيد المزارع وتكتلها في وحدات متماسكة ، ضخمة .

الضرائب والرسوم العقارية

وهذه السياسة التي قامت على توزيع قسم كبير من الثروة العقارية تتفق كل الاتفاق مع السياسة الأخرى التي رمت لتصحيح أوضاع الدخل الوطني في البلاد ، وقد تم تطبيقها على حساب الطبقات الاخرى ولفائدة المنتصرين ، ولو جاءت ضئزى لدى البعض . ان تخفيض المرتبات العالية تخفيضاً محسوساً عمل ، هو الآخر ، عمله في هذا المجال . وهكذا قل عن إلغاء العُشر والحقوق السيادية الاخرى ، وإزالة الضرائب المفروضة على المواد الاستهلاكية وتساوي الجميع أمام الرسوم المالية .

والنظام الضرائبي الجديد : كضريبة الاراضي والمسقفات بلغ تمامه في الاشهر الاخيرة من سنة ١٧٩٠ ومطلع عام ١٧٩١ . فاذا ما قارنا هذا النظام بالنظام الضرائبي القديم نراه يلقى شيئاً من الرضى وحسن القبول والارتياح لدى جمهرة الخاضعين للضرائب أو المكلفين ، لا سيما عندما نعارض بأسعار اليوم ، قيمة الاعشار والرسوم السيادية التي كانوا يرزحون تحتها . غير ان الفارق الطفيف بين الرسوم المباشرة التي فرضت عليهم احدثت فيهم احياناً شعوراً مريراً لشدة فداحتها ، اذ ان هذه الضرائب ، بخلاف الضرائب غير المباشرة التي اعتادوا ان يدفعوها يومياً دون أن يشعروا بها ، والتي كانت تختلف باختلاف أسعار المواد الاستهلاكية نفسها ، أو قيمة الاعشار والرسوم التي يلزمون بدفعها بنسبة قيمة الغلة ، لم تكن لتتأثر كثيراً — هذا ان تأثرت — بتغييرات المحصول السنوي . وبالفعل ان جمود الهيئات السياسية المنتخبة والمكلفة بتطبيق هذه القرارات جعل البلاد تنعم بمهلة طويلة من تأجيل الديون .

ان جانباً من هذه الضريبة التي تصيب الجميع بالتساوي معد للانفاق في وجوه جديدة لم تعرف مثلها البلاد من قبل ، منها مثلاً ما هو مخصص للمجال الاجتماعي لا سيما التربية والتعليم ، هذا القطاع الذي حلت فيه الدولة محل الكنيسة .

كذلك في مجال الاسعاف الاجتماعي . فقد سبق للجنة الصدقات في الجمعية التأسيسية ان وضعت مشروعاً كاملاً للاسعاف العام . فهي ترى ان « البؤس الذي تتسكع فيه الشعوب ، انما تقع مسؤوليته على الحكومات » . فيترتب بالتالي على المؤسسات الحكومية وهيئاتها الرسمية، العمل على إزالة أسبابه والقضاء على مسبباته . والنظام الذي اقترح الاخذ بـه وتطبيقه يكفل للبائس والفقير المدقع رعاية تلازمه في كل مراحل حياته ، كما ينص على تخصيص اسعافات للاولاد المحرومين من كل عون ، وللاسر الكبيرة وللفقراء الذين اقعدتهم العاهـة عن العمل ، وللمرضى وللطاعنين في السن . فتعويض الشيخوخة البالغ ١٢٠ ليرة يمثل تقريباً نصف الأجر الذي كان العامل اليومي يتناوله ، على ما نعلم من تدني هذا الاجر . فليس من يعارض ، من هذا القبيل ، في العالم الاقتصادي : من دوق دي لاروشفوكو – ليانكور ، رئيس اللجنـة المذكورة الى مجموع اعضاء الجمعية . فاذا لم يكن لدى الجمعية التأسيسية من الوقت للتصويت على هـذه الخطة ولاقرارها فهي تحرص ، في قسم الاحكام الاساسية من الدستور عـلى وعد علني بهذا الشأن .

وهكذا تمّ قطعاً ، بانتهاء الجمعية التأسيسية بين ٣ – ١٤ من ايلول، تقويض النظام البائد وهدم المجتمع الذي قام عليه .

فالنظام الملكي الذي عاش قرابة الف سنة مات وزال تماماً من الوجود ، والسيد السند اول نبلاء فرنسا وطليعتهم لم يعد سوى خـادم الدولة الأول ، هذه الدولة التي هي نفسها اوجدته وتدفع له مرتباته وترفته ، تحت ستار تقديم استقالته من نفسه اذا ما رفض ان يؤدي لها يمين الولاء أو اذا ما حنث بهذا الحلف وخفر قسمه أو اذا ما تولى قيادة جيش يحاول معه النيل من سيادة البلاد واستقلالها ، او اذا ما ترك هذا الجيش يتصرف على هواه ، أو اذا غادر فرنسا فلن يسمح له بالعودة اليها حتى ولو بدعوة من الهيئات التشريعية .

كذلك انهارت أرضا دعائم هذا النظام الاجتماعي الألفي. فطبقة النبلاء أرغم انفها صاغرة. والاكليروس صودرت أملاكه وانتزعت اوقافه وأقسر على الطاعة والخضوع . واستقر في روع «المنتصرين» ان «الرؤساء» القدامى تمّ محقهم الى الابد. فالمال والكفاءات وحدها تتكلم وتفصل. فسير الادارة في النظام الجديد يؤمن للبورجوازية العليا والوسطى السلطة الفعلية في البلاد . ويسند النظام قوة شعبية بالرغم مما يظهر عليه احياناً من عوارض الاختلاف .

الا ان الوضع العام لا يزال يبدو متقلباً وموقوتاً . فهنالك بعد، خطر البطن (الجوع) يطل من خلال القوة . والمغلوبون على امرهم لا يسلمون بالهزيمة ويتمتعون في فرنسا نفسهـا بقوة تفوق كثيراً نسبة عددهم ، والبعض منهم يستغيث باوروبا ويدعو ملوكها للنجدة ، وتراود الخيـال اهوال الثائر الذي يبدو لهم وشيكاً. فالمؤسسات الثورية وفرنسا نفسها عام ١٧٩١ تزرع الخوف في قلب العالم القديم . وقد انتصبت امام انظار المعاصرين – يوماً بعـد يوم – اخطار حرب كبيرة طاحنة .

فالمنتصرون من جهتهم منقسمون على انفسهم. كثيرون بينهم آثروا، بعد ان تحرروا من كل ضغط خارجي ، على الثورة الخلاقة المبدعة ، ثورة سلمية مسالمة . فالخطر الذي مصدره اليمين ، والضغط الذي يمارسه اليسار من جهته لم يكونا ليتركا لهم حرية الاختيار . فقد انجرفوا مع قوى الثورة العارمة ودخلوا خضمها فساورهم القلق وقد حان الوقت ، في نظرهم ليحلوا محل حركة المقاومة .

الا ان هذه القوى التي تحالفت في ظلها البورجوازية مع الطبقات الشعبية ولعبت معها دوراً حاسماً كانت تخطط لأبعد من ذلك . فسواء لديها أنشبت الحرب ام اشتد ضغط اليمين واصبح خطراً مميتاً على النظام الجديد ، فضرورة المصير ستمكن الحركة الجديدة من تجربة حظها وتنطلق الى الامام .

الفصل الثالث

عهد المتوقعات
الثورة والمؤتمر الوطني
(١٧٩٢ ـ ١٧٩٥)

الحرب الكبرى التي ستنفجر لتضع وجهاً لوجه ، المجتمع اللاطبقي والمجتمع التقليدي فيه شجرت عام ١٧٩٢ . ففي هذا الصراع المحموم الذي لم يسبق ان اهتاجت المشاعر المتلاحمة فيه بمثل هذا الهيجان ، في ما سبق من العصور ، اذ بلغت فيه الاحاسيس من الغليان ما سجل رقماً قياسياً ، تبرز لأول مرة الوحدات العددية القياسية التي تطبع سياسة العصر : الوحدة العسكرية او الحربية التي تقوم على مليون جندي مسلح ، والوحدة المالية قوامها المليار ، والوحدة النقدية قوامها الورقة النقدية بـ ١٠،٠٠٠ ليرة ، ليتكون من هذا كله ، ما عرف في تاريخ الثورة بعهد « الاوليّات » أو المتوقعات . ان معظم النظم أو المؤسسات التي رأت النور في هذا العهد تحت ضواغط استثنائية لم تلبث ان زالت بسرعة كلية ، مع انه شدت بينها وشائج وروابط محكمة ربطتها بالعهد المنصرم ، وهي نظم ستؤلف ذكراها في هذه الاحزاب السياسية التي قامت في القرن التاسع عشر ، قطب جذب واغراء عظيمين .

اولاً ـ القوى المتحركة

١ ـ الخطر المزدوج

كانت الثورة قد تفاعلت حتى الآن ، والى مدى بعيد ، بمشاعر جماهيرية واجتماعية الطابع . فطلعت احاسيس جماهيرية اخرى مازجت بين القوى ووحدت بينها في المجالين الوطني والاجتماعي لتزيد الثورة تأججاً واضطراماً .

« الانفعال الوطني » واللاجئون « الخونة »

اخذ الناس يشعرون منذ ١٧٩١ بطلوع جو مثقل بالحرب : حرب الشوائع الغثة والسمينة والمناوشات والفتن التي لا نهاية لها . يقرأ هذا في الصحافة اخبار الفوضى الضاربة اطنابها في فرنسا واخبار الجرائم الوحشية التي يحدث العالم الخارجي عن وقوعها ، كما يروون في الداخل ، حوادث الاضطرابات والقلاقل والانتفاضات الثورية . هنالك تحركات جيوش على الحدود وإهانات يلحقونها في الخارج بالعلم المثلث الالوان . وازداد الجو ضغطاً محموماً بعد حادثة فارين *Varenne* . وتصل باريس، في مطلع ايلول ، مجسمة مضخمة ، اخبار مؤتمر قصر بيلنتز *Pillnitz* ، تصف بصورة متقطعة الشخصيات التي اشتركت باعماله ، بينهم امبراطور النمسا ليوبولد ، والارشيدوق فرنسوا ، وملك بروسيا وابنه ولي العهد الملكي ، وامير هوهنلوه ، وامير ناسّو ، عدا ناخب ساكس وقهرمان القصر . والمهاجرون تمثلوا هم أيضاً في المؤتمر بشخص كالون وكونديه واستر هازي وبوليناك و« مسيو دارتوا » و « الخائن بوبيه » ، وبالاجمال « مجموعة مدهشة » من ممثلي اوروبا الارستوقراطية . لا شك في ان حديث المؤتمر دار حول فرنسا بعد الشوائع العديدة التي نثرها واشاعها اللاجئون في كل من كوبلنتز وبروكسل، وعلى اثر المنشور الذي اذاعه الامراء في العاشر من ايلول عقب اجتماعهم المعلوم ، الذي تضمن استنفاراً للاجنبي ودعوتهم للتدخل استجابة منه لهذه الصرخة الرسمية . وقام اذ ذاك ما يعرف « بالتحالف الذي لا يُقهر » الذي هدف الى وضع حد لعهد الاستبداد والطغيان الديماغوجي، و « بطر الطبقة الشعبية » فاذا ما جرت محاولة اعتداء على ذات الجلالة الملكية « تناقلت باريس كلها الخبر ، وكان على باريس ان توقن جيداً .. ان جيوشاً قوية جداً ستنقض حالاً على المدينة المارقة فتنزل بها صواعق السماء وغضب العالم بأسره » . لا شك في ان الامراء اللاجئين سيتجاوزون الحقائق كثيراً في البيان الذي اذاعوه ، ويورطون الامبراطور ليوبولد فيذهب أبعد مما كان ينوي الذهاب اليه . فالعلم الذي تم للمعاصرين، اذ ذاك، نراه مسجلاً في هذه النصوص وفي هذه المجادلات العنيفة التي أثارها هذا البيان . من يذكر بعد هذه الاستطرادات والابحاث التقدمية المستفيضة حول حرية اختيار الوطن ، وحول سابقة ابناء الفريق الفارين الذين اعترفت الجمعية التأسيسية لذراريهم بالجنسية الفرنسية . والفرصة سانحة لكوندورسيه وفيرنيو ولغيرهم ان يجولوا وان يصولوا ، فيعيدون عبثاً ، على الاسماع، خلال المناقشات الاولى التي دارت في الجمعية التأسيسية حول اللاجئين ، ويذكرونهم بالواجبات المترتبة عليهم نحو الوطن المحدقة به الاخطار من كل صوب ، ووجوب التحلي بالتضامن الوطني ، والجريمة النكراء التي يأتيها من يتنكر لهذه الواجبات . وراح القرار الصادر في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) يهدد المجرمين ، ومن بينهم السيد السند ، بمصادرة املاكهم والحكم باعدامهم . فاذا رفض الملك المصادقة على قرار يُعرض عليه ، وهو يعمل سراً لحمل الدول الاجنبية على التدخل، اتُّهم بالتواطؤ معها بالخيانة . وقد حدث اذ ذاك ما هو أنكى وأوقع ، وهو انطلاق الحرب الدبلوماسية . فأخذت الامبراطورية تحاول ممالأة الامراء الذين جُرّدوا من املاكهم وألقابهم لاجبار فرنسا على اعادة النظر في القرارات التي اتخذتها بهذا الصدد . وراحت فرنسا من جهتها

تحاول ان تفرض على الامبراطور تسريح تشكيلات اللاجئين. كذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية مع البابا بيوس السادس منذ الربيع . وقد وجهت تهمة الخيانة الى وزير الخارجية : دي لسّار بالتواطؤ مع النمسا وأُحيل أمام المجلس الوطني في آذار ١٧٩٢ ، للمحاكمة ، جارّاً معه الى السقوط الوزارة برمتها . فعندما اعلنت الجمعية الحرب على ملك هنغاريا وبوهيميا في ٢٠ نيسان، حرصت على ان تؤكد موضحة ان هذه الحرب ليست بين أمة وأمة ، بل بين شعب وملك . و « تبنّت مسبقاً كل اللاجئين الذين يغادرون صفوف العدو ليحاربوا تحت الالوية الفرنسية » .

هنالك ظنون وريب مخيفة تحوم حول الزوجين الملكيين في هذا الصراع ضد النمسا دفاعاً عن الحرية . ففي ايام الحرب ، يعزل الملك في ١٣ حزيران ، الوزراء الوطنيين ، امثال رولان وسرفان وكلافيير ، ويرفض توقيع القرارات المتعلقة بأمن الثورة الوطنية ، الصادرة في ٢٧ ايار (مايو) و ٨ حزيران (يونيو) فثارت باريس في ٢٠ منه وراحت تشهّر في عريضة تهديدية ، بهؤلاء المتآمرين ضد الوطن ، المسؤولين « عن الجمود الذي يضل جيوشنا ويُقعدها » . فاذا ما كانت السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن هذا المسلك « فلتسحق سحقاً ». وراح لافاييت يدافع عنها بوصفه قائد جيش يتولى الاعمال الحربية ، بعد ان اتهمه دانتون من قبل انه « يتزعم فئة النبلاء المتحالفين مع كل الطغاة في اوروبا » ، ثم يسارع في ٢٨ حزيران الى منبر المجلس الوطني ويهاجم اليعقوبيين فيلاقي خطابه دوياً في صفوف الـ *Feuillants* . وقام روبسبيير يتصدى له بالرد عليه من منبر شارع سانت هونوريه ، مطالباً بملاحقة «هذا المجرم» .

« الخائن » لافاييت
« الخونة » في الداخل

ولم تلبث ان برزت الاوضاع بشكل اوضح ، اذ اعلن الامبراطور وملك بروسيا موقفهما الصريح من « الفوضى الفرنسية » ، واعلن ملك بروسيا الحرب في ٦ حزيران . وراح برونسويك يوضح في ٢٥ منه الاهداف التي وضعها البلاطان نصب اعينها : « القضاء على الفوضى داخل فرنسا ... ووضع حد لهذا التهجم على البلاط والكنيسة ... وإعادة السلطة الشرعية... وجعل الملك في وضع يستطيع معه ممارسة الحكم وادارة البلاد وفقاً لما له من سلطة شرعية» . ويكثر المنشور الذي اذاعه من التهديدات ضد الامة الفرنسية ، ترديداً منه للتهديدات نفسها التي اصدرها الامراء والتي تبنّاها اللاجئون بدورهم . فالرأي العام لم يفرق بين الاعداء في الداخل والاعداء في الخارج فهم واحد اينما كانوا. والشعب في شعوره العفوي لمس الواقع لمس اليد .فالمنشور صدر بالفعل عن « اللجنة النمساوية » في التويلري التي كشف امرها تيسّو ، اكثر منه عن برونسويك . وراحت بعض الاحياء تتخذ قرارات بسقوط الملك . فبعد ثورة ١٠ آب وسقوط العرش ، حاول لافاييت عبثاً حمل الجيش للعمل ضد السلطة الجديدة في البلاد ، ثم ينجو بنفسه باتجاه العدو في ١٩ آب مسجلاً بعمله هذا « خائناً جديداً » في البلاد . ثم تتعاقب الاحداث العسكرية بسرعة ، اذ يعبر الجيش الالماني الحدود ويدخل فرنسا في اليوم ذاته ليستولي في ٢٣ منه على بلدة لنغوي . « بين صفوفكم خونة » يصرح بيان صادر عن المجلس الاستشاري، « وإلا

لسكانت المعركة انتهت » ... وفي ٣٠ منه يبدأ النمساويون بحصار تيونفيل . « الملك وزع جيشنا وشتته وترك حدودنا مفتوحة » ، مشرعة » يعلن التعميم الوزاري المرسل الى مختلف المحافظات ، وذلك على إثر الوثائق والمستندات التي عثر عليها في قصر التويلري ، وفي ٢ ايلول انتشر خبر سقوط فردان ، آخر خط دفاعي في الطريق الى باريس ، بعد ان اذيع ان المدينة سلمها الخونة من انصار الملك ، وان مطران المدينة ينوى دخولها في اعقاب احتلال الجيش البروسياني لها . وفي كل مكان تقريباً نرى النظام القديم يلبعث من جديد في إثر الغزاة . ويعلن المجلس الوطني العام ، للكومون ، التعبئة العامة ، كما يأمر بتجريد المشبوهين من اسلحتهم ، ويكشف عن الخيانات التي تحيق بالبلاد وتتهددها . « من الافضل لنا ان نُدفن مع وطننا » ، وان نحول « مدينتنا الى تلال من الردم والخراب ، على ان نخضع لبرونسويك » . وانطلق المدفع يستنفر الناس ، كما اخذت الاجراس تقرع باستمرار منذرة بالخطر المداهم . فما الذي تفكر به الجماهير وهي تتألب زرافات وتتجمع في الشوارع ؟ فقبل الالتحاق بجبهة فردان ودخول المعمعة يجب ان نضع حداً للجبهة الموجودة في العاصمة . « فهذه الكتائب العدوة القادمة للقضاء علينا تتواطأ سراً مع المجرمين ومع المساجين » في السجون . نحن امام دسيسة سجون » . فاعداء الثورة ينتظرون قدوم العدو ليفتحوا ابواب السجون . يجب اخلاؤها في الحال.

لويس الخائن

بعد هذا بثلاثة أشهر كان القرار الاتهامي يذكر ، امام المؤتمر الوطني ، الجرائم التي اقترفها الخائن لويس ، آخر ملوك الفرنسيين ، ضد الوطن . فهو متهم بخلخلة الجيش الفرنسي ، واغراء طوابير برمتها لترك صفوف الجيش ، وتسليم لنغوي وفردان ، عن سابق قصد وتصميم للعدو ، والقضاء على الاسطول الحربي ، وتواطؤ على طول الخط مع ممثلينا الدبلوماسيين الذين يقدمون خدماتهم للدول الاجنبية وللامراء ضد فرنسا ، وعدم اكتراثه لسوء المعاملة التي يتعرض لها الفرنسيون في الخارج ، وتحقير الأمة الفرنسية ، في المانيا وايطاليا واسبانيا .

حركة انفصالية يقوم بها سكان مقاطعة الفانديه

خونة هم ايضاً سكان مقاطعة فانديه « الانفصاليين » ، كما ينعتهم سوريل بالذات ، بعد أن راحوا يكشفون ، منذ عام ١٧٩٣ ، عن خططهم المعادية للثورة « بالتواطؤ مع اعدائنا في الداخل والخارج » . وفي شهر آذار نفسه ، تشهد البلاد خيانة القائد ديموريز ، فيعيد على المسرح الدور الذي قام به لافاييت من قبل ، ويجتاز عن سابق قصد وتصميم ، الحدود ملتحقاً بصفوف العدو ، ويتكلم كما تكلم برونسويك ، ويعرب عن رغبته ، « بالهجوم على باريس ليضع حداً لهذه الفوضى المفجعة التي تسيطر على العاصمة » كما ان كوبورج يعلن في ٥ نيسان عن تضامنه مع ديموريز ، ويشهّر بهذه الغوغاء التي « لا تحلم إلا بالقتلة والسفاحين » . خونة ايضاً الجيرونديون رفاق ديموريز ، وراح روبسبيير يعلق في غرة نيسان على الحوادث امام اليعقوبيين ، قائلاً :

أيحسر ديموريز ان يأتي ما اتاه لو لم يكن يعتمد على حزب قوي ؟ هو يعد بيننا من الانصار من يتواطؤون معه ... فسلامة الجمهورية تقوم في اعادة تنظيم الحكومة .

ففي فرنسا المستباحة التي يقف مصيرها على كف عفريت ، كل اعداء الثورة من المهاجرين الى حزب الجيروند ، يُتهمون تباعاً بالتواطؤ مع الاجنبي .

فرنسا والثورة سيان ، شيء واحد هما . فالعدو ، واحد هو سواءاً أكان في الداخل أم في الخارج . ها هو بارير يعتلي منصة الخطابة في المؤتمر الوطني، في ٨ آب ١٧٩٣ ، وأخذ يتكلم باسم لجنة الانقاذ العام قائلاً :

« عليكم ان تضربوا في يوم واحد كلا من الكلترا والنمسا والفانديه والهيكل وآل بوربون » .

وفي الوقت ذاته يشهّر «ببيت» وينعته بأنه : « عدو الجنس البشري». فانكلترا «قرطاجة هذا العصر » يجب محقها من الوجود . ويردد الشارع هذه النداءات : علينا أن نقوم بغزو هذا الشعب الضاري وأن نمسح لندن من الوجود . ويقوم من يضيف : وفيينا ايضاً . والتهب الشعب بالحماس الوطني ضد العدو التقليدي وضد شركائه المتواطئين معه من الملكيين أو « المتحالفين » الذين يحاولون — عبثاً — تمكينه من مرسيليا ، في اواخر آب ، انما يحالفهم الحظ في الوقت ذاته ويمكنونه من مدينة طولون ، بينما تثور مدينة ليون وتمد يداً مسعفة للغزاة البيامونتيين . وقد دخل في روع الجماهير واستقر في خلد الغوغاء ان فئة من افراد الفرنسيين يعملون في خدمة العدو ، من داخل مدننا الحصينة ، وهم على استعداد كلي لمؤازرته بالسلاح ، ومده بما يرغب من المعلومات . ان عملاء الاجنبي ، كما يؤكد روبسبيير ينسابون بين جيوشنا، ويعملون على خلخلتها من الداخل ... ويحضرون المداولات والمناقشات التي تجري في الدواوين وفي أي لجنة من لجاننا الفرعية ، ويتغلغلون في انديتنا حتى بين صفوف المؤتمر الوطني .

وأياً كانت نيات الترميدوريين ، فهم لن يلعبوا بالنار ويعبثوا بهذه المشاعر . فبعد كيبرون يعتلي ڤاليان المنبر في التاسع من شهر ترميدور من السنة الثالثة للجمهورية في التقويم الجمهوري الجديد ، ويسلق بلسان حديدسليط هذه الطغمة الذميمة من المتواطئين ، وهؤلاء الخونة من مأجوري « بيت » الذين « يحلمون بقتل آبائهم » والذين « بلغ من قحتهم أن دنّسوا هذا الوطن عندما وطأته اقدامهم الرجسة » . فطبقت بحقهم احكام النصوص القاسية التي أقرت ضدهم في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٧٩٢ و ١٨ اذار ، و ٥ نيسان ١٧٩٣ . وسيُحكم عليهم بالموت رمياً بالرصاص ، على هذه الفئة الخارجة على القانون . وقد نصت المادة ٣٧٣ من دستور عام ٣ على أن الامة الفرنسية لا تسلم بشكل من الاشكال ، برجوع اللاجئين الى بلادهم .

لم ترَ قط ، منذ القرن السادس عشر أمة تُقبل برمتها على الحرب وتنغمس فيها بمثل هذه الحماسة وبمثل هذا الاطباق . فمن الجانب الفرنسي وحده ، بلغ عدد افراد الجيش ، مليون جندي .

« الانفعال الاجتماعي » . التضخم المالي وارتفاع الاسعار

فاذا ما بلغ من شدة الانفعال الوطني ما ساعد على عقلنة الرأي العام وتقييم الحياة السياسية في البلاد ، فقد استطاعت الحيـــاة الاقتصادية بدورها ان تُبرز المشاعر الاجتماعية الدفينة للانسان والملازمة له . كهذه المظاهرات التي يسببها غلاء المواد الغذائية المتأتي عن ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية وتقلباتها بعد جدب المواسم الزراعية لسنة ١٧٩١ و ١٧٩٤ . ولا سيما هذا الجو الثقيل الذي سببه ، تضخم النقد ، فأضفى على حركة الاسعار هذه مقاييس شذت عن الصدد وفاقت كل وزن وحد ، وتركت اثرها واضحاً في هذا الجو المسيطر على الحياة الاقتصادية في البلاد .

والثورة لا يزال اعتمادها الاول والاكبر على الاسيليا . فقد زالت الى غير رجعة ، الضرائب القديمة ، والضرائب المباشرة الجديدة تجبى بصعوبة كلية ، وباب الإنفـــاق والصرف اتسع ورُحب مجاله وتحتم على الخزينة مواجهة مصروفات مستجدة ، منها مثلاً تسديد الدين القصير الامد الذي لم يعد بالامكان تمديده ، ودفع الرسوم المخصصة لمراسم العبادة ولمرتبات رجال الدين ، وتكاليف الاسعاف الوطني ولا سيما ما تعلق بالمؤسسات الخيرية ، والاشغال العـامة المختلفة التي قضت بها الازمة الاقتصادية المستحكمة ، والاعتمادات اللازمة لآلة الحرب . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار هنا الاوراق المالية التي طرحها في التداول صندوق النقد برسم التبادل وإتلاف الاسيليا التي دخلت الصندوق ، بلغت قيمة النقد الورقي في التداول ، في اواخر ١٧٩١ ، ما يوازي تقريباً ملياراً ونصف المليار وهو مبلغ ضخم جداً اذا ما قارناه بالمبالغ التي طرحها في التداول صندوق الحسم والمبالغ التي طرحها في التداول بعد ذلك مصرف فرنسا عـام ١٨٢٠ ، التي قلما تجاوزت ١٠٠ مليون . ثم جاء عهد الحرب الكبرى ، وهي حرب من طراز جديد تستمر بضع سنوات فاقتضت تأميم الناس كما فرضت بالتالي تأميم العملة . فتمويل هذه المغامرة الكبرى لم يكن ممكناً بغير القروض الاجبارية التي تستدعي لزاماً في التداول ، نقداً وافراً : ملياران من الأسيليا عام ١٧٩٢ ، وقرابة ٣ مليارات في اواسط عام ١٧٩٣ ، و ٦ مليارات في مساء التـــاسع من شهر ترميدور ، و ١٨ ملياراً في آخر عهد المؤتمر الوطني وأقل من ٣٤ ملياراً بقليل في مطلع عـــام ١٧٩٦ ، أي في اواخر عهد التضخم المالي العجاج .

وتبعاً لذلك ، ارتفعت بالطبع الاسعار ، انما بنسبة غير متساوية وفقاً للظروف والصروف والأصنـــاف . ففي السنة الاولى من الثورة ، اي من منتصف سنة ١٧٩٠ الى منتصف ١٧٩١ ، هبط معدل الاسعار بصورة ملحوظة بدلاً من ان يرتفع ، تبعاً لهبوط سعر الحبوب . اما القطع ، فقد بلغ معدله الذروة منذ البدء ، والازمة الدورية التي نزلت بالبلاد عام ١٧٨٩ ، زادت سوءاً مع الحوادث السياسية الـــتي وقعت اذ ذاك . فليلقِ القارىء الكريم نظرة عابرة على الخط البياني في الصفحة التالية . ففي أواخر ١٧٨٩ يفقد القطع من ٥ – ١٠ ٪ من قيمته . ثم ان طبيعة التغييرات والحوادث السياسية والدورية واستمرار ازمـــة النقد هي الميزة التي تطبـع منحنى الانحدار في السنوات التالية . فالفرق يقرب من ١٥ ٪ في أواخر عام ١٧٩٠ ، ثم يرتفع الى الرُبع بعد حوادث بلنتز ، والى النصف قبيل إشهار الحرب ، ولا يبقى الا الثلث بعـــد

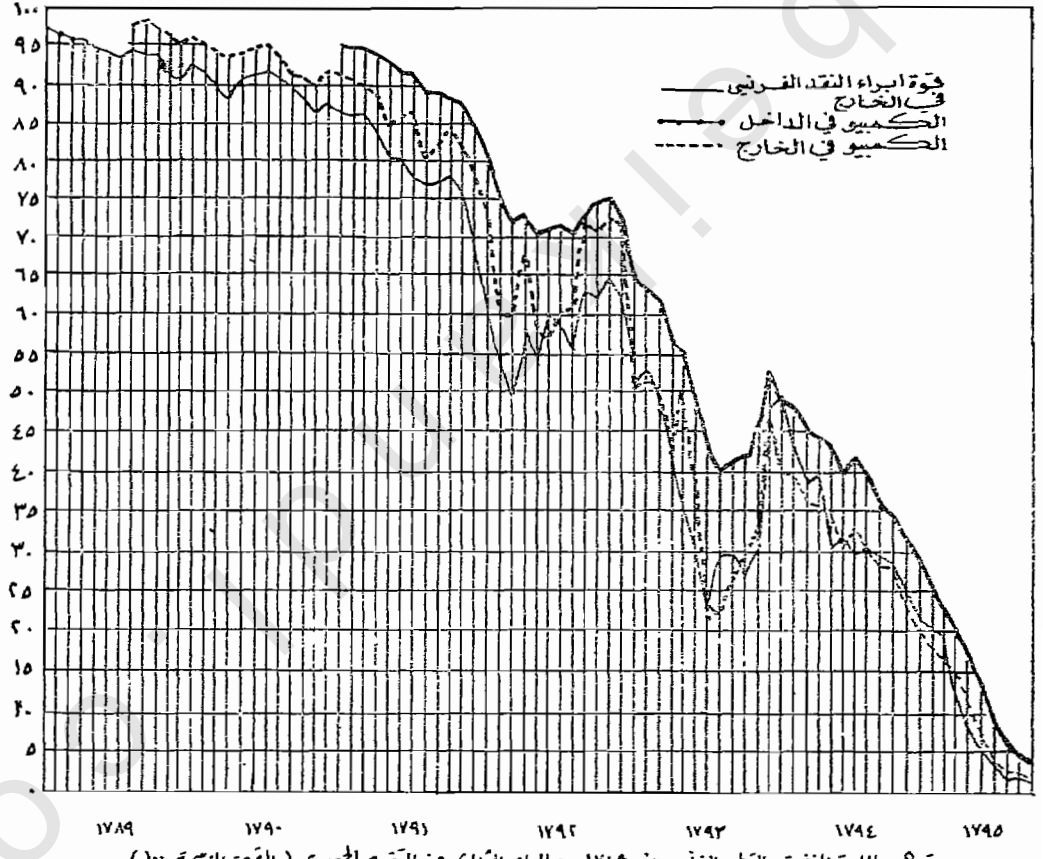

تدهور الليرة الفرنسية والقطع الفرنسي بين ١٧٨٩ - والعام الثالث من التقويم الجمهوري (القيمة الاسمية ١٠٠)

معركة فالمي ويبلغ ٥٪ حوالي منتصف عام ١٧٩٣ ، عند الغزو الجديد الذي تعرضت له البلاد وثورة الإئتلافيين ... ثم يأتي بعد ذلك ، النهضة المالية الكبرى في الاشهر الأولى من العام الثاني للتقويم الثوري . وبالرغم من الانتصارات الباهرة جاء المنعطف الخطر الذي صارت اليه البلاد بين شهري *Pluviose* و *Ventose* والنكسة التي أصابتها من جراء هبوط النقد وهي نكسة استمرت حتى مطلع عهد الديركتوار .

وسعر القطع في الداخل ، والتداول بالذهب وبيعه بحرية — ولو تأخر عن مسايرة تقلبات سعر القطع في الخارج — يُعيد عهد هذه التقلبات من جديد . فالليرة الذهب الحاملة طغراء لويس والتي تساوي قيمتها في آذار ١٧٩٦، نحواً من ٧٠٠٠ — ٨٠٠٠ فرنك، تفقد في خلال سبع سنوات، اكثر بقليل مما فقدته الليرة الذهب بطغراء نابوليون خلال فترة الـ ٣٥ سنة التي انقضت قبيل ١٩١٤ مباشرة .

فالطاقة الشرائية في الداخل المرتكزة على اسعار الحاجيات وتوفر الرساميل معاً ولا سيما العقارية منها بين اراضٍ ومبانٍ ، تبدو متأخرة عن المعدل الذي يسجله خط المنحنى الثاني ، ويتغير في ذات الاتجاه تقريباً ، مع الملاحظة ان ذبذباته او اهتزازاته هي اقل اتساعاً وان كانت اكثر وضوحاً وبروزاً مما هي في مراكز المحافظات حيث البيوتات التجارية الكبرى ، او هي على اتصال مباشر بهذه المراكز نفسها . كل هذا يقع في هذه الفترة الواقعة بين ربيع ١٧٩١ وصيف ١٧٩٤ ، كأنما سعر القطع في الخارج هو الذي يحدد سعره في الداخل . وعلى هذا تُبنى الاسعار في الداخل . سنصادف من جديد في مطلع الحرب العالمية الاولى ، مثلاً ، مثل هذا الترابط النظيم بين سعر القطع في الخارج واثمان الحاجيات . ان هبوط سعر القطع في الخارج تحت التأثير المزدوج للمتغيرات والثابتة المشار اليها اعلاه اصبح بعد ربط السوق الداخلية بالذهب، سبباً من أسباب هذه التطورات التي أصابت قيمة الاسينياه لدى الرأي العام ، هذه التطورات التي كثيراً ما يحدثنا عنها الكتاب المعاصرون . وهذه القيمة الاسمية تعبر على الاخص عن شعور البورجوازية وتتناول معاً المحاصيل والرساميل . وقد يختلف عن هذا بالطبع «رأي» أصحاب الاجور الذين يهتمون على الاخص ببعض المواد الاساسية التي ترتفع اسعارها اكثر من ارتفاع الرساميل ، بين ١٧٩٠ — ١٧٩١ ، وبين الاشهر الاولى من عام ١٧٩٣ ، اذ بلغ ارتفاع سعر القمح ١٠٠٪ تقريباً . فالاسينياه تخسر على الاجمال ، بحسب ما يمكن ان نكوّن لنا رأياً في الموضوع ، في سوق القطع ، اكثر مما تخسره في سعر الحاجيات والمحاصيل .

وينقلب الوضع تماماً منذ صيف ١٧٩٤ ، اذ تأخذ الطاقة الشرائية بالانهيار سريعاً. فنحن على ابواب تضخم مالي طام وامام ظهور اوراق نقدية بـ ١٠،٠٠٠ ليزة للورقة الواحدة . والقطع لم يعد العنصر الذي يتحكم بالحركة . فهبوط قيمة النقد مصدره الاسواق الداخلية ، وأسعار الحاجيات في الداخل ، بعد أن أخذ معدلها بالارتفاع اكثر من معدل الاصدار . ومنحنى الاسعار يحاول اللحاق بمنحنى القطع دون أن يدركه تماماً . وقد عرفت سنة ١٧٩٥ بما جرته

على البلاد من صعوبات مالية واقتصادية في الداخل ، وبمـــا سببته من ارتفاع هائل شامل في مستوى الحياة ، بعد ان جمعت معـــاً في فرنسا بين بؤس الازمة الدورية وبين البؤس الذي يسببه التضخم المالي . وعندما يعقد المؤتمر الوطني جلساته النهائية ، يبلغ سعر الحبوب بقدر ما تسمح لنا الدلائل بتقديره اعلى بين ١٥ ـ ٣٠ مرة مما كان عليه عام ١٧٨٩ .

رئيس الجوقة : البؤس

كل انهيار في القوة الشرائية يصحبه على العموم ، المزيد من التشويش والاضطرابات ، يبدو ذلك واضحاً لمن يتملّى النظر في الرسم البياني الذي أشرنا اليه اعلاه . فأول ازمة طلعت على البلاد هي ازمة خريف ١٧٩١ ومطلع ١٧٩٢ ، تلتها على الاثر اضطرابات شديدة في المحافظات والولايات . فمشحونات القمح تصادر في الطريق ويجري تسعيرها وبيعها من قبـل الجماهير . وهذه الرسوم غير القانونية ، تنزل كذلك بالزبدة والبيض وبعض المحاصيل الصناعية . « فالاغنياء » يتحملون الضرر . وترتسم في الافق مطالب اجتماعية جديدة ، ويأتي اعلان حـــالة الطوارىء ليزيد الطنبور نغمة والطين بلة . فيرفض الجيش الانصياع بالتدخل . فالجماهير هي الـتي تبادر الى اطلاق النار احياناً . وفي الثالث من آذار يصرع سيمولو رئيس بلدية ايتامب ، ويروح احد الكهنة ممن يخدمون في الضواحي يدافع ، خلافاً للقانون ، عن حقوق القتلة الاجتماعية ويزكي عملهم . وقـــد خبرت باريس ، قبل ذلك بقليل ، اضطرابات داميـة بمناسبة فقدان السكر من الاسواق . وبعد ان توقفت الاضطرابات لفترة قصيرة ، خلال الربيع لمواجهـــة الاحداث الخارجية ، عادت للظهور من جديد ، في أواخر الصيف ومطلع الخريف في العاشر من آب ، وفي اليوم التالي لمعركة فالمي . فالرأي العـام لم يتبدل قط . فاذا ما ارتفع سعر الخبز من جديد ، فالذنب على المضاربات التي يقوم بها سليل آل كابت (الملك) والمحتكرون ومن وراءهم من قضاة ممالئين لهم وتتضاعف الرسوم والضرائب في كل من ليون ومنطقة باريس ومنطقة سهل البوس *Beauce* ، والسلطة عاجزة تترك الحبل على الغارب .

وتطل علينا في أواخر ١٧٩٢ ومطلع عام ١٧٩٣ ، الازمة الاقتصادية الكبرى الثانية . فقد عرفت أسعار الحبوب ، خلال فصلي الشتاء والربيع ، ارتفاعاً مستمراً سجلت معه رقماً قياسياً جديداً . فرغيف الخبز الأسود الرديء ، ثمنه في المحافظات الوسطى بين ٧ ـ ٨ نحاسات بحيث ان اجرة العامل المحلية تكاد لا تكفي شراء أكثر من ليبرة واحدة . اما في مدينة ليون حيث يستمر عمال النسيج في اضرابهـم ، فالرغيف يساوي ٦ نحاسات متجاوزاً بكثير السعر القياسي الذي بلغه السعر الاستفزازي للخبز عام ١٧٨٩ . وقد تجاوزت الأسعار هذا المعدل في أكثر من نصف البلاد . ويهاجم الشعب في باريس دكاكين البقالين فيعتصرها او ينهبها ، ويأخذ سكان الأحياء في الهياج احتجاجاً منهم على غـــلاء ثمن الخبز ، ويتهمون الرجعية والمتواطئين بانهم وراء هذا الغلاء المفتعل ، كما يصر المؤتمر الوطني وأصحاب الأفران على المطالبة باتخاذ اجراءات زجرية ضدهم . كل هذا والموسوعيون من حزب الجيروند ماضون بتحبير الخطب التقدمية حول

المواد الغذائية لا يأبهون بشيء لتهكمات مارات الساخرة والهزء بهم .

واضطراب الأحياء واهتياجها يظهر من جديد في آب وايلول ، أي في هـذا الوقت بالذات الذي بلغت فيه الأزمة أوجها . ويأخذ الناس يصطفون أمام أبواب المخابز والأفران منذ الساعة الرابعة صباحاً بانتظار الواحد منه حصته الضئزى من الخبز عند الساعة الحادية عشرة. وسرعان ما تسري الاشاعة بان الخبز سيختفي تمامـاً من الأسواق . وراح جاك رو وثيوفيل ليكلار يطالبان عالياً بنصب المشانق للخونة وللنواب الخائنين وللقائمين بالمضاربات المالية والمحتكرين. وراح الأب دوشين (*Duchesne*) يصب الزيت على النار ، صارخاً : الوطن أين هو.. فالتجار لا أوطان لهم ، ثم يأخذ بتشهير « أكلة اللحوم البشرية » ، أعـداء الجمهورية ، المتواطئين مع العصاة المارقين . فالعمال المتظاهرون يغشون في الرابع من ايلول صالة المجلس البلدي مطالبين بالخبز، كما يتهم المتظاهرون، في اليوم التالي وهم حاملون اللافتات: «الطغاة» و « الارستوقراط» و « المحتكرين » ويتزايد ضغط الجماهير يوماً بعد يوم طول الشهر وتتخذ بالاقتراع ضدهم تدابير رادعة بين خاصة وعامة .

وأزمة أسعار الحاجيات الحياتية تسير جنباً الى جنب والأزمة الاجتماعية ، في هذا الانهيار العام الذي وقع في شتاء عام ١٧٩٣ – ١٧٩٤ . كانت قضية الخبز سجلت بعض النتائج الايجابية، بعد إن استنت الحكومة لها سياسة خاصة قوامها المصادرة والاسعاف والتنظيم وتعيين حصة لكل فرد . الا ان هـذه السياسة أصيبت بالفشل على الاجمال . ويكثر الشجار وتقوم الخناقات أمام أبواب الجزارين . فالأزمة هي على اسوأ ما عرفت البلاد من امثالها ، في كل مـا يتعلق بالبيض والحليب والزبدة . وراح فريـق كبير من نصراء الثورة يطالب المسؤولين باستعمال الدواء الناجع أي المقصلة او القيام بعملية تصفية جديدة أشبه بعملية ايلول الجذرية . واستمرت الأسعار في صعودها بعد تصفية اتباع حزب هيبرت كما كانت من قبل ، وبعد القضاء على حزب دانتون وقبله . وبعد التخلص من روبسبيير كما قبله . وقد قضت هذه العلة في النهاية على خلخلة الروح المدنية وقتلها .

ان التوقف عن استعمال اقصى الشدة في اليوم التالي للتاسع من ترميدور لم يكن له من نتيجة غير ازدياد الوضع سوءاً ، في وقت اخذت معه صفوف المتذمرين والناعبين من الوضع الاجتماعي تتضخم الى ان انفجر في شهري جرمينال وبريريال من السنة الثالثة للتقويم الثوري وشعاره : دستور ١٧٩٣ والخبز .

فالتعويل على الأسينياه ، والتغييرات الجذرية التي لحقت بالسندات المالية خـلال السنوات الخمس المتوالية اوجدت وضعاً متصلاً من الضغط الاجتماعي ، هو ابهظ واخشن مما نزل من امثاله بالبلاد حتى الآن ، نتيجة لهذه الأزمات الاقتصادية الآخذ بعضها برقاب البعض الآخر . وقـد رأت الطبقات الشعبية في هذا الوضع البائس نتيجة محتومة لتحالف الجماعة على البـلاد ، وهي جماعة من جنس جديد ، على النظام ان يضع حداً له باسرع ما يمكن . وهـذا الوضع الاجتماعي

كالوضع القومي اخذ يُعقلن الثورة . فالرأي العام هنا لا ينم عن الاجماع بشيء . فقبل فشل التجربة الأخيرة ، نرى عناصر عديدة بين الطبقات البورجوازية الوسطى والعليا تضمر لهـــذا الوضع العداء . فاذا ما كانت حوادث الوطن تُعقلن القوى الثورية وتؤلف فيما بينها ، فالحوادث الاجتماعية لا تعقلن فحسب ، بل تفرق هي ايضاً .

٢ – عدّة الثورة واداتها

الجمعيات الشعبية
اللجان الثورية ، الصحافة

هذه القوى الطبيعية التي تعاظمت شأنـــاً في بضع سنوات ، مضت تستعمل عدّة الثورة وأدتها التي اوجدتها الجمعية التأسيسية . وقـــد اضاف اليها المؤتمر الوطني جهازاً جديداً أولاها فعالية لا مثيل لها .

فالنوادي والجمعيات المحلية ولا سيما هذه الجمعيات الشعبية التي تجاوز عددها الالفين والتي كانت تأتمر باشارة اليعقوبيين وتعمل بتوجيهاتهم ، ضمت بين صفوفها النخبة في الجهاز الثوري . وأخذت هذه النخبة تتسم – شيئاً فشيئاً – إجتماعياً وسياسياً ، بطابع ديموقراطي راديكالي . فقد طردت من بين صفوفها حزب الجيروندين في اعقاب طرد حزب الـ *Feuillants* كما طردت فيما بعد الهيبرتيين والدانتونيين . وراحت هذه النوادي تقوم بصورة قانونية ما حالت الجمعية التشريعية في اواخر عهدها دون قيامها به . فكل حائل او عائق او مانع دون اجتماعها ، اعتبره المرسوم الصادر في ٢٧ تموز ١٧٩٣ متجنياً على الحريات العامة . فالسلطة الحكومية والهيئات الشعبية حرصت من الآن فصاعداً على التآزر فيما بينها والتساند ، بدلاً من التنافر والتخاصم . وقد طُلب من النوادي في الملحقات الاشتراك بالادارة المحلية ، وعُهد اليها مراقبة الموظفين ، كما انيط بها كل ما يتعلق بشؤون العزل والرفت والتعيين . وعن طريق اللجان الثورية المحلية التي تضم الكثيرين من انصارها واعضائها بسطت هذه النوادي اشرافها على المدن والقرى وقـــد امنت لها عمليات التطهير التي جرت في اوقاتها المرسومة ، التجانس بين اعضائها والنفوذ الحزبي البعيد المدى ، وهذا ما جعل الناس يطلقون على الجمعية الشعبية اسم : « الجمعية المتجددة » . وهكذا أخذ حزب اليعقوبيين دور الحزب الموجه باعتباره « الحزب اليقظ » .. ورائد الرأي العام في البلاد ، بعد ان عرف كيف يستثمر هذا الرأي العام وينيره ويثيره وفقاً لخطة رسمها جمعت من الدهاء ما مازج بين المطالب الاقتصادية والسياسية . وقد ألّفت الجمعيات والنوادي الشعبية العاملة في باريس والملحقات على اختلافها ، اثر ارتباطها بالبلديات مباشرة ، المراكز المحركة للثورة ، لعبت فيها الطبقات الشعبية السفلى دوراً بارزاً .

وحرية الكلام والنشر والصحافة استعملت على الاجمال ، منذ عـام ١٧٨٩ في ما ينفـع في تأييد النظام الجديد ، وهي حرية لن تستخدم على مرور الزمن الا لمصلحة هذا النظام ولمصلحته لا غير . واستمرت وحدها في الصدور ، المنشورات الثورية الـــتي راحت تصطبغ ، اكثر فأكثر ، بالروح الحزبية المتصرفة . فمنذ ١٢ آب ١٧٩٢ ، قررت الكومون ، في باريس ،

« تعطيل هذه الصحف التي تسمم الرأي العام » كما اوصت اصحاب المطابع الوطنية بالامتناع عن نشرها او تأمين صدورها . وفي الحين ذاته اصدرت الجمعية التأسيسية ، بين ١٨–٢١ آب قراراً « يتعلق برسائل القدح والذم » التي تمس الروح الوطنية والتي ترمي لتضليل الرأي العام ، كما وضعت مبلغ ١٠٠،٠٠٠ ليرة تحت تصرف وزارة الداخلية تشجيعاً للصحافة الوطنية . وعاد شيء من الحرية الى الصحافة في مطلع عهد المؤتمر الوطني (*Convention*) وتقلص الخطر الاجنبي وابتعد عن البلاد ، وذلك لفترة قصيرة جداً . وكان من جراء الازمة السياسية والاقتصادية التي ذرّ قرنها في آذار ١٧٩٣ ، ان اصدر المؤتمر مرسوماً تاريخه ٢٩–٣١ آب نص على وجوب الحكم بالاعدام على كل من يُحرّض ، عن طريق الصحافة ، على إفساد التمثيل الوطني وخلخلته او اعادة النظام الملكي الى البلاد . ويتعرض للعقوبة نفسها كل من يهدد الغير بالقتل وكل من يتعدى على حق التملك او يعبث به ، اذا ما وقع الجرم بعد التحريض الفعلي . وعُطلت الصحافة الخاصة بحزب الجيروند في الصباح من ٢ حزيران . وكان الصراع بين الاحزاب قد جر المؤتمر الى اتخاذ اجراءات مبدئية حدّت ليس من حرية الصحافة فحسب بل ايضاً من حرية الكلام اجمالاً . وسيذهب حكم الارهاب (*La Terreur*) الى ابعد من ذلك ، كما سنرى بعد قليل . والنظارة والصحافة ، هاتان المؤسستان الحزبيتان اللتان اطلعتهما الثورة لم يعودا في نهاية الامر يعملان ، الا لما فيه مصلحة الاحزاب التي وضعت نُصب أعينها التوسيع في الحريات وجعلها في مأمن .

وفي الوقت ذاته اخذ الحرس الوطني طابعاً ديموقراطياً خليقاً بأن يجتذب اليه المواطنين السلبيين الذين أهمل جانبهم من قبل ، او كانوا موضع شبهة او ظنّة ، بعد ان امتنوا لهم مرتباً يُدفع لهم مياومة مقداره ٤٠ لحاسة . ونري بين الطوبجية بنوع خاص ، عدداً كبيراً من اصحاب المهن ممن أخلصوا لعقيدة الثورة . وانشئت في باريس قوة خاصة ، وكذلك في الملحقات ، تحت ستار جيش الثورة ، واحيطت الحياة المدنية والعسكرية بمثل هذا الدعم ايضاً .

الاعياد الوطنية

وهذا الدعم يتناول ايضاً المظاهر المثيرة في هذا الوضع السائد . فالدعاية تنشط جداً لتكريم مظاهر العبادة الدينية التي حضنتها المشاعر المدنية وتبنتها في عهد الجمعية التأسيسية . فهذا الحماس يتجلى على اتمه بالكلام واساليب التعبير . فخدّام الديانة الجديدة ، يتملقون الجماهير ويمتدحون امامها الاولياء الجدد : الجبل المقدس ، والمساواة المقدسة ، والحرية المقدسة . وطقوس العبادة الجديدة تتألق بأناشيد واماديح وتسابيح لا مثيل لها . وتطل علينا من جميع اطراف البلاد ، هياكل جديدة وشهداء جدد . فالاعياد العشرية تحتفل بعيد الكائن الاعظم ، بالطبيعة ، بالآلهة البشرية : كالجنس البشري ، والشعب الفرنسي وبكبار المحسنين الى الانسانية .

بين الديموقراطية والدكتاتورية « طغيان » الحرية

فاذا ما تمكنت عدة الثورة من تسخير القوى الشعبية على مثل هذا النحو، والاستفادة منها واستغلالها على مثل هذه الصورة، فلانها اصبحت ليس اكثر تجانساً فحسب ، بـــل ايضاً لانه اشرفت عليها الآن حكومة مركزية اخذت تجانس بين عملها وتتداركه واحسنت دمجه في قانون شامل للحق العام ينتظم الكفاح .

هدفت الحريات العامة اول ما هدفت اليه ، تحقيق الديموقراطية ، واتخذت سبيلاً اليهـا اقامة دكتاتورية مؤقتة في البلاد. فقد نص المرسوم الذي صدر في ١٩ فندمير (*Vendémiaire*) من السنة الثانية للتقويم الجمهوري ، هذا المرسوم الذي اقترح اصداره سان – جوست باسم لجنة السلامة العامة ، على ان : « حكومة فرنسا المؤقتة هي حكومة ثورية حتى استتباب السلام في البلاد . فمن يستطيـع ان يُخضع لنظام واحد « السلام والحرب ، والصحـة والمرض » ، راح يكتب روبسبيير فيما بعد . فأعداء الوطن جرى وضعهم خارج الوطن. « فليس من مواطنين في الجمهورية غير الجمهوريين » فهي تتحكم بالاقلية الملكية ، كما يعلن سان ـ جوست « بمـا لهـا من حق الفتح ... يجب أخذهم بالعنف ، بالقوة هؤلاء الذين لا يمكن أخذهم بالعدل ؛ يجب استعمال الظلم مع الطغاة الظالمين » يجب الا يختلط الناس ، كما يقول روبسبيير في تقرير له مؤرخ في ١٨ بلوفيوز (*Pluviose*) « بين استبداد الحرية واستبداد الطغيان . فالشدة التي يلجـأ الطغاة الى ممارستها مصدرها التعنت والقسوة . اما الشدة التي تمارسها حكومة الجمهورية فمصدرها حب الخير » . فقد كان سبق لبارير وصرح في ٨ آب ١٧٩٣ بمناسبـــة حروب الاقناء التي استسلم لها الملوك من قبل والتي تقوم بها الجمهورية الآن ، بان الاولى منها قامت على الضغط والكبت ، بينما تمت الثانية حفاظاً على حقوق الانسان .

« فطغيان » الحرية تمارسه دكتاتورية تتألف من المجلس والمقاطعات ممثلة بلجنة السلامة العامة ، تحت اشراف المؤتمر الوطني الاسمى ، هذا الاشراف الذي يمكن ان يتحول يوماً من الايام ، الى اشراف فعلي . فجهازه معروف ، مفهوم، مقيد اساساً بنصوص المراسيم والقرارات الصادرة في ١٩ فندمير و ١٤ فريمير من السنة الثانية للتقويم الجمهوري . واللجنـــة التي اعيد تشكيلها من جديد في تموز – ايلول ١٧٩٣ ، ضمت بين صفوفها ابرز وأمثل الشخصيات التي قامت بثورة اليعقوبيين ، وكبـــار « الاخصائيين » العاملين في خدمتها والمتضامنين مع الفريق الاول ، امثال: روبسبيير وسان جوست وكوتون وبيّو – فارين وكولو ديربوا وبارير، وكارنو وجان – بون سانت اندريه وبربور دي لاكوت دور ، وروبير لنديـه . فهي تعـد القوانين الرئيسية وتعرضها لموافقة ومصادقة المؤتمر الوطني وتشرف على تنفيذها بدقـــة . والوزراء الذين جرى استبدالهم فيما بعـــد بالمفوضين ، وفاقاً للمرسوم المؤرخ ١٢ جرمينال ، والقواد والهيئات النظامية تقع كلها تحت اشرافها . ولجنة السلامة العامة هي بالفعل يدها اليمنى في كل ما يتعلق بالاجراءات البوليسية أو التأديبية . فهي تتصل مع الاقضيـــة والمحافظات

مباشرة . وتقوم في كل من مراكز الاقضية والبلديات بصورة مستمرة ، هيأة تمثلها تتألف من العملاء الوطنيين واللجان الوطنية للمراقبة المرتبطة بالأقضية او بلجنة السلامة العامة التي تراقب تنفيذ الاجراءات الثورية . وهي تنتدب للمهمات الخاصة ممثلين عنها . وتراقب بالاسم والفعل معاً مجلس الثورة ومن يضمه من محكمين وقضاة ، اذ جعل المرسوم الصادر في ٢٢ بريريال تعيينهم ، من اختصاصه وحده . وقد اجاز له التدخل في اجراءات المحاكمة . فهو يحكم ويدير ويقضي في كل ما يرفع اليه ، ويقوم عملياً بأمور التشريع على ان تنال موافقة المؤتمر الوطني .

وعنه صدرت بالفعل ، ما يعرف بوثيقة « استبداد الحرية » التي تم الاقتراع عليها بناءً على اقتراحه ، اعني بذلك قانون المظنون عليهم أو المشتبه بهم ، الذي صدر في ١٧ ايلول ١٧٩٣ ، والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٣ فنتوز من السنة الثانية للتقويم الجمهوري ، هذا المرسوم الذي إتخذ اجراءات جديدة ضد المنفيين ، والمرسوم الصادر في ٢٧ جرمينال حول تدابير الامن العامة في الجمهورية ، واخيراً القرار الذي صدر في ٢٢ بريريال . وهكذا تمت للبلاد تشريعات خاصة ، اعتبرت خارجين على القانون ، النبلاء والسادة والعملاء القائمين على خدمة هؤلاء النبلاء، ورجال الدين والاجانب . ومن الاجراءات الاحترازية الخفيفة التي اتخذت ضد هذه الفئة : استثناؤهم من الوظائف العامة والاقامة الجبرية، واجبارهم على إثبات وجودهم بحضورهم شخصياً الى مركز البلدية . وقد عبر عن هذه الاجراءات تدبيران مهمان : اولهما احترازي والثاني تأديبي : السجن لكل من يشتبه به انه موال لاعداء الثورة ، والاعدام لكل من ثبت عليهم عداؤهم للثورة أو عملوا ضدها . وحكم عليه بالاعدام ، منذ كانون الاول ١٧٩٢ ، مع ذلك ، كل من يحبذ الملكية والفدرالية ، أو يطالب بالقانون الزراعي ، كما ورد النص على هذا في القانون الصادر في اذار ١٧٩٣ . ولم يعد من حاجة بعد لتقديم الاقتراحات أو للكشف عن هوية الناس ، بعد ظهور القوانين الارهابية الكبرى . «خونة للوطن كل من مالأ، بشكل أو بآخر، أي خطة تهدف لزعزعة السلطة ، أو خلخلة الرأي العام » . تعد جريمة ضد الوطن وخيانة عظمى ، كل مقاومة ، وكل محاولة تهدف لمرقلة عمل الحكم باي شكل أو باي مسلك يصوّب ضدها » . فالمقاومة تؤلف جريمة يعاقب عليها القانون بالموت. والتذمر يؤلف عملاً إجرامياً بحد ذاته .. أقلّه للاغنياء. فالعاطلون عن العمل الذين لم يبلغوا الستين أو لم يشكوا من علة مرزحة ، يستهدفون للابعاد الى مستعمرة الغويان اذا ما ثبتت عليهم تهمة التذمر والتأفف من الثورة وجهاز التطهير . فالقمع يتحرك بسرعة مدهشة وفقاً لقانون شهر بريريال الذي يعلن: عدواً للشعب كل من افترى القول بشكل من الاشكال ، ضد الروح الوطنية ، أو حاول زرع اليأس والقنوط في النفوس أو حاول إفساد الاخلاق ، وضد كل من يحاول باي شكل من الاشكال أو تحت أي ستار أو مظهر يتلبس تحته ، الاعتداء على الحرية أو مس وحدة البلاد ، أو العبث بأمن الجمهورية وسلامتها ، أو سعى لايهانها أو إضعافها » . فالدليل الاولي يكفي حجة عليه . والعقاب الذي يستحقه هو الموت .

ويأخذ غوثون بالتعليق على هذا قائـــلاً : يجب رفض كل مظاهر العدالة الزائفة التي « كانت تحكم بالموت على الشعب تحت ستار إنسانية زائفة ، ثم تخون الشعب تجنبـــاً لوساوس الضمير وتأنيبه » .

وهكذا توفرت لقوى الحركة فعالية رهيبة . ونرى هنا ، كما في عهـــد الجمعية التشريعية جزءاً ضئيلاً من الشعب يساهم في نشاط الحياة السياسية . وبامكان هذه الدكتاتورية الثورية أن تتحرك لما فيه مصلحة الاكثرية. فهي صنيعة قلّة ضئيلة في الوطن. والسواد الاعظم من الشعب ، اذا ما وقف جانباً ، مثله اليوم كما في السابق ، فهو لا يبقى على الحياد قط . فمشاعره وعواطفه كلها في مأمن. فمن لم يكن مع عهد الرعب ، فهو على كل حال ، مع الثورة التي يؤلف الرعب فيها ذريعة أو اسلوباً وقتياً من الذرائع التي اعتمدتها ، لها على الاقل ما يبررها. فهو يترك حرية التصرف والعمل لهذه القلة المحدودة ، الحازمة . وعلى شاكلة المواطنين العـاملين هؤلاء ، لا نرى بين من يتمتع من الناخبين بحق الاقتراع ، من يسارعون لاستعمال حقهم الثابت هذا . فعددهم يكـاد لا يعدو ١٠ — ١٥٪ لا غير . فالرأي الحزبي لا يزال بعد ، حتى في معناه الواسع ، من هـــذه الكماليات عند الاكثرية .

٣ - فوز الحركة

الشعارات المتزنة ، عهد الرعب

في هـــذا الوسط الرخب ، السهل التكييف ، حيث لا يعترض سير الزمن ، أي نظرية سياسية سابقة ، يجري التاريـخ بسرعة كلية ، لا سيما والحكومة اللامركزية التي انشئت عام ١٧٩١ ، والتي عاشت سنة واحدة بعـد النظام الملكي ، لم تعرف أن تصمد في وجه الخطط التي وضعتها لها الحركة الثورية .

والجمعية التشريعية ، نفسها جاءت عقب أزمة وطنية واجتماعية حادة . وها هم « ممثلو » ، الامة تقذفهم الاحداث الهوجاء المتلاحقة الى الوراء ، دفعة واحدة . فالاحيـــاء الباريسية والكومون والحرس الوطني في العاصمة والملحقات ، وفي حواضر البلاد وقراها ، قاموا بمحاولة جريئة تكللت بالنجاح . وهذه الثورة الثانية التي دكت العرش الى الحضيض تفتح الطريق امام الديموقراطية السياسية ، كما تمهد السبيل امام حادث خطير جداً ، وان قصر أمـــده ، سنعود للحديث عنه بعد حين .

واجتمع المؤتمر الوطني في ٢٠ ايلول ١٧٩٢ ، وراح يستخلص لذاته النتـــائج التي طلعت بها الثورة الثانية بقضائها على النظام الملكي وإعلانها الجمهورية . وشهد العالم باجمعه تجربة سياسية مليئة بالعظات والعبر تمثلت بالدعوة المقامة على الملك . لم يتخذ المجلس بالطبع قراره التاريخي « تحت التهديد بالخناجر » . فالحكم بالاعدام صدر بعد مناقشات ومداولات استمرت منذ تشرين الثاني . غير أن سرد « الخيانات » المتهم بها لويس ، ورد الفعل الذي احدثته على الرأي العـــام الذي استشارته الجمعيات الشعبية والصحافة ، اوجدت جواً من الضغط لا يقاوم . ففي عمليات

التصويت التي تعاقبت من ١٥ الى ٢٠ كانون الثاني (يناير) انشق حزب الجيروند على نفسه ، بينما بقي « الجبل » صامداً كالطود الشامخ ، متراصاً كالبنيان المرصوص .

فمع الازمة الوطنية والاجتماعية التي سيطر جوها على الاشهر الاولى من عام ١٧٩٣ ، هنالك مع ذلك ، ما هو أدهى وأنكى : هذا الجو الثقيل الذي عبق به الصيف المنقضي . فالتحالف الذي وحّد بين القوى الثورية التي تمت لها السيطرة ، عاد فأطل من جديد في العاشر من آب ، واتجه صراحة ليس ضد النظام الملكي والمجلس المنتخب من قبل دافعي الضرائب ، بـــل ضد المجلس الاول الذي تم انتخابه بالاقتراع العام . والزعماء الذين كانوا يسيطرون على الحركة في ٣١ ايار ، أخذوا يلوحون عالياً بالشعارات التالية : اصدار قرار اتهام ضد زعماء حزب الجيروند ، والخبز بسعر ٣ لحاسات ، وانشاء جيش ثوري بمعاش بعد تنقيته من العناصر المشبوهة ، وتأمين مساعدات لعائلات حماة الوطن . وقد غُلب المجلس على أمره ، وهُشم تهشيماً في ٢ حزيران وقضي على الاكثرية . وهكذا أطلت ثورة ثالثة فتحت امام البلاد مرحلة جديدة ، لعبت البورجوازية الصغيرة فيها والهيئات الاجتماعية الصغرى دوراً رئيسياً في توجيه احداثها .

وهذه الازمة المزدوجة ازدادت حدتها ايضاً في الاشهر التالية ، بعد أن أطلـت الاحداث التي وقعت في ٤ و ٥ ايلول ١٧٩٣ ، والجو يدوي بكلمات السر والشعارات المثيرة : « الحرب للطغاة » ، و « الحرب للارستوقراطية » و « الحرب للمحتكرين » . فالنتائج لم يتأخر ظهورها قط . ففي ٥ ايلول بالذات يجري تطويق المؤتمر الوطني ويخيم عليه جو ثقيل من الضغط المرهق ، فينصاع ويقرّ الرعب . ويصادق في ١٧ منه على القانون الخـاص بمن تحوم حولهم الظنون . ثم جاء القرار الاكبر الذي صدر في ١٩ فنديمير من السنة الثـانية للتقويم الجمهوري الذي اعلن مبدأ الحكومة الثورية وحدد منها المهام والمسؤوليات ، بالعبارات التالية : الحكومة — وتأمين المواد الغذائية ، ولجنة السلامة العامة الكبرى .

ويطلع على البلاد اذ ذاك نصر مزدوج مبين في القطاعين الاقتصادي والحربي : الحد الاقصى للاسعار ، وارتفـــاع الاسيفياه ، وانكسار الفانديه ، وتطهير الوطن من الغزو الاجنبي . وحكومة الانقاذ العامة التي كان منهـــا روبسبيير بمنزلة الراح من الروح قضت تماماً على كل مقاومة . وأرسل بالجيروندين الى المقصلة زرافات ووحدانا ابتداءً من ٣١ تشرين الاول . واخذ الرعب يوجه سيفه البتار ذات اليمين وذات اليسار فيحصد بمنجله النافخين بريح الانقسام كهيبرت وأتباعه ، كما حصد فيما بعد دانتون واتبـاعه الداعين للمسالمـة والتوفيق . وفي صبيحة العاشر من آب ، أعيد النظر ، في التشريع الاجتماعي من اساسه فعدلوه بحيث اصبح اكـثر تشدداً وتصلباً .

بوادر الضعف

كان من بعض نتائج حكم الرعب والهول الذي أناخ بكلكله على البلاد ان اخذ القلق يساور الطبقات البورجوازية ويقلقها . فالبورجوازي الأثيل لم يُخفِ عـام ١٧٩٠ ، مخاوفه من استئثار هذه الطبقات الجديدة بالسلطة . فان لم يخشَ هو شراً

على نفسه منها ، فقد أوجس شراً على ممتلكاته ومقتنياته من هذا النظام الذي يعيش على دوامة من القروض الداخلية القسرية ، وعلى المزيد من الضرائب والرسوم . فلم يلبث كل هذا ان استحال حرباً ضد الاغنياء والموسرين . وقد شاركهم في هذا الشعور كثيرون غيرهم من ابنـاء الطبقات البورجوازية المغمورة . كذلك اضطربت خواطرهم وجزعوا كثيراً من الغـزو الاجنبي ورأوا من خلاله احتمال عودة الارستوقراطية المكبوتة . ولم تعتم ان ذهبت الانتصارات الباهرة بالاخطار الـتي هددت الوطن . فالانتصارات التي سجلتها مرافق البلاد في المجال الاقتصادي لم تلبث ان مر اثرها بسرعة ، كما انها جاءت غير مكتملة وكلفت غالياً جداً ليس الاغنياء فحسب ، بل ايضاً الثورة الشعبية ، اذ قضى عليها بتشتيت قواها المسلحة . وصغار التجار لا يطيقون صبراً على تحمل الحد الاعلى عندما يطال منتوجاتهم وهي الحالة التي استقر عليها الوضع العام منذ شهر فنتوز وقد كنّ المزارعون والباعة في الارياف كرهاً شديداً لهذا الوضع بالرغم من الاجراءات المماثلة والتدابير التي سبق للجنة السلامة العامة ان اتخذتها في سبيل التخفيف مما يصيبهم من سوء ولا سيما ماشيتهم ، من جراء هـذا الوضع . وعلى النقيض من هذه الاسباب ، اغتاظ اصحاب الاجور بدورهم من فعاليتها بالقدر الذي يتمنون ، ويبلغ السيل الزبى عندمـا حاولت السلطة رفع الاجور الى الحـد الأقصى ! فالفشل كان كامناً يتربص ابداً النظام الجاري الاخذ به . وقدرة الاسيلياه الشرائية كانت دوماً في تدهور موصول ، خلال الفصل الاول من عام ١٧٩٤ . فسعرها الاسمي عاد ، في شهر ترميدور ، الى ما كان عليه قبـل ذلك بسنة عندما بلغ الخطر الخارجي والداخلي ذروته .

وتردد الجماهير المرّبـك مع شعور عميق بخيبة الامـل أوشك الا يترك في الميدان سوى افراد يعملون منفردين ، لا سيما وقـد كانت الحياة الشعبية في باريس اخذت بالتدهور والتردي منذ ايلول ١٧٩٣ ، تحت ضغط الحكومة نفسها . وفي ربيع ١٧٩٤ ، توقفت الهيئـات الشعبية في الاحياء عن عقد اجتماعاتها العادية . فتصفية النظرية التي قال بها وعلم والقضاء عليها ، كانت الضربة القاضية ونقطة الماء التي جمت الكأس ، بعد أن رأى فيها فقير الحال سبباً ، أطلّ ولو من وراء القبر ، للتدهور المستمر في قـوة الاسيلياه الشرائية . وهذه الحركة تبدو معالمها اوضح في الملحقات ، ولم يبق منها قائمـاً الا النادي التقليدي المعروف (*Conformiste*) وهذه القوى الجماعية الكبرى التي نهضت بالثورة وحملتها على اكتافها اصيبت الآن بشيء من الانحطاط والوهن . ويبدو ان الثورة القائمة على العدد ، هـذه الثورة التي تتأثر بعيداً بعامل القوة ، كاد يحل محلها ثورة القصر بكل ما تحمل في ثناياها من اخطار وما تتعرض له من دسائس واحابيل . ففي سلسلة الاحداث الكبرى التي طبعت الثورة وتركت عليها ميسمها ، نكاد لا نرى للعدد فيها من اثر . فحادث التاسع من شهر ترميدور يبدو وكأنه ليس للعدد فيه من اثر ، وبالتالي للشعب ، هـذا الاله الذي كان المحرك الاول والفاعل الاول في هـذه الضغوط السابقة ، اية صورة واضحة او شأن . فالحادث الدامي وقع وكأنه ضمن وعاء مغلق ، في نطاق فردي خالص . فكأن بـه

صدام فردي شخصي وقع ضمن المؤتمر الوطني . فالاخطار التي تهدد بها احكام قانون بريريال ، وعداء لجنة الأمن لروبسبيير ولصحبه ، والانشقاق الذي بليت به لجنة السلامة العامة ، والدسائس التي افتعلها المفوضون المرتجفون لدى استدعائهم ، وهفوات روبسبيير نفسه ، كل ذلك ، وما اليه فعل فعله وهيأ النتيجة المحتومة لهذا الصراع الذي كان المؤتمر الوطني ميداناً له .

كان في وسع باريس ان تعيد المجلس الى رشده مرة اخرى في اعقاب الحوادث المفجعة التي وقعت يومي ٨ و ٩ ترميدور . صحيح انه أطلق سراح روبسبيير وصحبه ، بعد اعتقالهم ، بفضل قبضة من رجال الدرك وبعض الموظفين وثورة الكومون المعروفة . غير ان الحركة بحاجة لعنصر الوقت وتفتقر اصلاً لعامل الحماس ، فالتفسخ الذي اصيبت به قوى الثورة لم يلبث ان ادّى نتائجه المتوقعة . والدم المهراق الذي اهدره حكم الارهاب جزافا في نظر عدد كبير من المستائين ، جعل الرأي العام يشمئز من هذه الافعال . فالاستجابة جاءت ضعيفة جداً للاستنفار الذي تم بواسطة دق الطبول وقرع الاجراس نذيراً بالخطر الفاغر فاه في ٩ ترميدور . وقوى النظام والانضباط تتفوق على قوى الفتنة الثائرة . والتدبير الذي اقدم على اتخاذه المؤتمر الوطني أمّن له الغلبة على القوى المقاومة دون ان يلقى اي حماس بين صفوف اعدائه .

٤ – الهلع البورجوازي

الردة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

بدت على الثورة حركة من الجزر . وهذا لا يعني قط ان الاكثرية في المؤتمر الوطني أو في البلاد اصبحت مضادة للثورة . ولم يُدر في خلد احد من الناس ، اذ ذاك ، الرجوع الى النظام القديم مثلاً ، كما لم يُدر في روح احد التخلي ، ، مثلاً عن نظم الجمهورية . وقد عني المؤتمر الوطني بوضع حد لهذه الضغوط التي مارستها الاقليات في الخارج وتعرّض لها فأخرجته عن الصدد وأزاحته عن الصراط القويم . وامام الخطر المزدوج المنتصب امامه من كلا الارستوقراطية والديموقراطية ، كان لا بد من اعادة تنظيم احزاب القلب او الوسط فيه . وبعبارة اخرى ، فالبورجوازية التي وقعت الاحداث المتعاقبة بين فئاتها المختلفة – باستثناء أقلية ضئيلة من الارهابيين وبعض عناصر الطبقات الشعبية التي اصبحت بلا قوة في عزلتها – انكفأت على نفسها وراحت تتولى بيدها تدبير شؤون الحكم والادارة .

ولذا كان لا بد من اعادة النظر بصورة شاملة في الجهاز الثوري وعدته المحركة . فراح المؤتمر الوطني يوجه اهتمامه الخاص « للحركة الإرهابية » ممثلة بهذه الادوات الجديدة التي أطلت في شخص الحكومة الثورية والادوات القديمة كالنوادي والصحافة ، والحرس الوطني والكومون في باريس ، اي كل هذه الاجهزة المعجلة لعمل الثورة والمضخمة له .

وقد تم منذ ترميدور ، الغـــاء معظم القوانين والتشريعات التي زرعت الهول في البلاد وعدلت تعديلاً جذرياً فأعيد تنظيم لجنة السلامة العامة كما حدد عدد افرادها ، بانتظار ان يفقدوا في الشهر القادم ، جانبـــاً كبيراً من سلطتهم ونفوذهم و وُضعت بلدية باريس في ٩ من الشهر خارج القانون ، وقضي على الكومون وجرت تصفيتها الى الابد ، ووزع القرار الصادر في ١٤ فروكتيدور صلاحياتها ، فعُهد بادارة البوليس لهيئة معينة من الموظفين . وفي الشهر التي تمت تصفية حزب اليعقوبيين ، اذ راح المرسوم الصادر في ٢٥ فنديمير من السنة الثالثة للتقويم الجمهوري يحظر كل انتساب للجمعيات القائمة وكل تراسل جماعي بينها ، كما يحظر كل التماس أو كل استرحام يقدّم جماعياً . وُضعت الاندية تحت مراقبة البوليس . فعلى كل جمعية ، ان تنظم من الآن فصاعداً ، قائمة مفصلة بالاعضاء المنتسبين اليها ، كما أجبرت على ارسال نسخة من هذه القائمة للمسؤول عن أقرب مركز قضاء منهـــا وعلى تعليق هذه القائمة على ابواب البلديات . وجرى في ٢١ برومير اقفـــال نادي اليعقوبيين في باريس . وصدر بعد ذلك بتسعة اشهر ونصف مرسوم بالغاء كل الجمعيات الشعبية . وراحت الصحافة تحبّذ بالطبع مثل هذه الاجراءات المتخذة بعد ان تحررت من كل ضغط وتمتعت بحرياتها ، لا تخشى ما يسيء اليها من الحوادث الطارئة ، باستثناء حوادث فردية ، كما انها اصبحت معادية لليعقوبيين في مجموعها ، اذ اصبحت « بورجوازية » بطبيعتها وبأهدافها . والحرس الوطني أعيد على ما كان عليه في عهد الجمعية التأسيسية ، فجرت تنقية صفوفه من الفقراء والارهابيين ، بصورة مباشرة وغـــير مباشرة ، بانتظار صدور مرسوم ١٠ بريريال من السنة الثالثة للتقويم الجمهوري الذي « اعفى » الصناع والمياومين والعمال المساعدين من الخدمة العسكرية .

وهكذا قضت البورجوازية بعد ان استعادت وعيها وعاد اليها رشدهـــا ، على الخطر الذي بيتته لها الديموقراطية الغوغائية . لا مراء بان الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت بخناق البلاد ، في العام الثالث من التقويم الثوري ستسبب لهـــا بعض الاضطرابات والقلاقل ، لا سيما ما وقع منها في ١٢ جرمينال والأيام الأولى من بريريال . وقد فشلت الحركة في المهد لافتقارها لأطر بورجوازية ، اذ ان قطاعاً صغيراً من البورجوازية هو الذي يفكر باسم الجماهـــير . ومن جهة أخرى ، فالجماهير لم تعد قوة فاعلة في هذا العهد ، بعـــد ان تمت الغلبة والسيادة للمؤتمر الوطني ، وامّن له السيطرة بالقوة في شهر بريريال . وبذلك تأمن لليمين انتصاره الساحق بدون هذه الجماهير وبواسطة الجيش وحده .

فالجيش يلعب الآن في الصراع السياسي القائم الدور الذي لعبته الجماهير منذ اطلالة الثورة . والرجل الذي هيأته الاقدار لتوجيه هـــذا الصراع على جبهتين ، هذا الصراع الذي وحـــده يستطيع ان يُرسّخ العهد الذي أطل على البلاد ، هو قائد حرب مجرب .

ثانياً ــ الوحدات القياسية في السياسة

اعلان حقوق الانسان عام ١٧٩٣

في هذا التحدي الجنوني العاتي الذي تنطح ، بين ١٧٩٢ ــ ١٧٩٤، للعالم القديم والجديد، تطل علينا من خلاله، مؤسسات ومستجدات ضخمة ، أفعمت قلب اوروبا دهشة وهلعاً . كما زرعت الخوف وسمرت الرعب في قلب البورجوازية الفرنسية بالنظر للماضي في كل ما يتصل بالاقتراع العام والنظام الجمهوري والاعمال الحربية التي قامت بها الديموقراطية الاجتماعية في سالف أيامها، والجور الذي سيطر على المدينة في المستقبل ، أمور مرت كأضغاث الأحلام والكابوس الضاغط ، اذ ما كادت السنة الثالثة من التقويم الثوري تمر حتى كانت معظم هذه الاشباح مرت وزالت ولم يبق منها عين أو أثر .

فالاعلان الجديد لحقوق الانسان ، عام ١٧٩٣ وضع المساواة بين المواطنين في رأس هذه الحقوق التي يتمتع بها الانسان . ويليها اهمية : الحرية والأمن والملكية . وجعل من الاسعاف العام واجباً مقدساً . واعترف للانسان بنوع من الحق في العمل ، وهو حق يختلف تماماً عن مفهوم الحق في العصر التالي . والانتفاضة الشعبية أعلنت حقاً من أقدس حقوق الانسان يقوم بها ضد حكومة تغتصب السلطة اغتصاباً .

فهذا الاعلان الذي تم في السنة الثالثة اعاد للحرية المرتبة الاولى ، هذه المرتبة التي ارادها لها النص الاول لحقوق الانسان كما اعلنتها وثيقة عام ١٧٨٩ . فهو يشدد بالطبع على المساواة المدنية ، ويفسح هذا الاعلان محلاً مرموقاً « لواجبات الانسان » وهو الشيء الذي حاول دعاة التوفيق في الجمعية التشريعية ، عبثاً تحقيقه . من هذه الواجبات : احترام حق الملكية ، اذ نصت المادة الثامنة منه على ما يلي :

المادة ٨ ــ على صيانة الملكية تقوم حراسة الارض وما يرجى من محاصيل وانتاج ، وكل وسائل العمل والنظام الاجتماعي نفسه .

فما من داع بعد للاسعافات العامة ولا للجوء بالتالي لحق العصيان والتمرد .

حق الاقتراع العام وحكومة المجلس

فحق الاقتراع العام قضي عليه هو الآخر . سنت هذا القانون الجمعية التأسيسية وذلك في ١٠ آب ١٧٩٢ ، وهو القانون المتعلق بانتخاب اعضاء المؤتمر الوطني . يعترف هذا القانون لكل فرنسي بلغ الحادية والعشرين من عمره ، بحق التصويت ، دون تمييز ما بين المواطنين من حيث الوضع المالي ، وقد استثنت القرارات التي صدرت في ١١ و ٢١ منه ، الخدم المرتبطين بخدمة شخص معين باعتبارهم

لا يتمتعون بالاستقلال الشخصي . وحق الانتخاب بقي غير مباشر ، تماماً كما كان الوضع في دستور عام ١٧٩١ . يُنتخب كل من بلغ عمره ٢٥ سنة ، وقد حافظ دستور ١٧٩٣ ، على طريقة الاقتراع هذه ، بعد ان الغى الاستثناء الخاص بالخدمة ، وساوى من جهة ثانية ، بين السن الذي يمكن للمرء معه ان ينتخب ويُنتخب ، فجعله ٢١ سنة . ولم يطل العمل بهذا النص ، اذ ان قانون ٥ فروكتيدور من السنة الثالثة للتقويم الثوري ، اعتبر الاقتراع عمومياً ، أي يشمل كل الفرنسيين الذين اشتركوا في الدورة الأولى من عملية الاقتراع ، وطلب اليهم ابداء الرأي في النص المعروض عليهم ، هذا النص الذي سيصبح دستور البلاد في السنة الثالثة ، كما دعاهم للاشتراك في انتخابات الدورة الاولى للمجلس التشريعي. فالوضع يقتضي السرعة والعجلة. وقد حصر هذا الدستور ، حق الانتخاب بمن يدفعون ضريبة الاملاك وهي ضريبة معدلها أقل مما فرضه قانون ١٧٩١ . له حق الاشتراك في انتخابات الدورة الاولى ، كل من يدفع ضريبة مباشرة ، مهما كانت قيمتها . وهكذا نرى ان غالبية السكان تمتعت ، وفقاً لهذا النص بحق الاقتراع . كذلك اعيد العمل بالرسم الضرائبي الذي يولي صاحبه الاهلية ليُنتخب عضواً في المجلس . كما حددته الجمعية التشريعية من قبل بنصه الحرفي الواحد تقريباً ، بعد ان استثنى المرابعين والمزارعين الذين يتمتعون ، هم ايضاً برسم أقل . فالناخبون للدورة الثانية يُتخذون من المحيط الاجتماعي ذاته ، اسوة بدستور عام ١٧٩١ ، ويجري انتخاب ممثلي الامة بدون اي اعتبار او اكتراث لضريبة الارض التي يدفعها المرشح للانتخابات .

كذلك استغني أيضاً عن المجلس الوحيد الذي يتجدد كل سنة ، كما استغني كذلك عن حكومة المجلس على الوجه الذي اقترح تشكيلها دستور عام ١٧٩٣ . فمجلس الشيوخ الذي كان مونييه وانصاره عجزوا عن إقراره ، عاد للظهور من جديد ، وهو مجلس يختلف مع ذلك اختلافاً كلياً عن المجلس الذي خططوا له .

فدستور السنة الثالثة من التقويم الثوري وزّع السلطة التشريعية بين هيئتين مختلفتين : مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ . وكلا الهيئتين تأتيان بالاقتراع العام من قبل هيئة واحدة من الناخبين. وكلاهما ينتخبان لدورة تدوم ثلاث سنوات ، يجري خلالها تجديد كل واحد منهما بالثلث . والفارق الوحيد ، بقطع النظر عن الاوضاع الخاصة بالاحوال الشخصية والسكن هو فارق السن لا غير بعد ان اشترط فيه ان يكون ٣٠ سنة ثم أنزل الى ٢٥ لاعضاء مجلس الخمسمائة و ٤٠ سنة لاعضاء مجلس الشيوخ . فمن مميزات مجلس الشيوخ حق انتخاب المديرين الذين يُنتخبون لمدة خمس سنوات . ويجري تجديد انتخابهم على اساس الخمس. والوزراء الذين لا يؤلفون مجلساً خاصاً يعينون ويعزلون من قبل مجلس الادارة (ديركتوار)، ويجب انتخابهم من خارج اعضاء الهيئتين المذكورتين . لا يمكن لاية هيئة من الهيئتين تشكيل أي لجنة دائمة ، تفادياً وتحسباً بالوقت ذاته ، من اللجان الحكومية في عهد المؤتمر الوطني .

الكائن الاعظم
فصل الكنيسة عن الدولة

استمر العمل بقرار إلغاء المسيحية حتى شهر برومير *Brumaire* تحت مظاهر مختلفة احتفظ نابوليون في تشريعه ببعضها . فقد أقفلت الاديار بموجب القرارات الصادرة بتاريخ ١٧ و ١٨ آب ١٧٩٢ كما خلفت هذه القرارات الجمعيات الرهبانية . فمحاربة المتمردين ، وتقلب العديد من عناصر الكنسة الدستورية وتغيرها ، وضغط قوى الحركة التي تحظى من وقت الى آخر ، بمؤازرة البلديات التي عهد اليها المرسوم الصادر في ٢٤ آب ١٧٩٠ بمهمة تأمين الاحتفالات العامة والتي راحت ، فيما بعد ، تدعي لنفسها حق مراقبة طقوس العبادة ، كل هذا وما اليه أدّى بالطبع الى خلخلة الاكليروس العلماني والى اشاعة الفوضى في الحياة الدينية . ففي السنة الثانية من التقويم الثوري ، نرى ثلثي الاساقفة الدستوريين مستقيلين ، او مارقين عن الدين او متزوجين . والدولة الثورية التي لم تتعرف الى عبادة العقل انشأت لها بموجب القرار الذي اصدرته في ١٨ « فلوريال » عبادة الكائن الاعظم ، وانقطعت عن دفع مرتبات الكهنة ، وتبنت ، في اواخر السنة الثانية من هذا التقويم الجمهوري مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة . والكائن الاعظم ، لم يعمّر بعد ترميدور ، اذ ان القرارات التي صدرت في ٣ فنتوز و ١١ بريريال من السنة الثانية لهذا التقويم الثوري ، اكّدت حرية الطقوس التي يمكن ان تقام في المعابد الواحدة ، على اختلافها . فدستور العام الثالث عجل في ترسيخ مبدأ الفصل ومبدأ حرية العبادة .

كذلك استمر العمل بقرار إلغاء المسيحية في الحياة الاجتماعية ، وذلك ابتداء من الطلاق المبني على تراضي الفريقين المعنيين ، او للتناقض القائم بينهما ، او لعدم التجانس ، وذلك وفقاً لاحكام القانون الصادر في ١٠ ايلول ١٧٩٢ ؛ وفي كل ما يتعلق بالاحوال الشخصية والتقويم الجمهوري والنظام العشري الذي وضعته الثورة .

واخيراً عاد الى استلام زمام الامر في البلاد ، ان لم يكن رجال ١٧٩١ ، فأقله الاوساط الاجتماعية ذاتها ، على نسبة كبيرة للمصالح ذاتها . فقد شعر هؤلاء الذوات انه يمر فوق رؤوسهم كابوس المساواة الذي فرضه نظام السنة الثانية من التقويم الجمهوري . كثيرون بينهم لا يزالون يعتقدون بالحريات العامة ولكن باحتراز وتحسب لم يكن ليتحلوا به من قبل كطبقة ، او انهم لم يجدوا فيهم الجرأة الكافية ، اذ ذاك ، للتعبير عنها قبل ان يسيطر عليهم الخوف الاجتماعي . فان لم يشر الاعلان الجديد لحقوق الانسان الى هذه الحريات خلافاً لاعلان هذه الحقوق ، سنة ١٧٨٩ ، و ١٧٩٣ ، فالدستور الذي وضع ونشر العام الثالث من التقويم الثوري ، اعلنها من جديد ، في الفصل الممنون : الاحكام العامة . من هذه الحريات : حرية التعبير وحرية الصحافة . فالنص مع ذلك ، هو اقل وضوحاً من السابق . وراحوا يشددون على التدابير الاحترازية بعد ترميدور . فنظموا ، في كثير من الحيطة والاحتراز ، حق الاجتماع وحق الالتماس : لا يمكن للجمعيات السياسية ان تنعت نفسها بـ « شعبية » ، ولا يحق لها بان تنضم بعضها الى البعض الآخر ، ولا ان تقوم بمراسلات فيما بينها ، كما يجب ان يقدم كل التماس على اساس فردي

وليس على اساس جماعي. ويحق للقانون، لدى الاقتضاء ، ان يعلق حرية الصحافة لمدة سنة ، مع امكانية تجديد التعطيل لسنة اخرى .

ثالثاً — الوحدات القياسية في الاقتصاد و الاجتماع

من بين هذه المستجدات الرئيسية التي حققتها الانتفاضات الثورية ، بقي الكثير منها حياً معمولاً به في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

خليط من المستمر والزائل
إلغاء الرسوم الاقطاعية

في الطليعة من هذه المستجدات ، القضاء قضاء مبرماً ، على النظام الاقطاعي في ما تعلق منه بالمرافق الاقتصادية في البلاد. ومثل هذا الاصلاح طالما نزع اليه الفلاحون من انفسهم بشوق ، اذ نراهم مستمرين ابداً في مقاومتهم الجماعية لجباية الرسوم السيادية . فتم لهم تحقيق اغراضهم هذه على مرحلتين تتمثلان في : انهيار العرش وانهيار الجيروندديين .

وصفت الجمعية التشريعية أسس السياسة التي انتهجتها في مصادرة الاملاك السيادية ، خلال الاضطرابات التي سبقت الـ ٢٠ من حزيران ١٧٩٢ . فالقانون الذي صدر في ١٨ منه، نصّ على إلغاء الرسوم العارضة او الطارئة كالرسوم التي يتقاضاه السيد على بيع التركات ، ما لم يثبت المالك ، عن طريق ابرازه سند تملك قديم ان الرسم المترتب عليه انما اساسه تنازل سابق عن العقار . ومثل هذا الدليل كان من العسير جداً ابرازه والاحتجاج به . وعادت الجمعية الى تعيين هذا المبدأ وتوسيعه في اليوم التالي للعاشر من آب . وقد ألغى المرسوم الصادر في ٢٥ منه ، بذات الشروط، كل الرسوم الاقطاعية او الضرائبية المقيدة ، وكل الفوائد التي كانت تجبى تحت ستار : حصة الحصيد او رسم الاراضي ، والعشور المرسومة ، وعلى الاجمال ، كل الرسوم التي ابقت عليها التشريعات الماضية ، او جعلتها قابلة للفداء او الشراء ، وبعبارة اخرى ، نص هذا المرسوم، الى حد بعيد، على إلغاء كل الرسوم السيادية المتبقية او التي ربطها الشارع بشرط الفداء. فالمادة الاولى ، ألغت ، بدون تعويض ما ، كل الرسوم « حتى منها ما احتفظ به قانون ٢٥ آب الماضي ، وأجبر حاملو السندات الثبوتية على ايداعها قلم البلديات ليجري احراقها واتلافها فيما بعد ، علانية . وفي ذكرى العاشر من آب في كل سنة تضرم في البلاد نيران الابتهاج ، امام اعضاء المجلس البلدي والمواطنين المجتمعين معاً في ميدان البلدية . وهكذا خلصت ، في نهاية الامر ، على حساب السيد وحده الملكية العقارية ممثلة بأملاك البورجوازيين وبهذه الملايين من قطع الارض الصغيرة التي يملكها الفلاحون. وقد رمى المؤتمر الوطني من تشريعه هذا ليس لتأمين فائدة مجموع الملاكين فحسب ، بل ايضاً لتأمين مصلحة المستثمرين لاملاكهم ، اذ حظر القانون الصادر في اول برومير من العام الثاني للتقويم الجمهوري ، مطالبة المرابعين والمعمرين والمزارعين باي حصة او جزء من محصول الارض كتعويض لهم . وتمكن بعض الملاكين في محافظة

Gers ان يتحدّوا القانون علانية ، بينما حاول غيرهم الدوران حوله . هل حدث ذلك كثيراً؟ لا ندري . فالنص ماثل امامنا ، وشهر ترميدور لا يتعرض له بشيء .

انتقال الملكية وبيع املاك اللاجئين

وهكذا تم انتقال جانب كبير من ثروة الارستوقراطية « الاقطاعية » الى طبقة البورجوازية والفلاحين ، كما ان نزع ملكية اللاجئين النازحين ادى من جهته الى انتقال جانب كبير من رؤوس الاموال والثروة الوطنية الى هذه الفئات . وهكذا نرى ان الخطوة الثاني من حزيران كانت اوفر نتيجة واكثر حزماً من الخطوة التي اتخذت في العاشر من آب . صحيح ان قرار ٩ شباط عام ١٧٩٢ امر بمصادرة املاك الفارين النازحين الى الخارج ، كما ان القرار الذي صدر في ٢٧ تموز قرر بيع املاكهم بالمزاد العلني . وقد نص قرار ٦ — ١٤ آب على قسمة هذه الاملاك وعلى فرزها قطعاً صغيرة تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٢ — ٤ دونمات(*Arpents*) على ان يُسدد ثمنها اقساطاً من العملة الفضية تدفع سنوياً . وبهذه الشروط يتقدم للشراء من يرغب من المواطنين. الا ان قرار ٢ ايلول قصّر عن القرار السابق ، اذ انه يقتصر على تحبيذ تقسيم الاملاك الى قطع صغيرة واستبدل في معظم الحالات طريقة الدفع بالتقسيط بالدفع نقداً . فحزب الجيرونند رفض العمل بهذه النصوص ، وكذلك حزب « الجبل » الذي لم يأبه لها كثيراً ، نزولاً منهما معاً عند مقتضيات مالية اكثر منها لاسباب اجتماعية . ولم يكن من إشكال او غموض في مطالب الفلاحين . ولم يسع حزب « الجبل » الا النزول عند مطالبهم وبذلك اصبحت قضية هذه الاملاك واملاك الدولة سلاحاً بين يديه ضد المعتدلين من اعضاء المجلس . ومنذ ٣ حزيران عام ١٧٩٣ ، عاد المؤتمر الوطني لتبني الاسس ذاتها التي قام عليها قرار ايلول السابق بعد ان استبدلت طريقة الدفع نقداً عندما لا تنص شروط البيع على تسديد المتأخرات اقساطاً ، وذلك بجعل الدفع على عشرة اقساط موزعة على ١٠ سنوات . وقد عاد القرار الذي صدر في ١٣ ايلول فحدد هذه المهلة بعشرين سنة بدون فائدة . وقد سجلت المراسيم الصادرة في ٢ برومير و ٤ نيفوز من السنة الثانية للتقويم الثوري كل مبيعات الاملاك العامة متساوية بينها وبين الشروط الخاصة ببيع املاك اللاجئين . ونصت على وجوب تقسيمها كالاخرى ، الى قطع صغيرة شريطة الا يُلحق ذلك اي ضرر بسلامة الارض ، كما اشترط ان تدفع المبالغ المتوجبة على ١٠ سنوات .

ولا يستنتج من ذلك ان الشعب اقدم بصورة لا تقاوم على شراء هذه الاملاك المصادرة . فالامر على عكس ذلك تماماً . فمن اوليات الفطنة التي يعتمدها الفلاح في سلوكه شعوره بشيء من الانكماش والوقوف موقف المتحرز من هذه الاسعار التي يُسجّلها البيع بالمزاد العلني ، ولا يجازف ، اقله في المدن ، بهذه الفوائد التي يؤمنها تضخم المال في الاجل البعيد . فالارض تحتاج لرؤوس اموال كبيرة لاستثمارها ، ومثل هذه الاموال لا تتوفر دوماً . ومن جهة اخرى ان موقع هذه القطع المعروضة للبيع يثير بنفسه مشكلة لدى الشاري ، سواءاً

أكان من العمال المياومين او من صغار المزارعين الذين يبقون مشدودين الى اعمالهم الرئيسية . فلم يكن من مصلحتهم قط ان يقتنوا ، في أي مكان كان ، ارضاً يزرعونها . وهذه العراقيل لم يكن لها من كبير اعتبار لدى بورجوازيي المدينة الذين كانوا المستفيد الاكبر من انتقال هذه الثروة الضخمة من فريق الى آخر .

الاقتصاد المشترك

هذا الانجاز المستمر الاثر ، يبرز على اشده اذا ما قارناه بالانجازات الاخرى السريعة الزوال التي تمت في المجالات الاخرى ، ولا سيما اذا ما قارناه ، بالدرجة الاولى ، بهذا النظام الاقتصادي المرتجل الذي عمل به من ١٧٩٢ - ١٧٩٤ مع ما حصل من ارتفاع كبير في الاسعار .

فقد أصمّت الجمعية التشريعية آذانها على مطالب الشعب الذي كان يطالب بإلغاء الضرائب والرسوم . فاليمين واليسار على السواء رأوا ان الحل الوحيد يقوم باطلاق حرية التجارة باستثناء تصدير الحبوب للخارج الذي بقي تصديره ممنوعاً بالكلية . فسياسة التدخل لم يبد الاحتمال بانتهاجها الا في اليوم التالي للعاشر من آب . فالضغط الذي تعرضت له السلطات من اسفل ، حمل السلطات المحلية والبلديات ، والجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي المؤقت ، على التسليم والرضوخ . فالمراسيم التي صدرت في ٩ و ١٦ ايلول خوّلت السلطة مصادرة الحبوب . فاذا ما قارنا هذا التدبير بالتصريح الذي صدر عن الحكومة في ٤ منه بفرض الرسوم والذي طبق على نطاق واسع في هذه السياسة التي رسمتها الجمعية للاستيراد ، وعينت وسائل جديدة لتنفيذها ، نجد انها جاءت ضمن الخطة الموضوعة للاقتصاد الحر ، في هذا القطاع الرحب الذي يتناول المواد الغذائية . وهذا التعارض لن يدوم طويلاً ، لا سيما وقد وجدت الحكومة في هذه الخطة وسيلة من وسائل تدبير الامور التي ارتجلتها مصلحة الاعاشة ، وضرورة لا بدّ من اخذها والنزول عندها على هذا الشكل ، في اليوم التالي للثورة . فقد كان في هذه الاجراءات ذرائع مرتجلة اكثر منها خطة حكومية في المجال الاقتصادي . فرولان وصحبه في الجيرون اعتبروها على هذا الشكل . فالقرار الذي صدر في الرابع من الشهر والذي كان يفتقر اصلاً الى التوقيع ، تم نسخه وإلغاؤه ، وهو قرار يتفق تمام الاتفاق مع رغبات المجلس الجديد اقله مع غالبيته الساحقة . فبعد جدال ونقاش طويلين اقترع المؤتمر الوطني بحماس في الثامن من كانون الاول ، الى جانب الحرية .

واستمر غلاء المعيشة في ارتفاع موصول يعكس هذه الارتكاسات الشعبية . فلم يعد ، بين اعضاء حزب « الجبل » من يثق قط بالضريبة على الحبوب ، ولا بالحد الاعلى للاسعار على العموم . ومع ذلك تم الاتفاق في نيسان ١٧٩٣ . فالمؤتمر الوطني اخذته الحيرة وراح يتردد ، مع ان حزب الجيروند خفف من مطالبه بعد ان تشدد فيها . وتبنى المؤتمر الوطني في النتيجة النص الذي وصفه ممثلو « الجبل » فاصبح اساساً للمرسوم الذي صدر في ٤ ايار . فالمناقشة قامت على موضوع الحبوب مع المطالبة بتثبيت الاسعار ، في المعدل الذي سجلته في الاشهر

الاربعة الاولى من السنة انه تدبير محال . فالفشل كان اسرع مما ظنوا . لماذا لا ينتظرون موسم الغلال ؟ يقتصرون ، على إقرار قوانين جديدة ، لا فعالية لها ولا تأثير ، كقانون ٢٧ تموز الذي جعل من الاحتكار واختزان المواد الغذائية جريمة نكراء ، وكقانون ٩ آب الذي اوجب انشاء حواصل لحفظ المواد الغذائية في مركز كل قضاء . واشتد الضغط العام بحيث اصبح لا مندوحة من الرجوع الى سياسة ٤ ايار والسير بها الى ابعد .

فمنذ النصف الثاني من شهر ايار ، أخذ المؤتمر الوطني باتجاه الحد الاقصى العام ، فاطلق يد السلطات المحلية في المحافظات المختلفة لتفرض رسوماً على مختلف المنتوجات. فاعمال المصادرة هي الوسيلة الوحيدة لتأمين الغذاء للجماهير ، والتجارة بالجملة لم يبق لها من أثر ، كما ان التجارة بالقطاعي تخضع لاجراءات وتدابير دقيقة . وطلب الى الجمعيات الشعبية مؤازرة الدولة في تطبيق القانون ووضعه موضع التنفيذ . وعلى أثر ذلك ، صدرت المراسيم الجديدة في ٢٩ ايلول و ١١ برومير و ٦ فنتوز فأقرت نهائياً الحد الاقصى العام للمحاصيل والخدمات بما فيها الاجور . واتخذوا اساساً له الحد الاقصى لعام ١٧٩٠ ، مع إضافة الثلث اليه ، هذا مع العلم أن أجرة العامل اليومي الذي يأكل على حسابه تزاد ، استثناء ، الى النصف . ويضاف الى سعر الصنف نفقات النقل وربح التجار بالجملة وبالفرادى ، مع إضافة رسم مقداره ٥ — ١٠٪ فالجداول الشاملة الموضوعة في شهر فنتوز تضم بالتفصيل الكلي قائمة طويلة باسماء الاصناف التي حددت اسعارها القصوى . وراحت لجنة السلامة العامة تمتدح بلسان جريدة باريز « قائمة المواد الغذائية » وتتبجح بأنها قضت ، الى الابد ، على « الاسفنجات الماصة » الممثلة بهذا العدد الضخم من الوسطاء والعملاء .

وبواسطة القرارات الخاصة بالتسعيرة العامة وما شاكل من القرارات التي أشرنا اليها . استطاعت السلطات العامة أن تراقب جانباً كبيراً من التجارة الداخلية. واذ كانت هذه السلطات تسيطر بالفعل على التجارة الخارجية ، فقد كان في طاقتها أن تتحكم الى حد بعيد ، بحركة النقل . كذلك تناول تأثيرها إنتاج المواد الضرورية لغذاء الطبقات الشعبية ، وراحت تنشطها عن طريق تحديد جوائز مكافأة . فبعد أن اصدرت قرارها الصادر في ١٣ آب ١٧٩٣ الذي أمر بتجنيد عام في الاقتصاد الوطني ، اخذت بتنظيم صناعة المواد الحربية . وهكذا بفضل الضغوط الاجتماعية الشديدة الوطأة والضرورات التي اوجبها الكفاح والصراع في الداخل والخارج ، وضعت السلطات الجمهورية يدها على مرافق وقطاعات رئيسية في الاقتصاد الوطني .

جمهورية اجتماعية

وقد فرضت الظروف ذاتها ، سياسة مالية رمت من خلالها الى مضاعفة الرسوم والضرائب على الاغنياء . فكان عليهم ان يتحملوا نفقات المجهود الحربي عن طريق فرض ضرائب تصاعدية : ضرائب للثورة عهد بجبايتها لموظفين خاصين ، وقرض اجباري قيمته مليار فرنك ، أقره القانون الصادر في ٣ ايلول ١٧٩٣ اصاب كل من لم

يكتتب بالقرض الاختياري . وقد اعطت هذه التدابير نتائجهـــا المرجوة . وتأميناً للمساواة الضرائبية لدى الجميع ، وإصابة للاجئين « في ثروتهم العقارية » وتحطيماً للشركات الرأسمالية التي تضارب بالعملة الجمهورية ، ألغيت السندات لحـامله ، كما ألغيت الشركات المساهمة . وفي آب ١٧٩٣ ، رضي كمبون « خوض هذه المعركة المميتة بين ارباب المال والمتجرين به توطيـــداً لأركان الجمهورية » .

محاولة وضع تشريع اجتماعي طابع العام الثاني الزائل والرمزي

نحن على ابواب تشريع اجتماعي وشيك الوقوع . انبثق هـــذا التشريع من المبادىء والخطط التي استلهمهـــا رجال الجمعية التشريعية . من بينهـــا المراسيم التي صدرت في ١٨ اذار و ٢٨ حزيران ١٧٩٣ . فقد نص الاول منها على تخصيص مساعدات مالية للفقراء الاصحـاء ، كما نص على مد يد المساعدة للفقراء المقعدين في منازلهم العاجزين عن العمل . ونص الثاني منها على تنظيم الاسعاف للاطفال والشيوخ . من هـذه المراسيم التي صدرت ، المرسوم المؤرخ ٢٢ فلوريال من العام الثاني للتقويم الثوري الذي خص بعض عمال الارياف بمعاشات تقاعدية وبمساعدات تعطـى للارامل وللامهات الولود ، واسعافات طبية اخرى للمرضى . وفي هـــذا السبيل ، انشىء الى جانب دفتر الاستاذ للديون العمومية الذي تم انشاؤه في ٢٤ آب ١٧٩٣ حيث تسجل الاستحقاقات المترتبة على الاغنياء ، دفتر آخر تقيد فيه المبرات الوطنية المقدمة بروح اجتماعية عصرية .

وستفضي نتائج هذه السياسة الوقائية ضد البؤس ، بالثورة التي قام بها المؤتمر الوطني ، الى ابعد من ذلك بكثير . كانت حصة الفقراء للآن ضئيلة من هذه الاملاك الوطنية في مصدريهـا الاول والثاني . والاملاك المشاعية ، التي تضاعفت بمصادرة الاراضي المفروض فيها ان تكون مشاعية ، وذلك عملاً بنص المراسيم والقرارات الصادرة في ٢٨ آب ١٧٩٢ ، و ١٠ حزيران ١٧٩٣ ، قد يمكن اعتبارها مصدراً ثالثاً من مصادر هذه الاملاك . والقانون الزراعي الذي صدر في ١٠ حزيران ، يتيح قسمة الاراضي بصورة مجانية ، وبحسب الافراد ، اذا ما تقدم بذلـك بعريضة موقعة من ثلث السكان .

وستضع القرارات الصادرة في ٨ و ١٣ فنتوز من العام الثاني للتقويم الجمهوري ، عمـــا قريب ، تحت تصرف المعوزين ، مصدراً رابعاً لهذه الممتلكات كانت تخص هذا الفريق من الاشخاص الذين تحوم حولهم الشبهات والظنون ، ثم اتضح في نهاية الامر انهم من اعداء الثورة . «من يبدو عليه انه عدو الوطن لا يمكن أن يكون من اصحاب الاملاك في هذا الوطن » كما علق على ذلك سان – جوست مقرر اللجنة الخاصة .

« لتفهم اوروبا باجمعها وتسمع الكم لم تعودوا تتحملون رؤية بائس او مضطهد على الارض الفرنسية . ليعط هذا المثل فوائده على ارضنا هذه ، ولينشر في كل مكان محبة الفضائل والسعادة ، فالسعادة فكرة أطلت حديثاً على اوروبا »

جديدة ، وهنة وسريعة العطب . . هذه التدابير ، كهذا الالغاء للرق «في نواحي المستعمرات» هذا الالغاء الذي نادى بـــه المؤتمر الوطني ، من شهر سبتمبر ، أي في ١٦ فنتوز من العام الثاني للتقويم الجمهوري .

لم يبق من هذه الاجراءات والتدابير اجراء واحد بعد ٩ ترميدور . وقـــد جاء رد الفعل أحياناً قبل ذلك بكثير ، لا سيما في ما يتعلق بالتنظيمات الزراعية. وقد قام في شهر فروكتيدور من السنة الثانية للتقويم الثوري حملة شديدة في سبيل حرية التجارة من شأنها ان تعيد البحبوحة الى البلاد وتجعل اسعار الحاجيات رخيصة . ومع انه مدد العمل بقانون الحد الأقصى ، فقـــد أصبح هذا القانون مع ذلك كلمة جوفاء الى ان صدر قانون ٤ نيفوز (*Nivose*) من السنة الثالثة للتقويم الجمهوري ، فألغاه تماماً . فالنظام الضرائبي فقد طابعه الاجتماعي . فالمحاولة التي قامت بها حكومة الادارة (ديركتوار) مرتين لفرض قرض اجباري ، لم تخلف الا الفضيحة. وبسبب فقدان الاعتمادات اللازمة لم يجر تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بالاسعاف الوطني ، وان طبقت ، فبشكل مجزوء مختصر ، وذلك بالرغم من الجهود التي بذلت في تنفيذ المرسوم الصادر في ٢٢ فلوريال . ويبدو ان المؤتمر الوطني اخذ يتنكر ، في نهاية الأمر ، لهـذا النظام بكامله ، في الأشهر الاخيرة من العام الثالث للتقويم الجمهوري وفي مطلع العام الرابع . وستتخذ حكومة الديركتوار ، بعد ذلك بقليل ، قرارها الفصل ، بشأن المشاعات ، فقد اوقف مفعول المرسوم الصادر في ٢١ بريريال من السنة الرابعة ، بصورة مؤقتة ، والتقسيم الذي اجازه «القانون الفاسد» لعام ١٧٩٣ ، كما ان القانون الصادر في ٢ بريريال من العام الرابع الذي يحظر تماماً تطبيق القرارات التي صدرت في شهر فنتوز ، لم يتعدّ قط الاجراءات التمهيدية .

وهكذا بدت حقيقة رجال المؤتمر الوطني في آخر عهده على ما كانوا عليه ابداً منذ الاساس: جماعة من الفرديين لا يختلفون بشيء عن رجال الجمعية التشريعية وعلى شاكلة هؤلاء الناس الذين كوّنـهم القرن الثامن عشر ، مثلاً بمثل . فبعد ان رأوا انفسهـــم بمنأى عن الضغوط السياسية والاجتماعية التي طالما تعرضوا لها في العام الثاني من التقويم الجمهوري ، اذ بهم يرجعون الى المواقف الاقتصادية ذاتها التي وقفوا منها ، عام ١٧٩٠ يحيون في حافظتهم ذكرى مـــا تعرضوا له من ضواغط ، ويعون تمام الوعي هذا الخطر الشعبي ويوجسون شراً من هذا الهول المريع الذي روّع البلاد وقضّ مضاجعهم . وعلى هذا النحو فكر السواد الأعظم من أعيان البلاد ووجهائها .

هذا العهد التاريخي المضطرب لم يطل أكثر من سنتين . فقد انقذ دولة البورجوازية التي مـا ان رأت الخطر يرتفع عنها حتى اصبحت اقوى وأشد ، بعد ان امّنت جانبه ودفعته بعيداً عنها.

لا شك في انه بقي هنالك ، في المدى القريب ، ديمقراطيون وعناصر شعبية مخلصة لهذا العهد التاريخي المضطرب . انما اثر هذا العهد لن يظهر الا في المدى البعيد ، اذ انه بقي حقاً ، ماثلاً في

ذاكرة الاجيال . وأخذ الناس في أعقاب عام ١٨٣٠ يروته شيئاً واحداً هو والثورة . وتولت المخيلات الخصبة نحت الأساطير ، واختلاق الحكايات والروايات حول شخصيات هـذه الحقيقة التاريخية وأخذت تحللهم وتشرحهم بعاطفة مشبوبة . فالبروغرام عاد فبُعث حياً بعد ان تغيرت منه الملامح والقسمات . وهذه المسجلات القياسية التي سجلها العهد في الحقل الاجتماعـي ارتدت طابعاً رمزياً او تنبؤياً واتخذ صفة الرؤيا . فالسنة الثانية التي مرت كالطيف الزائـل تركت على المستقبل مسحة من السناء تألق لها القرن التاسع عشر بكامله .

obeikandl.com

الفصل الرابع

عهد التدعيم والتوطيد، محاولة الديركتوار الفاشلة والثورة النابوليونية (١٧٩٦ـ ١٨١٥)

اولاً ـــ القوى الموطّدة

الجميع يتوقون بلهفة جوارحهم الى الاستقرار السياسي

أخذ أنصار ٩ ترميدور يتفننون في مآلأة الشعور العام، فراحوا يقدمون له بشيء من التحدي القرار الذي اتخذوه في الخامس من شهر فريمير من السنة الثالثة للتقويم الثوري، فاقروا اعادة انتخاب ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني، وفاقاً « للقرار الذي كانوا اتخذوه حول أفضل طريقة لوضع حد للثورة ». كذلك، أخذت حكومة الادارة (الديركتوار) تعرب من جهتها، عن رأيها في أحسن الوسائل التي تساعد على اعادة الاستقرار الى البلاد، محاولة جهدها لتتحييز هذه الوسائل واخراجها بالتي هي أحسن الى حيز الوجود. فالحزب الملكي بقي على عناده لا يهادن ولا يصانع وهو شاهر سلاحه. فإن لم يعمد للقوة فقد أخذ يحيك الدسائس ويحبك المؤامرات. ومع ان مقاطعة الفانديه الثائرة قد غُلبت على امرها وكبح جماحها، فقد سكنت على مضض وعزمها لم ينثن، فكان على الحكومة ان ترد على التهديد وان تتحداه. فقد خرّ ستوفلو صريعاً برصاص ثلة من الحرس الوطني اعدمته رمياً بالرصاص في شباط ١٧٩٦، كما نال شاريت العقاب نفسه في آذار. فاذا ما هدأت الاحوال بعض الشيء في تلك السنة والتي بعدها فقد عاد الاضطراب، عام ١٧٩٩، الى مقاطعات الغرب والجنوب، والى بلجكا. وراحت اللجان العسكرية تحكم بالاعدام رمياً بالرصاص على المهاجرين حتى شهر برومير. وقد أطلت الفتنة بقرنها بين صفوف الجيش في الوقت الذي وقعت فيه الخيانة الانكليزية الملكية مع بيشغرو ووصلت الى قلب حكومة الديركتوار بشخص برتلمي. ولعل ما هو أنكى واحزّ في النفس من

هذا كله ، هذه الحالة الفكرية الرجعية التي لقيت رواجاً في البلاد والتي تفسر لنا، بعض الشيء، حقيقة الانتخابات التي تمت عام ١٧٩٧ والتي اسدلت ستاراً على هذه المحاولات ، قوامها فريق من المتواطئين ومن المغرورين .

وقد زاد الحالة الفكرية قلقـــاً واضطراباً ، الخوف الاجتماعي الذي استحوز على الطبقة البورجوازية من احتمال عودة اليعقوبيين الى الميدان، بالرغم من ان الحزبية اليعقوبية لم تُعد سوى نُزاعة لا غير . فالفتنة الـــتي اثارها كل من بابوف بنظريته الجديدة حول المساواة ، وأزمة التضخم الحادة قُضي عليها للحال ، اذ جرى توقيف بابوف وصحبه ، في ايار ١٧٩٦ ، دون ان يثير توقيفه اية مشكلة . لم يثر قمع هذه الفتنة ولا الاشتباك الدامي الذي وقع في ميدان غرينيل ، في شهر ايلول ، اي قلق للحكومة . فالمتمردون في غرينيل ، وأنصـار بابوف تمت تصفيتهم جميعاً وحكم عليهم بالاعدام ، عـام ١٧٩٦ ، و ١٧٩٧ ، دون ان تتحرك باريس او ان تهتز أو ان ترتجف لها عين ، بعد ان كبح جماحها ، في شهر بريريال الماضي. لا بأس من هذا كله. فالتهديدات حتى الفاشلة منها تبعث الرعب في النفوس . فالشبح اليعقوبي ترتعد له الفرائص . فكل سياسة تفتح امام هـــذا الحزب المجال لاستعادة نشاطه او شيئاً من حيويتـه ، كانت تثير اشمئزاز معظم وجهـاء الجمهورية واعيانها . ومع ذلك ، فالخطر المداهم الذي يتهدد البلاد من جهة اليمين ، كان يحتم على كل حكومة جمهورية ، شاءت أم أبت ، النزوع الى مثل هـــذه السياسة اذا ما شاءت ان تحكم بأكثرية برلمانية .

فالانقلاب الذي قامت به حكومة الديركتوار في ١٨ فروكتيدور بالغائهـــا الانتخابات الملكية الطابع التي وقعت في العام الخامس من التقويم الثوري ، بعثت النوادي حية من جديد . وجاءت الانتخابات التي جرت في العام السادس يسارية محضة ، الامر الذي حدا بالحكومة الى القيام بانقلاب جديد ، فألغتها في ٢٢ فلوريال . كذلك جاءت يسارية ايضاً الانتخابات الـــتي تمت في العام السابع . غير ان نشوب الحرب من جديد والانتصارات الاولى التي حققها التحالف الثاني ، والاضطرابات التي اثارها ، في الداخل ، المهالئون لهذا التحالف ، كل هذا جعل النظام الجديد يتصلب في موقفه وفي مقاومته . والقانون الذي صدر بتاريخ ١٠ مسيدور من العـــام السابـع ، دعا لخدمة العلم، كل الذين هم في سن الخدمة العسكرية من ابناء الفئات الخمس الذين لم يجر تجنيدهم بعد . وجرى تغطية نفقات التجنيد بقرض داخلي اجباري تصاعدي وقع عبئه على المكلفين الاغنياء . وبعد ذلك بعشرة ايام ، صدر قانون الرهائن ، وهو قانون فرض توقيف ذوي القربى من اللاجئين والنبلاء ، في فرنسا ، ووجهاء الملكيين في المقاطعات التي تعيث فيهـا الاضطرابات ، وارسالهم الى مخيمات الاعتقـال ، وهدد بنفي وإبعاد هؤلاء المشبوهين من جنس جديد واتخاذ عقوبات ماليـة بحقهم تنزل بهم الخراب والدمار ، اذا ما ألحقوا بالجمهوريين ادنى أذى . وعادت الى الظهور كذلك الجرائد والنوادي « اليعقوبية » . كل هـذا ادخل الخوف في روع البورجوازية منذ شهر فروكتيدور .

كذلك قل عن الازمة التي سببها ، عام ١٧٩٧ ، الرجوع الى العملة المعدنية ومحاربة التضخم المالي في البلاد ، في اثر الفشل الذريع الذي اصاب ، في السنة السابقة ، السندات العقارية التي شابهت الاسيغناه .

الكل يرغب في الاستقرار الاقتصادي

اشتدت هذه الازمة ودامت طويلاً ، خلال عامي ٦ و ٧ وأنزلت اسوأ الاثر في المشروعات الاستثمارية الكبرى . وزادت الحرب الطنبور نغمة والطين بلة بما ألحقته بالبلاد من ضيق ومصاعب . فالخمسة في المائة التي جعلت الـ ٢٤ فرنكاً ٢٥ ، في السنة الاولى من تحديد هذا المعدل ، هبطت في السنة التالية الى ٧ فرنكات . كل هذه المشاكل تحمل في نظر اعيان القوم ، اذ ذاك ، علامات مصدرها أو منشئها ، اذ انها تعبر جميعها عن الخطر الذي يمثله اليسار . وهذا الخطر ليس بأخف قط من خطر الملكيين وقد تضاعف بانضمام خطر الغزو الخارجي اليه . فالوضع ، مع ذلك هو اكثر تعقيداً وارتباكاً وأصعب حلاً ، من بعض الوجوه ، ولو لم يبلغ من التوتر ما بلغه عام ١٧٩٢ و ١٧٩٣ . فالمهم ، في هذا كله ، انقاذ الثورة ، بما يحيق بها من مخاطر هي هذه العناصر الشعبية التي لم يكن لها فضل انقاذ الثورة من قبل فحسب ، بل ايضاً انقاذها من هذه العناصر بالذات . كل هذا يقتضي له دكتاتورية مركزية او ما شابه ذلك. الا ان الدكتاتورية الشعبية لا بد من ان تخلي المكان في آخر المطاف ، لدكتاتورية عسكرية .

الجيش الموطد

لم يكن من الممكن قط اجبار الجمهورية البورجوازية على انتهاج خطة متزنة ، بعد فنديمير ، الا بواسطة الجيش ، والجيش وحده . فالرجال الذين قاموا بحركة ترميدور والمسؤولون في حكومة الديركتوار ، شكلوا وحدهم القوة الموطدة لاركان النظام . فقد عرفوا ، على انسب من الفشل والنجاح ، ان يتفادوا العواصف الهوجاء ، وان يتجنبوا الزعازع . ولكن فرنسا كانت ترزح تحت ما تعاقب عليها من المحن والاحن . وكانت تطمح ، منذ عهد بعيد ، ان يعود الاستقرار على انواعه الى جميع القطاعات : الى البلاد ، الى اوروبا ، الى الاعمال ، الى دنيا المال ، كل هذا في اطار مجتمع لاطبقي بالطبع ، وفي ظل ادارة بورجوازية . فالمشكلة قامت في ايجاد طريقة للفصل بين الثورة وبين « الروح البرلمانية » وعند الاقتضاء « ثورة التحرر السياسي » . ومثل هذا الوضع لم يعرف الديركتوار ان يحقق منه الا صورة ممسوخة ، وهو وضع أخفى دوماً بين طياته ، كما دل الاختبار على ذلك حديثاً ، احتمال بعث الروح اليعقوبية من جديد .

وها هو الموطد يطل فجأة : فاذا ببونابرت يصل فجأة الى فريجوس ، في ١٧ فنديمير من السنة الثامنة للتقويم الثوري ، ويدخل باريس في ٢٤ منه . كل شيء حاضر للانقلاب في أواخر النصف الاول من شهر برومير .

ففي مساء ١٩ منه ، يحل القناصل الثلاثة : بونابرت وسييس وروجيه دوكو ، محل الديركتوار ، والدستور الجديد يُفرَض على الامة للاستفتاء ، في الرابع والعشرين من شهر فريمير .

يرتكز الدستور على المبادىء الصحيحة التي هي اساس كل حكومة تمثيلية وعلى مبدأ الملكية المقدس ، والمساواة والحرية .

والسلطات التي نص الدستور الجديد على اقامتها تتصف بالقوة والاستقرار ، وهاتان الصفتان لا بد من توفرهما لضمان حقوق المواطنين ولتأمين مصالح الدولة .

ايها المواطنون ! الثورة ترتكز دوماً على المبادىء التي انطلقت منها ، وقد انتهت الآن .

القنصل الاول وعمله التوطيدي

كرّس صباح ١١ تشرين الثاني ١٧٩٩ ؛ أطول فترة استمرار عرفتها فرنسا عبر تاريخها الحديث . فمن قنصل موقت الى قنصل أول منذ ٢٥ كانون الاول ١٧٩٩ ولمدة عشر سنوات ، الى قنصل لمدى الحياة ، منذ ٢ آب ١٨٠٢ مع صلاحية تعيين خلف له ، كما نص على ذلك القرار الصادر عن مجلس الشيوخ (*Senatus Consulte*) الذي صدر في ٢ آب ١٨٠٢ (ترميدور من السنة العاشرة) الى المناداة به امبراطوراً وراثياً ، وفقاً للاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٢٨ فلوريال من السنة الثانية عشرة (١٨ ايار ١٨٠٤) . فقد اضطلع نابليون بمسؤوليات السلطة العليا لمدة ١٤ سنة ونصف . فمحاولات الاغتيال التي تعرض لها ، تارة من قبل الملكيين ، وطوراً من قبل « اليعقوبيين » كما زعموا ورددوا ، ساعدت كثيراً على تحديد مراحل هذا التطور ، كما ساعدت على ذلك الاحداث التي وقعت في الخارج ، كاعادة السلام بفرفر من الجديد على البلاد ، عام ١٨٠٢ بفضل معاهدة أميان . لا مراء قط ان سياسة من هذا النوع كانت تستجيب ، بمعزل عن اطماع نابوليون الواسعة ، للاماني العراض التي جاشت في قلب الشعب الفرنسي الذي تاق ، من جميع جوارحه ، للاستقرار والديمومة في الحكم .

وهكذا قضي تماماً على حركات « الاحزاب » التي طالما اصابت البورجوازية في الصميم من مصالحها الرئيسية . وهكذا زال من الوجود ، كل خطر « يعقوبي » . فألغي قانون الرهائن ، في ٢٣ برومير ، كما فرض ، في ٢٧ منه ، القرض الاجباري التصاعدي . وفي بضعة ايام لا غير ارتفع سعر القطع ٧٥ ٪ وارتفعت الا الابد ، قوانين المصادرة والسلب ، وقامت في البلاد جمهورية تتمتع « بحرية صحيحة » . وسمح قانون ٣ نيفوز لكل من طالهم قانون الابعاد في شهر فروكتيدور بالرجوع الى البلاد . وليس بغريب قط ان يعود بارير وفاديه ايضاً في عداد من عادوا اليها . وقد عرف العهد ان يضع الندى موضع السيف ايضاً وان يصانع ويقطع الالسنة ، وسرعان ما وضع الحزب الديموقراطي في وضع لا يستطيع معه ان يأتي بأي أذىً . فبعد محاولة الاغتيال التي وقعت في شارع سانت نيكيز في الثالث من شهر نيفوز من السنة التاسعة ، صدر قرار من مجلس الشيوخ يسلق بألسنة حداد « سفاكي الدماء » و « مقلقي الامن في كل حكومة » كما كانت المحاولة « النكبة النكباء التي نزلت بالبلاد في جميع المراحل التي مرت بها الثورة » . انها لفرصة ذهبية بيد السلطة لوضع الديموقراطية تحت المراقبة المستمرة ، لتنفي من ترغب في نفيهم ، ولاعدام من يروق لها اعدامهم . ومن جهتهم لم يَعُد اصحاب النظريات من

الجمهوريين في المجالس الجديدة ليسببوا اي ازعاج بمطالبهم . ففي اواخر العـــام العاشر من التقويم الجمهوري ، ترى « اليسار » يسير الهوينا .

اما الملكيون الذين لم يتزحزحوا عن مواقفهم ، فحركة القمع التي تعرضوا لها لم تتم بالسرعة والشدة المطلوبة ، فلم يكن لهـــا بالتالي التأثير الرادع . فالقانون الذي صدر في ٢٣ نيفوز من العام الثامن، أوقف العمل بالضمانات الدستورية في هذه المحافظات الواقعة الى الغرب والتي سادت فيها الاضطرابات والقلاقل . فقد حق للقائد العام في الجيش ان يتخذ قراراً يقضي بعقوبة الموت على الثائرين ، كما اعترف له بصلاحية فرض ضرائب استثنائية ، على المؤسسات العامة ، أسوة بما يجري في البلدان العدوة ، كما اعطيت المحكمة التي تنظر بالجنايات ، بصورة استثنائيـة الحق باصدار أحكام لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة ، وتستمر اللجان العسكرية التي كانت تعمل في عهد حكومة الادارة (الديركتوار) ، في تنفيذ حكم الاعدام بزعماء الثوار ورؤسائهم في المقاطعات الغربية . أما الثوار من الجند ، فما زالوا يستهدفون للمطاردة ويُصرعون بالمئات الى عام ١٨٠١ . فما من حاجة بعد لليعقوبيين ، لتطمئن جماهير الملاكين لحسن مصير مـــا في حيازتهم من الاملاك العامة. كذلك عادت الحياة ، في شباط ١٨٠٤ ، الى المحاكم الجنائية الخاصة، بعد المؤامرة التي دبّرها كادودال : فاعدام دوق دانغان *Enghien* في ٢١ آذار واعدام كادودال ومعاونوه في ٢٤ حزيران ، كان من شأنه ان سمّر الخوف في قلب « حزب اليمين» . استعملت ضد الملكيـــة وضد اليعقوبية ، على السواء كل الوسائل الناجعة ، حتى الحليم منها . ان اعلان اقفال قوائم المهاجرين صدر اثر الانقـلاب الذي وقع في آذار ١٨٠٠ ، والاستفتاء الذي جرى في ٦ فلوريال من العام العاشر مناقضاً نص الدستور الموضوع عـــام ٨ ، منح عفواً عاماً لم يستثنِ الّا الزعمـــاء . وقد اجاز للاجئين العودة الى اوطانهـــم ، بعد ان الزموا بقسم الولاء للجمهورية .

وهكذا سعى النظام الجديد ليؤلّب كل فرنسا وقادتها ووجهائها حول النظام الذي انبثق من الثورة .

ثانياً ـــ القوى الموطّدة لسياسة البلاد العامة

فالجمهورية تبقى قائمة بصورة رسمية . ولا يزال هذا المسمى ينزل الرعب في اوروبا ويحول دون استتباب السلام في ربوعها . فالمادة الاولى من الدستور الذي صدر في العام الثامن تعلن عالياً : « الجمهورية الفرنسية واحدة هي لا انفصام لهـــا » . فبونابرت وزملاؤه هم « قناصل الجمهوريـــة » والمادة الاولى من الدستور المعلن في ٢٨ فلوريال عام ١٢ ، تدمج الامبراطورية بالجمهورية :

المادة الاولى ـ يتولى مقاليد حكومة الجمهورية امبراطور... المادة ٥٣ ـ وقد صيغ القَسَم

الذي على الامبراطور ان يؤديه ، على هذا الشكل : « أقسم بأن احترم وأجعل الكل يحترمون المساواة في الحقوق والحرية السياسية والمدنية » .

نابوليون هـــو امبراطور الفرنسيين ، اقله في الايام الاولى « بمشيئة الله وارادة دستور الجمهورية » . فالثورة التي اعلنها نابوليون ترتكز على سيادة الشعب كما جرى التعبير عنها في استفتاء عام للشعب . هو « الشعب الفرنسي » الذي عيّن نابوليون بونابرت قنصلاً اولاً مدى الحياة » وهو الذي « يرغب » وفقاً لاحكام الدستور الصادر في عـــام ١٤ « في جعل المنصب الامبراطوري وراثياً في ذرية نابوليون » .

الاقتراع العـــام يقتصر على اقلية من دافعي الضرائب ، إستفتاءات

فالاقتراع العام الذي الغاه الدستور الصادر في العام الثالث ، أعيد العمل به اساساً من أسس النظام الجديد بعد أن جرى دمجه بنظام ضرائبي شديد الفعالية ، جرّد من كل قدرة على اتخاذ القرارات الا في ما له علاقة بالاستفتاء .

فاللجان التي عهد اليها إعداد قوائم الوجهاء وفقاً لنص الدستور الصادر في العـــام الثامن ، تنبثق من الاقتراع العام. المواطنون من سكان الناحية ينتخبون المرشحين لادارة الشؤون العامة من بين لوائح الوجهاء في الناحية ، بنسبة عُشر عدد الناخبين في المقاطعة . ففي كل محافظـــة يؤلف مجموع أعيان الاقضية ، بالطريقة ذاتها ، قائمة خاصة بالمحافظة يُنتخب من بين الأسماء التي تضمها قائمة الموظفين ورجال الادارة في المحافظة ، وأعيان المحافظات ينتخبون هم أنفسهم عُشر الأعضاء الذين يؤلفون بهذه الصورة قائمة الأعيان الوطنيين الذين يتم من بينهـــم انتخاب كبار الموظفين وأعضاء المجالس الوطنية . واذ رأى الدستور ان هذه القوائم لا يتم وضعها لاول مرة الا في العام العاشر ، فكل موظفي العهد وكل أعضاء المجالس جرى تعيينهم ، خلال هذه الفترة ، دون العمل بالتمثيل من أسفل .

لم يعمل بهذا النظام ، والحق يقـــال الا لأمد قصير ، أي من شهر فنديمير الى شهر ترميدور من العام العاشر . فقد وضع الدستور الذي صدر ، في هذه السنة بالذات ، نظاماً آخر جاء فيه نظام الاقتراع العام اضعف قاعدة بمراحل . فالمرشحون للانتخابات لا يمكن اخـــذهم إلا من أقلية ضئيلة من رجال المال . وعلى عكس النظام الانتخابي الواسع الموضوع عـــام ١٧٩١ ، والنظام الآخر الموضوع في العام الجمهوري الثالث الذي قـــام على قاعدة واسعة من دافعي الضرائب والذي جعل بضعة ملايين من المواطنين ، مهما تباينت اوضاعهم المـــالية ، واتجاهاتهم الفكرية مؤهلين للمشاركة في انتخـــاب مجالس المحافظات ، راح الدستور الذي صدر في السنة العاشرة يحصر المؤهلين لعضوية هذه المجالس ، في حيّز اجتماعي متجانس، ضيق جداً . فمجالس النواحي ، حيث الكل يقترع ، لا تستطيع انتخاب ممثلين لها في مجلس المحافظـــات الا من بين الـ ٦٠٠ الواردة اسماؤهم من قبل المحافظة . وبما ان مجلس المحافظـــات يتألف من ٢٠٠ – ٣٠٠

عضو، ظهرت لنا الحدود الضيقة التي يستطيع ناخبو الدرجة الاولى العمل ضمنها . فاذا ما تقيدنا بالاراضي الفرنسية ، كما كانت سنة ١٧٩٠ ، كان حق الانتخاب وقفاً على طبقة من الاغنياء لا يتجاوز عددهم ٥٠،٠٠٠ من الفرنسيين . وبالاضافة الى ذلك ، فالمنتخب يصبح عضواً في المجلس مدى الحياة . وكان باستطاعة الحكومة ان تضيف ٢٠ عضواً ، من اختيارها هي ، بعضهم يختارون من بين الثلاثين ممن يدفعون من الضرائب في المحافظة اكثر من غيرهم . والملحق الدستوري الذي صدر عام ١٨١٥ حافظ على هذا النظام . وهذا المجلس لا يتمتع بغير حق الترشيح ، أي ان مهمته تعيين المرشحين فهو يسمي المرشحين للوظائف العامة لا سيما لوظيفة عضو مجلس الشيوخ وبالاشتراك مع الهيئات المعنية في النواحي ، هذه الهيئات التي تألفت بقطع النظر عن نسبة الضريبة التي يدفعها الاعضاء ، ينتخبون اعضاء المجلس التشريعي . غير ان الانتخاب لا يتم على ايديهم . فهو يأتي من فوق ، من القنصل الاول ، في الاصل ، أو من الامبراطور الذي يمثل وحده الشعب في هذا النظام .

وتحت مظهر الاستفتاء الشعبي الذي يتخذ شكل الاقتراع العام ، أولى القنصل الاول بموجب احكام الدستور ، سلطة واسعة جداً . فهو يعين ويعزل كما يشاء. فهو الذي يعين اصحاب المقامات والرتب الكبيرة في الامبراطورية وكبار القضاة من غير اعضاء مجلس التمييز دون أن يكون له الحق مع ذلك بعزلهم . فهو يقترح بحق اقتراع القوانين وينشرها بعد إقرارها ، كما انه يعين قسماً من اعضاء المجالس العليا .

النظام الدستوري والهيئات الاستشارية

في رأس هذا النظام نرى أول ما نرى ، اعضاء مجلس شورى الدولة . فالمادة ٥٢ من دستور العام الثامن هي التي نصت على انشاء هذه الهيئةالتي تعمل تحت ادارة القناصل . يعدّ مجلس شورى الدولة مشاريع القوانين والانظمة الادارية التي تسير عليها الادارة العامة في البلاد، كما انه ينظرفي القضايا الادارية ويقطع بها . كذلك يعين القناصل ، وبالفعل القنصل سييس نفسه ، الفريق الاول في اعضاء مجلس الشيوخ ، هذا المجلس الذي يرعى تطبيق الدستور ويحافظ عليه . ويعمد مجلس الشيوخ الى استكمال عدد اعضائه المحدد ، وذلك عن طريق انتخاب اعضاء المجلس انفسهم من تبقى من الاعضاء لتكتمل هيأته بكاملها ، بعد ان انحصر عددهم بـ ٩٠ شيخاً ينتخبون مدى الحياة .إلا ان الدستور الذي صدر في العام العاشر فتح الطريق امام تدخل السلطة التنفيذية في تشكيل المجلس . فالشيوخ الذين يجب تعيينهم من الآن فصاعداً يجري انتخابهم من قبل المجلس ومن بين قائمة مرشحين يعدها القنصل الاول بالاعتماد على قوائم تقدمها المحافظات . وبالاضافة الى ذلك ، في مقدور القنصل الاول ان يعين ٥٤ عضواً جديداً من اعضاء مجلس الشيوخ دون أن يختارهم من القوائم المقدمة له من قبل . وهذا الامر بالذات يولي القنصل الاول قسماً من السلطة الدستورية، بعد ان اصبح من حق مجلس الشيوخ ،عن طريق قرار اتخذه (*Sénatus - consulte*) ان يفسر الدستور وان يكمله . وهكذا اصبحت هذه الهيئة العليا الى حد بعيد ، تحت قبضة

القنصل الاول . وهذا الامر يبرز اكثر وضوحاً في دستور عام ١٢ الذي خول الامبراطور نفسه تعيين اعضاء مجلس الشيوخ وجعل عددهم غير محدود .

وهذا المجلس نفسه يعين من بين المرشحين الذين يقدم الامبراطور اسماءهم ، اعضاء مجلس الـ *Tribunat* واعضاء المجلس التشريعي . تقوم صلاحية مجلس التريبونا هذا بمناقشة مشاريع القوانين التي يعدها مجلس شورى الدولة ويرفعها اليه ، ويتخذ بشأنها قرار تمنّي بالقبول او بالرفض . اما المجلس التشريعي ، فدوره دور هيئة المحلفين الذين يلزمون الصمت طوال المحاكمة . فيقترع مع المشروع او ضده بعد الاستماع الى مرافعات وخطب الدفاع التي يلقيها مجلس شورى القوانين ومجلس الـ *Tribunat* دون ان يشترك او ان يتدخل بصورة من الصور ، بالمناقشات الدائرة . ولما كان عمل الـ *Tribunat* يدعو ، اكثر من غيره ، للتشوش ، فقد تم الغاؤه بناء على فتوى من مجلس الشيوخ ، بتاريخ ١٩ آب ١٨٠٧ . وبذلك أعيد النُطق او حرية الكلام والتعبير ، الى المجلس التشريعي .

وقد عرف نابوليون ان يضع في خدمة اغراضه بسهولة كلية ، هذه المجالس الصورية . فالنصوص القائمة والعرف المعمول به في البلاد ومقتضيات الامن العليا قضت تماماً على الروح البرلمانية الدستورية ، مع العلم ان الامبراطور وهذه الهيئات القائمة صدرت عن الثورة ، وذلك ليس لان القطيعة الصارخة مع النظام القديم قد جاءت كاملة ، بل لان التباين بين ذهنية البورجوازية النابوليونية وبين ذهنية المجلس التشريعي كانت اكبر في الظاهر منها بالواقع ، لا سيما اذا ما سلمنا جدلاً بان الاخيرة منهما اصبحت بمنأى من ضغط الجماهير الشعبية وبما تبقى من الروح الحزبية الملكية . فالاغلبية الطبيعية في الجمعية التشريعية تألفت من القلب واليمين متحلقة حول مونييه وصحبه . فثورتهم المسالمة التي رمت للتوفيق بما ضمنوها من حق انتخاب موقوف على اقلية من ارباب المال ، ومن مجلس شيوخ كثيراً ما تمنوا ان يكون وراثياً يعينه الملك والطبقة العامة ، وحق النقض المزدوج ، غير المحدود ، كل ذلك ينبع من مصدر الهام واحد مشترك مع الثورة الموحّدة التي وقعت في آخر المطاف ، في شخص هؤلاء تبنت الامبراطورية بلبها وانصارها . والجمعية التشريعية ذاتها كما ابرزتها الحوادث المتعاقبة تحررت الى حد بعيد من سلطة تنفيذية شديدة الشكيمة لاسباب عدة ، اهمها جميعاً انها كانت ملكية بعد ان طرحت سلطة تنفيذية ، ثورية او منبثقة عن الثورة، القضية بشكل آخر. فالمؤسسات والنُظم النابوليونية التي كان في شبه المستحيل على رجال الاكثرية « الطبيعية » ان يفطنوا لها او ان يفكروا بها ، عام ١٧٨٩ ، اصبحت بعد ذلك بعشر سنوات ، أيسر اخذاً واسهل تبنّياً بكثير ، من قبل هؤلاء الافراد انفسهم بعدما اعتراهم من هلع اجتماعي ، وتحت ضغط وتأثير شخصية قوية كنابوليون لا مثيل لها ولا كفاء ، بينما تستمر من جهة اخرى، في اوروبا ، حرب لا هوادة فيها ، تهدد في الصميم ، النظام الجديد .

مهما يكن من الامر فالمرسوم الاضافي الذي صدر عام ١٨١٥ ، انما كان في الحقيقة بمثابة تعبير

صريح واضح ، عن الحد الاخير لهذه التنازلات التي في مقدور النظام الجديد ان يقدمها للحركة التقدمية التحررية : مجلس للاعيان وراثي ، ومجلس تمثيلي ينتخب من بين ٥٠،٠٠٠ من اصحاب الغنى واليسار ، يمثلون رجال المال والاعمال والصناعة .

مصير الحريات الاساسية

كذلك زالت من الوجود الحريات العامة في البلاد: صحيح ان الامبراطور اقسم اليمين الدستورية التي نص عليها المرسوم الصادر في عام ١٢ ، هذا القسم المتعلق بالمحافظة على الحرية السياسية . فقد نصت المادة ٦٤ من الدستور المذكور على انشاء لجنة في مجلس الشيوخ تعنى بامور الحريات والصحافة . وقد نشرت الجريدة الرسمية المونيتور *Monitor* عام ١٨٠٦ ما يلي : ان هذه الحرية هي اولى الحريات التي حققها هذا العصر ويهم الامبراطور جداً ان تبقى مصونة ، محترمة . فليس من مراقبة معطلة . ظواهر غرارة : فالبوليس والعدلية والداخلية ، كلها تقوم بمراقبة الصحافة وتخضعها للتفتيش ، فترغم الجانب الاكبر منها على التوقف عن الصدور . ففي يديها الموت والحياة . صحيح ان السلطات تظهر احياناً بمظهر التساهل امام التيارات الادبية والفلسفية التي تهب على البلاد . ولكن منذ عام ١٨١٠ اخذت مصلحة النشر والمطبوعات بفرض الرقابة على المطبوعات قبل ارسالها للطباعة ونشرها . فالعهد يريد التحكم بالافكار ، والتعليم الرسمي نفسه يساعد على هذا الامر هو ايضاً ، كما نتبين ذلك في كتاب التعليم المسيحي الذي صدر عام ١٨٠٦ والتعليم الجامعي ايضاً عام ١٨٠٨ . فالبوليس والداخلية والدوائر التابعة لها تراقب المسرح عن كثب . فبعد الرجوع الاول الى النظام الملكي ، نص الدستور على ان حرية الصحافة باستثناء حالات سوء الاستعمال ، هي جزء لا يتجزأ من « الحق العام الذي يتمتع به الفرنسيون » وحقبة المائة يوم ، تتميز هي الاخرى ، بحركة تحريرية . والمرسوم الاضافي الذي صدر عام ١٨١٥ يجعل حق الطباعة وحق النشر « بدون اي رقابة مسبقة » وبالفعل فقد اصبحت الصحافة حرة .

فالدساتير القنصلية والامبراطورية لا تشير بشيء الى حق الاجتماع . فالقضية هي من اختصاص الأمن ، تقطع بها الحكومة باصدار امر منع اذا كان ما يوجب المنع او ما يبرره . فالاحكام التمهيدية لقانون الجزاء الذي صدر في شباط عام ١٨١٠ تشير بصراحة الى ان الموضوع لم يسبب على الاطلاق لرجال القانون اي ارتباك ولم يثر عندهم اية صعوبة . فالقضية لم تعد فتح « هذه الاوكار المظلمة » التي أغلقت في ١٨ برومير . فمن الجهة الحقوقية النظرية : «ان حق الجماهير المطلق وغير المحدود بالاجتماع للتداول في الامور السياسية والدينية وما شاكل يتعارض تماماً مع وضعنا السياسي الراهن » . ومع ذلك ، فالقضية ليست منع الاجتماع على اطلاقه ، او اجتماع بضعة اشخاص معاً حتى ولو كان القصد من اجتماعهم التعليق على اخبار الجرائد . فالترخيص الذي يرتبط برضى الحكومة ورغبتها ، لا يطلب الا عندما يتجاوز الاجتماع العشرين شخصاً .

وهكذا زالت من الوجود الحريات العامة التي نادت بها الجمعية التشريعية خلال الثورة ، هذه الحريات التي يحلو للنظام الجديد ان يتغنّى بها . فالثورة النابوليونية والحالة هذه، تتنكر للقسَم النابوليوني ، ولكن ليس لروح ميثاق شهر برومير الذي صدقته واقرته عدة استفتاءات شعبية . فالصحافة الحرة عرف سوادها الاعظم كيف يملأ الحركة ويماشيها مع الزمن ومن بعدها الرجعية الملكية .فالنوادي لم تلبث ان تطورت الى نوادٍ ثورية (يعقوبية) . وهذه الحريات التي بدت شيئاً لا يحتمل في نظر المتربع على العرش والتي لم ير معظم الاعيان الجدد ضرورة لها ظهرت لهم كأنها عوائق تحد من التوطيدات التي كانوا يرغبون في الاخذ بها ، او ذرائع بدائية اعتمدوها لتأمين فوز البورجوازية عندما اقرها العرف ورعاها القانون ، فلم يبق لها ، من بعد ، ضرورة البتة للعهد المكلف بتأمين الاستقرار وترسيخه في البلاد .

وبالمقابل ، فقد بقي قائماً ، مَرعي الجانب ، الحق الجديد المعترف به للحريات الفردية . فالاحكام العامة للدستور الصادر في العام الثامن ولقانون الجزاء منذ اول كانون الثاني ١٨١١ ، تقدس في كل ما يتعلق بالاتهام والتوقيف والسجن ، المبادىء التي بني عليها اعلان حقوق الانسان والتشريعات اللاحقة . فالاحكام التي تقضي بفرض جزاء حلت محل الاحكام التعسفية التي عُمل بها في الماضي ، بعد ان تركت للقاضي ضمن حدود النهايات الكبرى والصغرى ، حرية تقدير الاسباب وتقييمها . فالحاكم سعيداً لن يتورع قط ولن يخشى لومة لائم ، ولا شك ، اذا ما رأى من مصلحته ان يتعدى الشرعية التي أقامها ، وسيكون عنده سجناء دولة . وستساعده الاضطرابات النابشة والحروب القائمة على اللجوء الى القضاء العسكري . وما عسانا ان نقول عن تعسف الدكتاتور ؟ فاجراءات العدل تضبطها مع ذلك هذه النصوص الجديدة ، في معظم الحالات العارضة .

كذلك قل عن حرية الضمير أو الاعتقاد التي تجد مكانها في سياسة التوطيد والتدعيم والترسيخ النابوليونية . فالكاثوليك والبروتستانت واليهود ينعمون جميعاً على السواء بذات الحقوق المدنية والسياسية . فبالرغم من الجهود التي بذلها البابا بيوس السابع ، لم تؤمن المعاهدة المعقودة مع الكنيسة (كونكورداتو) عام ١٨٠١ ، ولا القانون الصادر في ١٨ جرمينال من العام العاشر الذي أقرها ، أي امتياز للديانة الكاثوليكية التي اعترف لها بكل بساطة ، بانها « ديانة غالبية المواطنين الفرنسيين » . وممارسة مراسم عبادة هذه الديانة تتم بكل حرية ، بالاتفاق مع الانظمة والاجراءات التي يضعها البوليس . ان قسس البروتستانت وكهنة الكاثوليك يتناولون على السواء مرتباً من الدولة ، وفقاً لمنطوق المواد الاساسية التي تتعلق بممارسة العبادة الدينية ، كما ان المرسوم الذي صدر في ١٧ اذار ١٨٠٨ نظّم العبادة الخاصة باليهود .

الاكليروس والجامعة

بقيت الكنيسة الكاثوليكية في المجتمع التقليدي القوة الكبرى التي تعمل في الحدود التي رسمتها لها الجمعية التأسيسية ، بالرغم من التنازلات التي قدمتها، لفترة طويلة، الادارة النابوليونية للاكليروس الكاثوليكي. فقد احتفظ القانون النابوليوني بعلمانية الأحوال الشخصية في البلاد وبالطابع المدني المجرد للزواج والطلاق – بعد ان حُددت بوضوح ، الظروف والحالات التي يصح فيها الطلاق – فأبطل الأخذ بعدم تمازج الاخلاق والطباع ، كما ان الاحتجاج بالتراضي المتبادل ، يسقط بعد مرور عشرين سنة من الحياة الزوجية المشتركة ، أو عندما تكون الزوجة تجاوز سنها الـ ٤٥ سنة . وقد حافظت الكنيسة في قضية التربية والتعليم على مواقفها القوية . غير ان الجامعة اخذت تنزع ، في اثر الاصلاح الذي وقع عام ١٨١١ ، على تجريدها من التعليم الثانوي واصبحت بالتالي خطراً يتهدد مستقبل الكنيسة. فاذا لم يتناول الامر بعد، الرجوع الى خطط المساعدات الواسعة التي وضعتها الجمعية التأسيسية . فالروح العلمانية بقيت مع ذلك معمولاً بها ومسيطرة على الاوضاع ، بالرغم من الاستعانة براهبات المحبة ، في العام التاسع من التقويم الجمهوري، للعمل في المستشفيات. فقد بقيت املاك الكنيسة مصادرة وقد اعترف قداسة البابا عالياً في المعاهدة المعقودة مع فرنسا ان الاملاك الكنسية التي صارت الى حيازة مالكيها تبقى غير قابلة للتصرف ، كما أجيز باقامة وقوفات جديدة . وقد ألغت المعاهدة المذكورة الدستور المدني القديم للاكليروس وقانون فصل الكنيسة عن الدولة . فالحكومة تعين الاساقفة والبابا يوليهم الولاية ويتولى سيامتهم كما ان الدولة تؤمن لهم مرتبات سنوية كافية . قد اندمجت الكنيسة في العهد الجديد بمثل ما اندمجت مع العهد القديم . فعلى الاساقفة ان يقسموا يمين الولاء للجمهورية اسوة بما كانوا يؤدونه من ولاء سابق للملك ، فيتعهدون بألا يشتركوا في أي مسعى أو عمل ضد الحكومة ، وبان يخبروا عن كل مؤامرة أو دسيسة ضد النظام القائم يبلغهم خبره وعلى الكهنة ان يحتذوا حذوهم في هذا الصدد. ومن جهة اخرى فالمواد الدستورية التي وضعها نابوليون من جهته زادت من احكام قبضة الدولة على الكنيسة . فعلى اساتذة ومعلمي الاكليريكيات الدينية ان يتبنوا المبادىء التي نادت بها الكنيسة الغاليكانية المعلنة عام ١٦٨٢ ، كما ان البراءات البابوية وتنفيذها ، وتنفيذ قرارات المجامع الكنسية يجب ان يخضع مسبقاً لموافقة الحكومة . فكل مجمع كنسي وطني أو اقليمي يجب ان ينال ترخيصاً مسبقاً من الحكومة. كذلك لا يحق لأي فرد يحمل لقب سفير أو مندوب بابوي او اي لقب بابوي آخر ان يمارس أية خدمة او وظيفة خاصة بأمور الكنيسة الغاليكانية بدون ترخيص سابق من الحكومة . ويترتب على رجال الاكليروس القيام باعمال المراسم العامة التي تأمر السلطات القيام بها حتى ولو ادى الامر الى اعتقال البابا وسجنه ، كما حدث عام ١٨٠٩ . وستحرص هذه السلطات ، بالطبع على توضيح وتحديد الفوارق الطفيفة . كذلك يترتب على الاساقفة تقديم الشكر على الانتصارات التي سجلتها جيوش الامبراطور في «وغرام» – حتى في اثناء توقيف البابا – وعلى فوزه العظيم على نهر الموسكوفا مشيدين عالياً بهذه الانتصارات الداوية . وهكذا أعيد العمل من جديد بتقاليد الاستقلال القديمة التي طالما طالب

الملوك باحترامها والتقيد بها ، ولكن لصالح الثورة الثورية هذه المرة ، كما كان في عهد الجمعية التشريعية ، بعد ان اصبح الاكليروس ، شاء ام أبى ، مساعداً لها وسائراً في ركابها . ولم يحُل هذا التدبير دون ان يتبنى بعض رجال الاكليروس ، شيئاً فشيئاً ، ولا سيما بعد ١٨١٠ — ١٨١١ ، موقفاً معارضاً .

سلطة الاعيان والبورجوازية النبيلة

بعد كل هذا ، وبعدما تمّ من تبدل وتغيير ، بقي قائماً راسخاً في الارض ، هذا المجتمع اللاطبقي والانتصار العظيم الذي حققه ممثلاً بهذه المساواة امام القانون التي طالما نادوا بها واتوا على ذكرها والتغنّي بها منذ عام ١٧٨٩ . فالقَسَم الامبراطوري الذي على الامبراطور ان يؤديه طالما نوّه بذلك صراحة . فالقانون المدني الذي فُرغ من وضعه في شهر فنتوز من العام ١٢ ، أقام على نتائج مبدأ المساواة هذا ، نظاماً منهجياً . كل المواطنين سواء امام القانون . وكذلك املاكهم ايضاً : فلم يعد هنالك عقارات نبيلة وعقارات فلاحين . فالدستور المعلن عام ١٢ ، يحظر ، من جهة اخرى ، كما سنرى بعد قليل ، كل محاولة للعودة الى النظام الاقطاعي البائد . فالارض ، أيا كان نوعها ، تأخذ تعريفها الصريح الحر ، تحت اسم مشترك ، هو الاملاك العقارية التي تؤلف فئة واحدة . ومبدأ المساواة في الإرث ، هذا المبدأ الذي قام على المادة ٧٤٥ من القانون المذكور ، جاء وضعه يكمّل النظام . فلم يَعُد من أثر ، في القانون الجديد لهذه الفوارق الاجتماعية القديمة . الا ان الثورة النابوليونية اوجدت نوعاً من التفريق او التمييز بخلقها الطبقة المنتصرة . فوسام الشرف *Légion d'honneur* الذي أنشىء في العام العاشر والذي تم الاحتفاظ به في الدستور المعلن في العام ١٢ والذي فرض على حامليه قَسَم الولاء للثورة اي بالدفاع عن قوانين الجمهورية وعن الممتلكات التي كرس ملكيتها والذي يتعهد بمحاربة كل محاولة يقصد منها العودة للنظام الاقطاعي ، والسهر على تطبيق المساواة والحرية ، هذا الوسام سيصبح العلامة الفارقة والشارة المميزة « لفرسان » الرتبة الجديدة . كل هذا شيء بسيط . وقد قام في العام العاشر الى سنة ١٨٠٨ ، ارستوقراطية ظاهرة ، مفتوحة ، هي طبقة من النوابغ والمبدعين ، هي حلية البورجوازي الاولى . في مقدمة هذه الطبقة افراد الاسرة الامبراطورية المالكة ، الذين جعل منهم الدستور الذي صدر في العام ١٢ : امراء فرنسيين . وها نحن امام اصحاب المراتب الكبرى في الامبراطورية الذين يُضفي عليهم الدستور القاباً طنّانة هي من مخلفات الاجيال الوسطى او العهد القديم بعد ان جُدد من شبابها ونشاطها وصُقِلت من جديد . من ذلك مثلاً : المنتخب الاعظم *Le Grand Electeur* (لقب جوزف بونابرت) ورئيس مستشاري الامبراطور (كمباساريس) ورئيس مستشاري الدولة (اوجين بوهارنيه) ، والخازن الاكبر (لوبران) والكونستابل (لويس بونابرت) والاميرال الاكبر (مورات) . ويليهم مرتبة كبار الضباط : المارشالية وكبار الموظفين المدنيين لدى البلاط . فتاليران يصبح الحاجب الاكبر ، وبرنييه : رئيس البَيْزرة (*Le grand veneur*) . وما زلنا بعد في اول الطريق .

وستزداد حركة الترفيع البورجوازي وتتضخم مع المرسوم الصادر في غرة آذار ١٨٠٨ ، الذي انشأ مرتبة نبلاء البلاط ، وحملة هـذه المراتب واصحابها ينعمون بها مدى الحياة ويمكن لهم توريثها لاولادهم. فأصحاب المقامات الكبرى يحملون: هذا لقب امير وذاك، لقب صاحب الجلالة، وذلك عطوفة، فابنهم البكر يحمل لقب دوق، شريطة ان يكون الوالد قـد ترك لابنه مبرة مدخولها ٢٠٠،٠٠٠ ليرة في السنة. وهنالك عدد من الوزراء واعضاء مجلس الشيوخ ومستشارو دولة مدى الحياة ، كما ان هنالك اساقفة ورؤساء يحملون لقب كونت . فكبـار القضاة والاساقفة يصبحون بارونات ، ومثل هذه الالقاب يمكن اعطاؤها للقواد وللحكام في المحافظات كما يمكن اعطاؤها ايضاً للمواطنين العاديين اذا مـا قُيض لهم وأدّوا خدمة كبرى للبلاد ، مكافأة لهم لما أتوا من جليل الاعمال. ويحق لهؤلاء النبلاء الجدد استخدام علائم الشرف والنبل . ومرتبة الشرف التي عرفوا بها مدى الحياة ، يمكن توريثها لخلفائهم من بعدهم اذا ما أنشئت لهم مبرّة تلبابن قدراً وقيمة بتبابن الرتبة الـتي يحملونها . فاللقب والاملاك المرتبطة بالمبرة يمكن توريثها للابن البكر في بعض الحالات المعينة ، وهو تدبير يرتبط بمشيئة الامبراطور وترخيصه وفقاً لأحكام المرسوم الصادر في اول آذار ١٨٠٨ . وبعض هذه المواريث ستتعدى الحق العام. وهكذا نشأت في البلاد طبقة نبلاء جديدة ، على اسس بورجوازية تقوم على المنافسة والمزاحمة الشريفة المبلية على العمل والاقدام والمهارة التقنية – والطاعـة ، هي ارستوقراطية وراثية مفتوحة . ولكن دون ان تتمتع بأية اعفاءات أو اية امتيازات ، ارستوقراطية ستحافظ عليها معاهدة عام ١٨١٤ .

ومختصر القول ، فالمجتمع المدني الذي قام ١٧٩١ ، لا يزال قائماً . كذلك بقي معمولاً بهـا الادارة البورجوازية للمجتمع الجديد ، وعن طريق تقنية الانتخابات ، عرفت البورجوازية ان تستأثر بكل السلطات ، كما عرفت ان تحافظ عليها بواسطة التعيين، وهي وسيلة عرفت حكومة مركزية ثورية ان تستغلها على الوجه الامثل . ان سياسة كسب الانصار من جهـة ، والميل الى الاكثار من حديثي النعمة ، هذا الميل الذي شاع بين الاسر القديمة ، من جهة اخرى، عبثاً جعل لافراد العهد القديم ، في الادارة شأناً اخذ دوماً بالازدياد ، وادخل الى قلب مجلس شورى الدولة أعضاء من بين قدامى اللاجئين الذين حملوا السلاح ضد وطنهم فرنسا، امثال السادة «لاس كاس» وجلبرت دي فوازن ، أو قرّب الى الحكام الرؤساء السابقين للجنة العفو والاسترحام ، أو عيّن في القضاء ممثلين قدامى للنيابة العامة ، أو وزع مطرانيات على اساقفـة من العصاة المنشقين . فمجلس شورى الدولة بقي مع ذلك ، للثورة الدستورية ، الحصن الحريز الذي لم يمكن اقتحامه، هذا الحصن الذي دافع عن الفتوحات الاجتماعية التي حققتها هذه الثورة ، وقـام حول النظام الجديد بحراسة شديدة ، مبعداً عنه اليعقوبيين والملكيين الذي بقوا مصرين على نشوزهم . ان رجال عام ١٧٨٩ ، اعتنقوا الحركة بعد ان تخلقوا باخلاق العصر ، حتى رجال العام الثاني منهم الذين عادوا الى روح ١٧٨٩ ، بينهـم مثلاً رودير ورينيو دي سان جان دانجلي، وبولاي دي

لامورت وديفرمون، وشبتال وبرون وثيبودو وثريهارد. وفي عام ١٨٠٦، عاد فدخل الحظيرة، مرلين، واضع القانون الخاص بالمشبوهين، وفي سنة ١٨١٠، المشترك بقتل الملك كينيت" (وغيرهم كثيرون). فمن اصل ١١٢ مستشاراً عملوا اعضاء في مجلس شورى الدولة، في الفترة الواقعة بين العام الثامن وعام ١٨١٤، كان ثلثهم اعضاء في المجالس والهيئات الثورية. ومعظم كبار الوزراء، هم من المنشأ ذاته او تعاونوا، على الاقل، مع الحكومات الثورية: بينهم كمباسيرس وتاليران وفوشيه ولوبران وشبتال وكارنو. وقد ضم اول فوج من المحافظين ١٣ محافظاً كانوا اعضاء في الجمعية التأسيسة، و١٦ في المجلس التشريعي، و١٩ في الكونفنسيون، و٥ في مجلس القدامى، و ٢١ في مجلس الخمسمائة. فـ «درويه» اليعقوبي ومن اشد انصار بابوف يعين وكيل محافظ في سانت مانهولد. فاذا ما خطر لدرويه او لغيره من هؤلاء الناس ان يلعب لعبة اليعقوبين، او ان يجتمع خلال تمرسه بالوظيفة باي عدد من المرتدين، كبر او صغر، او باي من هؤلاء الرجال الذين لا ماضي لهم، فمثل هذا التصرف او المسلك لا يؤثر بشيء في جوهر الادارة الجديدة واتجاهها. فقد حل محل ادارة العهد القديم، هيأة سياسية جديدة. والهيئة القضائية، تجدد القسم الاكبر منها، واكثر من ذلك الجيش ايضاً. فالاسقفية، كالمارشالية اصبحت وظيفة بورجوازية. لم تكن الاسقفية لتعد، في اعقاب المعاهدة المعقودة بين الدولة والكنيسة، سوى ١٦ اسقفاً ممن كانوا قبل ١٧٨٩. ان اعيان الطبقة الجديدة الموجهة قوي جانبهم اكثر فاكثر، في الأطر والملاكات العليا. فالبورجوازية هي التي تحكم بما تم لها من أطر وملاكات. فهي تحكم بواسطة القنصل الاول او الامبراطور. فالتجربة وحالة الحرب على جبهتين استبدلت سيطرتها بسيطرة مركزية، مباشرة، بسيطة، منتدبة، شخصية. فالذرائع تبدلت انما الهدف الاجتماعي بقي وحده قائماً.

ثالثاً — التدعيم الاقتصادي

لم يترك التدعيم الاقتصادي اي مجال للشك من هذا القبيل. فقد ثبّت الدستور الصادر في العام الثامن من التقويم الثوري، المتملكين للعقارات الوطنية، في املاكهم وممتلكاتهم الجديدة. كما ان القسم الامبراطوري، عام ١٢، اعلنها عالياً وبصورة مطلقة عدم الرجوع عن هذه البيوع اصلاً. ومجلس شورى القوانين اخذ يسهر من جهته على تطبيق الشرائع، ولا سيما في كل ما هو مضاد لسلطة الاسياد، وتطبيق قانون ١٧ تموز ١٧٩٣ تطبيقاً دقيقاً. وقد أكد انه يقف ضد الايجارات الدائمة. فالرسوم السيادية والاعشار التي ألغيت دونما اي تعويض ستبقى ملغاة الى الأبد، بالرغم من المداورات والذرائع غير القانونية التي يلجأ اليها بعض عاقدي هذه الايجارات، وبالرغم من ارتفاع سعر الايجار، بالنسبة للاسعار منذ الرجوع الى العملة الثابتة. فهو يصادر من جهة ثانية، لحساب البورجوازية، القسم الاكبر من المنافع التي ادت اليها العملة الثابتة. ان عملية انتقال الاملاك والغاء الرسوم اجرت تبدلاً كبيراً لا يقل بشيء عن ٢٠ ٪ من ايراد الاملاك

العقارية الوطنية ، مما عاد على البورجوازية هنا بالقسم الاكبر من الارباح ، مع العلم ان عـدداً كبيراً من الفلاحين افاد هو الآخر من هذه الزيادة .

تدابير تتناول حرية التصرف

هنالك على العموم تعديلات هامة مصدرهـا هـذه الروح البورجوازية التي تطبع القرن التاسع عشر وتميزه بعيدةً عـن ضغط شعبي ، توطيداً للتدعيمات التي جرت في مجالي حرية التصرف وحرية المرور والانتقال. فقد استمر إلغاء النقابات الحرفية كما ان مجلس شورى القوانين بقي متصلباً في موقفه من هذه القضية. الا انه ظهر في دنيا الاعمال شركات تحمل طابع الاحتكار . فقد صدر في ٢٨ نيفوز من العام الثامن قرار يقضي بانشاء مصرف فرنسا ، اتخذ مقرّاً له رئيسياً دير الاوراتوار الوطني ، واعطي بموجب القرار الصادر في ٢٤ جرمينال من العام ١٢ الامتياز ، دون سواه ، باصدار سندات لحامله وسندات عند النظر . كذلك عادت الى الظهور ، ابتداءً من العـام ٨ ، شركات قانونية ، وصدرت في البلاد قوانين جديدة بشأن المناجم واستثمارها جاء صدورها يقطـع قطعاً باتاً لصالحها قضية استثمار المناجم ، هذه القضية القديمة التي كانت بـين الشركات وبين الفلاحين اصحاب الاملاك . فقد نزع القانون الصادر عام ١٨١٠ ، عن مالك سطـح الارض الافضلية التي اعترف له بها قانون عام ١٧٩١ باستثمار المناجم الواقعة في بطن الارض ، مفضـلاً عليه الشركات الاستثمارية ، واخضع للقانون العام استثمار المناجم المفتوحة ، ولم يعين اي حدود كما لم يحدد اي اجل لهذه الاستثمارات . وهكذا اصبح المنجم ملكاً مستمراً قابل الانتقال ، وان بقي عملياً محتفظاً به للمشاريع الاستثمارية الكبرى . وقد أحتفِظ بالقانون الزراعي الصـادر عام ١٧٩١ ، غير ان مشروع الاصلاح الزراعي عام ١٨٠٨ كان يرمي لان يضع باسرع ما يمكن، حداً نهائياً لحق المرور وحق الرعي في المراعي المشاعية ، بينما تبنّى مشروع قـانون ١٨١٤ ، موقفاً وسطاً قريباً جداً بالفعل من الموقف الذي وقفته الجمعية الدستورية وقد تصلبت الدولة في موقفها عند مواجهتها لقضية اصحاب الاجور . فعقد العمل يعالجه القانون المدني في الفصـل الخامس الخاص بالاستكراء ، اذ انه يميز بين استكراء الاشياء واستئجـار الماشية ، ويخصص له مادتين ، منها المادة ١٧٨٠ التي تعترف ، كما يعترف القانون القديم ، بان صاحب العمـل هـو حري بالتصديق عند نشوب اختلاف بينه وبين الأخير حول معدل الاجر وكيفية الدفع ، وهو معدل حدد ٦٦ لاستئجار الاشياء و ٣٢ لاستئمار الماشية ، وما تبقى يعود امـره في النهـاية لاجراءات بوليسية ولقانون الجزاء الذي امتنع المشترع الثوري ، حتى الآن ، عـن الخوض بشأنه . فقد نص قانون ٢٢ جرمينال من العام ١١ ، وقانون ٩ فريمير من العـام ١٢ : على ان يوضح دفتر العمل الذي يوقعه مأمور البوليس ، اسم العامـل ومهنته واسم رب العمل وصفته ، وتاريخ انتهاء عقد العمل . وباستطاعة صاحب العمل ان يحتفظ بدفتر العمل طوال مدة العقد ، كما يجب ان يشير الى المكان الذي يتجه اليه العامل عند انتهائه من العمل . فبدون تذكرة عمـل لا يمكن تشغيله ، والا اعتبره القانون متشرداً . وقد احتُفظ بقانون لاشابلييه ، بعـد ان

جرت ثقوبة نصوصه بقانون ٢٢ جرمينال ، ولا سيما بالمادتين ٤١٤ ، و٤١٦ من قانون الجزاء اللتين تشددان على النصوص السابقة . وامام الحظر المتساوي لاتحاد العمال ولاتحاد ارباب العمل، قام نظام من الحظر غير المتساوي يختلف ولا شك عن النظام الذي كان قائماً قبل الثورة ، مما ينم عن عقلية متقاربة امام مشاكل العمل والعمال . ان اتحاد العمال كاتحاد ارباب المهن ، يقع تحت طائلة القانون انما الاتهام والقمع هما اقل قوة . هنالك عدم تساوٍ في الاتهام . فاتحاد اصحاب العمل لا يتعرض للجزاء «الا اذا رمى الى تخفيض الاجور بصورة تعسفية وغير عادلة». واذا تدخل اتحاد العمال بغية رفع الاجور او بغية ادخال تعديلات على شروط العمل ، فمثل هذا التصرف قابل للجزاء والعقوبة في كلا الحالتين . ففي عدم تساوٍ في المنع ، يتعرض رب العمل للسجن من ٦ ايام الى شهر ، وللجزاء نقدي من ٢٠٠ الى ٣٠٠٠ فرنك . اما العامل فيتعرض لعقوبة سجن من ٥ سنوات مع استهدافه للبقاء تحت المراقبة من قبل دوائر البوليس العليا . ونرى في الواقع ان التساهل والقانون احياناً يحمي بعض النقابات المهنية : امثال غرفة البناء الاتحادية التي يحول اليها القضاة احياناً قضايا تحكيم للفصل فيها، ولا سيما غرف التجارة التي عادت للظهور وللعمل بها وفقاً لقانون ٣ نيفوز من العام ١١ .

حرية الانتقال والرسوم المشتركة

حرية الانتقال بقيت هي القاعدة ، أقله في الداخل ، شريطة الا تلحق اي اذى بنظام اميري جديد اعتمد اكثر فاكثر ،على ضريبة تصاعدية للاستهلاك . فقد اعاد القانون الصادر ، عام ٧ ، بعض الرسوم الخاصة بالدخولية ، وعرف هذا الرسم ازدهاراً جديداً في اعقاب ظهور القنصلية . والرسوم المشتركة التي فرضت عام ١٨٠٥ تناولت التبغ المستورد وورق اللعب والعربات ولا سيما المشروبات الكحولية التي فرض عليها القانون الصادر ، عام ١٨٠٦ رسماً عندما يجري بيعها بالجملة . والقانون ذاته فرض رسماً على الملح لدى خروجه من الملاحات . وطبيعة نظام الضريبة تختلف كلياً عن الرسم المفروض من قبل على الملح الذي جاء أخفّ بكثير. والضريبة على التبغ التي لم يكن ليشعر احد بها لخفتها في السنين الاولى من عهد القنصلية، انتهت بنظام الحكر على التبغ، وهو نظام عُمِل به منذ عام ١٨١١ .

وبالرغم مما اتصف به نظام التبادل التجاري في الداخل ، من حرية اساسية ، فقد حرصت الحكومة هنا ، اكثر مما فعلته الحكومات في العهد القديم والجمعية التأسيسية ، كل الحرص ، على تأمين المواد الغذائية . فقد نظمت من العام ٨ الى العام ١١ ، مهنتي الخبازين والقصّابين او الجزارين . وعملاً بمنطوق المرسوم الصادر ، في ١٩—٢١ حزيران عام ١٧٩١ ، أعيد العمل برسم طفيف على الخبز وعلى اللحم ، في عدد كبير من المدن ، على اساس السعر الحر للحبوب والماشية . الا ان سعر الجملة بقي مراقباً ثم فُرض عليه رسم عندما سجّل ارتفاع الحبوب ، رقماً قياسياً ، عام ١٨١٢ ، وذلك بالاعتماد على سياسة تقوم على الشراء والخزن ، والاحصاء والمصادرة ، والمنع ، تكللت في اواخر السنة بحد اقصى موقت . وتصدير الحبوب الذي حُظر

منذ عام ١٧٨٨ ، بقي معمولاً به مبدئياً خلال العهد النابوليوني . فالحرب والحصار البحري المضروب على البلاد خلخل التجارة الخارجية ، وهو امر لم تنزع له قط سياسة الحماية التي اخذ بها العهد الامبراطوري . فقد ارتفعت على العموم ، مع ذلك ، ارقام التجارة الدولية ، وكذلك ارقام التجارة الداخلية . وتحت تأثير ارتفاع سعر الذهب ظهر من جديد الازدهار المادي الذي ميز القرن الثامن عشر ، وبقي قائماً الى ان برزت الازمة الاقتصادية الكبرى ، عام ١٨١٠–١٨١٢ ، وحتى بعد ذلك ، بصورة متقطعة .

النتائج

ان الاماني السياسية والاقتصادية التي اعربت عنها الامة ، عام ١٧٨٩ ، تحققت جزئياً . فالثورة النابوليونية كانت عدوة للثورة الدستورية ، لا نسخة حرفية لها . فقد عملت ، شأنها شأن افلاس سببه سوء الادارة ، على تضييقها وعلى تدعيمها ، في وقت واحد .

فهي ثورة شخصية ، مخطط لها ، تحمل طابع رجل يفتقر اساساً للقياس ، وطابع طاغية يحكم بانتصاراته المدوخة ويلقى جانباً ، عند أول صعوبة يصادفها ، بكل العهود المقطوعة ، انما هو طاغية متدرب من نوع معين يؤلف طبقة لوحده ، وممثل للثورة التي قام بها . وهذه الثورة التي فُصلت على قدّه والتي قضت بها ضرورات الصراع أصبحت ثورة تجربة واختبار ، وليس ثورة فكرية او نظرية ، يمكن تعريفها بالشعار التالي : مساواة ، سلطة وتقنية . والروح التي انطلقت في البلاد ، عام ١٧٨٩ ، انقطع هبوبها ، والحركة الدائمة حل محلها الخمود والجمود . والجبهة التي راحت الثورة النابوليونية تناضل دونها ، جاءت نتيجة حركة ارتداد أكثر منها حركة انطلاق .

وامام النظام القديم صمد الامبراطور بواسطة الارادة الوطنية ، في كل المواقع الستراتيجية الكبرى . فقد تخلى طوعاً واختياراً عن البعض . فالخط الذي وقف عنده ، يرسم شكلا يثير الدهش . فقد عرف ان يحتفظ حتى النهاية ، بما قصد المحافظة عليه بكل عناد ، هذا الشيء الذي كان لا يزال بعد ، جرثومة في القرن الثامن عشر . فالمنظمة القيّمة التي اطلقتها الثورة البورجوازية ، تحمل طابع عدة عهود . فقد ولدت في الثورة ولكن ليس في الثورة وحدها . فقد تمنوها قبل ذلك بكثير ، وتحققت اثناء الثورة ، وجرى تدعيمها فيما بعد خلال هذا العهد الطويل من التجربة التي تمتد من سنة ١٨١٤ الى سنة ١٨١٥ .

في سلسلة الثورات المترابطة الحلقات هذه التي لا توجهها اية قوة منظمة مستقرة ، من طرف الى طرف آخر ، في هذا العالم العفوي الذي قام على التوازنات المتعاقبة ، فالتاريخ يحافظ ، كما يظهر لنا ، على وعوده : فالصحيح يختلط على اقدار وانساب بالمرجّح وبالمتوقع .

الكتاب الثاني

العالم أمام الثورة الفرنسية والفتوحات النابوليونية

الفصل الأول

العالم في سنة ١٧٨٩

رئاسة أوروبا الأطلسية

في أعقاب حرب الاستقلال الاميركية انحصر مجال النشاط الزاخر في العالم ، هذا النشاط الذي يعمل التاريخ ، في أوروبا. فلم يكن عدد سكان الولايات المتحدة ليتجاوز ، اذ ذاك ، أربعة ملايين نسمة بينما لم يكن عدد سكان مدينة فيلادلفيا وهي أكبر مدنها آنئذ واعمرها ليتجاوز ٤٥،٠٠٠ نسمة . والنشاط الاوروبي ، انحصر اساساً في مناطق اوروبا الغربية والوسطى حيث كان يقطن ثلاثة أرباع سكان القارة تقريباً، مع العلم ان لا حدود « القلب » الاوروبي ولا حدود المجال الشرقي منها، واضحة جلية ، ناهيك عن صعوبة المواصلات وقلة وسائلها التي كانت تضاعف من المساحات الفاصلة ، اذ كان يقتضي ثلاثة أسابيع لرسالة ترسل من فرنسا الى بولونيا . وكان أكثر الصحف انتشاراً اذ ذاك « كالمركور دي فرانس » و « الانباء الوطنية والادبية » التي كان يصدرها كادا ، لم تكن تنشر من الانباء وأخبار الاحداث ما يتعدى مداه مدينتي درسد وفيينا . وبالرغم من اتصالات فولتير وديدرو وغريم ، كانت روسيا القيصرية ، في عهد الامبراطورة كاترين الثانية ، تمثل في نظر الرأي العام « بلاد البرابرة » . فالأنباء الأجنبية التي كانت الصحافة تذيعها عن الخارج تكاد لا تأتي على ذكرها الا لماماً . وهذه المناطق ، لم يكن مجموع سكانها ليتجاوز ٣٠ مليوناً أي بزيادة بضع ملايين لا غير عن سكان فرنسا.

فحدود اوروبا الناشطة كانت تقف ، في الشرق ، عند مقاطعتي الساكس والنمسا . فالغرب أقله، لا يمتد نظره الى أبعد من ذلك، بينما يتطلع الشرق الى هذا الغرب المثالي أي الى اوروبا

البحرية التي تطل على المحيط الاطلسي حيث يكتنظ الناس ويحرصون على جمع المال والثروات . فالمقاطعات المتحدة والبلاد الواطية النمساوية ، تعد من ٤ – ٥ ملايين نسمة ، وانكلترا ١٥ مليوناً ، منهم ٥ ملايين في ايرلندا ، وفرنسا تعد من ٢٦ – ٢٧ مليوناً ، ويقرب عدد السكان في اسبانيا من عشرة ملايين ، بقطع النظر عن امبراطورية ضخمة من المستعمرات تترامى أطرافها بين سان فرنسيسكو شمالاً وبين مقاطعة بتغونيا في اقصى الارجنتين، جنوباً، والبرتغال نفسه لا يعد أكثر من ثلاثة ملايين بينما هو يسيطر على البرازيل . فالولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا تسيطر بمستعمراتها او بالاقطار المتجرة معها على ما تبقى من أقطار العالم . فكل ما يقع في المجال الاطلسي هذا لا يلبث ان يأخذ طابعاً عالمياً .

هذا الطابع يبدو قبل كل شيء اوروبياً ، ليس لأن الغرب الاوروبي هو قبلة الأنظار بل لما عليه هذه القارة الاوروبية من وحدة التركيب السياسي والاجتماعي، لا تند عنه حتى انكلترا الا الحد ما ، كما تبينا ذلك مما جاء في القسم الأول من هذا الكتاب . فكل ما زحزح هذا التركيب او أدخل عليه ما يشوشه أو أحدث فيه رجةً ما تردد صداه في الاجزاء الاخرى.

١ – المباني الرئيسية

ان المدى الاقتصادي الطويل الذي عاد على فرنسا بالغنى والثروة ، خلال القرن الثامن عشر عمل على إغناء اوروبا ايضاً . فقد توزعت هذه الثروة في كل من فرنسا وبلدان أوروبا توزيعاً واسعاً مما أدّى الى تغييرات وتطورات عظيمة ، مادية وروحية معاً . وقد حدثت هذه التغييرات بالرغم من استمرار الأنظمة القضائية القديمة .

وبالرغم من الاصلاحات التي تمت في ظل الاستبدادية المستنيرة ، فالنظام السياسي التقليدي عرف ان يحافظ على الطابع الذي يميزه، فهو نظام ارستوقراطي دعامته الاولى الطغيان المستبد وعدم المساواة في كل ما يتصل بالامور المدنية . وهذا الطابع التقليدي القديم يبدو على أبرز صوره في هذه المقاطعات الواقعة الى الشرق من نهر الإيلب . وقد جرى صورياً تكييفه في بعض البلدان المطلة على المحيط الاطلسي بينما يحاذر القلب الاوروبي كل تغيير ويجانب أي تطور . وتحت ستار من التنويع الظاهر بقيت النظم الملكية والاقطاعية قائمة في كل مكان ، ان لم نقل اشتدت اواصرها متانة بعض الاحيان .

الاستبداد والارستوقراطية الاقطاعية

لم يلبث مفهوم الدولة للنظام الملكي كما حدده بوسويه ان حلّ محل السلطة الاقطاعية. فالحق الالهي لا يطبق الا على الدولة في ما استقر من مفهومها : كل الملوك يملكون باسم الله العلي العظيم ، أي هؤلاء الذين يؤول اليهم الملك بالولادة أو حصلوا عليه بالانتخاب ، لأن كل موهبة صالحة تنحدر من لدنه وهو الذي « ينير كل مجلس ». فيبدو الملك ، والحالة هذه ، مستودع السلطة الإلهية .

فقراراته كلها معصومـــة عن الغلط وفي الملك تتمثل الدولة وتنصهر . فمهما حاول الاستبداد المستنير ان يجعل هذه السلطة في خدمة المصلحة العامة او ان يسخرها لتحقيق نظرية نفعية ، فلن يغير هذا شيئاً من منطلقها الأصلي ، كما انه لا يس بشيء شمول هذه السلطة . فلها وحدها حق التشريع والادارة في البلاد . فمن آزرها أو عمل في خدمتها فقد قام بما انتدبته له . قـــد يفتقر الملك لشخصية لامعة : فلن ينتقص هذا بشيء من جوهر الملك ومن النظم الملكية ولن يلحق بها أي وهن أو أي ضعف . ففي سنة ١٧٨٩ ، كان يتربع في دست الحـكم ، في كل من الدانمارك والبرتغال وانكلترا وبروسيا ملوك أدنى من المستوى العادي . والثالوث الذي تألف من شارل الرابع وماري لويز دي بارما وغودوى هو مضغة تلوكها بلاطات أوروبا وتحدث بها . الا ان الروابط السلالية بقيت متينة شديدة كما بقي قوياً الاحترام للسلطة الملكية .

ومع ان الارستوقراطية تقف في وجه الملكية في كل من السويد وهنغاريا وأوروبا العثمانية ، ومع انها هي التي تستبد ببولونيا ، فهي تستخدم الاساليب ذاتها التي تستخدمها الملكية ، وترمي الى تحقيق الاهداف نفسها . فأصحاب السلطات من العلمانيين والاكليريكيين يحتفظون بجانب كبير من الحكم ممثلاً بمرافق الادارة والسلطة البلدية والسلطة القضائية في درجتها الاولى . وقد عرفت الملكية كيف تدمج كل هذه العناصر في انظمتها . فالاسباب مرتبط بعضها ببعض . فبعد ان اخضعتهم الملكية ، لسيطرتها وانتظمتهم مراتب وهيآت فقد ألفوا أطر الدولة وملاكاتهـا الادارية ، وقاموا بالاعمال الادارية في المقاطعات والولايات والألوية والمـدن . فهم مساعدون للملاك الادارة ويؤمنون جباية الضرائب . وقامت في كل من انكلترا وهولندا ارستوقراطية هي في مجموعها لا عسكرية ولا اقطاعية ، تتولى ادارة الحكم في البلاد . فالوردات وحدهم في البلاد يؤلفون مرتبة متميزة ، ويورّثون رتبتهم لابنهم البكر . الا ان اصلهم او منشأهم لا يعود بعيداً ومنذ ان تولى ملوك آل تيودور الأول ، فقد تغلغلت بينهم البورجوازية الثرية . وهنا ايضاً ترتبط الاسباب بعضها ببعض .

والامتيازات المالية التي تمتعت بهـــا طبقة النبلاء الاقطاعية تدعم في القارة هذه المصالح المشتركة . فالملك الذي هو اول النبلاء في المملكة غير قادر ان يضع حـــداً لهذه العوائد التي يفرضونها على الفلاحين ، ولهذه الاعفاءات التي يتمتعون بهـــا دون ان يلحق اي اذى بسلطتها الخاصة . وهكذا أسبلت الامبراطورة كاترين الثانية على الارستوقراطية امتيازات ومنـــافع جديدة . امـا جوزف الثاني الذي راح يتصدّى لامتيازات النبلاء ، فقد أحدث البلبـــلة والاضطرابات في مملكته . وقد شدد كثيراً من قبضة السلطة الملكية بعـــد محاولته تحقيق المركزية الادارية في البلاد . والاستبدادية المستنيرة تبدو ، في الاصل ، ذريعة من الذرائع المالية التي تتسلح بها . فالعاهل الفيلسوف يحاول ان يستخلص من نتائج فلسفته ، نفعاً مادياً مباشراً . فهو يبحث عن المـال اينما وجده ويفرض الضريبة على المواد الصالحة لفرض الضرائب ، اي على هذا الدخل العقاري الآخـــذ بالازدهار ، هذا الدخل الذي يعود الجانب الاكـــبر منه على

الارستوقراطية نفسها. فراح يقتبس عن الغرب التدابير والاجراءات التي تساعده على الانتفاع، الى اقصى حد ، من هـــذه الاطر المعمول بها في البلاد ، كما راح يوسع من نطـاق املاك التاج بمصادرته املاك الرهبانيات القانونية . وهذه الروح التجارية التي جاشت فيـه دفعته على تحسين وسائل الاستغلال المعمول بها في البلاد ، وعلى الحـــد من الاستيراد وعلى حماية بعض الصناعات الوطنية . وقد قصّد من هذا كله تغذية خزينته وصندوق بيت المال بحيث يتمكن من مواجهـة الاعباء المالية المتزايدة بعد ان عرف كيف يملىء الارستوقراطية ويصانعها تأميناً منه لمساهمتها . فالنبيل البروسياني لا يتنازل عن اي شيء من حقوقـــه وفردريك الثاني يتورع كثيراً عن التدخل في شؤون الاملاك السيادية . فالانظمة القديمة بقيت مرعية الجانب بصورة عامـة . فالاستبدادية والارستوقراطية بقيتا مترابطتين . فالفلاحون وحدهم يقع عليهم غرْم الحركات الاصلاحية بينما لا يعود ذلك على البورجوازية ، كما يبدو ، بكبير امر .

أرقاء الارض ومتعهدون ومكاترون

والنظام الإقطاعي هو اشد وطأة على اوروبا منه على فرنسا . فما تكاد تعبر نهر الايلب شرقاً حتى يطالعك استبداد ملكية النبـــلاء ونظام رق الارض . فالفلاحون المتحررون او الاحرار يؤلفون شواذاً . فالارض الروسية برمتها تعود للنبلاء وللقيصر الذي ربط املاك الكنيسة واوقافها باملاك التاج. وعندما ضمت الامبراطورة كاترين الثانيـة مقاطعة اوكرانيا الى ممتلكاتها ، ازداد بذلك عدد أرقاء الارض التابعين لها ٨٠٠،٠٠٠ فألفوا بذلك أربعة أخماس سكان البلاد اجمع . فالرق يقـع على الشخص اكثر ممـــا يقع على الارض ويجعله في منزلة الحيوانات ، ويجري بيعهم قطعاناً وجماعات، بيع البهُم في الاسواق التجارية ومعارض الحيوان. ليس ما يحميهم ضد تعسف السيد ونزواته سوى مصلحته الآنية . فقد يسمح لهم احيانـــاً العمل في الخارج شريطة ان يقاسمهم حصة من الاجـر المدفوع لهم . صحيح ان فلاحي البلاط يتمتعون ، من جهتهم بحريـة اوسع نسبياً ، الا انهم يخضعون كغيرهم من هؤلاء الارقـــاء للسخرة ويدفعون مثلهم العوائد المترتبة عليهم . والوضع سواء في بولونيا حيث سبعة ملايين ونصف من ارقاء الارض يعملون في خدمة ١٠،٠٠٠،٠٠٠ نبيل . اما في بروسيا وفي البلدان السكندينافية ، فقد توارى رق الارض عن الانظار تقريباً ، انما بقيت قائمة ، مرعية الجانب ، الامتيازات المترتبة على الإقطاع ذاتـه ولذا كان تطور ملكية الفلاحين بطيئاً للغاية ، بعد ان أخضعت الملكية لقانون الفدية او الاستخلاص . فالنبيل هو وحده ، من حيث المبدأ ، سيد الارض . والمتعهد يبقى خاضعاً لارادة السيد الذي في مقدوره ان يفرض عليـه عقوبات جسمانية ويخضعـه لرسوم وجزاوات تأديبية . وهو يقوم بوظيفة قاضٍ في كل مـــا يتعلق بالمشاعات ، ويراقب النشاط الصناعي في المقاطعة ويحاول فرض الحكر على تجارة الحبوب كما يحتكر صناعة الجعة والتقطير، وبيع السمك ويحتفظ لنفسه بحق القنص والصيد .

والعوائد العينية والنقدية ، وتأدية الخدمة على انواعها والسخرة ، ودفع الرسوم المترتبة على

البيع والشراء ، يرزح الفلاح تحتها في المملكة النمساوية ، بالرغم من الغاء رق الارض وتحرير الفلاحين رسمياً فيها ، اذ ان المعارضة التي قوبلت بها الاصلاحات التي قام بها جوزف الثاني ، من قبل النبلاء في هنغاريا بالاخص ، جعلت من هذه الاجراءات الملكية ، حبراً على ورق ، فأدت هذه التدابير الى تسميم الوضع اكثر مما ادّت الى تذليل المصاعب والمشكلات القائمة . ومع ذلك ، فتملك الفلاحين للارض اخذ بالازدياد والنماء فتناول حتى تملك اراضي النبلاء ، انما على نسبة أقل مما نرى في الامبراطورية الجرمانية المقدسة وفي ايطاليا . فرق الارض الذي يبقي معمولاً به في مقاطعتي البافيار وهانوفر بدا في وضع أخف ، كما راح الفلاحون يقتنون لهم ، على طول نهر الرين ، بعض الاملاك ، وأخـــذ مارغراف بادن يخفف من اعمال السخرة واعطى تسهيلات اكبر لافتداء العوائد المفروضة على اصحابها . وكذلك ، فلم تتضرّس المجتمعات الجبلية السويسرانية كثيراً من الضغط الإقطاعي ، وحركة تحرير الفلاحين في مقاطعة السافوا اخذت تتطور ببطء هي ايضاً . كذلك توارى عن الانظـــار رق الارض في كل من مقاطعات سهل البو وتوسكانا وفي اسبانيا : فالنبلاء ورجـال الاكليروس من مالكي الارض يؤجرونها لمزارعين ولمرابعين . فهم في وضع أقل بؤساً مما هو عليه وضع المزارعين في مملكة الصقليتين وفي السلطنة العثمانية حيث تسيطر عـــلى أرض ممسكة ، جدباء ، اقطاعية جشعة لا ترحم ولا تشفق . واكتراء الارض لقاء بدل نقدي ، هي طريقة من طرق الاستثمار ، يُعمل بها في الاراضي الخصبة المعطاء فقط . ففي البلاد الواطية حيث قسم كبير من الارض يعود للكنيسة ، اتسع الأخـذ باكتراء الارض . وفي انكلترا خصوصاً حيث الملكية يقع معظمهـا بـين ايدي اللوردات والبورجوازيين ، فقد أوجد اتساع رقعة القطع الزراعية ، أوضاعاً مختلفة . وفي ايرلندا أصار اصحاب الارض المزارعين الى البؤس والفقر المدقع ، اذ ان ثلاثة ارباع السكان كانوا يعيشون حفاة ، ومثل هذا الوضع البائس لم يكن ليخفى امره لدى المجتمع المستنير في اوروبا ، بعـــد ان أنّ الجميع وتعالت تشكياتهم من فداحة الضرائب التي رزحوا تحتها .

وهكذا مهما كان وضع النظام الزراعي المعمول به في البلاد ، فالمجتمـع البشري كان يعوّل بالاكثر على استثمار الفلاح للارض . فرق الارض مشكلة حادة عانت منها اوروبا جمعاء ، وفي كل الاقطار الاوروبية كانت الرسوم السيادية والعوائد المضروبة ، تجبى دونما رحمـــة . والنتيجة الثابتة هي ان المحاولات التي استهدفت الاصـــلاح والتخفيف من حدة وحرافة الاوضاع القائمة والتي لم تخل ابداً من مقابل والتي وقع معظمها على الفلاحين ، كانت بمثابة طرح قضية الواقـــع السيادي على بساط البحث .

نحو الملكية المركزية

فالفلاح حتى المتحرر منه يبدو وكأنه أعزل من السلاح ، لا يبدي ولا يعيد امام طغيان « اسياد الارض » . فالاملاك الكبيرة تؤلف النظام المستبد بالريف . والطريقة المتبعة في استثمار الارض واستغلالها ، تحمل مالك الارض على طلب المزيد من العمل والربح ، ولذا اتجه استثمار الارض اكثر فاكثر نحو شكل رأسمالي . واعتبـار

امكانية زيادة الدخل هو الذي يفصل في نهاية الامر : فالنظرة النفعية هي التي تشيل في النهاية على النظرة الاجتماعية او الانسانية . ففي اوروبا الغربية غلبت رقعة المروج على رقعة الاراضي التي كانت تزرع من قبل ، والحنطة اخذت مقاديرها تتضاءل بالنسبة للتربية الماشية التي امتصت عدداً اقل من اليد العاملة . وعلى عكس ذلك اصبحت الاراضي الزراعية في الشرق ، تعطي كميات اكبر من الحبوب. وازداد عدد من لا املاك لهم اكثر فاكثر . ففي ايرلندا وحدها اكثر من مليون عامل نصفهم فقط يعمل باستمرار طوال السنة . وفي انكلترا والمقاطعات البلجيكية يطلب الشغيلة أوَدهم من العمل في الصناعة ، اما في المقاطعات والبلدان المطلة على البحر المتوسط فقد زاحوا يردفون صفوف المستعطين فازداد بالتالي الوضع حرجاً وسوءاً من جراء التفاوت الاجتماعي الصارخ ومن انخفاض معدل الملكية لدى الفلاحين او المتأتي عن الحركة الديموغرافية وازدياد حركة السكان ازدياداً سريعاً لا يرحم. ويحق لنا ان نقدر ان عدد سكان اوروبا الوسطى ارتفع هو ايضاً بمعدل الثلث ، خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وبالرغم من ارتفاع معدل الوفيات في روسيا ، فقد كان عدد السكان فيها يزداد بنسبة ٢٠٠،٠٠٠ في السنة . كذلك تضاعف عدد السكان في اسبانيا وفي البلاد الواطية والجزر البريطانية ، خلال هذه الفترة الواقعة بين ١٧٠٠ و ١٧٨٩ وقد بدا بؤس الفلاحين، في اواخر القرن الثامن عشر، اكثر انتشاراً واكثر اتساعاً. وكثيراً ما قاموا بانتفاضات ثورية طلباً للتحرر الا ان ثوراتهم هذه امكن كبحها بسرعة . فمثل هذه الحركات لا تتمخض بعد الا برسيس ضعيف جداً من الوعي الطبقي. ولكي تؤلف ثورات الفلاحين قضية سياسية كان لا بد من مؤازرة الأطر المتحررة لها ومن ثورة عارمة تقوم على مقربة منهم .

٢- البورجوازية والرأسمالية

ازدهار المدن الصناعية والتجارية

ها هي البورجوازية تستبطر شأناً وتزداد عدداً وقوةً ، في كل مكان ، كما تبرز نهضتها الاجتماعية في كل مكان بالرغم مما تصادفه نهضتها هذه من صعاب وعراقيل تثيرها النظم القضائية . فاذا ما تطورت هذه البورجوازية وليداً في الاقطار الانكلوسكسونية ، فهي تلاقي في القارة ، متاعب عديدة . وبالرغم من بعض التنازلات ، بقيت اللامساواة المدنية القاعدة المعمول بها . فالنظام الاقطاعي ، والوضع القانوني للملكية والسلطة السياسية التي تتمتع بها طبقة النبلاء ، كل ذلك وما اليه حد كثيراً من اطماعها ومن الاهداف التي ترتسمها . وهؤلاء النبلاء يقطعون الطريق على كل من يروم الوصول الى المراكز العالية أو يطمح اليها . فسكان المدن يبقون ، على الغالب ، دونما شك بذلك، مقتصرين على نسبة طفيفة . والتطور الذي اخذوا باسبابه انما مصدره هذا النشاط التجاري والصناعي الذي اخذت المدن باسبابه ، ان دلّ على شيء فعلى ما تتمتع به من نفوذ « بورجوازي » هو في أبان نشاطه . ومع ذلك فالمدن الكبرى تبقى نادرة جداً الى الشرق من نهر الرين . ففيينا تعد ،

اذ ذاك ، أقل من ٢٥٠ الف نسمة ، أي أقل من نصف سكان باريس ، في تلك المدة . وليس في برلين ما يوازي ربع هذا العدد . ففي بولونيا ، مدينة فرصوفيا وحدها تعد ١٠٠،٠٠٠ نسمة ، وروسيا لا تعرف سوى مركزين هامين : هما موسكو وبطرسبورغ ، وكلاهما بنسبة فيينا من حيث عدد السكان. والمدن الحرة الواحدة والخمسون القائمة في الامبراطورية الجرمانية المقدسة لا تعد مجتمعة اكثر من ٥٠٠،٠٠٠ نسمة ، الا ان مدينة همبورغ وحدها يزيد عدد سكانهـــا على ١٣٠ الف نسمة ، أي ما يعادل مجموع سكان مدن فرنسا وانكلترا معاً في المقاطعات . اما على الساحل الاطلسي ، فقد ادى النشاط التجاري الذي زخرت به المدن البحرية ، الى ازدياد عدد السكان فيها . فلندن ناهزت المليون ، وامستردام تعد ٢٠٠ الف . ويتجاوز عـدد سكان كل من مدن روتردام وبروكسل وانفرس وغاند وليبـج الخمسين الفاً . وفي الجنوب بزّت لشبونة بعدد سكانها مدينة مدريد، بينما تجاوز عدد سكان مدينة برشلونة بكثير الـ ١٠٠،٠٠٠ نسمة . فالماضي يفسر لنا اكثر من الحاضر الطاقة الكامنة في المدن الايطالية : هنالك ستة مدن كبيرة تعد الواحدة اكثر من ١٠٠،٠٠٠ وستة مدن أخرى يتراوح عدد سكان الواحدة منهـــا بين ٥٠،٠٠٠ و ١٠٠،٠٠٠ والازدهـــار العظيم الذي سجلته الحركة التجارية في هـذا العصر ساعدت الى حد بعيد على تكوين مزيج من الطبقات الوسطى قام مقام البورجوازية .

فالازدهار التجاري والاقتصادي يفسر لنا ، الى حد بعيد، ازدهار المدن وتطورها الصاعد . فالازدهار الاقتصادي الخارجي والارتفاع الدولي للاسعار ، واتساع الاسواق التجارية امـام حركة الاستهلاك المتزايدة ، والنزعة نحو الحرية التجارية أدت ، بعـــد فترة من التردد ، الى احداث بعض الاثر على سياسة الدول التجارية . فمن انكلترا الى روسيا ، اخذت حركـــة المقايضات التجارية تنمو وتتطور باستمرار ، فارتفعت الى ثلاثة اضعافها خلال القرن في الاولى، وارتفعت اكثر من ذلك ايضاً نسبياً في ما يتعلق بالثانية. فما من شك قط ان مثل هذا التطور المحسوس حصل في مجال التجارة الداخلية والصناعة ، ونشطت الحركة نشاطاً محموماً بتأثير من العوامل ذاتها . فالنجاحات التي سجلها الانكليز في هذا المجال يعرفها الجميع ، الا انها نجاحات يجب الا تكسف ما تم من امثالها في البلدان الاخرى . وانشئت افران تعمل على الفحم لتشغيل معامل الحديد على طول مدى نهري السامبر والموز ، في مـدن شارلروا وليبج ، مع العـــلم ان جوف الارياف الفلمنكية كان يرتكض لكثرة ما قام فيها من معامل النسيج . فمقاطعة وايس تعد اكثر من ٤٠،٠٠٠ من الحاكة واكثر من ٢٠٠،٠٠٠ من مغازل القطن . وأخذت معامل الاجواخ في فرفييه ومعامل الدانتيلا في مالين تستعين بعدد كبير من العمال تأخـــذهم من بين الفلاحين وتدفع لهم اجوراً لا ترد عنهم غائلة الجوع . وعلى عكس هذا كان الوضع في الشرق . فالفلاح ، ولو حراً ، لا ينعم بحرية صناعية أو تجارية فكم بالحري من كان رقيق الارض ؟ فرق الارض في روسيا يشجع ، مع ذلك ، على الاخذ ببعض المشروعات الاستثمارية : حكومية كانت أم خاصة بالنبلاء . فصناعة الحديد التي تمركزت في الاورال تعود لهم ، وقد زاد انتاجها عـام

١٧٨٩ على انتاج فرنسا من الحديد . الا ان البورجوازية تعاني كثيراً من المصاعب والعراقيل التي يُثيرها امامها النظام الاقطاعي . فالفلاحون الاحرار وأرقـاء الارض الذين يعملون على اساس مقاسمة اجورهم مع اسيادهم لا يفون بالحاجة قط ، ولذا فلن يلبث المصنع ان ينشىء له فرعـاً في الريف ليفيد من اليد النسائية العاملة ، وليس اغرب من ان تعرف كيف افادت مختلف الفئـات الاجتماعية من حركة الازدهار الاقتصادي هذه. والثابت هو ان معظم هذه المنافـع والارباح كانت تذهب للمتعهدين ، كبـاراً وصغاراً ، وبورجوازيين واحياناً من النبلاء ، فتحدث بينهم تطوراً بطيئاً لا يلبث ان يترك اثره الظاهر على نمط الحياة وطرق التفكير في المجتمع ، على نحو ما تم في انكلترا وفرنسا .

وقد مر ولا شك ، هذا الازدهار ، من وقت الى آخر في ازمات تركت مضاعفاتهـا على المجتمع ، واقامت ارباب العمل ضد اصحاب الاجور . ان ١٤٪ من سكان المدن في انكلترا كانوا عيالاً على صندوق الصدقات ومبرات الاحسان ، عام ١٧٨٩ ، وكنا نرى الحاكة في فرفييه يناضلون في تلك السنة بالذات ، في سبيل الحصول على زيادة لحاسة واحـدة عن كل ذراع قماش ينتجونه .

الحائر الثورية

غير ان موضوع الخلاف الاكبر كان في غير هذا المجال ، وسواءاً أكان خفياً أو مكشوفاً ، فقد قام على الاخص ، بين البورجوازية والارستوقراطيـة فانتصبت الواحدة منها في وجه الاخرى . فقـد شكلت حرية الصحافة سلاحاً جديداً في يد الاولى ، في كل من الدانمارك وبروسيا . صحيح ان فردريك غليوم الثاني عاد عن محاولة الاصلاح التي قام بها ، فأمر في كانون الاول عام ١٧٨٨ ، باخضاع كل مطبوعة أو نشرة تصدر في البلاد ، لمراقبة مسبقة من قِبل لجنة حكومية . الا ان أية نشرة مُنعت عن الظهور في برلين مثلاً كان لها ملء الحرية في فرانكفورت .

وليس ما يضير قط ان يبقى قائماً في المانيا امير صغير وبلاطه المتواضع، أو اسقف ما مـع كهنة أو أية بلدية من البلديات . فالقرن الثامن عشر قد زرع في النفوس خمير الثورة . فـالوعي الوطني يمهد الطريق امام بعث ماضي الامبراطورية المجيد . وهـا هي المقاطعات السويسرانية وايطاليا تتحسسان عميقاً وجوب تحقيق وحدتها .

فالنار تخمد تحت الرماد حتى في الجانب الآخر من المحيط الاطلسي ، في الطرف الآخـر من العالم الابيض ، في اميركا اللاتينية التي انتظمها على شاكلة اوروبا ، سلك واحد من الازدهار الشامل ، ولا سيما المستعمرات الاسبانية منها. فالى قبضة الوطن الام الشديدة الوطأة من الوجهة الادارية والتجارية ، أضف سلطة الكنيسة المتغطرسة وغناها المفرط. ليَعُـد من يشاء للقسم الاول من هذا الكتاب ليرَ كيف انتصبت مطالب الموظفين ورجـال الاكليروس التعسفية ضد « بورجوازية » قوامها التجار والخلاسيون والمزارعون الذين ابتدأوا يـكافحون في سبيل عيش

اكرم ، من نحو عشر سنوات ، فتهدف من وراء صراعها هذا الى خلع النير الاسباني الثقيل عن اكتافها ، ليس رغبة منها في تحرير ابناء البلاد المستعبدين والزنوج الأرقاء، بل طمعاً في الاستيلاء على مقاليد الحكم في البلاد . فلم تلبث ان قامت ثورات في كل من الشيلي وغرناطة الجديدة . وأقبل الناس يقرأون بلهفة « العقد الاجتماعي » ، لروسو ، و «البيان الاقتصادي » الذي وضعه «كسناي»، و«بحث المشاعر» لكوندياك. وميراندا يحتفظ بهذه الكتب في خزانته الخاصة. فراح بوليفار وسان مارتن يلتهمانها . كذلك رغب سكان البرازيل في خلع نير البرتغال عن اعناقهم . فقد التقى احدهم المدعو مايا في مدينة نيم، من اعمال فرنسا، عام ١٧٨٧، يجفرسون الفرجيني بعد ان كان استقر منه الرأي ، على ان يكسب عطف الولايات المتحدة الاميركية لمساعدتها على استقلال بلاده .

في كل مكان نرى البورجوازية أو ما يقوم مقامها تشرئب باعناقها وانظارها نحو البلدان الانكلوسكسونية مدفوعة الى ذلك بالآمال المعسولة .

٣ ـ السراب الانكلوسكسوني

قوة الارستوقراطية البريطانية

تجري في كل مكان بكل ارتياح ، المفاضلة بين الدول ذات النظام الاستبدادي وانكلترا . فالمجتمع « المستنير » نظر الى انكلترا نظره الى الرائدة، وحلا له ان يرى في نظامها الدليل القاطع على تأثير المبادىء والنظريات الفلسفية . فالأمة الانكليزية قائمة بالفعل ، ولها حياتها السياسية الخاصة . ومثل هذه الحياة لم تتوفر بعد للفرنسيين ، كما تنعم بنظام تمثيلي وتقاليد مشبعة بالحرية . ومع ذلك فالسلطة فيها هي في قبضة أقلية . أما المجتمع الانكليزي فاشبه ما يكون حقل اختبار وتجربة ، ومجالاً تجارياً واسعاً .

في هذه المملكة الدستورية ، العرف وحده هو القسطاس الذي يضبط الحقوق الخاصة بالملك وبالبرلمان . فليس من نص دستوري يبين الحدود ويقيم السدود ، والملك جورج الثالث يعلنها عالياً بانه «يرغب في ان يكون هو نفسه رئيس وزرائه». فهو الى جانب حزب المحافظين الذين يحترمون ارادته حتى ولو تعارضت مع اهداف مجلس العموم ، هذا المجلس الذي لا يمثل بالفعل سوى قسم ضئيل من الشعب الانكليزي . فحق الاقتراع هو امتياز وقف اصلاً على كبار مالكي العقارات من اراض ومنازل . فالبلاد برمتها لا تعد اكثر من ٤٥٠،٠٠٠ مقترع ، فالبورجوازيون اصحاب المهن والمزارعون الاثرياء يؤلفون توابع لاصحاب الاراضي الاغنياء الذين يتقاسمون فيما بينهم المقاعد في مجلس العموم. فالخريطة الانتخابية التي لم يدخل عليها أي تعديل منذ بضعة اجيال، لا تتفق بشيء مع التوزيع الحالي للسكان في انكلترا اليوم . فالمدن المنحطة *Bourgs pourris* ومدن الجيب (*Bourgs de poche*) التي لا تزال مراكز رئيسية للانتخابات بالرغم من انحطاط شأنها ، تبعث في النفس الشك . ان وظيفة النائب العام تشري وتباع، وثمنها

لا يقل قط عن ٢٥،٠٠٠ فرنك ذهب. والثابت ان ثلثي اعضاء مجلس العموم يُعرفون قبل اوان الانتخابات ، بعد ان تفرض الحكومة وكبار الملاكين إرادتهم على الناخبين الذين يقترعون وفقاً لسجل مفتوح . فالطبقات الاجتماعية الواحدة تؤمن لنفسها ادارة المقاطعات والراعويات وادارة البوليس والعدل وجباية الضرائب . وبالرغم من الاصلاحات التي قام بها وليم بتّ ، لا تزال تسيطر على البلاد جباية مالية بالية يضاف اليها رسم خاص بالكنيسة الانغليكانية يجبى من جميع اطراف البلاد ، من اتباع الكنيسة المسيحية في اسكتلاندا ، ومن الكاثوليك الارلنديين الذين حُظِّر عليهم القيام بمراسم عبادتهم . فالدولة بقيت مذهبية في الصميم ، والمشاجرات الدينية كانت تسمم العلاقات الاجتماعية ، فالتسامح الديني ليس بالفعل سوى كلمة جوفاء ، كما هي الحال تماماً مع الحريات العامة . فحق تأليف الجمعيات مع انه حق معترف به رسمياً ، لا يطبق على اتحادات العمال . وحرية العمل هي حرية محدودة في بعض الحالات بمجرد الاضطرار لقبول العمل وفقاً للاجر الذي يحدده القانون . فالمعوزون الذين يترتب على الراعوية أو الخورانية إعالتهم ، يمكن ابعادهم عن اولادهم وارغامهم على القيام باعمال السخرة . فالطبقات المعدمة هي بالفعل خارج الحق العام . هنالك قانون وحشي يعاقب على الجرائم التي تجر اليها الحاجة والفاقة . ان سرقة احدهم ما يزيد على ١٢ نحاسة من جيب جاره تستوجب عقوبة الموت . والنساء كالرجال هن عرضة لعقوبات الجلد والتشهير .

ومع ذلك ، فهذه التجاوزات نفسها تساعد على تكوين الرأي العام ، هذا الرأي الذي تعبر عنه النوادي والذي يعبر فيها عن مطالبه ومتطلباته . فالحركة الراديكالية التي ظهرت عام ١٧٨٠ ، خلال حرب الاستقلال الاميركي جاءت رجع صدى لهذا الرأي العام . من خطبائها المشهورين . *Price* و *Priestley* وتوماس باين الذين وقعوا تحت تأثير افكار روسو السياسية ، وراحوا يطالبون بالمزيد من « الحرية والمساواة والاخاء » . فحرية الصحافة اخذت تهيب بهم الى الاكثار من اكتساب الانصار ، فاستعملوا افانينها على نطاق واسع .

الجمهورية الاميركية

فالمبادىء التي علموا وعملوا بها نراها محترمة ومرعية الجانب في الجمهورية الاميركية . فكل ولاية من الولايات الثلاث عشر لها دستورها المكتوب يسبقه اعلان رسمي لحقوق الانسان الطبيعية التي هي اساس العقد الاجتماعي . فالسلطات يُفصَل بين بعضها البعض كما ان حدود السلطة التنفيذية فيها جاءت واضحة جلية . فباستثناء ولاية بنسلفانيا ، يقوم في كل ولاية ، كما هي الحال في انكلترا ، مجلسان . الا ان حق الاقتراع بقي محصوراً بملكية الارض ، والشروط الموضوعة لمن يحق لهم ان ينتخبوا تحدد من ذاتها الهيئة السياسية : يجب على كل من يرشح نفسه للانتخابات ان يكون له من الاملاك ما قيمته ٢٠٠٠ ليرة انكليزية بحيث يحق له ترشيح نفسه لمجلس الشيوخ في ولاية كارولينا الجنوبية . فالحكومة الاتحادية تبدو ضعيفة حيال الولايات التي تتمتع بملء سيادتها . فقد توصلوا الى تأمين توازن بين سلطات مجلس الكونغرس ورئيس البلاد الذي يجسّم رغبات الولايات . فهو بالنسبة لكل ولاية

رئيس الوزراء لكل منهـا . فالحكومة تعود بالفعل لأقلية من المزارعين من ولاية فرجينيا من اصل انكلوسكسون ومن المذهب البيوريتاني . فعجز الحكومـة المركزية يُغضب الجمهوريين ، ومعارضتها تكاد لا تبرز لهـا صورة ، اذ باستطاعة اي فرد كان ان يجرب حظه في هذه الارض الجديدة التي لا ماضي لها . فليس من عائق يقف في وجه حرية الصحافة او حرية العمل ، او يحد من حق الاجتماع وتأليف الجمعيات ، الا ان الدساتير الـــتي وضعها البيض لهم ولابنائهم ، دون سواهم ، تتجاهل في المجتمع المدني ، جماعـــة الملونين . فليس من يُطالب ، في اي من ولايات الاتحـــاد ، بالغاء الرّق وأوضاع الزلوج تبقى حيث وضعها وكيف تركها عهد الاستثمار الاستعماري .

وهكذا يبدو واضحاً سبق الانكلوسكسون لاوروبا القارة وتقدمهم عليها . فالاوهـــام المتناقلة والحقائق الواقعيـة تسهم جميعاً في تكوين قوة الجذب هذه التي يتمتعون بها في الخارج . فالكل يرى فيهم اول من خلق مجتمعاً اقرب من اي مجتمع آخر ، الى الحرية والمساواة والمدنية تتولى الحكم فيه طبقـات البورجوازية العليا والوسطى . فالاغراء الذي تمثله الثورة الانكليزية واحسن منها الثورة الاميركية ، يبقى قوياً .

ولكن ها هي فرنسا ، فرنسا التي أطلقت « الثورة الفكرية » والتي عبّرت بمثل هـــذا الوضوح عن فكر العصر وروحه ، تعلن ثورة جديدة ، تعالج على المكشوف بصورة علنيـة و اكثر من اي ثورة اخرى ، المشكلات الكبرى التي تقضّ اوروبا وتُمضّها . فكلِ مشاكل فرنسا الزراعية ، نجدها في الخارج ، اكثر عدة ، ولا سيما بنسبة غير متساوية ، مشكلة بورجوازية ، متصاعدة ، نامية ، تزخر بالتطور المادي والروحي وتتخبط في خضّم من الموجبات المدنية ، في مجتمع يحاول ان يعيش .

فبين المجتمع القديم المبني على الطبقات ، والمجتمع الجديد الذي انبثق عن الثورة الفرنسية ، سيطل على الدنيا صراع يلف العالم بأسره ، الى عام ١٨١٥ ، ويستأثر بتاريخ العالم .

الفصل الثاني

الثورة الفرنسية والعالم

(١٧٨٩ ـ ١٨٠٢)

اولاً ـ عدوى الثورة الفرنسية

انضمام المجتمع المستنير

أثارت حدثان فرنسا أول ما أثارته هزة من الدهش والارتياح معاً. فالجرائد والمنشورات الثورية لقيت في جميع انحاء اوروبا وارجائها، معلقين وشارحين يتناولون تطوراتها بالرضى واليمن بينما تعمل مدينة ستراسبورغ على نشر هذه المطبوعات السرية التي كانت تقذف بهـــا المطابع السرية وتؤمن نشرها وتوزيعها في الشرق. وتحرص الجرائد الاجنبية على نشر اخبار فرنسا بانتظام كلي. واخذت غازيتا فرصوفيا تنشر في اعدادها المتوالية، ابتداءً من ٢٣ ايار ١٧٨٩، رسالة يبعث بها مراسلها من فرساي. فجريدة الاتحاد والحرية كانت تصدر، في باريس، بالفرنسية والانكليزية. ومما لا شك فيـه قط ان المحافل الماسونية قامت بدعاوة عريضة للثورة. فبونفيل، احد اعضاء محفل النادي الاجتماعي، حرص على ان يبعث بسلسلة من الرسائل للمستنيرين في البافيير، كما ان محافـــل سافوى الاسكتلندية كانت تتلقى كلمة السر من مدينة ليون. وفي سنة ١٧٩٠، تُرجمت وثيقة اعلان حقوق الانسان الى عدة لغات واصبحت بذلك رفيق الروح المتحررة التقدمية التي كانت تهب على اوروبا جمعاء، حتى في اسبانيا نفسها حيث عين ديوان التفتيش اليقظة لم تكن لتغفل لحظة، وحيث لقيت مبادىء الثورة عنـــد منطلقها، ترحيباً حاراً، بالرغم من ملاحقة هذا الديوان لاحرار الفكر وتحرياته الدقيقة لهم.

فها هم السياح و« حجاج الحرية » يتوافدون على فرنسا من كل فج وصَوْب، فقد قدم من المانيا الى فرساي فورستر والملاك الكبير غليوم دي همبولدت، ومن انكلترا: الشاعر وردسورث، والمحامي الحر التفكير أرسكين، وبيغوت من فرقة الكويكرز، الذي سيصبح فيها بعـــد اللورد كستلريغ، والامير الروسي الشاب ستروغانوف الذي سيتولى مهمة تهذيب رومة *Romme*،

عضو مجلس الامة في المستقبل، والذي وقّع سجل التشريعات باسم مستعار هو سكرتير جمعية لعبة التنس ، وحضر مراسم احتفالات الذكرى الاولى للقَسَم المشهور . وقد استقبلت النوادي والجمعية التشريعية ، بكل ترحاب الاجانب القادمين الى باريس . والبارون البروسياني غلوتز تمنى ملتمساً ان يحضر التحالف على رأس وفد كبير من مختلف الاجناس والقوميات ، فيه التركي والايراني ، وذلك بغية الاحتفال بطلائع حلف عام . وطلب مثل هذا الشرف توماس باين وغيره من الرعايا الاميركيين .

فأخبار فرنسا والمشاهد الصادرة عنها تضع في الرتبة الاولى من الاهتمام ، المشكلات المشتركة بين جميع الشعوب . « ان مجهوداً رائعاً في سبيل الانسانية جمعاء » تنهض به فرنسا . فقد رأى «كنْت» في هذا العمل «تطبيقاً للعقد الاجتماعي» كما رأى فيه «فِخْت» تأكيداً جديداً للكرامة الانسانية . وسيقوم غوتيه بعد ذلك ، بتقييم اهمية السنين التي عاشها كما صرح بذلك ، على لسان القاضي الاجنبي في النشيد السادس من كتابه : هرمان ودوروتيه ، حيث يقول بأنه « شعر قلبه يكبر في صدره ، وبان دماً اكثر نقاءً فاض على هذا الصدر المتحرر عندما أطلتْ بوادر هذه الشمس المشرقة وعندما اخذ الناس يتحدثون عن هذه الحقوق المشتركة بين الجميع وعن الحرية المسكِرة والمساواة الفائقة الوصف » . كذلك نجد في ايطاليا بيترو فرّي « وكأن نور باريس يُضيء وطنه » ، وراح فريق من مواطني بولونيا ، امثال ستانسلاس اتازتش وجوليان نيمتفتش يبحثون فيما بينهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان اليوناني ريغاس فلستَنْليس يستخلص من مبدأ سيادة الشعوب العناصر التي عليها بنى نظرية القومية . ووثيقة اعلان حقوق الانسان تجد طريقها الى الخارج فتتغلغل بسرعة في جميع ارجاء اميركا اللاتينية بعد انتقلها فارينو وتم نشرها على يد المهندس الهندي أسْكويخو بالتعاون مع ميراندا واليسوعي السابق بابلو فسكاردو إي غوسمان الذي عرفت « رسالته الى الاسبان الاميركيين » رواجاً عظيماً . وشقيق الكونت ليلبيه الذي كان يعمل ضابطاً في صفوف الجيش الاسباني ، يترجم في مقرّه في بونس ايرس « صفحة تروي آخر اخبار باريس »، وهي وثيقة كان لها رواج عظيم في داخل البلاد . وراح احد شعراء البرازيل يقترح على بلاده ان تتخذ من فرنسا اشبيناً لها ، كما ان تيرادنتس راح يعلن في صحيفة *Minas Geraes* المبادىء التي نودي بها عام ١٧٨٩ .

أولى الانتفاضات : ثورات برابانت وليبيج

اخذت الاضطرابات تظهر عند جيراننا الاقربين وتمتد فيما بينهم ، فها هي مدينة أفينيون ، آخر مركز للبابوات في فرنسا ، ترذل سلطة البابا وتطلب في ١١ حزيران ١٧٨٩ ، انضمامها الى فرنسا . كذلك ارتفع كل اثر للنظام الاقطاعي من المقاطعات العائدة لامراء الامبراطورية الجرمانية المقدسة في الالزاس ، وقامت اضطرابات في مدينة مونبليار. اما في بلجيكا ، فقد كان سبق لمندوبي الإيالات المتحدة ان نادوا بالعصيان وقاموا بالاضطرابات قبل نشوب الثورة الفرنسية . ففي كانون الثاني ١٧٨٩ ، رفض ممثلو ولاية هاينو التصويت على الاعتمادات التي تطالب بها

النمسا ، فخسروا بذلك الامتيازات التي كانوا ينعمون بها . وها هم ممثلو ولاية برابانت ينهجون نهجهم في حزيران من تلك السنة . وقد اقسم الامبراطور جوزف الثاني يميناً مغلظة بالدفاع عن امتيازاته ، فراح الاهلون ينادون عالياً بسقوط سلطته . وهكذا ابتدأت المقاومة يقودها الاكليروس والبورجوازية العنيفة . وانقسم الرأي العام في البلاد بين انصار الشرعية *Statistes* الذين تحلّقوا حول فان در نوت واخذوا يطالبون باعادة امتيازات الامبراطور القديمة وبين الوطنيين الذين راحوا ، بزعامة فونك ، يتمنون استبدال السفير النمساوي بسيادة الشعب . والاتحاد الموقت الذي توصلوا الى تأليفه أمّن لهم الفوز والنجاح اذ استطاع فان در نوت الدخول ظافراً الى بروكسل ، في ١٨ كانون الاول عام ١٧٨٩ ، ممهداً بذلك الطريق امام تحالف عام لممثلي الشعب ، على اساس ارستوقراطي . واذ صدرت الاوامر والتعليمات بابعاد انصار فونك ، فقد آثر اللجوء الى فرنسا ، وتمكن ليوبولد الثاني الذي برهن اكثر مما فعل والده ، عن مقدرة ادارية ، من اعادة سيطرته على البلاد ، بمساعدة بروسيا ، وذلك في اواخر عام ١٧٩٠ . اما حوادث لييج فقد كانت من نوع آخر . فالثورة التي نشبت فيها في آب عام ١٧٨٩ جاءت صدىً لحوادث فرنسا الداوية ، وقد وضعت نصب عينيها ، القضاء على سلطة المطران الامير ، يشد من ازرها اصحاب المهن والفلاحون الذين رزحوا تحت وطأة الضرائب الثقيلة والذين راحوا فريسة المجاعة . « وبدون هدر اي نقطة دم ، فقد انهارت الانظمة القديمة ، كما ألغيت التسوية التي يعود تاريخها الى عام ١٦٨٤ . وقد كانت الثورة هنا شعبية وتبنت المبادىء التي سارت عليها الجمعية التأسيسية ، وراحوا ينظمون بيانات بمظالمهم وموضوع شكاياتهم . وتنازل رجال الاكليروس والنبلاء عن امتيازاتهم وعوائدهم المالية . ووثيقة اعلان حقوق الانسان في ١٦ ايلول التي جاءت عندهم اكثر جذرية من اعلان حقوق الانسان في فرنسا ، جددت وسائل تعيين ممثلي البلاد وطريقة انتخابهم . انتهت ثورة لييج في اواخر عام ١٧٩٠ ، بانتهاء ثورة البرابانت ، لدى وصول القوات النمساوية الى البلاد .

فمثل مدينة لييج لم يكون شواذاً ولا استثناءً . فالقرارات التي اتخذت في باريس في ليل ٤ آب ، سارت سير النار في الهشيم ، واخذت الانتفاضات وحركات التمرد تنفجر على طول نهر الرين : في كولوني وتريف وسبير . واخذت المناشير الثورية توزّع في كل مكان ، ولسان حال موقعيها يقول : « نريد ان نتحرر من نير الرهبان » . وراح اسقف مدينة بال ، في سويسرا يستعين بالقوات النمساوية لاستعادة سلطته المتأرجحة . وفي جنيف اضطرت حكومة المشيخة ، مرتين متواليتين ، عام ١٧٨٩ ، لتعديل دستور المدينة وراح « المشاغبون » في مقاطعة السافوى يهددون بالاستيلاء عنوة على الحكم . وامتدت الاضطرابات الى ايطاليا ولا سيما الى مدينة ليفورنو وفلورنسا .

والمملكة المتحدة نفسها لم تبق على وضعها مع الاضطراب الديني والاجتماعي الذي انفجر في ايرلندا . وفي هولندا راحت حركة مقاومة قوية تقف في وجه الحاكم العام (*Stathouder*) .

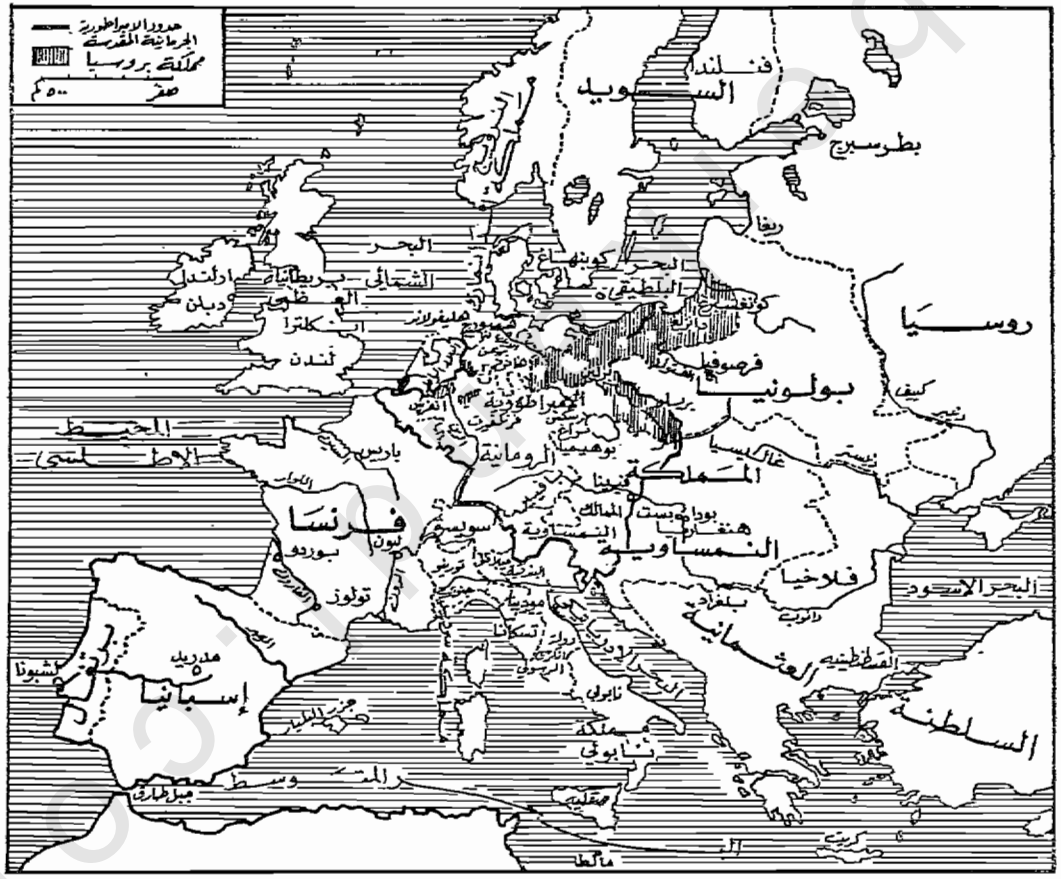

أوروبا عام ١٧٨٩

وعلى منأى من فرنسا ، الى الشرق ، ارتبكت الاوضاع الاجتماعية وزاد القلق والبلبال في عدد من بلدان اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية الرازحة تحت الضغط والاستبداد المرهق . فالمجر يتغنون بخشوع بهذه الاشعار من نظم شاعرهم الوطني « بكساني » عندما يقول : علينا ان نحذو حذو فرنسا وان نحطم الاغلال التي تقيّدنا . ويردد هذه اللازمة وطنيون بلـــغ منهم الحماس كل مبلغ امثال ألويس بتياني . والظاهر ان الامبراطور ليوبولد كان على استعـداد كلي للنزول عند مطالبهم ، واخذت الديبت باعداد دستور يضمن للصحافة حريتهـا كما يؤمن للاهلين حرية العبادة . كذلك أعدّت قراراً بتحرير الفلاحين ، غير ان الامبراطـــور اختتم اجتماعات الديبت بخطاب بذل فيه الكثير من الوعود البراقة ، وانفرط عقد المجلس دون تسجيل اية نتيجة واقعية. وفي كتابه : «رحلة من بطرسبورغ الى موسكو» ، يحبّذ رادتشيف إلغاء عبودية الارض التي ينسب اليها كل الشرور التي تتألم منها روسيا. وفي بولونيا يلجأ الوطنيون للقيام بحركة انقلاب ويفرضون على الديبت وعلى الملك في ٣٠ ايار ، دستوراً جديـــداً اعترف للبورجوازية بحريات واسعة ، مع تأكيده الاعفاءات والامتيازات التي تتمتع بها طبقة النبلاء ورجال الاكليروس. والحكومة الدستورية التي تألفت في اعقاب الحركة الوطنية قوي جانبها من جـــرّاء إلغاء حـق الرفض *Liberum veto* . وهكـــذا وُضع حد للفوضى في البلاد واصبـــح في مقدرة الحاكم ان تقضي في الناس دون الاخذ بالوجوه وان تحـــكم بلاداً تحاول استرداد قوتها واستعادة مكانتها .

ردود الفعل الارستوقراطية وموقف الملوك

هذا الهيجان العام مبعثه ، الى حد بعيد ، الف سبب وسبب . فقد انتهت هذه الانتفاضات بالفشـــل ، الا في ليبج . الا ان عدوى الثورة ونقلها الى الخارج اصبح بالفعل الشغل الشاغل ، كما انها اصبحت مفزعة الاوساط الاجتماعية ذاتها كما كانت في فرنسا ، ومفزعة فئة الامراء واصحاب الامتيازات ومن يقول مقالتهم او يعتنق نظراتهم الفلسفيـــة ، وغيرهم عناصر عديـــدة من البورجوازية الثرية او المستنيرة التي اثارت الفتن والاضطرابات المخاوف في نفوسهـا ، كما انهـــا أوجست شراً من هذه القلاقل وسياسة اللف والدوران والتهجم على النظم والهيئات الدستورية في البلاد . فالامراء الالمان يخشون ان يصيبهم ما اصاب زملاءهم في مقاطعة الالزاس وقـد كتب الامبراطور ليوبولد للملك لويس السادس عشر ، في كانون الاول عام ١٧٩٠ عن تمنياتـــه « في اعادة الحقوق السيادية الى اصحابها ، وارجاع كل ما اطاحت به الثورة الى ما كان عليه من قبل . وقد اقام فلوريدا بلانكا حول جبال البيرانيس ، ما بين فرنسا واسبانيا صفـــاً من الجند يحول دون انتقال العدوى الوخيمة الى اسبانيا ، وراح البابا بعد ان رذّل دستـــور الاكليروس المدني الذي سنته الثورة ، يحرّض الدول الكاثوليكية على فرنســـا ، كالبافيير والبرتغال ، وبعد ان اخذت النخبة المستنيرة في المانيا تتأرجح في موقفها من الثورة الفرنسية ، انقلبت في نهاية الامر « ضد أكـلة لحوم البشر في باريس» . واستقر الرأي عند «كنت» و«فخت»

وغوتيه على ان الفرنسيين الضالين هم غير اهل لهذه المثل العليا . وانكلترا خرجت في نهاية الامر عن تحفظها ، وفي النداء الملكي المنشور بتاريخ ٢١ ايار عام ١٧٩١ والمعزو إعداده الى « بت » ، يعلن هذا الاخير جهاراً انه يتخذ موقف الهجوم ضد المبادىء الفرنسية . و«بورك» الذي وقف وحده تقريباً ، عام ١٧٩٠ ضد مبدأ المساواة بوزارة الاكليروس الانغليكاني ورجال الادارة ، يبدو الآن وكأنه احد الانبيـــاء . امـا حزب الاحرار فينقسم اعضاؤه رأيـاً . فاتخذ المسؤولون من الوضع القائم عندهم حجة ليؤجلوا الاصلاحات التي كانوا باشروهـــا كما انهـــم وقفوا ضد الاحرار .

فمن هنا للتدخل الفعلي لا يزال المجال بعيداً . فقد نظر الملوك الى احداث فرنسا كمظهر من مظاهر أزمة عابرة ، حلها بين يدي حكومـة لويس السادس عشر . وكانوا مرتاحـين الارتياح كله لهذه المصاعب والمشكلات التي من شأنها ان تفت من عضد الدولة المجـاورة . والحروب التي قامت في القرن الثامن عشر ، جعلت الدول ذات الحكم المطلق تنتصب في وجه بعضها البعض . ففي غرة عام ١٧٩٠ ، نرى النمسا في حرب مستعرة مع تركيا ، وروسيـا في حرب مع تركيا والسويد . وبروسيا تعارض في كل مكان النمسا وتقف في وجهها ، ومستشار كل من النمسا وبروسيا اللذان يجتمعان في شباط عام ١٧٩١ ، يهتمان بشؤون بولونيا اكثر مـن اهتمامها بشؤون فرنسا . فهما يقفان موقفاً متأرجحاً باستمرار بين هذين القطبين : فرصوفيـــا وباريس . ومن جهة ثانية أخذت الجمعية التشريعية تدل على رغبتها في السلام ، كما تشهد على ذلك حادثة نوتكا . فقد صرحت عالياً في ٢٢ ايار عام ١٧٩٠ : «انها لن تمتشق السيف قط ولن تلجأ ابداً للسلاح او تستخدم قواها لسلب اي شعب حريته» ، وتحدد مفهوم الجندي المواطن ، وتجرد الملك من حق اعلان الحرب وعقد السلم .

ومع ذلك نرى النوادي والصحافة في باريس ، اشدّ جرأة من الجمعية الدستورية . فقـد مر معنا كيف ان الجدّل الثوري ارتدى ، عام ١٧٩١ ، طابعـاً دوليـاً . فالديموقراطيون أخذوا يرفعون عقيرتهم عالياً : « على كل امة نبيلة وفخورة بحريتها حتى النزول الى عقلية الفتح ان تعلن انها لا ترغب بأن تهين احداً كما انها لا تطيق ان يلحق احد بها اية إهانة» (روبسبيير) . وبعد ان فشل كميل دي مولين ، عام ١٧٩١ من جراء التطورات التي اتخذتها احداث بروكسل ، نراه يضيف على كتابه : « ثورات فرنسا والبرابانت » عنواناً فرعيـاً رمزيـاً هـو : « ثورات فرنسا والممالك التي تطالب بجمعية تأسيسية والتي ترفع العـلم المثلث الالوان ، هـي حرية بان تحتل مكاناً مرموقاً في تاريخ البطولة » . واليعقوبيون يقابلون بالتصفيق الحاد الخطب الحربية التي يلقيها الوطنيون اللاجئون ويدعون الجمعية « لتحسن الافادة دونما إضاعـــة في الوقت ، من هذا الاحترام العميق ومن هذا الشعور الديني العارم الذي عرفت الجمعيـــة التأسيسية ان تفرضـــه على جميـع ارجاء اوروبا ، وذلك في سبيل القيـــام بتطور خلاق على يد قواتهـا » .

وبالمقابل ، ترى النفوس على خير استعداد للقيام بصليبية مضادّة للثورة يدعو لها وينهض بها ملك السويد غوستاف الثالث ، بتحريض من روسيا. والامبراطور ليوبولد يوقع ، من جهته ، صلحاً مع الاتراك ، فتسارع الامبراطورة كاترين الثانيـة للسير على نهجه ، وتعقد كل من بروسيا والنمسا اتفاقاً خاصاً حول القضية البولونية. ومع ذلك ، فهما يتورعان في امر تدخلها في الغرب. الا ان النداء الذي وجهه الملك لويس السادس عشر ، ومحاولته الفرار ، والاهانات الـتي لحقت بحلالته ، والتحديات المتتالية من قبـــل اللاجئين ، كل ذلك وما اليه ارغمها على التدخل . فمع تصريح بلتنتز وبعـده ، لسنا بعدُ امام الحرب مع فرنسا . فما هي الحرب ضد النظام الجديد ، الحرب ضد الدستور الذي سيطلع بـه علينا عام ١٧٩١ ، هذا الدستُور الذين يكوّن تهديداً لا يمكن للنظام الاجتماعي السائد ولا يصحله السكوت عنه. وهكذا يتأزم الموقف من كلا الجانبين. ولن يلبث ان اتضح جلياً انه لا مجـــال للتفاهم قط بين الثورة وبين اوروبا القديمة . وبعد ذلك ببضع سنين ، في أبان المعمعة ، تبدّى الامر لجوزف دي ميستر على الشكل التالي : « ان الثورة في صميم عقيدتها هي عدوة لكل الحكومات ، اذ انها تنزع الى تقويضها جميعاً بحيث يصبح من مصلحة الجميع القضاء عليها » .

٢ - الحرب الاجتماعية الدولية
(١٧٩٢ - ١٧٩٥)

صراع في سبيل الدفاع عن المدنيـــة

الثورة هي الـــتي تقوم بالمبادرة . فبالرغم من تحذيرات روبسبيير لليعقوبيين ، قـام المجلس الوطني ، باعلان الحرب ، في ٢٠ نيسان ١٧٩٢ في نشوة من الحماسة الوطنية ، اذ عارض سبعة من اعضاء المجلس لا غير ، اعلان الحرب .

وهذا الصراع لم يُعتم طويلاً حتى ارتدى طابعـاً مميزاً . فهو ليس من هذه الحروب التقليدية القديمة النمط ، بل هي حرب من طراز جديد ، حرب اجتماعية دولية تتصدى لنظريات مضادة في الصميم ، قائمة في العالم. فالرعب الذين تبعثه الثورة يسيطر على مؤخرة الجيش البروسياني القائم بالغزو ، بينما يسيطر على جو باريس هلع يُسمّر الخوف في قلوب السفراء الاجانب . فالكومون تتصدى لهـم في العاشر من آب وتحتجز حقائبهم الدبلوماسية ، فيطالبون بتسليمهم جوازات سفرهم ويركبون البريد في طريق عودتهم الى بلادهم ، وبعد ذلك ببضعة اشهر ، اقامت محاكمة الملك وتنفيذ حكم الاعـــدام به ، اوروبا القديمة واقعدتها : وباستثناء سويسرا ودول سكندينافيا، وجدت جميع دول اوروبا نفسها في حالة حرب . وهذا الصراع لاسباب متعددة ، منها احتلال جيوش فرنسا المظفرة البلاد الواطية النمساوية ، في الاشهر الاخيرة من عام ١٧٩٢، وفتح منافذ نهر الإسكو ، وكلاهما يؤلفان حالة حرب مع انكلترا نفسها التي كانت تطمع ، من وراء ذلك، الى احتكار الحركة التجارية مع المستعمرات وتأمين المنافع الطائلة التي تؤمنها سيادتها على البحار. و« بت »الذي عُرف بتردده حتى الآن، لم يلبث ان اصبح المحرك الأكبر للأحلاف ضد فرنسا. وقد اخذت الدوائر الدبلوماسية في متابعة اعمالها التقليدية مع الظاهرة الجديدة التي تشكلها

الثورة الفرنسية . ان تدخل الملوك يجب الا يكون مجانـاً . وهذه الظاهرة الجديدة هي الشيء الاساسي . واخذوا يبررون هـذه الحرب الشاملة ، في نظر الرأي العام ، ويصورونها كضرورة للحفاظ على شكل جديد أطلّ على المجتمع . فلنترك لـ «بت» التعبير عن وجهة نظر المتحالفين ضد الجمهورية والمجلس الوطني وباريس :

باريس لم تعد سوى مثوى الاشرار او قطيع من العبيد. فالثورة الفرنسية تهديد لكل قيم الحضارة .
هي قضية موت او حياة للمدنية .. لسلامة اوروبا وللمجتمع المدني . علينا ان نستعد لحرب طويلة الأمـد ، لحرب دائمة الاشتعال والاضطرام الى ان نقضي على الوباء القتال .

فقد ترك التاسع من ترميدور الوضع سليماً ، مع انه زالت من الوجود بعض خصائص النظام ومقوماته المفردة . فالمهم باقٍ . وليس من يغفـل عن باله قط ان الحرب نشبت بين الثورة واوروبا . فالثورة بقيت ، كما سيلاحظ جوزف دي ميستر بعد حين ، « شيئاً شيطانياً » سواءٌ بوجود روبسبيير او بدونه ، في الحين الذي يهيب به بورك ، بين ١٧٩٥ — ١٧٩٧ ، بالعـالم المتمدين لمحاربة حكومة الديركتوار القاتلة للملك .

من المعروف جيداً ان في مثل هذا الصراع ، ستجد اوروبا ، حق في فرنسا الثورة نفسها حلفاء طبيعيين لها . ويتحتم على الحلفاء ، بالمقابل ، ان يحموا انفسهم ، في عقر دارهم بالذات ، من خطر ثوري ثانٍ . وستستمر الثورة الفرنسية في اثارة الاصداء الموالية لها في بعض الاوساط البورجوازية المتحررة والشعبية ، بالرغم من الدعاوة الـتي يستغلها المتحالفون ويبنونها على واقع الارهاب الذي ساد فرنسا مدة من الزمن . ويحاول الملوك خلق هوّل ابيض حولهم. فقد بادرت الامبراطورة كاترين الثانية — وكانت الاولى بذلك، في اوروبا - اقفال المحافل الماسونية وامرت بابعـاد راديتشيف الى سيبيريا . وجرى توقيف المحامي المتحرر ثوريلد ، في ستوكهولم ، في كانون الثاني ١٧٩٣ . ويجري في جميع انحـاء اوروبا ، رذل المبادىء الثورية ، كما حُلت كل المنظمات الطلابية ، حتى انهم حرّموا مطالعة مؤلفات «كنْت». واشتدت التحريات في كل من البافيير وبودابست وفيينـا . وفي تشرين الثاني ١٧٩٤ ، تم توقيف مارتينوفتش والهنغاريين المطالبين بالانفصال . وقامت في نابولي عصبة من الملكيين تلاحق بمؤازرة رجال الاكليروس ، الديموقراطيين وتحكم عليهم بالموت . وفي شبه الجزيرة الايبيرية استحال ديوان التفتيش بوليساً سياسياً . واتخذت انكلترا ، من جانبهـا ، منذ كانون الثاني ١٧٩٣ ، اجراءات مشددة تتصف بالعداء . واتاح إقرار القانون الخاص بالاجانب *Alien Bill* ، للحكومة الانكليزية ، ابعـاد الاجانب من بلادها. و « باين» الذي كان عضواً في المجلس الوطني ، حُكم عليه غيابياً ، وقامت تحريات شديدة ضد المحامي مُوير الذي كان سبق له واتجه الى باريس ، منذ عهد قريب ، وراح بيت يستثمر مشاعر الوطنيين ، فأصدر قراراً شجب فيه كل المبادىء « الهدّامة » باعتبارها من مصدر فرنسي . وفي اسكتلاندا ، ارتدت « مطاردة المشبوهين » مع دنداس ، طابعـاً من التعصب الشديد . وفي اواخر تشرين الثاني ١٧٩٣ ، اجـاز مجلس النواب البريطاني ، القيام

بتحريات واسعة وباعتقالات تعسفية، وراحوا يجلدون «كل من يَزْدرون او يُشهّرون بالدستور البريطاني المجيد». وقد حُكم بالموت في اسكتلاندا، على عضوين من رابطة الجمعية التأسيسية، كما جرى ابعاد موير الى خليج بوتني. اما في لندن، فمن اصل ١٣ شخصاً حامت حولهم التهم وتولى ارسكين الدفاع عنهم، من بينهم توماس هاردي، ثلاثة فقط برّئت ساحتهم. وقامت الجماهير في لندن تنظم للمحامي المحافظ حفلات شائقة. وتؤكد *Annual Register* في اواخر عام ١٧٩٤، ومطلع ١٧٩٥ «ان طبقات الشعب السفلى» في «كل انحاء اوروبا» تصف هذا التحالف الذي قام ضد الجمهورية «بحرب الملوك ضد الشعب». وقد عزوا هذه النتائج الى الدعاوة الفرنسية.

المقاومة السرية في الخارج

لا شك قط في ان هذا الضغط المرهق اوجد فراغاً كبيراً في صفوف رجال الفكر الاحرار، بعد ان حُمل فريق منهم على النكوص، امثال غوتيه وشيلر او ألفياري، كما اضطر فريق آخر منهم، للجوء الى فرنسا امثال كرامر. الا انه ساعد على ترسيخ ودسورث في آرائه. وتعمد المقاومة الى التخفي ويزداد نشاطها عمقاً بين الجماهير التي تتضرس بالحرب وبما صار اليه الوضع الاقتصادي في اوروبا من تدهور، أضف الى ذلك المساوىء التي جرّتها وراءها الأزمة الاقتصادية الدولية التي اشتدت وطأتها بين ١٧٩٤ ـ ١٧٩٦. فالمواسم البائرة التي تميزت بها اعوام ١٧٩٢ و ١٧٩٤، واستيفاء الرسوم والعوائد السيادية تنكشف عن اضطرابات اجتماعية في سويسرا ولا سيما في مقاطعة سانت غال وفي القرى الواقعة على حدود مقاطعة البيامونت. وتتخبط بروسيا نفسها في غمار ازمة عنيفة فيقوم العمال الصناعيون في كل من سيليزيا وبرلين بفتن هوجاء في مدينة برسلو. وجرت مشاغبات صاخبة في اسبانيا رمت للتخلص من غودوي. وفي بولونيا قامت فتنة، في تشرين الثاني ١٧٩٤ رفع فيها الشباب الثائر العلم المثلث الالوان داعين الشعب الى الثورة والتمرد. واكتشفت في «بالرمو» مؤامرة حاكها الاحرار كما اعلن الفلاحون الثورة في مدينة بازيليكا. اما في جنيف فقد نجحت الحركة الديموقراطية التي انفجرت فيها، خلال تموز ١٧٩٤ وامتدت الى مقاطعة زوريخ. اما هولندا فقد بلغ من تأصل الروح اليعقوبية فيها واشتداد سيطرتها ما هيّأ للنتائج الرهيبة التي وقعت فيها. كذلك تكاثرت الفتن في انكلترا نفسها: في لندن وبرمنغهام احتجاجاً على نظام القرعة، وفي ليفربول ضد حرية الصحافة التي دعوا للتخلي عنها. اما في الريف فقد أثارت *Enclosures* جرائم زراعية. وقد خففوا من حدّة الحصار البحري بمنع الحظر على القمح. والالتماسات توالت دراكاً من المدن الكبرى. وقامت في البلاد تجمهرات ضخمة راحت تنادي في نفس لندن بالذات: «كفانا «بت»، كفانا حرباً، اننا نريد خبزاً».

حرب الدعاوة وانتشار التيار الثوري

فالحرب ، في فرنسا بالذات ، هي من طراز جديد . ان فكرة بعث عالم جديد تختمر في النوادي فتردد الصحافة صداها عالياً . فالنظام الديموقراطي سيعم اوروبا جمعاء ، من الرين الى روسيا . وتتبلور هذه السياسة بعد معركتي فالمي وجيماب . والمرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر نص عالياً على ان « الامة الفرنسية » ستجود بالاخاء وبالمساعدة على جميع الشعوب التي تتحسس عميقاً الرغبة في استرجاع حريتها المهيضة . فالاقربون هم ، بالطبع ، أولى بالمعروف ، ولذا بادرت القوات الفرنسية باحتلال بلادهم . ويحرص المرسوم المذكور على التنويه بالنظام الرّخيّ الذي سينعمون به بعد الاحتلال . اذ ينص على « الدفاع عن المواطنين الذين يتعرضون للمظالم ولعبث العابثين أو يمكن لهم ان يستهدفوا لهذا كله من جراء حرياتهم ». فنحن هنا امام دعوة مباشرة الى الحرية اكثر منه عرضاً لها . وقد اتضح ذلك جلياً بعد شهر من هذا التاريخ ، وذلك بصدور القرار المؤرخ ١٥ — ١٧ كانون الاول الذي يعلن عالياً ان الأمة الفرنسية ستعامل معاملة بلاد عدوة البلدان التي تختار لنفسها النظام الملكي أو النظام الطبقي القائم على الامتيازات ، بينما هي تدعم استقلال البلدان التي « تقوم فيها حكومة شعبية حرة » . وهكذا نحن امام نظام حماية ثوري يُعرض على الدول أو يُفرض على البلدان التوابع الدائرة في فلك الثورة الفرنسية . وقد ذهبوا بالفعل الى ابعد من ذلك بكثير . فهذه القوى الاجتماعية والوطنية التي تحتدم حماسة في فرنسا ، فرضت على الدولة انتهاج سياسة خارجية معينة ترمي في المدى البعيد ، لتحقيق حدود فرنسا الطبيعية . والنظام الجديد يتطلع بانظاره الى المجد الاثيل الذي يصيبه من تحقيق هذه الاهداف. فالمؤتمر الوطني يضع كل اعتماده على هذه العناصر الثورية المحلية ، ايا كان طابعها : اكثرية كانت أم أقلية ، ليس الأمر بهم قط . وتعقد هيئات تمثيلية تحت اشراف مراقبة جيش الاحتلال ، وتتخذ قراراتها بالانضمام الى فرنسا . ومنذ اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٢ حتى نهاية آذار ١٧٩٣ ، يحتفل المجلس الوطني بضم السافوى و كونتية نيس والبلاد الواطية النمساوية ومقاطعة رينانيا ومقاطعة بوراتراي الصغيرة (بالقرب من مدينة برن) .

الا ان الفشل الذي لحق بالجيوش الفرنسية عام ١٧٩٣ ، والمقتضيات الجديدة للحرب ، اضطرت المسؤولين على انتهاج سياسة أخرى ، أقله في الظاهر . ففرنسا تقف موقف المدافع عن نفسها . فالأمر لم يعد حرب تحرير شاملة كما نص على ذلك مرسوم ١٨ تشرين الثاني. وعلى عكس ذلك تماماً ، قرر المجلس الوطني في ١٣ نيسان ، بناءً على اقتراح دانتون « بألا يتدخل باي صورة من الصور في شؤون حكومات الدول الاجنبية » . والدستور الذي صدر عام ١٧٩٣ ، يؤكد: « بألا يتدخل الشعب الفرنسي قط في شؤون الدول الأخرى» . وبعد ذلك بخمسة اشهر ، يصرح روبسبيير بأن الحرب الباردة أو حرب الدعاوة التي يشنها الجيروندين هي « حماقة مكيافيلية ليس إلا » ، « اذ انهم يلحقون الاهانة بالطغاة فيخدمونهم من حيث لا يدرون» ففوق اختلافات الفرقاء ، ووراء الظروف التي تشجع احياناً أتباع دانتون على المصانعة تستنّ الثورة

السياسة الخارجية التي تتفق والقوات الموضوعة تحت تصرفها . الا انها تفضل الف مرة ان تسقط وتدفن تحت الانقاض ، كما صرحت بذلك ، في ١٣ نيسان ، من ان تقبل أو ترضى بأي تدخل اجنبي في شؤونها . كذلك لن ترضى قط بالتخلي يوماً عن البلدان التي انضمت للجمهورية، لهؤلاء الطغاة الذين دخلت معهم في حروب مميتة، ما عدا بعض التعديلات التي يجريها «الشعب الفرنسي» الذي جعل منه الدستور الصادر عام ١٧٩٣ ، « الصديق والحليف الطبيعي لكل الشعوب » . فهو لن يتخلى قط عن حمل مشعل الثورة الى كل مكان ، كلما استطاع الى ذلك سبيلاً . وحاول روبسبيير نفسه ان يجعل الدستور الصادر عام ١٧٩٣ ينص على : « ان الملوك والارستوقراطيين والطغاة » ليسوا « سوى أرقاء ثاروا في وجه ... الجنس البشري » . وقد حاولت مصادر ادبية ضخمة تعميم هذا المبدأ ونشره في كل مكان، هذا المبدأ الذي وضع موضع التنفيذ، سياسة المجلس الوطني ولجنة السلامة العامة ، وهي سياسة واقعية من ناحية أخرى لم تعد لتنتقص بشيء من قوة النظريات المحافظة على سلامة الشعوب . الا اننا لم نرَ قط ان الحرب التي تعني كفاحاً مريراً بين نظامين اجتماعيين مختلفين ارتدت مفهوماً على مثل هذا الوضوح والجلاء .

والترميدوريون الذين لم تقم عندهم مثل هذه اللغة ، والذين استفادوا من وضع عسكري ملائم جداً ، اخذوا على انفسهم تطبيق هذه السياسة والنهوض بمتطلباتها ، الى الحد الأخير . صحيح ان انصار الملك واعضاء حزب اليمين يتمنون ، هم الآخرون ، تحقيق «الحدود الطبيعية» للبلاد . الا ان الرأي العام الذي كان يحن عميقاً الى السلم والسلام وقف منها موقفاً معادياً ، ومثل ذلك واكثر الجيش الجمهوري . فما من حكومة بلغ منها التردد والحيرة مبلغه ، تستطيع ان تتجاهل هذه التيارات الفكرية العاصفة . الا ان المصلحة العليا كانت تفرض سلماً دولياً ، اي تحقيق الحدود الطبيعية، سلماً يرسّخ اكثر من أية وسيلة أخرى ، أمن الثورة ، ويضمن السلامة والطمأنينة ويشيد نفوذ من قاموا به في عيون العالم اجمع . فحرب الدعاوة وتحقيق حدود البلاد الطبيعية ، ليس في الواقع سوى وجهين أو مظهرين لشيء واحد ، الا وهو النشر العفوي للثورة. والقضية لا تنتهي بمجرد عملية انقاذ اخوي على حساب المنقذ ، بل بالضم على حساب البلد المضموم ، هذا الضم الذي يمكن وصفه أو نعته بأنه جاء محققاً للمصلحة ، اذ ينقذونه من ضغط وقسر الطبقات الممتازة . فبدلاً من الضم القديم الطراز الذي كان يحترم النظام القائم في القطر الذي جرى ضمه ، قام ضم آخر من نوع جديد ، الذي يجري فيه قلب النظام رأساً على عقب لخير السواد الاكبر من سكان البلاد . فليتم تعميم الثورة ونشرها تحت ستار الـ *Sans Culottes* أو بدون البورجوازيين دافعي الضرائب : فالامر سيان . فالفتح يأتي وفقاً لطبيعة الاشياء وجوهرها . وهكذا تتمثل عام ١٧٩٤ و ١٧٩٥ الحدود الدائرية الفرنسية . وسترى سنة ١٧٩٥ اول جمهورية تدور في فلك فرنسا الثائرة ، هي التي تتكون من الإيالات المتحدة .

مناهج الدبلوماسية التقليدية والحصار البحري

وهذه الحرب تعمد من كلا الطرفين القائمين بها ، للذرائع والاعتدة التي تأتلف وطبيعتها . وهي ذرائع طبيعية ، تقليدية لدى الحلفاء الذين لا يفكرون بالنهوض بالحرب على غير الاسس التي نهضت بهـا الحروب السالفة . فالحرب عندهم هو مواقعة الملوك الذين اعتـادوا ان يحشدوا جيوشهم على الطريقة التي سادت عهد لوفوى . فقد اصبح من المتوجب الآن اذكاء الحماسة والهـاب النفوس ضد العدو ، تحقيقاً للاماني التي جاش بها صدر ماليه دي بان وفرسن ، أي « انشاء لجنة تسهر على السلامة العامة في اوروبا » . ومختصر القول، فقد كان من اللازم الغاء أو أقله زحزحة هذا النظام القديم الذي يحارب الحلفاء في سبيل الحفاظ عليه ا فـ «بت» نفسه لا يجسر على توجيه نداء للامة الانكليزية خشية منه على الديموقراطية .

تقليدية ايضاً الحرب التجارية التي يشنها الانكليز . فهي ترمي لتهديم مالية فرنسا وتخريب تجارتها . ففي مطلع ١٧٩٢ ، عبثاً راح النازحون يقترحون على ملـك بروسيا طرح اسينياه مزورة في التداول . اما «بت» فقد اغرق البلاد بها مرتين . كان لا بد من التداول ، في باريس بسندات على لندن تسهيلاً لتهريب العملة . فبعد ان صدر «بت» الحظر على بيع الاسلحة والمواد الغذائية التي لا بد منها للجيوش ، اضاف الى ذلك الحبوب والطحين . وقـد اصدر امراً في ٨ حزيران ١٧٩٣ «بمصادرة كل سفينة تحمل مواداً غذائية الى فرنسا مهما يكن العَلَمَ الذي ترفعه». فانكلترا تراقب الشحونات وبواسطتها التجارة بين المحايدين ، وتضع قانوناً بحرياً يخدم مصالحها في الدرجة الاولى ، وتمنح أذونات وتسهيلات تصدير مشجعة ، وتحـاول ان تكتسب مؤازرة الولايات المتحدة الاميركية بحيث تحتفظ لنفسها باحتكار الحركة التجارية في المستعمرات .

تقليدي ايضاً النشاط الدبلوماسي . فالمدى الثوري يقع ضمن أُطُر اوروبا القديمة . فسواءاً التفتّ شرقاً أو غرباً وقعت عيناك على مفاوضات تدور حول التوسع والتقسيم . وهـذه اللقم ينالها اصحاب المطامع تزيدهم انقساماً بعضاً على بعض كما تذكي فيهم سورة النهم للمزيد، ولكل منهم حربه الخاصة والشهوة الآنيّة تعبث بحدود الاتفاق المرسوم . فاقتسام بولونيا ، يلهي الى حين، بين ١٧٩٣ – ١٧٩٥ الفرقاء الشرهين: بروسيا وروسيا والنمسا. واذ استثنيت هذه الاخيرة من عملية اقتسام المغانم ، عام ١٧٩٣ فقد ترك لها ملء الحرية ، لتعوض عن حرمانهـا ، من جهة الغرب ، فتبتلع مقاطعات الالزاس والفلاندر والهاينو . فيرحب كونتز بهذا الاقتراح الذي وقع من نفسه موقع الرضى والقبول . ففي محافظة الشمال يرفض ساكس كوبورج ، عام ١٧٩٣، المناداة بلويس السابع عشر ملكاً كما يرفض السياح للنبـلاء النازحين بالعودة للمقاطعة . وفي تموز ١٧٩٣ ، تعترف انكلترا باقتسام بولونيا ، فاذا ما رفضت العمل بالمشروع النمساوي الرامي لمقايضة الإيالات المتحـدة بالبافيير ، فهي تقترح على النمسا مط حدود الولايات البلجيكية في الجنوب حتى نهر السوم . وهكذا نرى ان « الاربعة » لا يفكرون الا بمصالحهم الخاصة . فقد أبوا ان يرموا بالكراع الى حلفائهم الصغـار وبقيت اسبانيا صامدة في وجه مطالب لندن

التجارية في اميركا اللاتينية .

جيش الثورة وتمويل الحرب

اما فرنسا فهي واحدة ، موحدة وتقوم بالحرب على نهج جديد ، نهج الحرب في القرن العشرين ، حيث يأخذون بحشد الجيوش دون ان يبالوا بشيء : بالناس والمال . ففي ميزان القوى ، فستلقي ، في المعركة ، بكل مواردها المادية والروحية ، هذه الموارد التي تكمن في ٢٦/٢٧ مليوناً من سكانها ، بينهم مليونان ممن تتراوح اعمارهم بين ٢١ — ٣٠ سنة .

وفرنسا ، باستثناء روسيا وحدها ، هي أغنى دول اوروبا بالرجال. فعملية الصَّهْر والذوبان لا تلبث ان تمزج معاً ، في جيش واحد ، الفئات المجندة حديثاً « القيشاني الأزرق » بالجيش الملكي القديم « الفرسان البيض » . فالمصادرة والتعبئة العامة يقضيان على كل شعور بالوجل لجهة العدد . وفن الحرب وتعبئة الجيوش على نمط فني جديد عرف ان يفيد الى اقصى حد من الكمية أو العدد . فالتكتيك الحربي ، يضع في وجه العدو ويوجه في هجوم ساحق ، وحدات من الجيش يحسن الضباط الافادة منها في المعركة ، الى اقصى حد . فالشجاعة والتمرس الطويل بامور القتال يُستغنى معهم عن تدريب تقني طويل سابق . فكارنو رجل الحرب الهجومية الامثل يتحمل مسؤولياته ويولي القيادة الشبان : هوش الذي كان عريفاً عام ١٧٨٩ يقود جيشاً وله من العمر ٢٥ سنة . وفرنسا تُطلِع اذ ذاك ، أخصب ما عرفته عبر عصورها من رجال الحرب جيلاً من نوابغ قادة الحرب معوّلة في ذلك على معين لا ينضب من طبقات البورجوازية الصغرى والمتوسطة . ان تطهير أُطر الجيش العليا ، والاختلاف الطويل الى النوادي وقراءة الجرائد والصحف ، واستعهاد ممثلي الشعب في مهمات المراقبة ، كل هذا وما اليه رفع الروح المعنوية في الجيش وأذكى نار الحماسة بين وحداته .

كل شيء في سبيل الجيش ، وفي سبيل تأمين ميرة الجيش وذخيرته تجنّد كل موارد البلاد . فالاسينياه تشكل مورداً لا ينضب كما ان البلاد التي تم « تحريرها » والبلاد العدوة نفسها تتناهد في سبيل تأمين ميرة الجيش وعتاده . على المرء ان يواجه الواقع . فالنهوض بهذه الاعباء وتوفير كل أسباب النجاح لقضية الثورة التي هي بالفعل قضية مصير الجنس البشري ، فلا قِبَل للمنقذ وحده ان يتحمل الأعباء الباهظة المرزحة . فمن استمر ينظر الى الأمور القائمة بمنظار العهد القديم ، يحد من الطبيعي ، بالرغم من اندفاعه للدفاع عن الجديد ، ان تغتذي الحرب بالحرب . « فمن رغب في النتائج تحتم عليه استعمال الوسائل المحققة لها » كما جاء في صحيفة المونيتور ، في عددها الصادر في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٧٩٢ . «فالتبرعات هي من وسائل الحرب العادية الا انه عندما تنتضي الأمة بأجمعها السيف وتشهره في وجه العدو ، فالويل لمن يتبنى هذه النزعة الانسانية التي تحاول ، في غير اوانها ، ان تفل منه الحد او تثلم منه الشفار ». وتقرباً من الفلاحين وكسباً لثقتهم ، سيعمدون قريباً لاعلان الحرب على « الصروح والقصور » وتأمين السلم والسلام

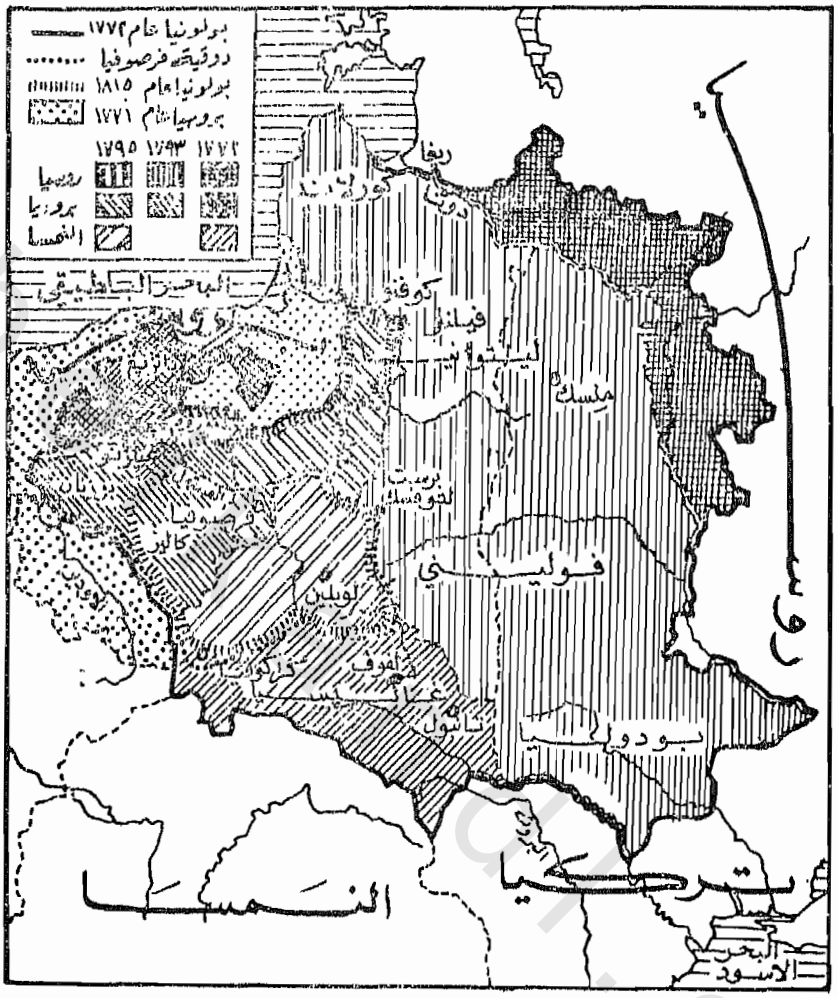

اقتسام بولونيا الخماسي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

« لساكني الأكواخ » . الا ان اعمال المصادرة والتداول بالاسينياه ، يجعل هـذا التمييز في غير محله . فلجنة السلامة العامة تفرض على البلاد المحتلة تضحيات غالية : « قهر العدو والعيش على حسابه هو قهره مرتين » . وفي ايلول ١٧٩٣ ، اصدرت هـذه اللجنة الى القواد تعليمات تقضي بجمع السلاح من بين أيدي الأهلين ، وأخذ الرهائن منهم وفرض الضرائب على المدن ، ومصادرة المواد الغذائية والخيل والمعادن والأواني الفضية ، واتلاف الكباري والممرات المائيـــة ، ونزع البلاط من الطرقات . فماذا يقول الناس عن هـذه الأمور كلها ! « فعلى نسبة عظمة التضحيات التي يقومون بها وضخامتها يكونون أهلا للحرية » . والجيوش تتحول بواسطة مفوضي الشعب الى مُرضع الجمهورية ومُعيليها ، بعد ان أوجدوا وكالات خاصة تعنى باستخلاص مـــا يمكن استخلاصه او انقاذه . فكل ما لا يمكن حمله يُتلف في مكانه . وممثلو الأمة الذين يُعهد اليهم بمهمات رسمية ، تلقوا ، عام ١٧٩٤ ، تعليمات لا ترحم ، اذ كان بامكانهم ان يطلبوا خلال الأربع وعشرين ساعة التالية ، دفع كل الضرائب والرسوم المتأخرة . كما أعطوا الصلاحية بتنظيم قوائم مفصّلة بالاشياء التي يمكن مصادرتها ، وان يدفعوا من الاسينياه ، ما يوازي ثلاثة أرباع القيمة المستحقة ، ويرسلون الى مؤخرة الجيش « مواطنين على جانب كبير من الثقافة العالية يعهـــد اليهم البحث والتقصّي عن التحف والطُرَف الفنية » . وقد عمدوا ، في مقاطعـــة البالاتينا الى خلع الأقفال والغالات من الأبواب وارسلوا بها الى فرنسا . وبعد ترميدور ، لم يطرأ أي تحسن على الوضع : « نحن بحاجة لكل شيء ولذا يتحتم علينا أخذ كل شيء » . فقـد ألغوا « لجان الانقاذ » ، وبقي العمل بالانقاذ والاستخلاص . وقد تعرضت بلجكا مرتين للغزو والاستباحة خلال سنتين ، وقد تركها الغزو الثالث قفراً يباباً .

النتائج : النصر الفرنسي واحتدام الحلفاء غضباً

فالنصر هو من نصيب العدد ، من نصيب الحماسة والوحدة ، وقوة الاندفاع ، هذه القوة الجديدة الصاعدة التي تتمثل بالثورة الفرنسية كما بدت في ذلك العصر . وقد كان بامكانها ان تعتمد مسبقاً على مناصرة قِلّةٍ لها ، في اي محل كان . وفي كل مكان داخل حدودها الدائرية ، كان بامكانها ان تعتمد على غالبيات امينة ، صادقة ، بالرغم من المشاعر الوطنية التي تثيرها ، وذلـــك بفضل العلاقات الاجتماعية التي عرفت ان تقيمها .

فالقرار النهائي يترددون باتخاذه . ها هو اولاً الغزو النمساوي البروسياني يمتد من نيسان الى ايلول ١٧٩٢ ، هذا الغزو الذي امكن ايقافه والتغلب عليه عندمـــا كتب النصر للجيوش الفرنسية في فالمي . ثم ينقلب الوضع تماماً من ايلول ، الى آذار ١٧٩٣ ، اذ يدخل القائد الفرنسي مونتسكيو مقاطعة الساقوى في اليوم التالي لفالمي . وفي اواخر الشهر ، يدخل جيش « كوستين » مدينة سبير ثم يدخل مدينة مايانس في ٢١ تشرين الاول ، ويحقق في ٦ تشرين الثاني انتصاره الرائع في موقعة جمّاب ، وتفتح الولايات الواطية التابعة للنمسا ابوابها امـــام جيش ديموريز ، ثم يطل عهد التراجع الذي يستمر من اذار ١٧٩٣ الى الخريف : فالحرب مع اوروبا والانقسامات في

الداخل ، كل ذلك يحمل الثورة على الانكفاء من جديد . ديموريز يخون ويستسلم للعـــدو في نيسان ، واذ ذاك يبتدىء الغزو الثاني : في الشمال والشرق والجنوب وتغتصب الحـدود عنوة . ولكن دنكرك تنجو بفضل معركة هندشوت في ٨ ايلول ويجري تحرير مدينة موبوج بعـــد معركة « وتّيني » في ١٥ و ١٦ تشرين الاول ، في اثر الهجوم الذي قام به جـــوردان وكارنو بواسطة فرقة المشاة . ويقوم القواد هوش وبيشغرو ودسيه وسان جـوست بتحرير مقاطعـة الالزاس في شهري تشرين الثاني وكانون الاول . واذ ذاك يبتدىء الدور الثالث من الحرب الذي ادى بالنتيجة الى تثبيت النصر والترسيخ له . فجيش السامبر والموز بقيـادة جوردان وبمؤازرة القواد كليبر ومارسو ولوفيفر وناي يلحق الهزيمة بالنمساويين في « فلوريس » في ٢٦ حزيران ويبلغ في تشرين الاول ، مدينتي كولوني وكوبلنتز . وها هي بلجكا تفتح ابوابها للمرة الثانية ، ثم هولندا في كانون الاول وكانون الثاني . وفي الجنوب الشرقي والجنوب تحتل الجيوش الفرنسية الخط الممتد على طول جبال الألب والبيرانيس وجانب صغير من مقاطعة كتلونيـــا وبسكاي . وهكذا اختل توازن القوى .

وبدخول سنة ١٧٩٤ ، ابتدأ عهد السيطرة الحربية الفرنسية ، هذا العهد الذي استمر نحواً من ٢٠ سنة .

فمنذ خريف ١٧٩٤ ، اخذت كل من بروسيا واسبانيا والبيامونت يتمنى حلول السلام . فراح باريز يتهم بالخيانة العظمى اية محاولة من هذا القبيل . وقد اقتضى للجنة ترميدور عـــدة اسابيع لاتخاذ قرار بهذا الشأن بعد ان انتهجت سياسة اتسمت حيناً باللف والدوران وحينا بالتنازل والانسحاب ، في سير ملتو لا يستقيم على قرار . وخلال المفاوضات ، حاول سييه افراغ اوروبا وصهرها من جديد ، وذلك بانشاء خط ستراتيجي يحمي فرنسا يكون حاجزاً من الدول الحليفة يمتد من هولندا الى البيامونت . الا ان مثل هـذا الافراغ يقتضي له نصراً مؤثلاً يكون حاسماً ، يجر وراءه استسلام انكلترا والنمسا معـاً . وسار ممثلو فرنسا الدبلوماسيون ومن بينهم برتلمي على مصانعة ملوك اوروبا ، فاعتمدوا سياسة كانت مزيجـاً من الواقعيـة والتقليدية والكلبية . ولم يكن المطلوب ، اذ ذاك ، وضع اخلاقية دولية جديدة واعادة القضية البولونية الى بساط البحث مثلا . فالمهم هو الوصول الى تفتيت هذا التحالف الاوروبي الذي يشكل بالفعل خطراً مميتاً على الثورة ، وتسجيل حقيقة النصر الفرنسي في معاهدة رسمية .

فقد عقدت بروسيا سلماً منفرداً ، في مدينة بال ، خلال شهر نيسان ١٧٩٥ بحيث تستطيع ان تتفرغ ، في الشرق لمعالجة قضية بولونيا والمصاعب التي سببها هذا الاقتسام الثالث ، لها ولحلفائها ، فقد اعترفت اكبر قوة برية في اوروبا ، بالجمهورية وسلمت باحتلال فرنسا للضفة الغربية من الرين وبضم بعض الاجزاء بشرط التعويض عنها ببعض الاراضي عند عقد سلم عام في اوروبا . وتأتي بعد ذلك المعاهدة التي عقدت مع الإيالات المتحدة ، في لاهاي بتاريخ ٢٦ ايار بعد ان اصبحت جمهورية باسم باتافيا تابعة للجمهورية الكبرى . وعندمـــا اقترب جيش بيشغرو نشبت ثورة في

هولندا اضطر معها حاكم البلاد العام للنجاة بنفسه والهرب الى انكلترا ، فقام الوطنيون يطالبون بدخول الجيش الفرنسي البلاد . واضطرت هولندا للتنازل عن ممتلكاتها الواقعة على الضفة اليسرى من نهر الرين متخلية بذلك عن قاعدة فلسنغ البحرية وتحولت مع اسطولها الى تحالف مع فرنسا ضد انكلترا ، وألفت مجلساً وطنياً يهيء للبلاد دستوراً جديداً ويُعد لها الانظمة والمؤسسات الجديدة التي فُصلت على طراز الدستور الفرنسي الصادر في العام الثالث ، واخيراً عقدت الجمهورية في مدينة بال ، بتاريخ ٢٢ تموز معاهدة صلح مع اسبانيا تخلت هذه الاخيرة بموجبها لفرنسا عن الجزء الذي لها في جزيرة دومنيك ، مقابل انسحاب فرنسا من الاراضي الاسبانية المحتلة . وستعقد في السنة التالية معاهدة تحالف وضمان متبادل لسلامة اراضي البلدين .

ثالثاً – تتمة الحرب الاجتماعية

انتكسار اوروبا (١٧٩٥ – ١٨٠٢)

ها قد « طلع » اخيراً التحالف الاوروبي ، مع العلم ان جانباً كبيراً من دول اوروبا بقي في حومة الوغى . فانكلترا هي التي تقوم بتمويل الحلف وتأمين حاجاته المالية . فالخطر الاجتماعي المتمثل في الثورة والذي شكّل تهديداً موصولاً لاوروبا تضاعف وازداد حرجاً عليها بالضربة التي نزلت بها في بال والتي قضت على توازن القوى فيها . فمنذ ايلول ١٧٩٥ ، تم تجديد الميثاق الثلاثي في بطرسبورغ على اساس الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب : ان اعادة الملكية الى فرنسا يستطيع وحده كبح جماح المطامع الفرنسية كما من شأنه ان يعيد البلاد الى حدودها الاولى . وقامت على الاثر مفاوضات فرنسية انكليزية باءت بالفشل فلم يكن من حل سوى الحرب الى ان يقضي الله امراً كان مفعولاً .

وحدة الهدف والوسائل والتكتيك

فالحرب الجديدة هي من الوجهة الفرنسية ، امتداد للحرب التي اندلع لهيبها عام ١٧٩٢ – ١٧٩٣ ، سواءاً أاعترفت بذلك حكومة الديركتوار ام لم تعرف . وما من شأن قط لحادث انحياز بارّاس الى جانب البندقية لقاء ٦٠٠،٠٠٠ ليرة ، وما لبيع تاليران نفسه من الانكليز ببضعة ملايين من أثر يذكر . واي بأس من ان تصبح الدعاوة ، حتى في اعين الباقين من الجيرونديين امثال لارافلبير ، اداة كفاح بالية لا تخلو من خطر على مستعمليها انفسهم ؟ فلن يكفوا ، مع ذلك عن استعمالها والركون اليها ، بالرغم من خيبة الامل المريرة التي تركتها في النفوس . فقد استعملها مورو ، عام ١٧٩٦ ، على ضفة نهر الرين اليمنى وبوتيرا الذي قدم خصيصاً من بال ، راح يستعملها في مقاطعتي الصواب والبافيير وورتنبرغ ، مستعيناً على ذلك ببعض القدامى من اعضاء نوادي ماينس . وستقوم كل من حكومة مقاطعة ورتنبرغ وبادن بمصادرة املاك الكنيسة وبالغاء الحقوق والرسوم السيادية .

وفي ايطاليا يوجه بونابرت ، منذ شهر نيسان ، من مدينة ميلانو ، نداء للايطاليين ، يدعوهم فيه للحرية ، وقامت فتن ثورية (يعقوبية) الطابع في هنغاريا حيث راح دعاة السلم يكثرون من نشاطاتهم. وفي تركيا حيث بلغت الفوضى الضاربة اطنابها كل مبلغ وجعلت منها تربة صالحة ، فقد اعطت فيها الدعاوة ثمارها المرجوة . وراح بونابرت يشجع هذه الحركة ، فاستقبل وهو في ميلانو وفداً من اقوام الـ *Maniotes* قدموا من شبه جزيرة كورفو التي كانت قطب النفوذ الفرنسي في تلك الأرجاء . وقد لقي هذا النفوذ صدى بعيداً في جميع ارجاء اليونان ، اذ خطر لريغاس فلستنلس ان يقوم بتوحيد كل اجزاء شبه الجزيرة اليونانية تحت كنف اثينا . الا انه جرى توقيفه في فيينا ، في اواخر عام ١٧٩٧ ، وعُهد الى فريق من الاتراك مهمة تصفيته بالخنق مع بعض رفاق له . وفي مصر ، احتفل بونابرت في مأدبة فخمة سخية بذكرى قيام الجمهورية الفرنسية حيث كنا نرى جنباً الى جنب وثيقة اعلان حقوق الانسان والقرآن الكريم . وفي حملته على سوريا ، خشي الانكليز من أن تصل محاولة نابوليون نشر الديموقراطية ، الى العجم .

يجب ان نذكر هنا بكلمة وجيزة خاصة ، الحركات الانكليزية الايرلندية الشعبية . اساس هذه الاضطرابات الازمة الاقتصادية التي نشبت عام ١٧٩٥ ، فجاءت نتيجة للهزة الاجتماعية التي بلغت الذروة في انكلترا عام ١٧٩٥ – ١٧٩٦ ، واعطت ابرز حوادثها وابعدها صدى عام ١٧٩٧ ، بالتمرد الذي اعلنه الاسطول الانكليزي . فقد تألفت في كل سفينة لجنة خاصة من بحارتها ، وراحت اللجنة التي قامت على ظهر سفينة شامبيون تطلب حماية الحكومة الفرنسية التي « تم لها وحدها ان تدرك على وجهها الصحيح ، حقوق الانسان ». وقد راح كانتنغ في كتابه *Anti - Jacobin* الصادر عام ١٧٩٧ يصور بونابرت ممثلاً للحزب الجهنمي . ويبدو ان الحوادث سترغم بِت على طلب الصلح. فقوات الانزال البحرية في الجمهورية الفرنسية تضع نصب عينيها ايرلندا الثائرة ، بين ١٧٩٦ – ١٧٩٨ التي كانت تدعوها اليها وتنتظر وصولها بفارغ صبر. وفي هذا السبيل ، جُمعت اعتمادات في الولايات المتحدة الاميركية ، في الوقت الذي دخل فتزوليام ، في همبورغ ، بمفاوضات مع فرنسا . وفي آخر الامر انفجر الوضع في ايرلندا ، عن ثورة لاهبة ، عام ١٧٩٨ ، دون اي انسجام في التوقيت بينها وبين محاولة الغزو . وهكذا تم لانكلترا ، على شاكلة فرنسا ، ولو متأخراً ، مقاطعة الفانديه الثائرة .

وفي ايلول ١٧٩٨ ، عُهد الى الزعيم البولوني كوشبوسكو ، بمهمة حمل الجنود البولونيين على الفرار من صفوف جيوش الحلفاء التي كانوا يخدمون فيها. هنالك طابور من الجنود البولونيين يحارب افراده تحت الاعلام الفرنسية الى جانب فرقة المانية واخرى ايطالية .

فقبل معاهدة بال وبعدها ، وبالرغم من التحول الذي طرأ على الرأي العام في فرنسا ، اصطبغت الحرب الاوروبية بطابع حرب اجتماعية في الداخل والخارج . فقد خضع جيش الجمهورية ، من جهته ، لتغييرات عميقة ، فمنذ ترميدور بلغت نسبة الفارين من الخدمة العسكرية

نصف الذين هم في الخدمة الفعلية الذين أربى عددهم على ٥٠٠،٠٠٠ . وقد جرى تسريح جانب كبير من الجيش في اعقاب معاهدات ١٧٩٥ . فمن بقي منهم في خدمة العَلَم ، اتخذوا من الخدمة في الجيش مهنة لهم او حرفة ، كما رأوا في الحرب حلاً لمصاعب الحياة ومشكلاتها ، اذ باستطاعة الفرد هنا اكثر من أيّة حرفة او وظيفة اخرى ، ان يقطع مراحل التقدم ويرقى الدرجات بسهولة دون ان تتوفر له اسباب التربية والتعليم . الا ان حُب الطمع وشهوة الربح والافادة لا تتنافى قط والروح الوطنية وحب الاوطان . والحماسة التي ميّزت ، عام ١٧٩٢ لم تزل متأججة في النفوس . « ففي نظرنا ، يقول ستاندال ، ان سكان باقي اوروبا الذين يقاتلوننا للبقاء تحت نير الاستعباد، لم يكونوا سوى معتوهين حربيين بالشفقة ، او خَطَفَة باعوا انفسهم لهؤلاء الطغاة المستبدين الذين يحاربوننا » . ومع ان التفاني في خدمة السيد يتصل بالتفاني بحب الوطن ويذوب فيه ، فنحن امام جيش جمهوري في الصميم ، هو على استعداد كلي لتدويخ عواصم جديدة .

فالمصادرة المستمرة وقانون جوردان الصادر عام ١٧٩٨ الذي فرض الخدمة العسكرية على الجميع ، ساعدا كثيراً على مد الجيش دوماً بدم حار جديد . الا ان تمويل هذا الجيش ، وتأمين العُدد والعتاد الذي يحتاج اليها عن طريق الاسيتياه ، لم يعد سهل المأخذ . ومثل هذه الصعوبات اعترضت المؤتمر الوطني من قبل ، عام ١٧٩٥ . وقد اصبح من الضروري ، والحالة هذه ، لا سيما بعد انقضاء العام الثاني من التقويم الجمهوري ، وقبل عقد المعاهدة البروسيانية ، ان تموّل الحربُ الحربَ وان تغتذي بها. وهذه الحرب نفسها ستعمل على تأمين العيش للجمهورية كلها حتى وللقادة انفسهم . فالامة العظيمة لا تهيء مجاناً ، اسباب التقدم لهذه القارة الاوروبية التي ترزح تحت عوامل التأخر والتقهقر .

فمنذ ان انطلقت شرارة الحرب الاولى ، عهدت حكومة الديركتوار الى بونابرت ان يحسن الاستفادة من انتصاراته الداوية ومن فتوحاته العريضة ، الى اقصى حدود الافادة ، وهي مهمة سيقوم بها على الوجه الامثل . والدرس الايطالي الذي جاء مثالياً ، يجب الا يُخلط بينه وبين الدروس او الامثلة الاخرى . فالقائد العام سيصبح المموّل الاكبر للنظام القائم في البلاد، والاموال ستجري مصادرتها من صناديق اصحابها او من صناديق الائتمان حيث تودَع ، وعلى البابا ان يدفع ، من جهته ، القسم الاوفى الذي قد يكون تجاوز ١٠٠ مليون ليرة ، ستُستخدم بعض كنوز برن التي سقطت بيد الغزاة ، في تمويل الحملة الفرنسية على مصر . والى هذا يجب ان نضيف المواد العسكرية الاخرى ومصادرة اي مادة اخرى حتى اعلاق الفنون الجميلة . ونهب ايطاليا وتجريدها من خيراتها كانت عملية عادت على فرنسا بخيرات اكثر بكثير مما عادت عليها عملية نهب المقاطعات الرينانية ، عام ١٧٩٤ . وقد خطر احياناً للسكان ان يعارضوا وان يعترضوا على اعمال السلب هذه فيتعرضون لعمليات كبت وقمع دامية . وقد اصدر بونابرت امره يوماً باضرام النار ببلدة بيناسكو وان يقتلوا كل سكانها .

وفي مدينة بافي اقتضى الامر يوماً اطلاق النار على اعضاء المجلس البلدي ، وأخذ ٢٠٠ من الرهائن كما أطلق بونابرت لأفراد جيشه العنان بنهب كل ما وقعت عليه ايديهم لمدة اربع وعشرين ساعة .

وهكذا تجاوزوا بعيداً الاعراف والعادات التي كان معمولاً بها في العام الثاني من التقويم الثوري . وستعرف الثورة الفرنسية ، حتى في ايطاليا ان تحتفظ بولاء المخلصين لها من يعقوبيين واحرار ، وقد عرف هؤلاء كيف يصانعون الغازي ويفوزون برعايته .

بونابرت في ايطاليا

بالرغم من التراخي والتفكك الذي ابتليت به الدوائر الحكومية والتصدع الذي ألمّ بالرأي العام ، فقد كانت مهمة فرنسا ، في نهاية الامر ، أيسر مما كانت عليه عام ١٧٩٣ . ومع ذلك ، فقد مرت سنتان بين معاهدات مدينة بال والمفاوضات التمهيدية التي جرت في ليون والتي ادت الى انهيار النمسا واستسلامها .

ففي الحين الذي كان فيه القادة مورو وجوردان يرسفان مترددين على ضفاف الرين راح بونابرت يقود جيوشه المتجمعة عبر ايطاليا الشمالية ويطوف بها من ضواحي مدينة نيس الى أرباض مدينة فيينا . ابتدأت حملته هذه في ١١ نيسان عام ١٧٩٦ ، فتمّ له في أقل من خمسة ايام ، فصل النمساويين عن فرق البيامونت ، فدب الرُعب في بلاط تورينو ، وجرى توقيع الهدنة في شيراسكو في ٢٢ نيسان . والبيامونت الذي اصبح اعزل من السلاح ، اضطر للتخلي عن مقاطعتي السافوى ونيس . وأخذت الضربات القاصمة تنهال اذ ذاك على النمساويين ، مما اتاح لبونابرت الدخول الى ميلانو ، في ١٥ ايار فاستقبله الاهلون استقبال الفاتحين . واضطر دوق بارما ودوق مودينو والبابا وملك نابولي لطلب السلم وعقد الصلح . واجتاز نهر الآدّا في ٩ ايار على جسر لودي ، واذ بالجيش النمساوي بقيادة بوليو يرى نفسه محتجزاً في مدينة مانتو . وقد استنزف الامبراطور قواه في محاولة الاستيلاء على الموقع في نهاية السنة لانقاذ جيشه المحصور . وتمكنت الجمهورية ان تسجل عليه سلسلة من الانتصارات الداوية في كستغليوني وبسّانو وأركول ، واخيراً في كانون الثاني عام ١٧٩٧ ، في موقعة ريفولي ، وسقطت مانتو في ٢ شباط ، وبذلك أصبح نابوليون بونابرت حراً طليقاً ، فاندفع بكل قواه باتجاه فيينا ، عبر جبال الالب . وبعد ان حل هوش محل جوردان في قيادة جيش الرين اجتاز النهر مع مورو . واذ ذاك ، لم تر النمسا بدأ من الاستسلام فالقت سلاحها ارضاً ، ووقعت الهدنة في ٧ نيسان بعد المفاوضات التمهيدية في ليون .

وبعد ذلك بستة اشهر عقدت معاهدة كمبوفورميو التي تنازلت النمسا بموجبها لفرنسا عن المقاطعات البلجيكية واعترفت لها بحدودها على الرين مروراً بمدينة بال . وبالرغم من حكومة الديركتوار ومعارضته ، فرض بونابرت السلم الذي اراده على ايطاليا : فاوجد ثلاث

جمهوريات توابع في شبه الجزيرة الايطالية ، هي جمهورية ما وراء الالب *Rép. Cisalpine* التي تشكلت من مقاطعة الميلانية ولمبارديا بعد ان تخلت النمسا عنها في معاهدة كمبوفورميو وجرى توسيع رقعتها بضم مقاطعة فالتالين ومقاطعات اخرى اقتطعت من البندقية ، وممتلكات البابا ودوق موديني ؛ وجمهورية عبر بادوا *Rép. Cispadane* التي انشئت على حساب الآخرين والتي لم تعتم ان انضمت الى جمهورية ما وراء الألب ، واخيراً الجمهورية الليغورية التي حلت محل جمهورية جنوى القديمة . وهنالك جمهورية اخرى حرية بكل احترام قامت وزالت سريعاً ، من البندقية ، التي ترك امرها للنمسا تعويضاً لها عما خسرته ، عن الممتلكات البرية حتى نهر الاديج . فالصلح النابوليوني ابتدأ بما يشبه «بولونيا» . فليس ما يحمله على ان يترحم على الدبلوماسية التي جرى عليها العهد البائد القديم .

فالفتح الجديد له خصائص مفرّدة من نوع خاص . ان تمثيل البلدان المفتوحة وصهرها وانشاء دويلات توابع تدور في فلك الجمهورية الفرنسية قلب الوضع السياسي والاجتماعي في قسم كبير من اوروبا رأساً على عقب وظهرا لبطن وارتفع بذلك عدد المحافظات الفرنسية من ٨٣ محافظة الى ١٠٢ ، وسياسة الضم التي سارت عليها حكومة الديركتوار منذ معاهدة كمبوفورميو أكسبت فرنسا مدينة مولهوز ومونتبليار وجنيف حاضرة محافظة ليمان . وهكذا دخلت كل هذه المدن ضمن الوحدة الفرنسية . وفي كانون الاول عام ١٧٩٨ ، اعيد احتلال البيامونت بعد ان فر ملكه في اثر الدسائس والمؤامرات التي دبرها ممثلو فرنسا في هذا البلد .

الجمهوريات الشقيقات

قامت الى جانب فرنسا والتف حولها سلسلة من الجمهوريات التوابع لها دساتيرها ونظمها الخاصة مستمدة كلها من دستور العام الثالث ومفصّلة على شكله ومثاله . فجمهورية بتافيا التي أنشئت من قبل عدّلت دستورها عام ١٧٩٨ الى « جمهورية واحدة لا تنفصم عراها ، أساسها سيادة الشعب وسيطرته » . فالقوائم الانتخابية الموضوعة في البلاد لا يمكن لها ان تضم اسم اي شخص ما لم يقسم مسبقاً انه يحمل « حقداً أزرق» لحكومة الستاتهودر وللروح الفدرالية والارستوقراطية والفوضى . يُحرم من حق الاقتراع ، لمدة عشر سنوات على الاقل ، كل من عُرف بخصومته وعدائه « لمبادىء الثورة المعلنة عام ١٧٩٥ ». فقد زخر كل مكان في ايطاليا بهذه النوادي ترفرف فوقها الحرية والاعلام المثلثة الالوان : الازرق والابيض والاحمر ، التي تم اقتباسها عام ١٧٩٤ . والدساتير الموضوعة عام ١٧٩٧ ، والموطىء لها بوثيقة اعلان حقوق الانسان وواجباته لا تقل بشيء عن دستور جمهورية بتافيا . فالمحتل لا يطبق النصوص بحرفيتها والقادة الفرنسيون لهم فرحتهم الكبرى في تعيين المرشحين للانتخابات ، وتنقية الادارة من كل ما يشيبها ، مطبقين في الخارج ما طبقه الديركتوار لحسابه في فرنسا . وكثيراً ما هيّجوا الروح الوطنية بتدخلهم في شؤون البلاد الداخلية ، باعثين اليأس في قلوب حلفاء فرنسا ونصرائها ، منتقصين من كرامتهم وخافضين من

٥ افينيون — قصبة المحافظة
حدود المحافظة
حدود ١٧٩٠
حدود ١٨٠٢

شأنهم . كل هذه التغييرات التي وقعت على حدود فرنسا بدت للاوروبيين نجاحاً مسرحياً للثورة العارمة . والسبحة زادت حباتها بانشاء الجمهورية السويسرية ، في نيسان ١٧٩٨ . وهكذا تمت تقوية حدود فرنسا في الجنوب الشرقي ، من مرتفعات الجورا حتى مشارف البحر الابيض المتوسط ، كما ان هولندا ، تحميها من الشمال . والنُظم الثورية تمتد وتتسع لتغشى املاك الكرسي الرسولي نفسه . ففي شباط من تلك السنة ، نودي في ساحة الفوروم بانشاء الجمهورية الرومانية . فلقد كان سبق للبابا ان ابرم معاهدة تولنتينو مع الثورة الجهنمية وقبلَ بالتنازل لها عن بعض ممتلكات الكنيسة . اما الآن فقد اصبح في قبضتها. وقد تم لبرتييه وللفتنة الديموقراطية السيطرة على روما . فألقي القبض على البابا بيوس السادس وأبعد الى فرنسا حيث اسلم الروح بعد القليل من وصوله اليها .

الحلف الثاني

انكلترا وحدها بقيت واقفة على قدميها ، بعد ان تمكنت من عزل بونابرت في مصر التي تم له فتحها ، وذلك بقضائها ، في ١٨ آب ١٧٩٨ ، على الاسطول الفرنسي في موقعة ابو قير . ووقفت معها روسيا ايضاً التي لم يتم لها ان تظهر بعد في الغرب . فقد أطلت على الغرب بزمر ودف ، في ربيع ١٧٩٩ . فقد خلف القيصر نصف المعتوه بولس الأول الذي اقضّ مضجعه الخوف من اليعقوبيين ، منذ أكثر من سنتين بقليل ، الامبراطورة كاترين الثانية . فانضمامه الى الحلف الثاني الذي تألف في اواخر عام ١٧٩٨ ، من انكلترا والنمسا ، فتح لاساطيله مضايق الدردنيل واتاح له ان يرفع العلم الروسي على الجزر الايونية ، وسيبقى العلم الروسي مرفرفاً عليها حتى واقعة تلسيت ، وقد اتيح للجيش الروسي – النمساوي بقيادة سوفوروف ان يفتح ايطاليا الشمالية برمتها وان يتجه في آب نحو محافظة الدوفنية . ودخل كوراكف الملقب رفسكي (أي الروماني) سويسرا، ونزل جيش انكليزي روسي في هولندا. والنمساويون الذي حققوا انتصارات لهم في المانيا منذ شهر آذار ، أخذوا يهددون الحدود الفرنسية من جهة الرين . وقد راح الحلفاء يضعون خطة شاملة لاعادة الاوضاع الى نصابها الاول، ليس في ايطاليا فحسب حيث يرغب سوفوروف باعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الاحتلال الفرنسي، بل في كل مكان ، وذلك بمساعدة خصوم الثورة واعدائها الذين اخذوا يعملون على اثارة مقاطعة الفرانش كونتيه والجنوب والغرب .

وقد اتخذت الشؤون الحربية اتجاهاً جديداً في مطلع الخريف ، اذ تمكن مسينا من سحق الجيوش الروسية بقيادة كورساكوف ، في زوريخ ، في ٢٥ – ايلول ، كما ارغم بعد ذلك ببضعة أيام الجنرال سوفوروف الذي كان يزحف على زوريخ على التراجع والتقهقر نحو الشرق في أحوال مضنية وظروف مهلكة . وفي الوقت ذاته تمكن الجنرال برون من كسر الانكليز والروس معاً في هولندا وارغمهم على الانسحاب من البلاد وركوب البحر . واذ ذاك استدعى الامبراطور بولس الاول جيوشه ، فاذا بفرنسا تجد نفسها ، كما كانت عام ١٧٩٥ ، وجهاً لوجه ، مع النمسا لوحدها تقريباً في القارة . فالقنصل الاول الذي فاز بالنصر في مارنغو ، في حزيران ١٨٠٠ ،

املى على العدو شروط الهدنة ، الذي تعهد باخلاء لمبارديا والبيامونت . وفي كانون الاول ، حقق الجنرال مورو في هوهنلندن انتصاراً مبيناً ، فتح أمامه طريق فيينا . فلم يعد أمام النمسا الا الرضوخ والاستسلام وتوقيع شروط السلم بعد ذلك بشهرين ، في لونفيل ، فجاءت هذه المعاهدة تؤيد وتؤكد التنازلات الارضية التي نصّت عليها معاهدة كمبوفورميو ، والاعتراف بالجمهوريات التوابع التي انشئت في ايطاليا . باستثناء القطعة التي احتفظت بها في مقاطعة فنيسيا ، فقد تخلت النمسا بالفعل عن كل ايطاليا ، للجمهورية الفرنسية .

وجاء في نهاية الأمر دور انكلترا التي لم تقل رغبتها في السلم عن رغبة فرنسا فيه . وكانت الاضطرابات الديموقراطية لا تزال تمزق شعبها وارضها ، ، وقد زاد الاضطرابات تأججاً ولهيباً نشوب ازمة اقتصادية ، بلغت فيها اسعار الحبوب رقماً قياسياً في القرن التاسع عشر . وتقرب بونابرت من الدول المحايدة التي ألّفت من ضمنها عصبة قصيرة الأمد ، للدفاع عن حرية التجارة تألفت من قيصر روسيا ومن بروسيا ضد انكلترا . وقد قدّم بت استقالته قبل توقيع معاهدة لونفيل ببضعة أيام . وجرى التوقيع على مفاوضات لندن التمهيدية في أول تشرين الاول ١٨٠١، كما وقعت معاهدة السلم في اميان *Amiens* ، في ١٥ آذار التالي . فاعادت انكلترا الى فرنسا وحلفائها الاسبان وجمهورية البتاف المستعمرات التي استولت عليها باستثناء مستعمرة الكاب وسيلان وجزيرة الثالوث ، هذه الجزيرة الجميلة التي من غلالها السكر . وقد قبلت تحت شرط بالتخلي عن مالطة . وفرنسا من جهتها ، اعادت مصر الى أصحابها . والمهم ان كل شيء تم بصمت وسكون : فبلجكا وضفة الرين اليسرى واوروبا القارية الجديدة وسيطرة فرنسا الثورية.

والصراع الضخم الذي اقام الدول بعضاً على بعض لم يعد قط حرباً بين مجتمعين بل هو عراك في سبيل اقتسام العالم ، هو منافسة حول السيطرة ، كما بدا هذا الصراع مجهوداً ضخماً تقوم به الدول، بعد ان اختل ميزان التوازن الدولي في اوروبا ، محاولة اعادة هذا التوازن ، في هذا الوقت بالذات الذي يعمل فيه التجاوز النابوليوني على إذكائه واهاجته .

الفصل الثالث

نابليون والعالم

(١٨٠٢ - ١٨١٥)

اولاً — أقدار نابليون ١٨٠٢ - ١٨١١

الحصار النابوليوني وموقف الدول التوابع

تألفت الجمهورية ، عام ١٨٠٢ من ١٠٨ محافظات بعد ان ضمت اليها البيامونت . اما قوتها السكانية فكانت تعادل ، الى حد بعيد ، قوة روسيا من هذه الناحية . فالكتلة الغربية بما لها من دول متحالفة او واقعة تحت الحماية تمتد من قادس جنوباً الى بحار الهانزا شمالاً ، ومن برست غرباً الى انكونا شرقاً . ففيها أكثر من ثلث سكان القارة الاوروبية .

وموقف الدول التوابع تميز منذ نشأة الحلف الثاني بانضباطية أكبر سياسياً واداريا واجتماعياً . فقد جرى انتخاب بونابرت ، منذ مطلع السنة ، رئيساً لجمهورية ما وراء الألب سابقاً بعد ان اصبحت الآن الجمهورية الايطالية . وبدلاً من الدساتير الديركتوارية حلت الآن دساتير « قنصلية » ، الى ان تحل محلها في العام الثاني عشر من التقويم الجمهوري دساتير امبريالية . كذلك اخذ بالارتفاع عدد الدول التوابع ، الذي جاء علة او معلولاً ، نتيجة للانتصارات المتلاحقة . وهكذا طلعت لحاقاً الدساتير الهلفتيكية (السويسرانية) سنة ١٨٠٢ ، و ١٨٠٣ ، والدساتير الجمهورية أو الملكية الهولندية ، عام ١٨٠١ ، و ١٨٠٥ ، و ١٨٠٦ ، والقانون الدستوري للجمهورية الايطالية الذي ظهر في العام العاشر ، والقانون الدستوري لمملكة ايطاليا في سنة ١٨٠٥ ، ولمملكة نابولي عام ١٨٠٦ ، ولدوقية فرصوفيا ، ولمملكة وستفاليا ، عام ١٨٠٧ ، ولممالك البافيير واسبانيا ، عام ١٨٠٨ ، ولدوقية فرانكفورت الكبرى عام ١٨١٠ . وقامت انظمة حكم تمثيلية من نماذج وانماط متنوعة جداً في قسم متزايد من بلدان اوروبا . ومخلفات الاعراف الماضية التي تفاوتت وضوحاً ، ميّزت الى حد بعيد ، دساتير الدول التوابع الجديدة الا انها اصطبغت أو تمازجت ، على العلوم ، مع اعلان حقوق الانسان الاساسية ،

غالباً ما كان بينها حرية الصحافة وحرية العبادة . كل هذه الدساتير تضع في يد النبلاء والاشراف الذين يُنتقون على أسس صعبة من شروط دفع الضرائب ، حق الاقتراع والتصويت على الضرائب والشرائع وفقاً لاحكام النصوص الرسمية ، التي يتوقف تطبيقها ، الى حد بعيد ، على الظروف السائدة ، أو على أمزجة الملوك وطبائعهم . فروح الحكم الاستبدادي أو الطغيان يبقى قائماً متحكماً . فملك ورتنبرغ يكاد لا يستفتي بشيء ، مجلس شورى القوانين . فالامثولة الفرنسية حاضرة امام الاذهان في كل مكان مع المخالفات والنواشز النابوليونية ، وغيرها من ضروب والوان المخالفات التي وقعت في الخارج . فنابوليون يطرح جانباً بالمجلس الايطالي . ومراقبة الجرائد والمسارح لم تبارح اي مكان . ومع ذلك فالحكم الاستبدادي المطلق والنظام الارستوقراطي ، في نكوص وتأخر متلاحقين، اينما كان . وفي كل مكان تسير في الطليعة ، البورجوازية والطبقات الوسطى ، حتى في هذه البلدان التي ما زالت طبقة النبلاء فيها وطبقة الاكليروس تحافظان على ما لهما من تمثيل خاص بهما . فاصحاب الاملاك والتجار ، ورجال الفكر واصحاب المهن الحرة يصلون على اقدار ونسب كبيرة ، الى عضوية المجالس والهيئات التمثيلية .

وهكذا نزع النظام السياسي الفرنسي ، على اقدار تختلف كثرة أو قلة ، لان يصبح النظام السائد في اوروبا . وكذلك قل عن نظام القارة الاداري . وهذه الروح الموحدة ذاتها التي هي روح الثورة أو روح الامبراطورية ، تدفع الناس على التخلص من سوء تجربة الادارات السابقة ، فيستعينون على ذلك ، بكل ما كانت له قدرات وقابليات ، في سبيل جعل البيروقراطية أكثر فعالية واقدر على جمع الضرائب وتحصيلها، وافعل في حشد الانصار والازلام والمحاسيب . فلو قيض الله لهذا النظام امداً اطول وبقاء اوسع وارحب لكانت اوروبا النابوليونية برمتها « كونت شعباً واحداً ولكان المسافر الذي يرغب في الارتحال وجد نفسه ، اينما توجه واينما هبط أو دبت رجلاه في وطن واحد مشترك » . ورجال الادارة الذين يجري انتقاؤهم محلياً يستمرون في تخاطبهم بالالمانية والايطالية ، مثلاً ، مع التزام كبار الموظفين بينهم تعلم اللغة الفرنسية . وانشئت في ايطاليا الشمالية مدارس ثانوية، منها مثلاً ثانوية ميلانو للاناث « التي كانت منقطعة النظير حتى في فرنسا نفسها » . وقد تكونت في شبه الجزيرة الايطالية فرقة هندسية عم نشاطها الولايات الاليرية نفسها ، كانت تعنى بالجسور والطرقات ، كما قامت فيها مصالح مستقلة تعنى بادارة التعليم ، ومصلحة الرهونات ، وشيئاً فشيئاً ادارة مركزية في المحافظة . وفي الطرف الابعد من المدى النابوليوني ، قسمت دوقية فرصوفيا الكبرى ، الى محافظات واقضية، كما قام النظام المالي فيها على مثال النظام المالي في فرنسا ، تحت مراقبة دائرة التفتيش المركزي . وقد رحبت السلطة ، في كل من البافيير وورتنبرغ ، خير ترحيب ، بهذه المستجدات الادارية ، وحرصت على تقوية فعاليتها الادارية .

الثورة وانتشار فتوحاتها الاجتماعية

والاهم من هذا كله – وهنا الميزة الرئيسية – هو ان النظام الاجتماعي الفرنسي ، نزع قبل كل شيء ، الى العالمية او الشمول ، داخل الحدود الفرنسية ، وهـو شيء طبيعي جداً ، هذه الحدود التي كانت تتسع باستمرار . فرعوية الامبراطورية تولي صاحبها ، قبل كل شيء ، المساواة المدنية والحرية دون ان يضطر يومـاً بعد يوم ، لفتح ميدانه ، ودفع ضرائب سيادية ورسوم اخرى ، وكلها عوائد تقلص ظلها في كل مكان ، باستثناء الولايات الإلليرية . وفي جميع المناطق التي تتألف منها هذه الكتلة ، نرى الضربات القاصمة تنهال على الاقطاعية وعلى النظام الطبقي القديم . فوثيقة اعلان حقوق الانسان تأتي ديباجة الدستور البتافي المعلن عام ١٨٠١ ، هـذا الدستور الذي ينادي بالمساواة المدنية ووجوب الغاء الرسوم الاقطاعية . والدستور السويسري يعلن امكانية افتداء عوائد الارض الدائمة ولا سيما الاعشار ، وقانون الوساطة الصادر عـام ١٨٠٣ ، يعلن مبدأ المساواة المدنية . وناپوليون يقسم عام ١٨٠٥ ، بعد ان نودي به ملكاً على ايطاليا، يميناً دستورية مشابهة لليمين التي يؤديها رئيس الجمهورية الفرنسية ، فيقسم بالله العظيم : « ان يحترم المساواة في الحقوق ... واستحالة الرجوع عن بيع الاملاك الوطنية ...» وفي سنة ١٨١١ ، تبدو المساواة المدنية القسطاس الفصل الذي تسير عليه الدول التوابع . والاسس الزراعية التي ارتكز اليهـا العهد البائد لم يعد لها من وجود ، او هي في طريق الزوال الى الابد . فاملاك النبلاء وغير النبلاء هي سواء امام القانون ، وباستطاعة الصماليك ان يصبحوا من اصحاب الاملاك . والغـاء رق الأرض يحرر ليس الانسان فحسب ، بل ايضاً ، اليد العاملة . فقـد نصت على هذا الالغاء ، دساتير هولندا وايطاليا ووستفاليا والبافيير وغراندوقية بيرغ ، واسبانيا وهسس . فالعبوديات الجسمانية زالت كلها من الوجود . الا ان الغاء العوائد قابلة الافتداء ، والغيت فقـط السخرات التعسفية . اما في ايطاليا واسبانيا الجنوبية ، فقد احتفظ الناس بالعوائد التقليدية . وكثيراً مـا يضطر الفلاح تحت ستار افتداء العوائد ، الى وضع يعمل فيه كمرابع . وفي بولونيا نفسها ، هذه الرقعة الخاضعة للامبراطورية النابوليونية ، في بلاد عدوة ، اصبح نظام العوائـد المترتبة على الارض ، مختلطاً . وفي سنة ١٨٠٩ ، اغرق الفلاحون ، في مونستر، تحت سيل من المطالب التي راحوا يتساءلون فيها عما اذا لم تكن الاراضي الواقعة على ضفة الرين الشمالية قـد اصبحت متحررة ، وهكذا نرى ان سياسة الثورة النابوليونية هي سياسة قـامت على المناسبات ، فاوجدت في المنطقة التي سيطرت عليها ، تنويعاً كبيراً . الا انه ليس من يشك قـط في توجيهاتها العامة . وهكذا فالنظام الاجتماعي القـائم في فرنسا ، نزع دوماً الى الانتشار والتوسع ، اينما كان .

والقانون النابوليوني الذي عم تطبيقه المجـال الدولي ، سيصبح ، ولا شك ، اداة مثلى في تأمين التزامن أو التوقيت المشترك . فبانتشار هذا القانون ، انتشرت المبادىء التي نودي بهـا عام ١٧٨٩ : المساواة بين الناس والاراضي والتركات ، والتسامح الديني ، وعلنيـة الاحوال

الشخصية ، والطلاق . فقد وضعت هولندا ، هذا القانون ، موضع التنفيذ ، وفي سنة ١٨٠٦ ، تُرجم الى الايطالية بغية تطبيقه بين الايطاليين . وفي سنة ١٨٠٧ ، تبنته نابولي ، بعد ان ادخلت عليه تعديلات طفيفة اقتضتها ظروف الكثلكة ، التي هي ديانة السواد الاعظم من سكان البلاد . كذلك دخل هذا القانون معظم الدول الألمانية ، كما دخل معظم المدن الداخلة في الاتحاد الاقتصادي (*Hanséatique*) والى الولايات الإلليرية . وفي سنة ١٨١٠ تتبناه فرصوفيا ، ويراهنون على دخوله الى كل من اسبانيا والبرتغال .

وتستمر الثورة ، من جهة ثانية ، في خلق مناطق نفوذ اجتماعي لها في البلدان العدوة ، مع العلم ان الحرب كثيراً ما وقفت سداً منيعاً وحاجزاً دون هذا الانتشار وجرّت الى تعديل مبادئها أو الى مقاومتها ، مثيرة في وجه المستجدات الفرنسية ، الشعور الوطني . وهذا لا يمنع قط الجماهير من ان ترفع العلم المثلث الالوان وان ترتدي القبعة الحمراء ، خلال الانتخابات التي وقعت ، عام ١٨٠٢ في فوتننهام . والقارة لم تكن معصومة قط او سليمة من هذا القبيل . فستعمل بروسيا من جهتها ، على الاخص ، للتخفيف من هذه المؤثرات وذلك عن طريق اصلاحات سياسية واجتماعية ، سنعود للتكلم عنها بعد حين .

الجيش والتكتيك النابوليوني

هذا الحصار البري الضخم القائم في الغرب والذي يزداد ضخامة يوماً بعد يوم وتجانساً ، يقابله حشد بري جبار ، بامكان ثورة عارمة هوجاء ان تقوم وحدها به . فنابوليون لم يغير شيئاً في نظام حشد الجيش ولا في نظام تعبئته العام . فقد ابقى سائر المفعول ، جاري الاخذ به ، قانون جوردان الذي يحدد العدد اللازم في السنة وذلك بواسطة نظام القرعة . فعدد المدعوين للخدمة العسكرية ينمو باطراد سنة بعد سنة من جراء اتساع رقعة فرنسا ، الا انه عدد لم يتجاوز مجموعه في اي حال ٢٦ ٪ في مجموع المسجلين . وعملية المزج او الملغمة تستمر وتعمم : فالقدامى في الجيش يتولون تدريب الشبان خلال الحملة نفسها . والترقية هي من نصيب من يتحلون بالشجاعة والبسالة اكثر مما هي من نصيب اوفرهم علماً ومعرفة . وقد فتحت الترقية ، امام الطبقات الوسطى امكانيات رحبة وفرصاً ذهبية للترفيع والتقدم . فالجهاز الحربي لم يتغير ولم يتبدل . وحرص نابوليون على تقوية جهاز المدفعية التي بالرغم من عجز مصانع الحرب كان لها شأن كبير ومساهمة واسعة في تقرير مصير الاشتباك الحربي . والحرس ، هذه المنظمة الجديدة التي تشكل قوة بوليسية من الدرجة الاولى ، يؤلف من ناحية ثانية جهازاً مستقلاً ، كما يؤلف في نهاية المطاف ، احتياطياً ثميناً .

واذ رفض نابوليون العودة الى عملة الورق ، فقد آثر ان يقوم بحروب قليلة الكلفة ، سريعة الفعالية ، نظراً لصعوبة التموين . فالحرب الخاطفة تتفق تماماً ومزاجه الخاص . فهي تحافظ ، في الصميم ، على مبدأ التكتيك والستراتيجية الذي سارت عليه جيوش الجمهورية.

فالمعركة التي تشترك فيها الكتلات الحربية، يتركز الهجوم فيها بالدرجة الاولى على العدد. فالعدد يزرع الرعب في الخصم ويرهبه. فشجاعة الجند ونشاطهم وقوة احتمالهم، وتفانيهم في ساحة الوغى، كل هذه العناصر تساعد القائد وتؤازره في المبادرة التي يقوم بها. وعبادة الامبراطور تحل محل عبادة الجمهورية الشخصية وتتلبّس قيمتها المعنوية، كما يحل الشرف محل الروح الوطنية. وكلما ازدادت هذه العبادة وقويت تناقصت، من جهة ثانية فعالية هـذا الجيش الذي سيحارب بنشاط اقل وبروح أخف في اوروبا الشرقية، ليس بالنسبة للظروف المحلية والجغرافية القائمة فحسب، بل ايضاً لانخفاض محسوس في قيمة افراد الجيش وقواده والمارشالية، وللمساهمة الكبرى التي طلب من الدول التوابع تقديمها للجمهورية.

الوضع الدولي

وهذه القوة الديموغرافية والسياسية والاجتماعية والعسكرية الضخمة التي تمثلها الثورة النابوليونية، جاءت الاوضاع الاقتصادية تزيد من فعاليتها. فبالرغم من الحرب ومن الحصار القائم، كان الوضع الدولي، في مجموعه، حتى نشوب الازمة بين ١٨١٠ – ١٨١٢، ملائما للغاية.

لا شك ان الحصار البري ألحق بالنوافذ خسائر فادحة. فالمرافىء اعتراها الكساد والتجارة مع المستعمرات أصيبت في الصميم. وقـد عجزت بعض الدول التوابع عن تصريف انتاجها الزراعي ومحاصيلها من الخشب. وكان من الضروري تكييف التبـادل التجاري مع الظروف الجديدة، واعداد الطرقات وجعلها صالحة للمرور والتنقل في كلا الإتجاهين. فالمحاور الرئيسية تنطلق من ستراسبورغ ومن ليون. فالاولى تؤمن الاتصالات بالمانيا، والثانية بايطاليا، الا ان المواصلات تصطدم هنا، بجبال الألب. وقد انجزت عام ١٨٠٥، طريق مجاز السمبلون، وسنة ١٨٠٦، الشعبة المارة بجبل سني، وفي سنة ١٨١٠، شعبة الكورنيش حتى مدينة سبازيا، واخيراً مددوا المواصلات البرية باتجاه راغوز وليبساخ للسهيل وصول الحرير من بلدان الشرق الادنى. وبالرغم من اهمية حجم البضائع المنقولة عبر هـذه المسالك والممرات، فقد قصرت جداً عن تعويض النقل البحري. وقـد ابى نابوليون الاخذ بفكرة انشاء مناطق اقتصادية تقتصر من المسافة المقطوعة وتحد منها. فقبل ان يفكر باوروبا كانت فرنسا تهمه بالاكثر. وعبثاً اقترحوا عليه انشاء اتحـاد جمركي الماني واتحاد جمركي ايطالي. فهذا العابث الاكبر بالحدود والمقوض لها، آثر بالاحرى استمرار الحدود والحواجز الجمركية. فقد اغلق في وجه انكلترا موانىء الدول التوابع ولم يفتح لهـا بالمقابل، الاسواق الفرنسية، باستثناء ايطاليا. وهكذا بقي النظام الاقتصادي في اوروبا بعيداً عن كل مركزية وتضرّس كثيراً من هذا التقسيم الجغرافي ومن الجمارك الداخلية التي بقيت دوائرها قائمة.

واذ كتب على اوروبا ان تعيش ضمن اقتصاد مغلق، فقد عرفت مع ذلك ان تكيف نفسها وفقاً لهذه الظروف الاستثنائية التي عاشتها اذ ذاك. فبعد ان تخلصت من المنافسة الانكليزية،

اخذت الصناعة المحلية والاقليمية تتطور وتنمو بسرعة من ذلك مثلاً صناعة الخرضوات وصناعة الاسلحة في مقاطعة تورنج حتى ان صناعة نسج القطن اخذت تزدهر في الساكس . وصناعة سكر القصب نمت كثيراً في منطقتي فرنكفورت ومجدبورغ . وقد عاد الحصار البري بفائدة عظيمة على البلدان المجاورة لفرنسا كسويسرا وايطاليا الشمالية . وارتفع الدخل القومي في اكثر هذه البلدان . واكثر من ذلك ايضاً الارباح التي حققها ارتفاع الاسعار بالعملة الذهبية للمنتوجات الصناعية والزراعية . ووضع فرنسا الذي سبق وصفه من قبل ، توفر مثله من جديد هنا . فالبورجوازية ، هي المستفيدة الكبرى من ارتفاع الاسعار ، هنا كما في فرنسا ، وعلى هذا قس ايضاً المجال الزراعي . فالمزارع الكبير وكبار الملاكين توفرت لهم مقادير كبيرة قابلة للاتجار بعد ان ادّى الغاء الضرائب والرسوم السيادية الى ازدياد محسوس في عددهم. فالحياة المادية وحركة الاعمال جاءت في صالح هذه الفئات النبيلة صاحبة النفوذ، بعد ان دعاها النظام القائم للمساهمة في حياة البلاد السياسية والتحرر الاجتماعي .

النبوغ النابوليوني

هذا الحصار البري الضخم والمواد الجسيمة التي يتناولها يمثل ذرائع نبوغ واساليب سياسية لم يعرفها للآن تاريخ العصر الحديث ، وهذه الوسائل الهائلة هي بتصرف نبوغ فرد واحد أحد : نابغة حرب ونابغة سلم ، ونابغة سرعة حركة ونابغة فعالية يزيد من طاقتها مخيلة رومنطيقية ، جامحة ، ويحركها مزاج مغامر لبق ، وسار في ركابها وعمل في خدمتها ، حتى معركة إيننا حظ يفلق الصخر ، بسمله القدر طويلاً وقد توفرت له عبقريات ومهارات من اقوى ما عرفه العصر ووسائل غلابة ، قاهرة ، بطاشة .

في وجه هذه الكتلة ، كل ما تبقى من اوروبا لم يعرف ان يؤلف كتلة أخرى تجابهها . وشعور هذه الكتلة ليس من يرتاب فيه . فالالماني فردريك دي جنتز الذي نقل بورك ومالليه دي بان الى الالمانية ، والذي سيضع نفسه قريباً في خدمة بلاط فيينا ، عبّر عنه خير تعبير ، عقب معركة مارنغو ببضعة أيام . فقد تنبأ بقرب نهاية العالم أمام التقدم الذي لا يقاوم تحققه الثورة الفرنسية .

سيقوم في وجه المجتمع البشري بكامله عصر هائل ، من شأنه ان يقلب ، كما تحدثني مشاعري ، كل النظم القائمة وكل المبادىء التي يقوم عليها هذا المجتمع . فالجيل الحاضر سيغرق في لجج من الشرور والويلات عل يد الثورة التي لم تبتلع حتى الآن سوى ضحاياها الاولى .

سواءٌ أُحكم على أوروبا بالموت أم لا ، فقد انهالت عليها الضربات القاصمة وقد خاضت الحرب متخاذلة الصفوف . فالفرق الروسية والنمساوية والبروسيانية والانكليزية لم تقم حتى الآن باي اتصال بعضها ببعض في الغرب. وهذه الشعوب لم تَجُدْ على هذه الفرق والوحدات لا بجسمها ولا بروحها .

ثانياً ـ الفتوحات النابوليونية [1]

وهذا الخطر الوطني والاجتماعي الموحد الذي تشكله القوة الفرنسية الرهيبة والذي يرزح على صدر اوروبا ، لم يكن ، عام ١٨٠٦ ، ليتسع لاكثر من هدنة عابرة . فبعد ان وصل نابوليون بانتصاراته الداوية الى رئاسة البلاد وتولى قيادتها لم يكن ليرضى او ليسلم بان يضحي بأي جزء من الأراضي التي احتلتها جيوشه ، مهما كان ضئيلاً . فالقسَم الامبراطوري الذي أقسمه في العام الثاني عشر ، فرض عليه ، من جهة أخرى ، « المحافظة على سلامة وصيانة اراضي الجمهورية » . واكثر من هذا ، فقد أخذ يفكر في مضاعفة المنافع والفوائد التي تمكن من تحقيقها حتى الآن . وتقوية لنفوذه وهيبته ، راح يثير او يخلق اوضاعاً مثيرة يتحتم عليه فيها ، عندما تحين الضربة الأخيرة القاصمة وساعة الفصل ان يقول : « بلاها اوضعفها » تمثلاً بقول المؤرخ الفرنسي جورج لوفيفر .

وهذا النفوذ يريده في كل الحقول والمجالات : في عالم التجارة كما ساحة القتال . ولكي يعيد الازدهار الى فرنسا ، كما كانت عليه قبل الحرب ، والى البلدان التي فتحها ، اختط سياسة الاستبداد ، هذه السياسة التي سار عليها من قبل ، الاستبداد المستنير . الا انه لا يستطيع استعادة الاسواق العالمية الا على حساب لندن . فحكومة بت كانت قبلت ، بعض الشيء ، بمعاهدة اميان ، على امل منها ان تستعيد اسواقها في اوروبا الغربية . فسياسة كولبير التي اعتمدها نابوليون ، جاءت تعارض خططها ، كما ان سياستها الاستعمارية نمّت عن مخاطر اكبر وأدهى . فقد استطاع البريطانيون ان يحتكروا محاصيل الاقطار الاستوائية وان يفيدوا منها فوائد جمة . وكان الناس يستبضعون في لندن البن والشاي ، والسكر والافاويه . ولذا عزم بونابرت على ان يتخلص مرة واحدة من هذا الحكر ومن هذه الوصاية ، باستغلاله الى اقصى حد ، جزر الانتيل ، كما شرع باستثمار مقاطعة لويزيانا . الا ان استعادة العمل بالنخاسة بعد ان رأى فيها الضمانة الوحيدة لاعادة هذا الازدهار ، ادى الى نشوب الفتنة والعصيان في جزيرة سان دومنيك . وبالرغم من تدخل لوكلير وتوقيف توسان لوفرتور ، اعلنت الجزيرة المذكورة استقلالها في تشرين الثاني عام ١٨٠٣ . وقد اصيبت فرنسا ، في السنة نفسها بفشل آخر في مقاطعة لويزيانا . فالحملة التي قام بها الجنرال فكتور اهاجت الولايات المتحدة الاميركية ، ولذا آثر بونابرت ان يدخل معها في مفاوضات انتهت ببيعه المقاطعة المذكورة بـ ٨٠ مليونا . والبعثات التجارية التي ارسلها الى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ، والى سوريا حتى الهند اقلقت جداً لندن والوزارة البريطانية . وهكذا بدا الصراع بين الدولتين الاستعماريتين امراً لا بد منه . فانكلترا التي شيدت قوتها على التجارة البحرية تحرص كل الحرص على ان تبقى في طليعة الدول البحرية ، كما انها رفضت ، من جهة ثانية الانسحاب من الموقع الستراتيجي المهم ،

---

(١) راجع ص ٥٦١ ، خريطة اوروبا سنة ١٨١٠ .

الذي تمثله جزيرة مالطة ، بعد ان نصّت على هـذا الانسحـاب معاهـدة اميان ، وفقـاً لشروط معقدّة .

والاصطدام بين انكلترا وفرنسا بدا امراً لا مفرّ منه، في القريب العاجل. ففي ايار١٨٠٣، اصدرت الوزارة الانكليزية امراً بمصادرة كل السفن التي ترفع العلم الفرنسي . وجاءت ردة الفعل عند نابوليون ان امر بتوقيف كل الانكليز الموجودين في فرنسا ، كما اصدر امـــره للجيوش الفرنسية ، باحتلال الهانوفر والموانىء الايطالية . وعرف ان يؤمن من جهة اخرى ، التعاون بين هولندا واسبانيا . ولكي ينزل بانكلترا ضربة قاصمة اخذ باعداد حملة غزو وإنزال في الجزر البريطانية ، وهي حملة وضع خططها عام ١٧٩٨ . فجمع في هذا السبيل ، اكثر من ٢٠٠٠ سفينة مسطحة الظهر ووضعهـا تحت تصرف الجيش الذي حشده حول مرفأ بولوني . ولكي يتمكن من النزول في انكلترا ، كان لا بد له من ابعاد الاساطيل الانكليزية والهائها ، أقله لبضعة ايام ، فعهد الى الاميرال فيلنوف ، بعد نجاته من معركة أبوقير الجريئة ، بمهمة اجتذاب الاميرال نلسون الى جزر الانتيل ، بالتعاون على ذلك مع الاسطول الاسباني ، على ان يعود فجأة لبحر المانش بغية حماية عمليـة الانزال في انكلترا . وقد تمكن نلسون من تحطيم اسطول فيلنوف امام رأس الطرف الأغـــر ، في تشرين الاول ١٨٠٥ . وهكذا ربحت انكلترا الشق الاول. واحتفظت لوحدها بالسيادة على البحار . وكان عليها ان تحتاط لنفسها فتؤمن لها حلفاء اقوياء ، بين هؤلاء الملوك الذين يتهددهم خطر مشترك . ولكي تضمن تحالفهم معها ، فقد قبلت بتحمل الأعبـــاء المالية الباهظة ، مستعينة على ذلك باليسر والرخـاء العام الذي تتمتع به انكلترا ، والازدهار الدولي الذي يطبع الوضع السياسي والذي غمر جميع البلدان ، فسَهُلت عمليـات القروض ، كما سهلت جبـاية الضرائب والرسوم المفروضة . وقد ردّت انكلترا على فرنسا « بتجنيد الجنيه » بقرض داخلي درّ عليها ٣٣ مليون ليرة انكليزية بينما لم يعطِ القرض الذي عقدته عـــام ١٧٩٢ سوى ٩ ملايين لا غير .

نابوليون والدول الكبرى في اوروبا

أرغمت النمسا على الخضوع فوقعت معاهدة لُونـَفيل التي سمحت بادخال بعض تعديلات جغرافيـة على الامبراطورية الجرمانية المقدسة ، قام به نابوليون عام ١٨٠٣. وجاء الفرمان (*Recès*) الذي صدر في شباط يخفض عدد الوحدات السياسية التي تتألف منها الامبراطورية المذكورة الى ٨٢ وحدة، ويُعلن الامارات الكنسية لمصلحة كل من بروسيا والبافيير. وبذلك اصبحت غالبية الناخبين فيها من البروتستانت مما اقلق بال النمسا وازعجها كثيراً . ومن جهة اخرى ، ان ضم البيامونت ، منذ ايلول ١٨٠٢ ، وتوسيع رقعة الجمهورية الايطالية ، والمشارفة على سويسرا بعد ان اصبح بونابرت ، الوسيط ، في مطلع عام ١٨٠٣ ، اثار من جهة اخرى ، غضبها . فهي لا يمكن ان تسكت عن السيطرة الفرنسية على ايطاليـا والمانيا ، كما لا يسعها الاطمئنان للخطر البعقوبي الثوري الجاثم على حدودها ، وكذلك انكلترا . فالموقف السلبي الذي وقفته حتى الآن

لم يعد من الجائز الاستمرار فيه . فهي ستخرج من سلبيتها لدى الفرصة الاولى . وبالفعل فالاتفاق الانكليزي الروسي الذي تبدى للقيصر اسكندر الاول بشكل تحالف مقدس ، يؤلف نطاقاً صحياً يعزل فرنسا ويحكم المراقبة حولهـــا بعد ان يعيدها الى حدودها الاولى . وقد انضم الامبراطور فرنسوا الاول لهـــذا الحلف في آب ١٨٠٥ ، وأمر جيوشه بالزحف على الباڤيير حليفة نابوليون . وللحال قام الجيش الكبير بحركة التفاف بارعة وتحرك من بولوني الى الرين ، واخـذ بمحاصرة الجنرال ماك في مدينة « أولم » ، الذي اضطر للاستلام في ١٥ تشرين الاول . وبعد ذلك بشهر تقريباً ، دخل الجنرال مورات مدينة فيينا ، حيث رفرف العلم المثلث الالوان فوق المدينة الـتي صمدت في وجه الاتراك كما صمدت في وجه السويديين ، وجرى احتلالها لاول مرة . وفي الثاني من كانون الاول ، عند الساعة الثانية ، من بعد الظهر ، انهارت البقية الباقية من القوة الروسية النمساوية ، في معركة اوسترلتز . وعلى الاثر انسحبت روسيا القيصرية من الحلف المقدس . وقـد قبلت بروسيا التحالف مع فرنسا مقابل السكوت عن احتلالها مقاطعة الهانوفر الانكليزية . وهكذا وُضعت شروط الصلح في بضعة اسابيع : ففي ٢٦ كانون الثاني ١٨٠٥ ، تم طرد آل هبسبورج نهائياً من المانيـا ومن ايطاليا . واجبروا على التخلي عن لقب امبراطور . وهكذا فالصفحة المفجعة التي خُطّت في كمبوفورميو ، جرى تمزيقها بعنف في برسبورغ كما تم ضم مقاطعة البندقية الى الجمهورية الايطالية .

وهكذا قضي على الامبراطورية الجرمانية المقدسة لتفسح المجال امام طلوع الامبراطورية الكبرى التي بلغت الحـد الاقصى من القوة . فالرومنسية النابولونية ، تعمل على افراغ اوروبا الآخذة بالذوبان ، حيث كان يمكن ان يحدث كل شيء ، ولو بصورة موقتة .

وفي تموز سنة ١٨٠٦ ، أنشيء حلف الرين الذي تشكل من عدد من الامراء الالمان انضمت اليهم الباڤيير وورتنبرغ ، وقد كان نابوليون الحامي لهذا الحلف والمدافع عنه . هذه التغييرات الجديدة لم تكن لتترك بروسيا غير مبالية بالامر ، لا سيما وقد جرى البحث اخيراً في باريس ، خلال المفاوضات الانكليزية الروسية ، حول امكانية اعادة الهانوفر الى انكلترا ، مقابل بعض التعويض . واذ ذاك ينذر فردريك غليوم الثالث ، الامبراطور بوجوب التخلي عن المانيا والا فالحرب . وقد وصل بلاغ اعلان الحرب في ٧ تشرين الاول ١٨٠٦ . فقد ورد الجواب بعد هذا التاريخ بستة ايام ، اي من ٨ — ١٤ منه . ففي المساء من ١٤ ، في اثر معركتي إيينا واورستادت ، زالت من الوجود دولة بروسيا التي انشأها فردريك الكبير . فبعد ان قُطعت اوصالها وجرى احتلالها وفرضت عليها غرامة حربية باهظة ، لم يبق لها وجود في خريطة اوروبا ، حتى عام ١٨١٣ . ودخل نابوليون برلين في ٢٧ منه ، حيث كان سبقه اليها الجنرال دافو المنتصر في معركة اورستادت ، بيومين . امـــا الحملة ضد الروس فلتستمر ثمانية اشهر ، اي من شهر كانون الاول ١٨٠٦ الى حزيران ١٨٠٧ . وسار نابوليون لملاقاة الروس . فأثار دخوله مدينة فرصوفيا ، حماسة البولونيين ، فاستقبلوه استقبال الفاتحين . الا انه لم يرد اعادة بولونيا الى الوجود ، بل

اكتفى بأن انشأ فيها ادارة مؤقتة، وعمل على تأليف جيش من ابنائها وعلى تأمين أود جيوشه. الا ان الحظ اخذ يتعرج في بروسيا الشرقية، عند مداخل روسيا وامام الشتاء الروسي. فمعركة «أيلو» لم تحسم الخلاف ولم تضع حداً للحرب. وفي حزيران يفاجىء نابوليون الجنرال بنيغسن في قواعده في فريدلاند ويحطمه. فاذا بنابوليون يقدم للامبراطور اسكندر الاول اكثر من هدنة، فهو يقترح عليه عقد تحالف معه ويتم الاتفاق في اجتماع تِلْسيت على حساب بروسيا وبالتالي على حساب انكلترا. وتفقد بروسيا مقاطعاتها الواقعة غربي نهر الايلب، هذه المقاطعات التي ينشئون منها مملكة تكون من نصيب جيروم بونابرت، هي مملكة وستفاليا، وتفقد كذلك هذه الولايات البولونية التي تكوّن غراندوقية فرصوفيا. وهكذا امتدت سيادة فرنسا وسيطرتها حتى نهر الفستول. وهكذا بالتحالف مع روسيا يتسع الحصار البري ضد انكلترا ليشمل كل اوروبا تقريباً.

الحصار البري ونتائجه

آمن نابوليون بفعالية السلاح الاقتصادي وجدواه، هذا السلاح الذي لم يثبت التاريخ فعاليته، منذ ذلك الحين. والمرسوم الذي اصدره في برلين في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٨٠٦، عبثاً اغلن الحصار حول الجزر البريطانية، اذ لم يغير كثيراً من الوضع السابق، وذلك، لان اوروبا كانت تؤلف سوقاً رئيسية للصادرات البريطانية، فالاقسام الاخرى من العالم كان لها عندها حساب اكبر. فكانت البضائع الانكليزية تتغلغل في اوروبا محمولة على سفن حيادية. وقامت انكلترا نفسها بردة فعل. فبعد ان قصفت مدينة كوبنهاغن، أسرت الاسطول الدانماركي، كما استولت على جزيرة هليغولاند وانزلت فيها حامية عسكرية، باتجاه سكانيا، محررة بذلك مداخل البحر البلطيقي. وقد اصدرت الوزارة البريطانية امراً بتفتيش كل السفن المحايدة التي تمخر عباب البحر. ورد نابوليون على هذا التدبير من ميلانو اذ يعلن عن عزمه مصادرة كل سفينة تقبل بتفتيشها. ولذا كان لا بد من اختيار احد الأمرين. ونجاح الحصار البري كان يتوقف الى حد بعيد على انتصارات الجيش الكبير. فضخامة هذا الجيش عرضته لمواطن الضعف والنفاذ، فاستمرت مدينة هامبورغ مثلاً مركزاً لنشر وتوزيع البضائع الانكليزية التي كانت تصلها باستمرار بصورة متواصلة. وعلى هذا سارت ايضاً مدينة لشبونة بالرغم من وجود الجنرال جونو فيها، الذي جعل منها عام ١٨٠٧، مقراً له، بعد ان ارغم الاسرة المالكة على الانتقال الى البرازيل.

ولكي يؤمن الجنرال مورات المواصلات وحرية التنقل، احتل شمالي اسبانيا ثم مدينة مدريد نفسها، ممهداً الطريق، عن غير رضى، لاعتلاء جوزف بونابرت، عرش اسبانيا. وبذلك حمل الشعب الاسباني على الثورة والعصيان. وقد كان لهذا الحادث شأن كبير اذ قام لاول مرة منذ عام ١٧٩٢، حرب شاملة بين أمة وأمة أخرى. وتجنيد الانكليز للجنيه سيتيح لها تجنيد الرجال بصورة بديهية. ولكي يعيد نابوليون الوضع الى ما كان عليه اضطر لاستخدام الجيش الكبير، الا انه لم يتلق من القيصر الذي طلب منه اثناء المقابلة التي ضمتهما معاً في ارفورت،

تحالفاً ضد النمسا ، سوى جواب مبهم ، ولذا رأى نفسه ملزماً بقيام حملة سريعة في شبه الجزيرة الايبيرية،لم تأت بأثر قط . فحرب المناوشات التي قام بها الاسبان بعد إستباحته البلاد، في كانون الثاني ١٨٠٩ ، كانت اكثر فتكاً من قبل .

وراح البلاط الامبراطوري في فيينا يبني له قصوراً في اسبانيا . تمكن ولا شك من ان يعيد تشكيل جيشه بعد انهزامه الماحق في اوسترلتز ، ووضع في الخدمة جيشاً كان اقوى جيش بعد الجيش الفرنسي في اوروبا ، جاش بروح وطنية عارمة . الا ان السياسة التي اتبعتها حكومة فيينا كانت جد محافظة ، كما ان النمسا كانت وحدها في حلبة الوغى ، باستثناء انكلترا ، والفتن القائمة في كل من اسبانيا والبرتغال . انفجرت الحرب دون اعلان سابق من النمسا ، واستمرت ثلاث سنوات . وقبل مرور سنة واحدة تمكن نابوليون من الدخول الى عاصمة آل هبسبورغ ، من جديد . وصلح فيينا الذي جرى توقيعه في شهر تشرين الاول ، بعد انتصار الفرنسيين في معركة وغرام بثلاثة اشهر ، جرّد النمسا من مقاطعة غاليسيا ومن الولايات الواقعة على البحر الادرياتيكي . فالاولى اعطيت غنيمة باردة لغراندوقية فرصوفيا التي ترمز الى بولونيا ، بينما كانت الثانية ، من نصيب الامبراطورية الكبرى . وهكذا امكن احكام الحصار البري حول انكلترا بعد ان اضطرت النمسا للانضمام اليه والعمل بمقتضاه .

الامبراطورية الكبرى والنظام القاري في اوروبا

نزولاً عند متطلبات هذا الحصار ، استمر نابوليون في قلب اوروبا رأساً على عقب . فضم اليه الممتلكات البابوية وهولندا ومدن اتحاد الهانزا . ففي وجه هذه النمسا التي دُرست درساً وعُزلت تماماً عن البحر ، وامام بروسيا التي قصت اجنحتها وأقصرت على بروسيا الشرقية والبراندبورغ وبوميرانيا وسيليزيا، انتصب هذا البناء الامبراطوري المشمخر الذي ضمت جنباته ٧١ مليوناً من البشر منهم ٢٧ مليوناً لا غير من الفرنسيين الصميمين. وهذه الامبراطورية تمتد من الزويدرزه شمالاً الى جبال البيرانيس جنوباً ومن روما الى هامبورج ، وتبلغ مساحتها ٧٥٠،٠٠٠ كلم٢ . وقد قسّمت الى ١٣٠ محافظة. ويستند الى هذه الامبراطورية عدد من الدول والتوابع اقامتها حولها نطاق وقاية تألفت من ولايات وراثية في العائلة ، أو من اقطاعات أو من احلاف لها . وكورسيكا التي كانت رئيسة الجوقة عرفت ان تخدم ابناءها الخدمة المثلى . فابناء اسرة نابوليون تقاسموا فيما بينهم العروش والتيجان : فنال جيروم مملكة وستفاليا ، وجوزف مملكة اسبانيا ، ومورات مملكة نابولي . وكان على كل واحد من هؤلاء ان يمتثل لارادة رئيس الاسرة العاتي والقائم بالوصاية على من هم في حكم اولاد قاصرين ، له ملء الحرية بحل أو ربط كل الروابط الزواجية ، والمتصرف دونما رقيب أو حسيب ، بشخصيتهم. والامبراطور، مع ذلك، هو المتبوع الأكبر وحكمه الاستبدادي يتلاءم مع النظرية الاقطاعية القديمة التي لا تزال تسود اوروبا الوسطى . فقد احتفظ له في كل دولة من هذه الدول التوابع ، بعدد من الاقطاعات الخاصة يوزعها كيفما شاء على رجال بطانته مدى الحياة ، بينها امارات كأمارة نيوشاتل مثلاً

التي كانت من نصيب برتييه ، وأمارة بنيفانت التي راحت لتاليران ، و ٦ دوقيات في ولاية البندقية و ١٢ في دلماتيا . وهذه المقاطعات تدخل في المحالفات الجديدة ، سواءٌ أكانت اتحاد هلفيتيا (سويسرا) أو المملكة الايطالية أو غراندوقية فرصوفيا أو حلف الرين . وقد شدد من روابط التبعية ووشائجها عن طريق المصاهرات التي اخضع لهـــا اخاه جيروم وبرتييه واوجين وبوهارنيه . وفرض في كل مكان الاصلاحات التي يقتضيها الوضع ، فوحد بين مجموعها وطدّ فيها المركزية .

وهذا البناء لا يخلو مع ذلك من فجوات وثغرات، لا سيما في النواحي المطلة منه على البحر، اتاحت للبضائع الانكليزية بالنفاذ منها والتغلغل فيها ، بعـد ان نشطت حركة التهريب في كل مكان وانسرحت بعيداً في البلاد. ففي ليل ١٧ – ١٨ تشرين الاول ١٨١٠ ،رأت فرنكفورت نفسها محوطة باحدى فرق الجيش . وبعد اعمال التحري والبحث وجدوا بضائع انكليزية الصنع لدى ٢٣٤ تاجراً من تجار المدينة . وقد زادت الصادرات الانكليزية في هذه السنة وبزّت مـا سجلته من قبل من ارقام قياسية،كما ان قيمة هذه البضائع ضربت الرقم المسجل. كذلك سجلت الكمية المصدرة مثل هذا الرقم ، باستثناء السنة التي عُقد فيها صلح اميان . وهذا الحصار الذي أريد منه أن يحطم التجارة الانكليزية لم يستطع ان يوقف عند حد نشاط هذه التجارة .

ثالثاً – يقظة الروح القومية وانتصار اوروبا

القوى المعادية

راحت قوى الانحلال تفعل فعلها في الداخل والخـارج على السواء ضـد الامبراطورية . فقد ملّت اوروبا نابوليون الخدمة العسكرية وسئمت هذا السير الذي لا ينقطع للطوابير الحربية ، واستعراضات الجيوش واعمال المصادرة التي لا تنتهي عند حد، وهذه الضرائب التي لا تنفك. فقد تضاعفت الضريبة بين ١٨٠٨–١٨١٢ في غراندوقية برغ ، وازدادت ثـــلاثة اضعاف في مقاطعة فنيسيا . وهذه الشعوب التي غُلبت على امرها والتي أمضّها الاحتلال الدائم وأقضّتها روحات المنتصر وغدواته نحو العاصمة او باتجاه اطراف اوروبا القصيّة ، وأرزحها الغُرم الذي اناخ عليها بكلكله عقب انكسارها ، كل هذه العلل خلقت في نفوس سكان هذه البلدان روحاًمن التذمر والتأفف والاهتياج اخذ يتزايد ويتصاعد. وهذا الحصار البري ألحق في العالم كله الاذى والضرر سواءً من جهة المنتجين او من جهة المستهلكين،كما ان السياسة الجمركية التي انتهجها نابوليون اهاجت البلدان التوابع بعد ان اوصدت في وجه سكانها او كادت ، ليس البحار فسحب ، بل ايضاً البر الفرنسي نفسه مع انها أُجبرت على فتح اسواقها للمحاصيل الفرنسية معفاة من كل رسم . والبلاد التي تمّ ضمهـــا الى فرنسا او أجبرت على السير في فلكها لم تمتثل دوماً للاوامر التي تبلغتها كما انها لم تلـــتزم السير والصراط المرسومان لها دون خشية على نفسها من الرسوم الاقتصادية التي فرضتها عليها فرنسا . وقد راح اصحاب الحرَف ينعون جمعياتهم ونقاباتهم التي أُلغيت . وازدادت حركة التذمر هـذه

حدة كلما عبست الاقدار للجيوش الفرنسية وقسا الحظ لها . وقد بدا ان عهد الازدهار زال وارتفع منذ عام ١٨٠٩ كما أخذت تهبط باستمرار اثمان المواد الصناعية . ثم تأتي بعد ذلك الأزمة الاقتصادية الدورية عام ١٨١١-١٨١٣ التي تضرس الجيش بأثرها البالغ . فراحت أوروبا بأجمعها تعزو أسباب هذه الازمة للحصار البري ان لم يكن للمستجدات الفرنسية التي فُرضت على البلاد . والارستوقراطية العقارية التي عُرفت بعدائها لهذه الاجراءات بعد ان أُسقط في ايديها في تصريف محاصيلها من الحبوب والاخشاب، والاوساط البورجوازية نفسها التي كانت اسهل اتصالاً واقرب، راحت كلها تشدد من مقاومتها الوطنية بعد ان أصبح نابوليون في نظرهم المفسد الاقتصادي الاكبر .

والقوي الدولية عملت هي الاخرى عملها كالقوى المادية ، مثلاً بمثل ، في المجال الروحي والادبي . فالصراع العنيف الذي قام بين نابوليون والبابا ، منذ عام ١٨٠٩، حمل على الوقوف ضد هذه السياسة الخرقاء ، كل من اعتنق العقيدة الكاثوليكية ، بحيث ان العداء ضد فرنسا النابوليونية انتشر بين جميع طبقات السكان .

فالمصير مرتبط فقط بمهارة الحكومات في تجميع الشعوب وشدّها عصبة واحدة تقف في وجه الثورة وان تستعمل ضدها الوسائل التي عرفت وحدها ، حتى الآن استخدامها .

فان لم تعرف اوروبا اللانابوليونية ان تستغل هذه الظروف السانحة بما فيها من مادة بشرية ومادة تقدمية ، على الوجه الاكمل ، وان تؤلف من دولها حلفاً عاماً ، فقد كانت مع ذلك هي صاحبة الكلمة الاولى في القارة . وأوروبا هذه تتألف ، عام ١٨١٢ ، من انكلترا ومن المغلوب على امرها من دول القارة . فالدول المفروض فيها ان تكون صديقة او حليفة ، لا يستقيم النفوذ الفرنسي فيها الا عرَضاً . فالدانمارك التجارية في الصميم هي في منأى منه جزئياً . والسويد التي عهدت بعرش ملوكها الى شخص برنادوت ، هي منافس قوي لنابوليون . وبعض حلفاء فرنسا كالبافيير مثلاً ، هم موضوع شك وريبة . ولم يلبث الامبراطور اسكندر الاول ان استفاق من احلام تلسيت المعسولة : فقد احاول له ان يلعب دور « حامي الدول المضطهدة والمسيحيين الارثوذكس في البلقان » وقد اضطر للتخلي عن حمايتهم عام ١٨١٢ ، بعد ان بنوا قصوراً على مساعدته ضد الاتراك العثمانيين .

بالطبع كان على نابوليون ان يحسب حساب الحقد الازرق الذي يجيش ضده في صدر الارستوقراطية التي كثيراً ما هزئت بهذا « الوصولي » وضحكت من نبالته المستجدّة . فاذا ما تبنت بعض المبتكرات التي طلع بها النظام الجديد ، فعلى مقدار ما يتفق هذا مع مصالحها الاساسية ، وعلى نسبة ما كانت تخشاه من قوة فرنسا الحربية كانت توجس شراً من المبادىء التي أعلنتها الثورة. والنمسا التي صار الامر فيها للامبراطور فرنسوا الثاني وللمستشار مترنيخ منذ صلح شونبرون ، تمثل خير تمثيل ، هذا الشعور . ان زواج الاميرة ماري ـ لويز

من بونابرت سجل حلقة مخجلة جديدة في سلسلة الخطوات المخجلة التي خطاها الامبراطور ، في نظر بعض أوساط المجتمع القديم. فالارشيدوقة لم تكن، في نظر مترنيخ، سوى ذريعة من هذه الذرائع التي استعان بها لخلخلة التحالف الفرنسي الروسي . ان حياد بلاط فيينا الطويل في صراع يحمل في ثناياه خطراً اكيداً على فرنسا لم يكن من الامور الواردة .

علينا ان نبحث في غير مكان عن الوسائل والاساليب الاخرى التي أعتمدت في هذا الصراع . فقد اظهر قيصر روسيا ارتياحه ، بعد تلسيت ، لمشروعات الاصلاح التي وضعها سبيرانسكي والتي كان لها دوي بعيد الأثر على العوامل الغربية. فقد سلم القيصر اسكندر الاول، عام ١٨٠٩ ، بانشاء مجلس تمثيلي (دوما) يُنتخب اعضاؤه انتخاباً ، من قبل اصحاب الاملاك في المقاطعات ، كما وافق على قيام دوما امبراطوري يتولى التصديق على الموازنة والقوانين . الا انه اكتفى بالواقع ، عام ١٨١٠، بانشاء مجلس استشاري كما وافق على خلق مراكز وزارية. وقد اشترط للدخول في خدمة الدولة النجاح في مباريات عام تنظم في هذا السبيل ، وانعم على الكفاءات التي تؤيدها الشهادات الجامعية برتب الشرف . وستقوم فيما بعد اصلاحات اخرى ، منها مثلاً وضع تشريع مستوحى من القانون النابوليوني . الا ان الارستوقراطية وقفت منها موقفاً معادياً . فقد وجّهت الى سبيرانسكي تهمة التواطؤ مع فرنسا فتخلى عنه الامبراطور فراحت مشاريعه الاصلاحية مع الريح . ومع ذلك فقد ارتدت الحرب، في تلك السنة، طابعاً من الشدة كان دوماً بازدياد . ودخل الشعب الروسي المعمعة اكثر مما دخلها الشعب الاسباني ، مقدماً في سبيلها ، راضياً مرضياً ، الجنود والعتاد ، واضعاً اكثر من ٤٠٠،٠٠٠ ،دفعة واحدة، تحت تصرف الحكومة ، عام ١٨١٢ . والغزو الفرنسي قابلته البلاد ، بهبة عامة قام بها الشعب وراح الاكليروس الأرثوذكسي يذكي في النفوس، روح التعصب والروح القومية ويدعو للمقاومة والصمود في وجه الغزاة .

اليقظة البروسية والرومنطيقية الالمانية

فاللجوء الى القوى الوطنية والاعتصام بحبلها يبدو على الاكثر ، في بروسيا ، مع ما اقتضى ذلك من التنازلات وقطع الوعود والتضحيات التي لا بد منها ومواجهة الاخطار الاجتماعية العارضة . فبعد ان اتخذ فردريك غليوم الثالث من كونغسبرغ عاصمة له اثر هزيمته النكراء، فقد قبل خدمات بعض الضباط امثال شارنهورست وغنايسنو ، كما عرف ان يستدرج خدمات بعض رجال الادارة المشهورين امثال شتاين للقيام باصلاحات جذرية في الجيش والدولة. فقد عرفوا ان يؤمنوا في المجال المدني ، التعاون بين البورجوازية وكبار الملاكين ، في كل ما يتصل بالامور السياسية . كذلك أعيد النظر في صميم الاوضاع الاجتماعية. فقد عرف كبار الملاكين ان يحافظوا على ما لهم من قوة بالرغم مما اصابهم من خفض في امتيازاتهم . والمرسوم الذي صدر عام ١٨٠٧، اباح تملك الارض لكل من يستطيعه . فبامكان المتعهدين ان يفتدوا العوائد المترتبة عليهم . وقد ألغي رق الارض . وقد أوقف الاصلاح في منتصف الطريق بعد ان قرر شتاين الابقاء على القيود

الشديدة التي غلّت طبقة الفلاحين ، كما رفض التخفيف من الروابط الاقطاعية . واستأنف الأخذ بهذه الاصلاحات ، عام ١٨١١ ، هاردنبرغ فتناولها بروح أخرى ، فقد ألغى القرار الصادر عام ١٨١١ ، العبوديات القائمة لقاء التخلي عن بعض ريع الارض للسيد ، محرراً بذلك الفلاح ، الا انه شجع كثيراً توسع الملكيات القائمة على الرأسمالية . وامتثل هاردنبرغ لارشادات «ثائير» ونصائحه. فقابل النبلاء هذه الاصلاحات بمعارضة شديدة. ومجلس الاعيان الذي تم تعيين اعضائه في شباط ، اوقف جلساته في تشرين الثاني . ولم يبق قائماً غير مجلس القضاء والهيئات البلدية المنتخبة من قبل البورجوازيين . وقد ادّى الاصلاح الحربي الى نتائج قيمة محسوسة بالرغم من نفقات جيش الاحتلال ،والغرامة الحربية التي فرضت على البلاد. وادرك كل من شارنهورست وغنايسنو جيداً ان القضية الحربية هي ، قبل كل شيء ، قضية اجتماعية واستشهد على ذلك بالمثل الفرنسي . وقد ابدى غنايسنو دهشته واستغرابه « لهذه القوى غير المحدودة الكامنة في قلب الشعب الالماني ، التي لم يعرفوا حتى الآن كيف ينموها ويفيدوا منها الى الحد الابعد » . فتأميم الحرب وادخال الأمة باسرها في اطار الجيش ، كل ذلك يفرض جيداً انسكاب الشعب في صميم الدولة . فعدم المساواة بين افراد الشعب ، والامتيازات التي ينعم بها المجتمع الطبقي في البلاد يقيم الحواجز والفواصل بين الشعب الواحد ويحول دون تحقيق هذا التجمع والحشد العام الذي يسمح وحده بالتجنيد العام . وفي سنة ١٨٠٨ ، افسح النظام الذي وضعه كرومبر المجال لاعداد أطُر الجيش الوطني الذي استشرف شتاين ، شكله وصورته ، من قبل ، وراح شارنهورست يقلل من عدد الاعفاءات ، ويلغي العقوبات الجسمانية ويفتح امام الجميع سُلّم الرقي الى مراتب الضباط ، مع انه لم يتمكن من كسر الاحتكار الذي فرضه كبار الملاكين على الرُتب العليا . وعندما اخذ الوزراء البروسيانيون بتنظيم ادارة الجيش ونفخ الروح الحربية بين صفوفه ، جعلوا من برلين التي انشئت فيها ، عام ١٨١٠ ، الجامعة وفقاً للتصاميم الذي وضعها همبولت ، المحور الاكبر لاحرار الفكر الألماني .

واستولى القلق على الشعب ، وقامت منظمة *Tugen dbund* تراقب الموظفين وتقتفي اثر الاشخاص الذين يستسلمون للهزيمة أو يعملون على الترويج لها .

والرومنطيقية الالمانية اسهمت ، من جهتها ، بهذا البعث الوطني الالماني ، وهي حركة تنمو وتمتد في بلدان أخرى ، بما لها من خاصيات تجعلها تنتصب في وجه الشعوبية الثورية والنابوليونية .

وقد ساعدت هذه الحركة المانيا اكثر من أي بلد آخر ، على تجميد فكرة النبلاء . فراح «فخت» يعلم ، منذ عام ١٨٠٧ ، بان الشعب الالماني الذي يتمتع وحده بين الشعوب بلغة فرضت احترامها على الاجيال المتعاقبة ، فلم تسمح قط بدخول المؤثرات الاجنبية الفاعلة اليها . فالشعب الالماني هو « شعب الله المختار » و « الخير الذي سيخمر الارض » . وراحت جامعة هيدلبرغ ، تعنى بالبحث عن القصص الشعبي الالماني الفولكلوري وتعمل على تكييفه وترجمته الى لغة العصر

امثال *Niebelungen* . ووجدت في ما يسميه «جاهن» عام ١٨١٠، *Le Volkstum*، اسس حضارة جماعية مستقلة ، بحيث امكن لشتاين ان يكتب قائلاً : « من هيدلبرغ انطلقت الشعلة الالمانية التي قُيّض لها ان تطرد الفرنسيين من البلاد » .

ومهما يكن ، فالحريق اتسع واصبح شاملاً في الاشهر الاولى من عام ١٨١٣ . فالوطنيون وانصار الحرب بقيادة شارنهورست نجحوا في نهاية الامر بالفوز بفردريك غليوم الثالث والخروج به من التردد المميت الذي كان يتخبط فيه . وفي شباط وجه الملك نداءً يدعو فيه الشعب للحرب ويلشىء الجيش البري *Landwekr* ، ويأمر بالحشد العام « بشدة وعزم لم يتم للجنة السلامة العامة من قبل شيء منها » وانتقلت الحماسة من طلاب الجامعة في برلين الى البورجوازية وطبقة النبلاء . وبروسيا التي خرجت من اجتماع تلسيت مهيضة الجناح لا تضم غير خمسة ملايين نسمة ، ستتمكن من حشد جيش جرار قوامه ٣٥٠،٠٠٠ جندي .

وعلى درجات متفاوتة من الحماس والاستعداد دخلت الدول الاخرى حومة الوغى ضد فرنسا : هي حرب الجماهير المتكتلة ضد فرنسا . ولاول مرة منذ عام ١٧٩٣ تتحالف دول اوروبا الكبرى الثلاث وتتكفل دون ان يندّ عن الصف احد ، فتضم قواها وحشودها الحربية بعضاً الى بعض . ومما هو خير لها من عام ١٧٩٣ ، فقد تمكنت من تأمين الانسجام في التدقيق . فاللعبة البولونية لم تعد لتنفع شيئاً . فها مليون جندي يتهيأون للانقضاض على الجيش الكبير .

وقد وقع هذا بالفعل ، في الوقت الذي اخذت فيه تتراجع القوى الفرنسية وتنثني . فالحرب التي لن تتأخر عن احراقها قد التهمت النخبة من شبانها وشبابها كما التهمت الفرق التي طالما تمرست بالحرب فألّفت خير الأطر لهذا الجيش . ومع ذلك فالمادة البشرية لا تزال متوفرة . والوضع يقتضي له الحشد الكامل ولكن بشروط اقسى بكثير مما اقتضاه عام ١٧٩٣ . فأعيان العهد لا يرغبون قط في المغامرات الاجتماعية التي تؤول اليها الحرب . فبعد ان اطمأنوا ، في المجالين المدني والسياسي ، راحوا يبدون كل استعداد للتضحية بكل شيء في سبيل سلامة الوطن والحفاظ عليه . فقد اختل توازن القوى الفكرية والروحية : فها هي الدعاوة التي يقوم بها الحلفاء تنشط بين صفوف الفرنسيين انفسهم تدعوهم للسلم والاستسلام . فقامت في الغرب قلاقل . وقامت الارستوقراطية وبعض عناصر البورجوازية ترحّب بالغزاة . وها هي خزينة الدولة فارغة والمال ينقص بعد ان انقطع المورد الاكبر: الحرب على حساب الآخرين ، والتسليف العام الذي لا يزال في طور الجرثومة يتنكب ويتوارى ، والركون الى الأسينياه ، امر لا يمكن تصوره او التفكير به .

قوى على قياس الثورة الفرنسية

والقضاء على الثورة الفرنسية في الشكل الذي تلبسته والاتساع الذي بلغته والشأو الذي حققته ، كان لا بد من قوى بقياس هذه الثورة وبضخامتها : قوة العدد المادية تجيش بالشعور الجماعي او قوة الطبيعة العددية . وقد

استبطرت هذه القوى وتلك ، بين ١٨١٢ – ١٨١٥ فيما هو الفضاء الروسي، والشتاء الروسي ، والعدد الروسي ، والعدد الاوروبي ، والروح القومية المستشيطة التي أوقظت من سباتها العميق والجبروت المالي الذي توفر لسيدة البحار .

النصر الروسي

واخذت الاحداث تتوالى سراعاً : ففي اقل من ١٦ شهراً ، اي من ٢٤ حزيران ١٨١٢ ، وهو تاريخ بدء الحملة على روسيا ، الى ١٦ – ١٩ تشرين الاول ١٨١٣ ، وهو تاريخ انكسار نابوليون في ليبزيغ عبرت القوة وانتقلت من الجيش الكبير الى صفوف الحلف الكبير .

فوقوف طبقة النبلاء الروسية ، في وجه فرنسا النابوليونية والامتداد غير المحدود الذي حققته فرنسا والذي جعل من روسيا الحليفة دولة من الدول التوابع ، كل ذلك ادّى ، بعد تلسيت ، الى القطيعة التامة بعد عام ١٨١٢ . فأي وزن بعد يا ترى ، وأي قيمة لهذه المكاسب تحققها روسيا بانتزاعها ولاية غاليسيا الشرقية على حساب النمسا ، عام ١٨٠٩ ، وبانتزاعها عام ١٨١١ ، فنلندا من السويد ، وبسارابيا التي احتلتها عام ١٨٠٦ ، انتزعتها نهائياً من تركيا عام ١٨١٢ ، بإزاء المدى الفرنسي العظيم واتساعه الرحب بحيث قطع القارة برمتها وانتصب عملاقاً من البحر البلطيقي حتى البحر الادرياتيكي؟ والعملية تمت احياناً، كما حدث في مقاطعة اولدنبرغ، على حساب صهر القيصر ووريثه العتيد في المستقبل القريب ، وعلى مسافة بعيدة من هذه المنطقة . تشعر روسيا، بحق او ببطل، لسبب او لغير سبب ، بانها حدودها مهددة في الصميم كل يوم . فنابوليون يحتل بوميرانيا السويدية ، منذ مطلع عام ١٨١٢ ، وقد جعل من مدينة دانتزيغ قاعدة كبرى لاعماله الحربية في هذه المنطقة كما انه كان في الصميم من قلب بروسيا . واخشى ما تخشاه روسيا هو اعادة بولونيا الى الحياة وبعثها دولة قوية من جديد . فلا لزوم لاكثر من هذه العوامل ، لاثارة هواجس القيصر اسكندر واهاجة الروح القومية والعصبية الروسية فيه .

فقد رفض نابوليون دون أية مداراة بلاغ القيصر الأخير الذي ارسله في نيسان واجتاز نهر النيمن بعد ذلك بشهرين . وسيكون تحت تصرفه جيش لجب من الفرنسيين والألمان والبولونيين . وهو أكبر جيش عدداً وشتاتاً تم حشده في أية دولة للآن ، من دول الارض : ٧٠٠،٠٠٠ جندي ، نصفهم تقريباً غرباء عن اوروبا ، بينهم وحدات ايطالية وكروات وبرتغاليون وسويسريون ودانماركيون كلها مؤتلفة مع الوحدات الفرنسية في جيش واحد . وقد اشترك في عملية الحشد هذه ملك بروسيا وامبراطور النمسا ، اذ اسهم الاول بتقديم ٢٠ ألف رجل والثاني بتجهيز ٣٠ ألف محارب . وهنالك ١٨٠ ألف الماني أي ما يوازي عدد الفرنسيين الذين تم حشدهم من حدود فرنسا لعام ١٧٩٠ .

والروس على استعداد للتراجع الى الوراء ، الى مسافة ٧٤٠ كيلومتراً مخلفين وراءهم عند

أوروبا في عهد نابليون عام ١٨١٠

انسحابهم الخراب والدمار أمام الجيش « الاوروبي » . وهكذا قلّت الميرة وندرت الذخيرة ، وأخذت الأمراض ، والتفتت والهرب من صفوف الجيش يفتّ من عضد قوى الغزو التي أوغلت في قلب البلاد . وفي ٥ أيلول ، ها ١٣٠،٠٠٠ فرنسي والماني وايطالي وبولوني على بعد ١٥٠ كيلومتراً فقط من موسكو ، وقد احتشدوا في موقع مورودينو على نهر الموسكوفا حيث يقف كوتوسوف معترضاً تقدمهم الى الأمام . انفجرت المعركة في ٧ ايلول ، وفي ١٤ منه يدخل الجنرال مورات قصر الكرملين ، ثم يدخل نابوليون والحرس الامبراطوري موسكو ، في اليوم التالي ، على انغام النشيد الوطني المرسيلياز . وفي اليوم ذاته اشتعلت موسكو بالحريق . وبعد ذلك بشهر يغشى الجليد البلاد . وانقطاع العلف يفني الخيالة ويهدد المدفعية . ولذا لا بد من الانسحاب والتراجع بأسرع ما يمكن . واذا بكوتوسوف يقطع عليهم الطريق في الجنوب . وأعاد العدو تشكيل قواته . فها هو يهاجم بدون انقطاع ، مستخدماً في ذلك فرسان القوزاق مع من لديهم من الانصار ، المائة ألف الذين بقوا على قيد الحياة من جيش الغزو ، و١٨ ألف لا غير يعبرون نهر النيمن في كانون الاول .

فقد ذابت جيوش الغازي في الفضاء الروسي وأمام الشتاء الروسي والعدد الروسي . وقد صمد الشعب الروسي وحكومته صمود الأبطال . والقيادة الروسية العليا التي كانت في مستوى ضعيف بالنسبة لقيادة العدو ، كانت مهمتها يسيرة نسبياً ، في بلاد منبسطة السهول حيث لا يعترض حركات الجيوش مشكلة ولا تثير أية قضية في وجه أركان الحرب .

وهكذا « هوى الى الحضيض درع الامبراطورية الكبرى » .

الحلف العام

هذا التغيير المفاجىء للاقدار والاوضاع الذي تم على مرأى ومسمع جميع الشركاء الاوروبيين ، لم يلبث ان وضع حداً لتعاونهم . فالشعوب تبقى سهلة الانقياد والتعاون أمام الأمل المرتجى . فقد أزفت ساعة الهجوم الأخير العام على فرنسا . فمنذ ٣٠ كانون الأول ١٨١٢ ، خرجت الفرقة البروسيانية من الصف ، اثر اتفاق الحياد ، وقعه الالمان مع الروس في توروجن . ونشبت الفتنة في بروسيا الشرقية وسارت في اثرها البلاد برمتها وانضم اليها الملك في شباط وأخذت المانيا برمتها تهتز وتموج ، والنمسا من خلفها تترقب الفرصة المؤاتية . صحيح ان نابوليون بادر الى تأليف جيش جديد ، الا انه جيش افتقر في الصميم ، الى فرقة الخيالة . والانتصارات التي حققها في لوتزن وبوتزن ، في شهر أيار ، لم توفر له سوى فترة قصيرة من الهدوء والراحة ، بفضل الهدنة التي عقدت في بلايسفتز *Pleiswitz* بتاريخ ٤ حزيران ، وهي هدنة ستغتنمها الدول للوصول الى التفاهم فيها بينها . فبروسيا تعاد اليها وحدتها كاملة كما كانت في الماضي ، وبرنادوت يستولي على النرويج ، وغراندوقية فرصوفيا يجري اقتسامها من جديد بين الفرقاء الشركاء الذي قطعوا عهداً بالا يجروا صلحاً منفرداً . ومهما يكن من موقف نابوليون في مسرح براغ ، خلال الحلف الذي ينتصب في وجهه ، خلال تموز وآب ، من اعدائه اليوم ومن هؤلاء الاعداء في الغد الطالع ، فلن يبدل الحلفاء من موقفهم قيد شعرة . فهم يفكرون في قرارة

نفوسهم بوضع حد لاوروبا النابوليونية ، والعملية ستمتد الى أبعد من ذلك ، بالطبع وسينضم لصفوف الروس والبروسيانيين والانكليز والنمساويين المتراصة ، السويديون والبافيريون . وقد يكون مترنيخ قد تردد كثيراً حول توقيت ساعة العمل ووسائل التنفيذ : ان انكسار فرنسا ، يجب ألا يؤول لتأمين السيطرة للروس وللبروسيانيين . وفي ٧ آب ارسل بلاغ اعلان الحرب الى نابوليون ، وفي ١٠ منه تدخل النمسا الحرب بدورها .

ففي ساحات الحرب وميادينها المختلفة هنالك أكثر من مليون جندي يتجهون صوب فرنسا . فتفوقهم العددي هو بنسبة ٢ — ١ أي النسبة التي يراها كلوسفتز في الجيوش العصرية ، هذه النسبة التي تؤمن النصر النهائي اذا ما تعادل السلاح والتجهيزات الحربية والتدريب العسكري ، مهما أوتيت قيادة العدو من مهارة ومقدرة ودهاء حربي في الستراتيجية والتكتيك ، لا سيما والأمل ضعيف بان تنجح سرعة التحرك والضربات المفاجئة ومهارة المناورات ، مع هذه الحشود الضخمة .

نابوليون هو في وضع الخاسر . فالقائد الانكليزي ولنغتن الذي انتصر في فيتوريا يتقدم الآن نحو البيرانيس ، ولذا اضطر الجيش الفرنسي للانكفاء واخلاء اسبانيا . فقد استطاع الحلفاء ان يوجهوا ضربتهم القاصمة في ليبزيغ ، هذه المعركة التي استمرت أربعة أيام من ١٦ — ١٩ تشرين الأول حيث انتصب وجهاً لوجه أكثر من ٥٠٠،٠٠٠ جندي وتدخّل في المعركة ٢٠٠٠ مدفع . فالتفاوت بين القوى المتناظرة ظهر بوضوح في هذا الاشتباك الدامي ، فقد خاض نابوليون المعركة ضد خصم يزيده ضعفين . ففي اليوم الثالث ، وفي اثناء احتدام المعركة قلبت له فرق الساكسون والفرق الورتنبورجوازية ظهر المجن وصوبوا ضده مدافعهم ، وسكان بادن اخذوا بمقاومة مؤخرته ، والتقهقر استحاله كارثة هوجاء . واذ ذاك يتخلى عنه الباقون من حلفائه الجرمان ، كما يهوى الى الحضيض حلف الرين . ومورات يسير باتجاه الخيانة منذ الخسف الذي لقيه في روسيا ، ولن يلبث ان فر الى انكلترا ثم الى النمسا في اوائل عام ١٨١٤ ، وتخطى العدو الحدود التي كانت لفرنسا عام ١٧٩٥ بين كوبلنتز وبين بال ، في أكثر من ١٥ مركزاً .

ومعجزات معركة فرنسا المدهشة لم تبدل أي شيء في المصير المقدور ، والحلفاء لا يتزحزحون عن قرارهم قيد أنملة . وبناء على اقتراح قدمه كستلريخ بانشاء كوردون صحي يحكم الربط حول فرنسا ، يتألف من الستاتهودر ومن بروسيا ، فقد وقعوا جميعاً ، في شومون ، بتاريخ ٩ أيار ١٨١٤ ، اتفاقاً اعلنوا بموجبه تحالفاً فيما بينهم مدته عشرون سنة ، يجمعهم في السراء والضراء ، وفي السلم والحرب ، على السواء ، الأمر الذي اضطر معه نابوليون للتنازل عن العرش في ٦ نيسان . وفي الوقت الذي « أعلنت فيه عودة فرنسا الى احضان حكومة ملوكها الابوية » وتؤلف بذلك لاوروبا جمعاء « ضمان سلامة واستقرار » — وهو التعبير الرسمي الذي أريد منه ارضاء الجماهير — لتعود ، وفقاً لمعاهدة باريس المعقودة في ٣٠ أيار ١٨١٤ ، الى ما هو وسط بين حدودها عام ١٧٩٠ — ١٧٩٢ . فمن الفتوحات الواسعة التي حققتها أثناء الثورة ، تحتفظ

بجزء ضئيل من مقاطعة السافوى ، وافنيون والكونتا *Comtat* وموهوز ومونتبليار ، وبعض الاراضي الاخرى الواقعة على حدودها الشمالية والشمالية الشرقية التي تربط بين ممتلكاتها القديمة في لاندو وفيلبفيل ومارينبورغ .

ان حادثة المائة يوم تنتهي أمام اختلال توازن القوى الذي فاق بكثير قوى الاحتياطي . ومعركة واترلو الحاسمة تنهي في ١٨ حزيران ١٨١٥ ، هذا الصراع الذي انفجر قبل هذا التاريخ بـ ٢٣ سنة . « وقد استطاعت اوروبا بعد طول عناء ان تتنفس الصعداء وان تستسلم للغبطة دونما حد بفضل هذا النصر المبين »، كما كتب في ١٣ تموز، من بطرسبورغ، جوزف دي ميستر ، الى الكونت فاليز . ومعاهدة باريس الثانية ستشهد عالياً من جديد ، في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ ان فرنسا واوروبا قد خرجتا معاً سالمتين « من هذه الانقلابات الجذرية التي استهدفتا لها من جراء جريمة نابوليون بونابرت الأخيرة النكراء، ومن جراء النظام الثوري الذي وضعته فرنسا لانجاح هذه المحاولة » .

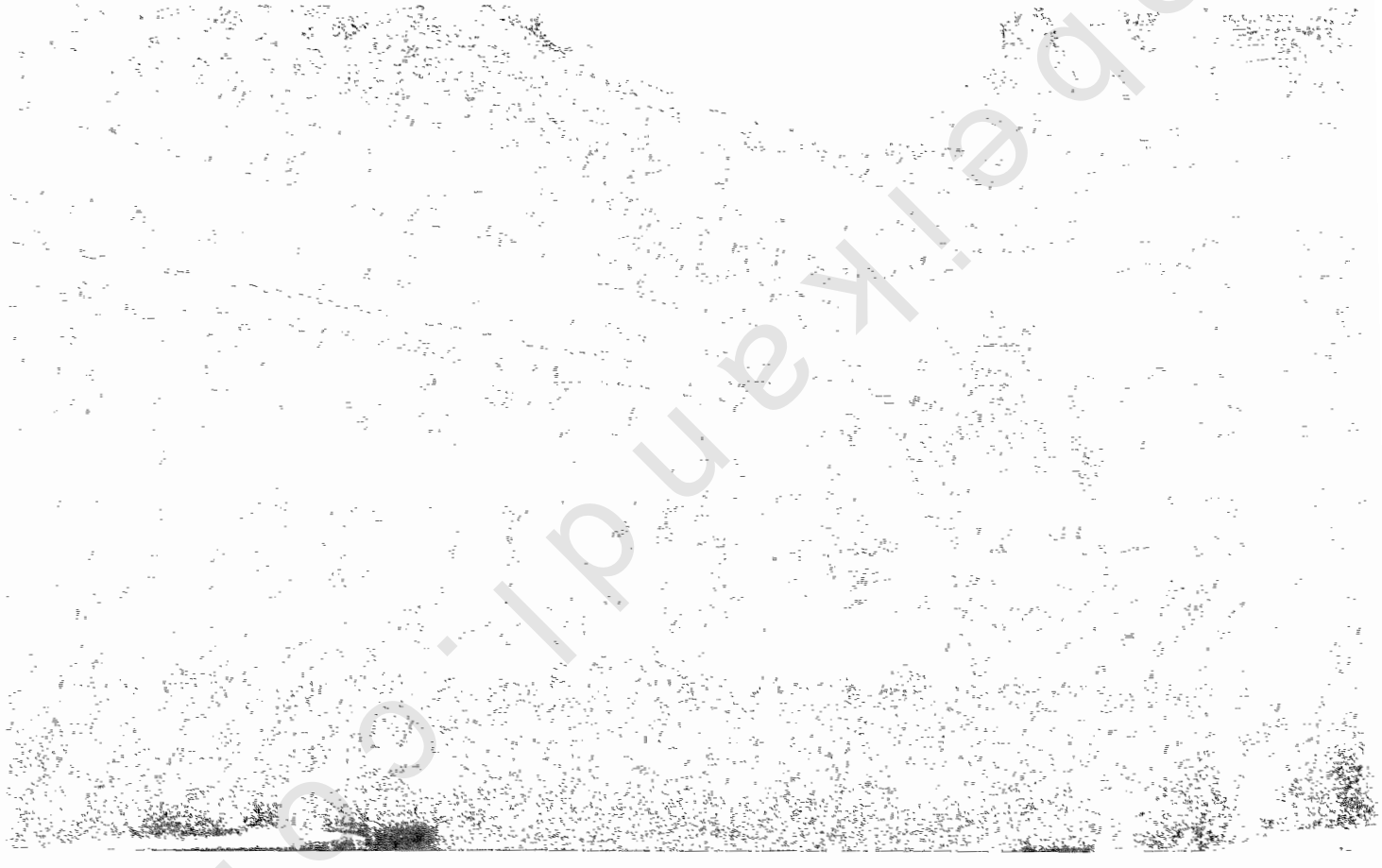

٣٣. افتتاح مجلس نقابات في شباط في عام ١٩٨٩

٢٤- كميل ديمولان يخاطب الجماهير في القصر الملكي في ١٢ تموز ١٧٨٩

٣٥- الشعب في الشارع (ليل ١٢-١٣ تموز ١٧٨٩)

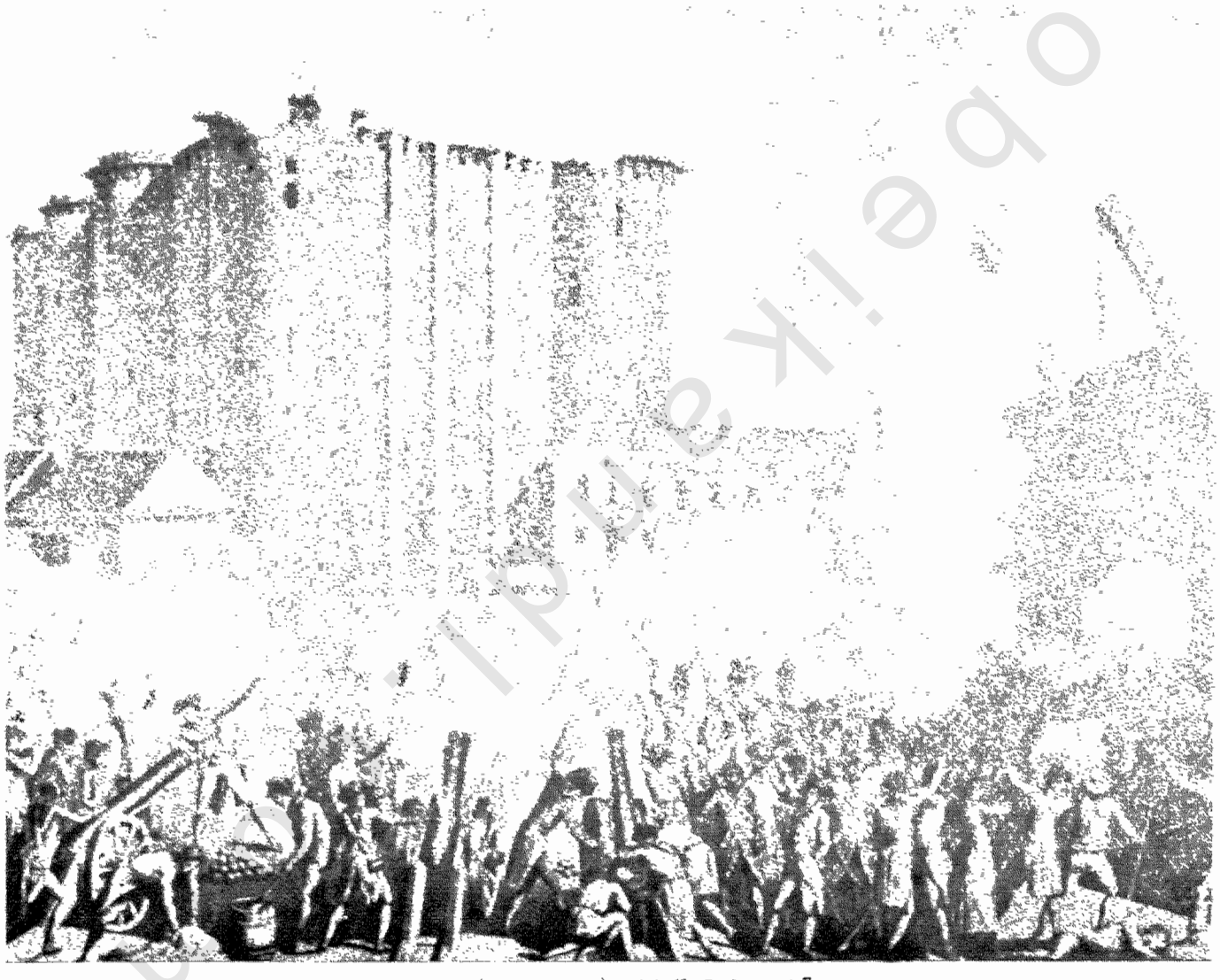

٣٦ - الاستيلاء على سجن الباستيل

٣٧- عَودَة العَائِلَة المَالِكَة الى بَاريس

٣٨- عيد الاتحاد في باريس في ١٤ تموز ١٧٩٠

Nouvelles
des ar
semblés
roi pour
de leur
au pas
les Cap
Assemblée
de la famille
ger. — Peuple
proclamer la
l'exécution du
— Avilissement
nombre des volontaires de

A l'ombre du peuple

Grand dénonciateur des conspirateurs
bère publique, apprenez-nous
qui en agissent avec les enfans à la
des chasseurs imbécilles qui s'amusoient

٤٠- مقهى "غودية" في شارع "التمبل"

٤- الاحتفال بعيد "الكائن الأسمى"

٣٠- وصول لغائم الحربية إلى فينسا

obeikandi.com

٤٥- حديقة قصر التويلري عام ١٨٠٨

٦٤. القصر الاول والـــده بونابرت في زيارة مصنع الاخوة "ـــين" في مدينة رواد

٦٧- داخل مشغل "دافيه" في النوف

٤٨- فتنة الثالث من ايار ١٨٠٨ في "لابويرتا دل سول"